

الثورة ورهانات التنمية : العناوين الجديدة للتنمية في رحاب العدالة الانتقالية للجمهورية التونسية الثانية

كمال الجروسي / جامعي. تونس

للشمس التي بزغت بعد يوم الانتخاب (23 أكتوبر 2011)
بتونس الفتحاء، اهديكم هذه الخاطرة :

دمع الفرح الذي غطى

حدود المظلة السوداء

فصار البياض بلا حدود

ودخلنا غرفة النور

دخلناها بعد طول عناء...

مقدمة :

السراق» و«شغل، حرّية، كرامة وطنية». كان هذا فيما صار يُعرف فيما بعد بثورة الكرامة، فاتحة ربيع الثورات العربية من المحيط إلى الخليج، بل ربيع الثورات في العالم. فيقدر ما كان هذا الشعار مُحَرِّراً لملايين التونسيين من رقة الحاكم التسلط ومن عُقد الخوف المستشري لدى عامة الشعب التونسي جرّاء نظام بوليسي مستبد تناوب على حكم البلاد لفترتين دامتاً خمسة وخمسين عاماً، فهو يحتمل اليوم الحكومة المفوّضة من أعضاء المجلس التأسيسي، المنتخبين بتاريخ 23 أكتوبر 2011، مسؤولية الالتزام بتقليص الفوارق بين الشرائح الاجتماعية

لئن كان تاريخ 14 جانفي 2011 يشير إلى أنّ مسار التحول التاريخي القيمي لحضارات «ما-بعد-الحدادة» في العالم قد انطلق من تونس، إلّا أنّه يعيد القائمين على إنجاح هذا المسار ببعديه الثوري والمؤسّساتي إلى المربع الأول، بل إلى الشعار الأول الذي صرخت به حناجر المتظاهرين بسيدي بوزيد وقصّة والقصرين بداية من 17 ديسمبر 2010، قبل انتشاره بكامل ولايات الجمهورية وعاصمتها الغزّاء : «الشغل استحقاق، يا عصاة

والشركات العمومية والخاصة والبنوك والدواوين وغيرها المساهمة في الدورة الاقتصادية للبلاد على مستوى القطاع المالي أو الإنتاجي أو التجاري والخدمات بصورة عامة.

خلال الفترة المتراوحة من 14 جانفي 2011 إلى 23 أكتوبر 2011، ركزت الثورة التونسية على تحرير البلاد من الطغمة الفاسدة التي استحوذت طيلة خمس وخمسين سنة على السلط العمومية، أي النقطة الأولى المذكورة أعلاه. يبقى للمجتمع المدني والحكومة مهمة إتمام «تطهير» هذه المكونات التي لم يظلمها الفعل الثوري في انتظار تهية المناخ الملائم للمحاسبة والإصلاح من خلال تفعيل دور دولة القانون الحقيقية ومؤسساتها الدستورية.

و للإطلاع على ثقل إرث الفساد ومنظومته نحيلكم إلى ما جاء في تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد (1)، الصادر بتونس في 11 نوفمبر 2011. فقد تلقت هذه اللجنة آلاف العرائض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وحسب الجرد الأول للثروات والأموال المنهوبة من بن علي وأسرته وأقربائه والعائلات المتصاهرة وعموم منظومته الفاسدة التي تضمنتها التقرير المذكور، فهي تعدّ بآلاف المليارات من المليّيمات. حسب القائمين على إعداد التقرير طال الفساد عديد المجالات الاقتصادية ذكروا من أهمها:

- المجال العقاري
- الأراضي الفلاحية
- أملاك الهياكل العمومية
- الصفقات العمومية
- المشاريع الكبرى
- المحوصصة
- اللزمات
- الاتصالات
- القطاع السمعي البصري

والجهات بتكريس مبدأ العدالة في تقسيم الثروة والتنمية، مع إعطاء الأولوية، في هذه المرحلة الإنتقالية، للمناطق التي همّشها الحكم البائد أكثر من غيرها.

لم يكن مشكل «البطالة» أو «المعطلين عن العمل» - كما يحرص على تسميتهم شباب الثورة، والإخلالات الحاصلة في توزيع الثروة بين الجهات أو إشكالات سياسات التنمية المعتمدة عموما من النظام البائد لمدة عقود من الزمن - اكتشافا لجمهور الباحثين المختصين في هذا المجال، بل لطالما تناولته دراساتهم الميدانية وأبحاثهم الأكاديمية التي بقيت محصورة التداول في نطاق ضيق، هذا إن حالها الحظ وخرجت من رفوف المكتبات. وهذا مدخل للقول بأن التنمية هي كلّ لا يتجزأ يضمّ جانب الثقافة السياسية السائدة كما الاجتماعي أو الاقتصادي، إذ في ظل غياب فضاء سياسي محرر ظلت باقي الفضاءات وخاصة منها الاقتصادية تغتصم بتقاسمه الحاكم المستبد وأزلامه.

1 إرث ثقيل :

1-1 - أوجه الفساد في حكم الإستبداد

على مدى العقدين الماضيين عمّت سياسة الإفساد واستشرى الفساد في تونس تحت حكم الرئيس المخلوع بن علي ليصيب المكونات الثلاث للبلاد التونسية وهي:

1- كامل مفاصل الدولة من سلط عمومية تنفيذية وتشريعية وقضائية وعدد من الجماعات العمومية وإدارات عمومية وأحزاب برلمانية ومؤسسات إعلام واتصالات.

2- الجسم الاجتماعي بجمعيّاته ومنظّماته المُهيكلّة له على غرار الاتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد العام التونسي للشغل...

3- الجسم الاقتصادي والمكوّن خاصّة من المركّبات الصناعية والمنجميّة والفلاحيّة الكبرى للدولة والمؤسسات

- القطاع المالي والبنكي
- الرخص الإدارية
- الديونة
- الجباية
- الإدارة والانتدابات
- القضاء

على دفع أكثر من مليار دينار كغائبة للدين العام لسنة 2011 وكان تونس - في هذه المرحلة الإنتقالية - في غنى عن هذه الأموال، ولا غربة فإنّ الفعل الثوري لم يمر من هذه المؤسسة التي طالما صممت على سرقة المال العام وتكلمت اليوم للدفاع على النهب المتواصل للمال العام من بنوك أجنبية تأمرت على البلاد مع شريكها بن علي.

أنا بالنسبة للأموال التي نهبا الرئيس المخلوع وعصابته، والمجتمعة بالخارج فإنّ البنوك الأجنبية، وبالأخص السويسرية منها، تملك في إرجاعها خزينة الدولة التونسية متحججة بسلسلة من مناهات إجرائية وقانونية لا آخر لها. ولا غربة من بنوك دأبت على امتنان المشاركة في نهب أموال الشعوب الرازحة تحت نير الأنظمة الفاسدة المستبدة بتعلة المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بحرفائها. وإن كان من المشروع للتونسيين أن يطالبوا باسترجاع ثرواتهم المنهوبة (7) ليستروها في مشاريع تنموية، فمن السخرية أن تعرض علينا رئيسة الكونغرادية السويسرية السيدة ميشلين كالي راي - بمناسبة زيارتها الرسميتين إلى تونس بعد الثورة (4 ماي 2011 و 28 سبتمبر 2011) - قروضا من بنوك سويسرية هي نفسها التي لا ترى حرجا في حيازة أموال مسروقة !

من أهمّ أوجه الفساد التي انتهجها نظام بن علي سياسة إفساد الحياة السياسية والإجتماعية العامة في البلاد، من خلال التضييق على الحريات المدنية والدينية وتلفيق التهم لسجن وتبعية المعارضين، أو غير المنطاعين لسياسته، قضائيا بتطويع هيكل القضاء الكبرى، مثل المجلس الأعلى القضاء، لمنظومته الفاسدة بتسخير الفاسدين من القضاء للغرض. استعار بن علي، منذ بداية التسعينات، من أصدقائه حكام الكيان الصهيوني سياسة تحجيف النامع تجاه معارضيه عموما وخاصة منهم المستنسين لحركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية وعممها على المتعاطفين معها حيث أصبح للبوليس السياسي اليد الطولى على كافة مناحي الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، فشرذ عشرات الآلاف من التونسيين في المنافي فوجدت في الدول الأوروبية ملافا لها. ولم يتوان عن

إضافة إلى ذلك فإنّ نسبة البطالة تجاوزت بكثير الإحصائيات الرسمية التي حددت نسبتها بـ: 14٪، بينما هي في الحقيقة تناهز الضعف خاصة في الوسط الشبابي حسب المصادر الأجنبية التي قدرتها بـ: 30٪ (2). ولكم انخرطت المؤسسات البنكية العالمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، البنك الأوروبي للإستثمار، ...) في التغطية على الفساد المالي وسوء التصرف في الأموال التي تقترضها هذه الأخيرة، طالما ضمنت خلاص فوائد الدين عبر برامج الإصلاح الهيكلي التي فرضتها على الحكومة التونسية منذ سنة 1986، حيث بلغت سنة 2009 ضعف ميزانية الصحة العمومية للبلاد التونسية. بلغت قيمة فوائد الدين المسددة لهذا العام (قانون الميزانية التكميلي لسنة 2011) 1 210 مليون دينار متجاوزة بذلك نصف قيمة أصل الدين المسددة والمقدرة من البنك المركزي التونسي بـ: 2 204 مليون دينار. أما إجمالي الدين العام فقد تفاقم منذ سنة 1988 حيث قدره البنك الدولي بـ: 6000,9 مليون دولار (3) ليبلغ في بداية سنة 2011 حدود 29 528,8 مليون دينار يمثل منه الدين الخارجي 6 59,6 ٪، ونسبة 44,1 ٪ من إجمالي الناتج المحلي (4). وكان من المفروض على الحكومة الانتقالية إتخاذ قرار في وقف خلاص هذه الديون واعتبارها اديون كريهة (dettes odieuses) خاصة وأنها تستجيب لمعايير فقه القانون العالمي الجاري بها العمل (5) وذلك على غرار ما قامت به عدة دول لأسباب داخلية مثل دولة الأكوادور سنة 2008 وقبلها الأرجنتين التي ألغت قرابة 80 مليار دولار من ديونها عام 2001. على العكس، أصرت إدارة البنك المركزي بمباركة من حكومة الباجي قائد السبسي

الواقع ويقادوا صاغرين لحكم المستبدّ وأسياده الحاميين له.

لم تستثن سياسة الإفساد تلك، الهياكل التنظيمية التاريخية للمجتمع التونسي من عملية التدجين التي انتهجها في علاقاته مع الهياكل الاجتماعية والمهنية الكبرى، كالإتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة وبالأخصّ الإتحاد العام التونسي للشغل الذي سبّب لنظام سلفه بورقيّة عدّة مناعب وقلقل كادت تأتي على حكمه، ممّا اضطرّ هذا الأخير إلى تبني سياسة الاحتواء. لقد أضرت السياسة التعاقدية التي اعتمدها النظام مع المنظمة العمالية، بمصالح العمال والطبقة الوسطى عموماً من حيث تدهور مقدراتها الشرائية وتحييدها عن مفاعيل السياسة والخيارات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للبلاد. نجح النظام في تقييد حركة هذه المنظمة العريقة داخل المجتمع السياسي التونسي وضرب خاصيتها التي تميّز بها عن باقي مثيلاتها في العالم وذلك لأسباب تاريخية متعلّقة بالخرابها منذ مطلع القرن العشرين في حركة التحوّل الوطني. وبمهادنتها المقضوطة لنظام بن علي، إلى حقله يوم هروبه من تونس، تكون قيادة الإتحاد العام التونسي للشغل قد قرّطت في رصيد تاريخي لا يُعوّض. قلطالما مثّلت هذه المنظمة، علاوة على طابعها الطائفي، قلعة من قلاع النضال الوطني ضدّ المستعمر الفرنسي وعملاته من الداخل والخارج. أمّا زمن «الجمهورية» الأولى فإنّها مثّلت فضاء حرّاً للنشاط السياسي لقوى المجتمع المدني المقموعة خارجه، لذلك كانت تحظى برصيد رمزي كبير لدى كافة شرائح المجتمع وتياراته السياسية المقاومة للفساد، قبل أن تفقد الكثير منه خلال العقدين الأخيرين لجمهورية الاستبداد والفساد. وسيحدّد مؤرّخو الثورة التونسية درجة ارتهاق القيادة العمالية في سياسة الفساد والإفساد لنظام بن علي، ولكن المهمّ عندنا هو أنّ انحسار دورها وتقزيمها بات السمة الغالبة عليها إلى حدود نهاية حكم الطاغية وهروبه من البلاد.

تتبعهم في تلك الدّول، إذ سخر لهم أجهزة تتّبع ومراقبة وتدخل تابعة لبوليسه السياسي الذي استوطن السّفارات التونسية ليحوّل مهامّها من خدمة مصالح تونس ورعاياها بالخارج إلى مراكز تتّبع وتأمّر على المعارضين. أمّا الباقي فقد بقوا في السجون لسنوات طويلة وصلت للبعض منهم حدود العشرين سنة، و«المحظوظون» منهم أغلقت أمامهم أبواب الرّزق وطردوا من وظائفهم مع الغرض على البعض منهم إجراء «المراقبة الإدارية»، وهي إحدى آليات الفقه الاستبدادي لقضاء بن علي !

هكذا، لم تتوقّف الحملات الشعواء طيلة حكم بن علي للتضييق على الحريّات العامة ابتداء بالترع القصري لما سماه «الزي الطائفي» أو الحجاب من على رؤوس النساء اللاتي ترددين، وصولاً إلى استعمال وسائل الإيصال الاجتماعية والإنترنت، مروراً بحريّة التّظلم في الأحزاب والجمعيات الحقوقية المدنية أو مجرد القيام بحملات تزيّع خيرية انتهاء بمنع صلاة نافذة للاستسقاء. وقبل انطلاق الثورة يبرمّين أراد فتح حرب على الأذان بالمساجد* فأذن الله بحرب عليه، سرعان ما جعلته ليلجأ هارباً إلى أكبر مدينة لا يقطع الأذان عنها: مدينة جندة بمملكة آل سعود. وكان قد استغلّ في الشهر على تطبيق سياسة كلّ الوسائل المتاحة لديه ذهبت حدّ تجنيد مسؤولين إداريين وروّساء شُعَب الحزب الحاكم (التّجمّع الدستوري الديمقراطي) و«لجان الأحياء» في الغرض. لقد انتهج سياسة شيطانية يصيب بكلّ «رميّة» منها في التسيج الاجتماعي وسلم قيمه حزمة من الأهداف في ذات الوقت، ولن نغامر إذا ما استنتجنا أنّ رسم هذه السياسات تمّت تحت أنظار الدوائر الغربية والإسرائيلية النافذة في تونس بإشراف مباشر من خيراتهم ومراكز دراساتهم التي خيّرنا طرق عملها بحكم مادّة الاختصاص. أغلب هذه السياسات كانت تنطوي على إحلال مظاهر الانحلال الأخلاقي والتحلل القيمي في المجتمع مع نشر الرّيبة والتوجّس لكسر تقاليد التواصل الاجتماعي القوي بين التونسيين، انتهاء ببثّ الخوف في القلوب حتى يستسلموا للأمر

1 - 2 - استحقاق الفرز الجهوي للتنمية وانخراط العدالة الاجتماعية

استفحلت القوارق في عهد بن علي بين شرائح المجتمع، وترسخت منهجية الفرز الجهوي للتنمية لصالح جهة الساحل والشمال الشرقي على حساب باقي الجهات التي هُتمت كما هُتمت الطبقة المتوسطة وهذا العاملان كوّنا خميصة ثورة 14 جانفي 2011 التي فجرها المتطيون زمن حكم بن علي.

لئن اشترك النظام البائد بحقيقته (بورقية، بن علي) في انحيازهما المفضوح في برامج التنمية وال عمران لجهة الساحل، فإن النظام البورقيبي حرص على حماية الطبقة الوسطى ومقدرتها الشرائية من تغول طبقة الأغنياء على حساب باقي الشرائح الاجتماعية، الشيء الذي لم يحافظ عليه خلفه، بل بالعكس وقر للبيروقراطية الرأسمالية المتوحشة كل أسباب الرعاية من إعفاءات جبائية ورسوم التغطية الاجتماعية وغيرها من أساليب -غير معلنة- في التلاعب بالقانون والتحايل عليه، مما ساهم في إفلاس الصناديق الاجتماعية ودفع بالتضخم المالي الذي عرفته البلاد إلى أقصى حدوده...

ومن جهة أخرى، أدخل بن علي البلاد في منظومة لا تعتمد الإنتاج بقدر ما تنخرط في تبعية اقتصادية وسياسية عمياء لمنظومات اقتصادية قوية مثل أوروبا وقد لطفوا شروطها الإستعمارية بتوصيفها بـ: «عقد الشراكة» مع الاتحاد الأوروبي المسمى عام 1995 على إثر دخول تونس منظمة التجارة العالمية عام 1990. «وعقد الشراكة» هذا الذي دخلت فيه تونس منفردة عن «اتحاد المغرب العربي»، يفرض عليها فتح أسواقها لكافة المنتجات الأوروبية وأخرجها للتجات الفلاحية ابتداء من سنة 2012، ولم يكن في حساب النادي الأوروبي لأصدقاء الطاغية بن علي فقدان خادهم قبل الألوان.

لقد أسس بن علي نظاما تدرج على مدى 23 سنة من حالة الفرز الجهوي للتنمية، إلى حالة الفرز القشري،

إلى حالة الفرز العائلي حيث تجمعت السلطة والثروات المنهوية ليصبح بذلك نظاما «مافيويا» بامتياز.

تبيّن الدراسات الجغرافية للبلاد التونسية أنّ الشريط الساحلي للبلاد قد حاز النصيب الأوفر من التنمية على جميع المستويات وفي كل القطاعات، ومثل على امتداد حقيقي النظام البائد العمود الفقري للإقتصاد التونسي، حيث تجمع 62٪ من السكان في ربع مساحة البلاد، وحصل منذ عام 1970 على أكثر من 76٪ من الاستثمارات العمومية (إذا ما استثنينا قطاعات الفلاحة والمناجم والطاقة) و87٪ من الاستثمارات الخاصة (8). ويذكر عمر بلهادي في دراسته (9) أنّ المجال الساحلي للبلاد يغطي 60٪ من القيمة المضافة للمنتجات الفلاحية المصدّرة، كما يوفّر 85٪ من مواطن الشغل المعملة و90٪ من القيمة المضافة للمنتجات الصناعية، 83٪ من صناعة المحركات و66٪ من الصناعات الحديثة، 95٪ من التزل السياحية. ويغطي هذا المجال 82٪ من حركة النقل البرّي و84٪ من إجمالي الصادرات، وهو «يتمتع» من جهة أخرى بـ: 75٪ من إجمالي المصاريف العامة للدولة وبنسبة تعادلها في مجال الاستثمارات الضخمة وذلك إلى حدود سنة 1996، لتتواصل هذه السياسة المجحفة إلى حدود هروب المخلول يوم 14 جانفي 2010، حيث صرّح ليلة هروبه من قصر قرطاج في كلمة مقتضبة أوردتها التلفزيون التونسية: «أنا فهمتكم... نعم، أنا فهمتكم... فهمت الجميع».

2 - تحديات التنمية وأفاقها: ثورة بعد الثورة

بداية، يجب على القائمين على حظوظ التنمية بالبلاد تصفية هذا الإرث الثقيل من سياسة الفساد والإفساد واقتلاع جذوره مع تفعيل دور «دولة القانون» وأساس دعائمها السلطة القضائية كمحطة مركزية لتصفية إرث الفساد والمفسدين. إحدى الركائز الأخرى الضرورية للقيام بهذه المهمة «جهاز الدولة» بمختلف سلطاته الإدارية والتفذية والرقابية ومراكز أبحاثه الاستراتيجية والإستشرافية. لا يفوتنا أخيرا التذكير بالدور الجوهرى للمجتمع المدني ومؤسساته وذلك من خلال تشريك قواه الحية بصفة فاعلة ومباشرة في الخيارات

شرائع المجتمع بشكل عادل وتضمن برامج التنمية الجهرية والتشغيل المعطى الجديد الذي سميته: «برنامج التنمية الإبتدائي».

أما عن تتبع الدولة للجرائم الاقتصادية والتهرب الضريبي والإثراء الفاحش غير المبرر والتي أضرت بالميزانية العامة فيجب التنصيص عليها قانونا وأن لا تسقط بمفعول الزمن، حتى يأخذ كل ذي حق حقه. بل ربما تساهم هذه المستحقات التي سوف تُسترجع في تمويل قسط من مشاريع التنمية.

2-2-1 - إعادة التوزيع العادل للثروة بين الشرائع الإجتماعية :

يشمل مفهوم إعادة التوزيع العادل للثروة على كافة شرائع المجتمع التونسي عدّة أوجه، نخصّ بالذكر منها الجانب الجبائي الذي وظفه النظام البائد لضرب معارضيه أو المستعصرين الذين لم ينصاعوا لشروطه في الرّشوة والتخيل. كما استعملها كأيسر سبيل لسدّ انخراط التوازن المالي العام للدولة - جزاء فساد حكمه - مُقتلا كاهل الطبقات الوسطى والضعيفة بمزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة (الأكترظوف معالم «جبائية» سنوية لفائدة «صندوق التضامن 26/26» التي منّت كافة الشرائع والقطاعات والأعمار ومنهم تلامذة التعليم الإبتدائي، وأخرى ظرفية مرتبطة بالمناسبات مثل السفر إلى الخارج، أو إمتحان شهادات ختم الدروس، أو مناظرة التأهيل للتعليم الثانوي، وغيرها كثير) أعفينا منها قلة مُتنفذة ارتبطت بالمنظومة «المافيوية» لنظام بن علي.

ساهمت هذه الفئة من «الأغنياء الجدد» في توجيه طبيعة الإستثمارات من القطاعات المنتجة إلى قطاع المضاربات المالية والعقارية وتحاللت على القوانين الجبائية عبر مقايضة مبدأ الضريبة بمبدأ الرّشوة بمشاركة كبار الموظفين والوزراء المنخرطين منهم في سياسة الفساد والإفساد، مما سبّب في انقراض مؤشر التضخّم المالي من عقاله وتدني مستوى العيش ونفسي عدّة ظواهر جديدة نذكر منها:

التنمية الجهرية والمحلية. أما على المستوى الوطني فقد باتت الدعوة لفتح إستثمارات وطنية وورشات عمل محورية بين خبراء وسياسيين ومهتمين بالشأن التنموي من أؤكد مستلزمات المرحلة، ولعلّ هذا ما تؤكّده برامج أحزاب الإئتلاف الحاكم في هذه الفترة التأسيسية من تاريخ تونس.

إنّ التحديّات التي تنتظر البلاد كثيرة ومتعدّدة، ومن أهمّها إشكاليّات التنمية والتشغيل التي تستوجب من كلّ مواطن تونسي الشعور بالمسؤولية وتقاسم أعبائها. ومن المنطقي، إذا ما أردنا تحرير هذا الشعور من وضعية الإستكانة والإرتقاء به إلى وضعية المشاركة الفاعلة في خلق «ديناميكية إنتاجية» جديدة على المستويين الإجتماعي-السياسي والاقتصادي، أن تسعى السّلطة المجلسية الثلاث لاتخاذ قرارات ذات «طابع ثوري» يتمحور بعضها حول ما يلي:

2-1 - تشييب الإدارة التونسية وتأهيلها

تشيب الإدارة التونسية وتأهيلها باعتماد مبدأ الكفاءة لا الولاء، وتشيب الحوافز المادية بالمستوى النوعي والكثمي للخدمة المسداة مع الإستئناس بتجارب القول المتقدّمة في مجال حُسن الإدارة والتشجيع الخليلك ولا يتمّ هذا إلّا من خلال حركة إدارية شاملة ومدروسة تهدف إلى تشييب العنصر البشري المسير بالإدارة التونسية مع المحافظة على العناصر الكفأة والتي لم تتورّط مع منظومة الإستبداد أو الفساد السابقة. ومواكبة للتحوّلات الجذرية المُقدّمة عليها البلاد بات من الضروري التفكير في آليّة تلمّاعة الأداة الإداري والمالي والتنفيذي للشاريع الجهرية والمحلية، بحيث يكون فيها المجلس الجهرى المنتخب حريصا على عدم التلاعب بمصالح المواطن والبلاد وذلك في كلّ المجالات.

2-2 - توسيع مفهوم «العدالة الإنتقالية»

من المفروض أن يتوسّع مفهوم «العدالة الإنتقالية» ليشمل مجالات عدّة منها إعادة توزيع الثروة على كافة

وعليه فإنّ قرار إلغاء مخلفات سياسة «المخزن» الاستعمارية التي انتهجها النظام البائد بحقيقته والمتمثلة في منح عشرات الآلاف من المسؤولين الإداريين حزمة من العطايا (سيارات وظيفية بمستلزماتها، منازل وظيفية، هواتف مجانية، ...) بات لا مئذنة منه، إذا ما أرادت السلطة أن تبث برسالة جديّة للشعب التونسي فبإدء الحيف والتهيش السابقة.

إنّ تصفية أحد أوجه الإرث الفاسد يتجلى في هذه الحالة في سياسة الإفساد والرشوة التي أقشاهها النظام البائد في كلّ المستويات. إذ كان يهدف من خلال سياسة الإنابات التي نشرها في الإدارة التونسية إلى إحلال مبدأ التنافس بين إطارات الوظيفة العمومية في خدمة الحاكم المستبدّ والتفنّن في ترفيع سياساته الجائرة في المجتمع مع شرط الخراطهم في حزب التّجمع المنحل، عوضا عن تنافسهم لخدمة تونس وأهلها، وكما قالها ابن تونس ابن خلدون منذ سبعة قرون خلت: «العدل أساس العمان».

إعادة النظر في سلم الأجور للقطاعين الخاص والعام بما يتماشى مع مفهوم العدالة الاجتماعية المنصّفة والرفع من المستوى المعيشي للمواطن التونسي أينما كان.

2-2-2 - برامج التنمية الجهوية ومفهوم «برنامج التنمية الإستراتيجي»

تمثّل برامج التنمية الجهوية أهمية كبرى في إعادة تشكّل الخارطة التنموية للبلاد على أسس من العدالة بين الجهات والمناطق المحرومة وغيرها. كما سبق في عرضنا المفصل أعلاه حظيت جهة الساحل بنصيب الأسد في برامج التنمية على مدى تاريخ نصف قرن من الحكومات المتعاقبة على حساب الجهات الداخلية وجنوب البلاد. وللإنصاف فإنّ بعضا من المناطق التابعة للجهات المغورة بمشاريع التنمية الاقتصادية والعمرانية لم تكن بأوفر حظا من مثيلاتها بالجهات المهمّشة.

إنّ «برنامج التنمية الإستراتيجي» الذي نقتحه، هو آلية

- عزوف كثير من المستثمرين التونسيين عن الإستثمار في القطاعات المنتجة لحرقهم من تسلّط النظام الإبتزازي «المافايوي» على أموالهم. هذا، علاوة على المضارّ التي سببها تنشي «العقلية المافايوية» على السلم القيمي للمجتمع التونسي حيث كاد المجتمع أن يصبح كتلتين لا مكان لثالث بينهما إلا في السجن أو المنفى، فإحداها (وهي تمثّل وضع الأغلبية الصامتة) انكفأت على نفسها مستبطة «حالة المضطهد» والأخرى استعارت من منظومة الحكم المافايوية «سلوك المستبد».

- ظاهرة النشاط الاقتصادي المهشّم وخاصة عبر المجال الحدودي بين تونس وليبيا (10).

- حركة الهجرة السريّة لأوروبا عن طريق البحر أو ما عرفه التونسيون بـ: «الحرق». هذه الظاهرة التي قضت على الآلاف من التونسيين وهم في ريعان الشباب وهذا من أخطر الملقّات المسكوت عنها في تونس منذ عشرات السنين.

- البطالة، نخصّ بالذكر فئة الشباب الحاملين لشهادات جامعية (أو «المعطلين عن العمل») التي تهرعت أكثر من غيرها لهذه الظاهرة. حسب الإحصائيات الأخيرة للمعهد الوطني للإحصاء (11)، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل من هذه الفئة 217 800 فردا يمثلون 30,9% من عموم العاطلين المقدّر عددهم لسنة 2011 (الثلاثية الثانية) بحوالي 704 900 فردا. ونظرا لأحقية هذه الفئة في الشغل ومن بينهم ثلث في سلك الوظيفة العمومية، فمن باب أخرى وأولى إدماج عشرات الآلاف منهم في هذا السلك دون أن يكلف ذلك ميزانية الدولة مليّما واحدا. إذ نفترح أن يتمّ هذا عبر مجرّد إعادة تويب في ميزانية مصاريف الدولة، من خلال إسناد نفس القيمة المالية المخصّصة إلى حدود هذه الساعة إلى مصاريف شراء السيارات الوظيفية ومستلزماتها من أوراق إدارية وضمانات ومقطعات بترزين (تتراوح قيمتها من 200 إلى 500) ومصاريف صيانة وإصلاح (و لا نقصد هنا سيارات الخدمة العادية للأعوان) في فتح عشرات الآلاف من الخطط الجديدة في الوظيفة العمومية، تكون فيها الإنتدابات خاضعة لمقاييس عادلة ومنصفة.

- بحث مشاريع عمومية كبرى والتشجيع على المبادرة الخاصة في قطاع الصناعة والمناجم والطاقة ذات القيمة التشغيلية العالية لتوفير أكبر عدد من مواطن الشغل.

3 - خاتمة :

إن أوجه العدالة الانتقالية كثيرة ومتعددة، فمن خلال هذا المقال بالتعريض على البعض من الإنجازات الحاصلة، على مستوى التنمية بالبلاد تحت حكم الاستبداد، من منظور العدالة الاجتماعية والعدل والإنصاف في توزيع الثروة بين مختلف الشرائح الاجتماعية والجهات.

لقد صير التونسيون لمدة خمس وخمسين سنة على سياسة الحيف والظلم وقد دقت اليوم ساعة لإحلال العدالة على كل الأصعد السياسية منها كما الإقتصادية أو الاجتماعية، يبدأ بتوسيع مفهوم «العدالة الانتقالية» ليشمل مجال التنمية أفضل تمسّ.

إن الحديث عن المطالب الحاصلة في سياسة «الجمهورية الأولى» في المجال التنموي لا تنحصر في سلسلة الإخلالات التي عرفتتها بل تتجاوزها إلى مجالات أخرى كان النظامان السابقان قد حرما الدولة التونسية من الاستثمار فيها، متصاعين بذلك لإرادة قوى الاستعمار الجديد عبر أدواته المالية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، البنك الأوروبي للإستثمار...) والمؤسسية (المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوروبي...)، وللإشارة فقط فإن التقسيم الجغرافي الاستراتيجي للعالم من قبل القوى العسكرية والإقتصادية الهيمنة على مقدراته والفاعلة في مجال استغلال ثرواته وتوزيعها، لم يكن يسمح بتنمية تحدّها حاجيات شعوب دول الجنوب لأنّها ترى في ذلك تهديدا مباشرا لمصالح شركائها الكبرى. من هذا المنظور، وجدت في الأنظمة المستبدّة خير حليف استراتيجي لتطبيق نظريتها في نشر «الحّد الأقصى المسموح به للتنمية في دول الجنوب». ويتمّ ذلك عبر مدّه هذه الدّول «المصنّعة» ببرامج التنمية المجاهزة للتطبيق حتى وإن امتلكت هذه

تنمية إضافية تكون مواكبة لبرامج التنمية العامة بالجهة، وله ميزانية خاصة وإدارة مركزية وطنية، من أهدافه:

- معاضدة مشاريع التنمية المدرجة ضمن البرنامج العام للتنمية بكامل البلاد، وهو يستهدف بالأساس المناطق التي طالما حُرمت من البنية التحتية والتجهيزات العمرانية والمشاريع الخدماتية والترفيهية خلافا لمثيلاتها في الجهات الساحلية.

- تأهيل المناطق التي وقع تهميشها لعمود تستردّ حقوقها التي حُرمت منها بقرار سياسي من أنظمة الاستبداد السابقة حتى تشارك هذه المناطق مع كافة المناطق التونسية في درجة التنمية والرفاهة ويتّحد «مؤشر التنمية البشرية» بين كلّ المناطق التونسية، ويشعر كلّ مواطن تونسي بأنّ له ذات قيمة نظرائه في الوطن. وللتذكير فقط، فإنّ «مؤشر التنمية البشرية» -الذي استنبطه برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1990 لتقييم المستوى المعيشي العام ونوعية الحياة عبر رصد المصادر المتاحة للمواطنين داخل بلدهم- يسبدي بوزيد أو سليانة، مقارنة بمؤشر الولايات الساحلية مثل بنزرت، تونس، سوسة أو المنستير، لم يتجاوز نصف هذه الأخيرة في سنة 2010. أمّا عن باقي المعطيات كعمدّل الدخل الفردي في ولايات الداخل والجنوب فإنّه يصل أحيانا لأقل من النصف مقارنة بولايات الساحل والشمال الشرقي(12)، والأمثلة الدّالة على انحراف التوازن التنموي بين الجهات كثيرة.

- تكثيف الدراسات الميدانية الخاصة برصد مصادر المناجم والمواد الإنشائية والمواد الخام والقيام بجرد عام وتحيين الخارطة الصناعية بكامل التراب التونسي مع التأكيد على تطوير وتكثيف استغلال كافة مصادر الثروة التي وقع إهمالها، مع الحرص على المحافظة على البيئة.

- رسم مخطط مديري في قطاع الصناعة من خلال استشارة عامة للخبراء في الميدان مع التركيز على النهوض بهذا القطاع بشكل جدّي يكون قطاع المناجم من أبرز الممولّين له.

كما كانت السيدة وزيرة خارجية فرنسا الديمقراطية «ميشال أليو ماري» قد اقترحت ذلك تحت قبة برلمان الجمهورية الخامسة يوم 12 جانفي 2011 والتي لو لم يجبرها التنديد الذي واجهته من عموم الشعوب الحرة غربا وشرقا على الإستقالة، لكان ثمن الثورة أغلى بكثير. وهذه ثمرة أخرى للثورة التونسية تتجلى عبر تعاطف شعوب العالم مع أول ثورة شعبية سلمية مؤسسية تنتهي بانتخابات حرة ونزيهة، قاطعة مع حقبة استبداد دون قطع رؤوس، كما حصل أيام الثورة الفرنسية وما سبقها ولحقها من الثورات.

فهل ستفتح «العادلة الانتقالية» للجمهورية التونسية الثانية، في أول ظهور عملي للثورة التونسية المبدعة، شرخا آخر في جدار الاستعمار البغيض ونظامه العالمي الجائر؟

الدول مقدّرات تمكّنها من التصنيع الذاتي وتطوير عناصر التكنولوجيا الحديثة، فإنّ هذا المجال يبقى احتكارا خالصا للدول الغربية، ويصبح من يخوض في هذا المجال «مارقا» بين عشية وضحاها وجيت محاصره ومعاقبه. ولكن جازت قوى الاستعمار الحديث حكّام الأنظمة المستبدّة، من خلال التغطية على تجاوزاتهم وجرائمهم المتعلقة بحقوق الإنسان، لقاء إستاثالم في تطبيق سياستها الحقيقية تجاه شعوب الجنوب. وكان السقوط المدوي لنظام بن علي الذي لم تتوقعه الدوائر المراقبة بمراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية للدول الغربية أول سقوط فعلي لأحد أبراج النظام العالمي الظالم وعبثا حاولوا إنقاذه بإسناده بالمواد العسكرية اللازمة أو خبراتهم الميدانية في قمع الشعوب،

المصادر والمراجع

- المراجع العربية:
- اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد. تقرير لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، 11 نوفمبر 2011، ص: 345.
 - البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي الثاني، والجيسون سنة 2010، أوت 2011، 151 ص.
 - المعهد الوطني للإحصاء، نتائج المسح الوطني حول التشغيل، الثلاثية الثانية لسنة 2011.
 - المراجع الأجنبية:
 - Banque mondiale. Rapport sur le développement dans le monde, 1989.
 - Belhedi Amor. La mondialisation et les régions périphériques Intégration ou désintégration ? Le cas de la Tunisie / ed. par M Berriane & P Signoles. Rabat: Publication de F.L.S.H-Université Mohammed V - Agdal, série colloques et séminaires n° 88, 2000, 380 p ; p. 109 - 132. (Les espaces périphériques au Maroc et au Maghreb à l'heure de la mondialisation).
 - Chossudovsky Michel. La Tunisie et les dictats du FMI : Comment la politique macro-économique entraîne la pauvreté et le chômage dans le monde. Extrait du Investig'Action. <http://michelcollon.info/La-Tunisie-et-les-dictats-du-FMI.html>, date de mise en ligne : jeudi 10 février 2011, 10 p.
 - Encyclopédie libre Wikipédia. http://fr.wikipedia.org/wiki/Dette_odieuse, 17 décembre 2011.
 - JHAOUARI, Rapport sur le développement humain en Tunisie (1996), Des fractures sociales longtemps occultées. Journal La Presse, Tunis le 15 juin 2011.
 - Laroussi Kamel. Commerce informel et nomadisme moderne. Étude de cas : la dynamique transfrontalière tuniso-libyenne dans le Sud-Est tunisien de 1988 à 2006. Thèse : Anthropologie -Section: Histoire et civilisation- : EHESS-Paris : 2007. 409 p.

- (1) اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد: هيئة عمومية مستقلة تتكون من هيتين، هيئة قنية وهيئة عامة، أنشئت بمرسوم عدد 7 بتاريخ 18 غفري 2011.
- (2) Michel Chossudovsky, 10 février 2011, p. 9.
- (3) Banque mondiale, 1989, p. 232.
- (4) البنك المركزي التونسي، أوت 2011، ص (4)، 151 ص.
- (5) Encyclopédie libre Wikipédia : « La dette odieuse est une jurisprudence avancée par certains auteurs en matière de droit international relative à une dette contractée par un régime, et qui sert à financer des actions contre l'intérêt des citoyens de l'État et dont les créanciers avaient connaissance. On parle aussi de « dette odieuse » lorsqu'elle a été contractée par une dictature et qu'elle doit être remboursée lors de la transition démocratique ».
- (6) « الديون الكريهة »، مفهوم قانوني، لا يزال محل نقاش قانوني ويرجع إلى القرن التاسع عشر، وكانت المكسيك أول دولة استعملته بإصدار قانون بتاريخ 18 جوان 1883 ينذ بموجبه ديون المكسيك التي فرضها النظام الدكتاتوري السابق والمستعمر الفرنسي لقرابة ربع قرن، أي منذ عام 1857. منذ ذلك التاريخ وإلى اليوم تناوبت عدة دول في استعماله في حالة الأزمات المالية كالأزمة المالية الحديثة للدول الغربية (2007-2008) التي اضطرتها للإلغاء ديون بتوكها الكبرى مخافة الإفلاس، وقبلها في الأرجنتين وروندا والعراق وغيرها.
- (7) تقدر الأموال التونسية المجمدة بسويسرا بـ 60 مليون فرنك سويسري أي ما يعادل 94 مليون دينار تونسي.
- (8) Amor Belhedi, 2000, p. 109 – 132, 380 p.
- (9) Ibid.
- (10) Laroussi Kamel, 2007, 409 p.
- (11) المعهد الوطني للإحصاء، « التتالية الثانية لسنة 2014 »، <http://Archiv> - ردأ على الاقتراح الذي تقدمت به الزغل، خلال مداخلة لها يوم الأربعاء 15 ديسمبر 2010 - في إطار مداولات مجلس المستشارين زمن حكم بن علي - أكد وزير الشؤون الدينية في تونس، بوبكر الخزوري، أنه لا يمكن السماح بما وصفه « بالتلوث الصوتي » الناتج عن التجاوزات في مستوى علو صوت الأذان، حيث رفعت وزارته بمشورين اثنين إلى السلطات الجمهورية لتخفيض الصوت إلى حدود 70 ديسيبل.
- (12) I.HAOUARI, 15 juin 2011.

مدخل إلى المسألة الثقافية لتونس ما بعد الثورة

مصدق الجليلي / جامعي، تونس

الثقافي في تونس ما بعد الثورة، وقسم تطبيقي نخبر فيه تفعيل تلك المرجعية، من خلال مسألة مطروحة اليوم للثقافة في الساحة الفكرية الثقافية، ألا وهي علاقة الثقافي بالديني والقيمي والأخلاقي.

أولاً: المرجعيات الحضارية والفلسفية لرؤية ثقافية وطنية :

تصدر رؤيتنا للمسألة الثقافية، في إطار جدلية الاستقلال الثقافي والتفاعل الحضاري، عن المصطلحات التالية.

أولاً: دعم مقومات الهوية الوطنية العربية الإسلامية، باعتبارها أهم الثوابت المشتركة بين التونسيين، دون إنكار لبقية الروافد والإسهامات.

وتتمثل هذه المقومات في العناصر التالية:

المقوم الأول هو: اللغة العربية: التي يجب التشجيع على تعلمها واستخدامها في شتى المناشط الثقافية، في المسرح والسما والأدب والبرامج الإذاعية الثقافية، فضلاً عن الدور الذي تقوم به التربية على هذا الصعيد.

المقوم الثاني هو: الدين الإسلامي وفلسفته الشهودية

حيث أننا الآن في تونس في مرحلة إعادة تأسيس لمجمل مؤسسات الدولة وتسطير اختياراتها الجديدة على كافة الأصعدة، نبدأ القول في الشأن الثقافي التونسي بالذكر بأن الثقافة تمثل الخلفية الأشمل لأي تصور في بناء الدولة. ولذلك لا بد من الانطلاق منها قبل وضع التصورات لبقية المجالات الحيوية السياسية منها والتجارية والتربوية وغيرها. والمفهوم الذي نعتزمه هنا للثقافة مفهوم واسع يشمل ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والمعتقد والتراث والفن والأخلاق والقوانين والعادات الاجتماعية.

إن الرؤية الثقافية التي نتبناها تتكون بنوياً من ثلاثة عناصر كبرى: أولاً: المطلقات وثانياً: الغايات، وثالثاً وأخيراً الطرق والأساليب والوسائل الإجرائية لتحقيق تلك الغايات. ولكنتا سنفسر القول في هذه الورقة على مسألة المطلقات والمرجعيات التي يستند إليها كل فعل ثقافي أصيل في تونسنا التي نأمل أن تكون محررة مرتين: من الاستبداد مرة ومن التبعية للاستعمار القديم والجديد على حد سواء، مرة ثانية

تنقسم هذه الورقة إلى قسمين: قسم نظري حضاري نقدم فيه المرجعية الثقافية المركبة التي نقترحها للفعل

للوجود ووظيفته الروحية والقيمية والعلمية والحضارية الرفيعة ورويته الوسطية المتوازنة والمنوّهة بالعقل والمنعمّة للعلم والمكرّمة للعلماء.

التاريخ والأرض التي كانت مسرحاً له: وهو تاريخ وإن كان لا يبدأ مع قدوم الإسلام إلى إفريقيا، بل يعود إلى جذور أبعد في الزمن، حيث الأمازيغية وقومية الرجال الأحرار، إلا أنه تاريخ اكتسب مع أسلمة إفريقيا زخماً جديداً وانطلاقة حضارية ربطت بين الشرق والغرب، وسمح جديداً بنهضة أوروبا (عبر رشدية الأندلس) وتحديث الغرب الإسلامي، من خلال الهندسة الثقافية لدول الاستقلال المتأثرة بالحدثة الأوروبية، في مناخ تسامح ديني شجع عليه في تونس التوجه الجديد للفقه المقاصدي بداية من سالم بوحاجب ووصولاً إلى الفاضل ابن عاشور من طريق والده الشيخ الطاهر ابن عاشور، إن شئنا الاختزال والتكثيف.

الاستلزام من تراثنا المستنير، الذي يضم الاعتزال المنوّه بمكانة العقل، والفلسفة الرشدية المدعّمة لتلك المكانة، والمسيح الاستقرائي التحريبي لدى علماء المسلمين أمثال ابن حزم وابن الهيثم ^{والمنهج الخلدوني} الذي قطع مع منهج الرواية واعتمد منهج الدراية المستند إلى استقراء طبائع العمران البشري، والذي يضم كذلك الفهم المقاصدي للنص منذ مستصفي الغزالي ومواقفات الشاطبي وصولاً إلى مقاصد ابن عاشور، التي سبق لابن خلدون أن أصلها عمرانياً، ضمن ابستمية الفهم قطعاً مع ابستمية التقليد.

وبالتالي التواصل مع إسهامات من سبقونا في مسيرة الإصلاح أمثال سالم بوحاجب وتلميذه ابن عاشور والحداد والتعالي وبابن أبي الضياف وغير الدين، دون أن ننسى بقية المصلحين من خارج تونس أمثال الكواكبي والأفغاني ومحمد عبده والطهطاوي، والمجددين وعلى رأسهم محمد إقبال.

وكذلك الانفتاح على المكتسبات الإنسانية وتبني القيم الكونية التي تضمن للإنسان حقوقه وتحفظ كرامته،

والتطوير المستمر للذات بعيداً عن أي رؤية منغلقة لهوية جامدة. فنستأنس بتجارب الإصلاح الديني في أوروبا مثل ما نجد لدى باروخ سبينوزا في إصلاحه الأخلاقي والسياسي وجون لوك في تسامحه الديني ولسج في مؤلفه حول تربية الجنس البشري، كما نستفيد من العقلانية الديكارتية والنقد الكانطي ومن فلاسفة الأنوار وفلاسفة العقد الاجتماعي بصفة عامة، ومن الفكر الحقوقي الإنساني العالمي في أجياله المختلفة، وذلك في إطار الخصوصية الثقافية لمجتمعنا التونسي العربي الإسلامي.

وهو ما يعني في النهاية الانخراط في الحدّثة من موقع الوعي والإبداع لا من موقع التقليد والاتباع. حيث أننا لا ننسى مجرد تصور توفيق لمفهوم الحدّثة، بل معتر الحدّثة مكوناً من مكونات هويتنا المتجددة باستمرار. وهو ما نلخصه في مفهوم الحدّثة الأصلية، التي لا تتأسس في مقولة موت الإله التنشؤية بل في مقولة ^{خيم النبوة القرآنية}، كما فهمها إقبال، في مؤلفه ^{التفكير الديني في الإسلام} بما هي دعوة لرفع الوصاية عن العقل ضمن أفق وعيه الشهودي، وهذا هو العمل ^{متمثلي بالتطوير العقلي} (الرشد النظري بمعرفة مسؤولية ^{الفصل الإدراك المحدود} علمه) الذي يصحبه التنوير الخلفي (الرشد العملي بمعرفة مسؤولية الإرادة المدركة لشروط تسميتها على الضرورة).

وتتوقف قليلاً عند مفهوم الحدّثة الأصلية لنزيدة تحليلاً وإيضاحاً، لأنه يمثل في نظرنا الخلاصة التالية لكل ما سبق: المعروف عن تكون المفهوم عامة أنه يأتي حلاً منهجياً لمشكل مطروح بشكل جيد، والمشكل الذي جاء مفهوم الحدّثة الأصلية حلاً له هو مشكل الثبات على الهوية مع إسباغ طابع متحرك عليها، أي تمثل الهوية كسيروية مستمرة متجددة على الدوام مع الحفاظ على ما هو كوني في بنيتها الصلبة، ومن ذلك تجدها المستمر.

فالحدّثة الأصلية، كما نراها، حدّثة شهودية (بالمعنى الخلدوني للكلمة كما أعاد بناءه أبو يعرب المرزوقي: استخدام أقصى طاقات العقل على الفهم والإبداع مع الوعي بحدود علمه) وهي التأليف الأصل بين مفهوم

الهوية الإسلامية التي تجد نواتها في مثل الوحي الواقعية (منظومة القيم القرآنية) ومفهوم الحداثة الذي يجد أول بذرة له في الوحي الأخير كذلك، ثم انتق مفهوما نظريا وإجرائيا بعد ذلك في سياق الحضارة الأوروبية الحديثة مسوقا سياقي ختم النبوة - رفع الوصاية عن عقل الإنسان- الذي سمح باستيعاب العقل المسيحي المستنير لأنوار الفكر والعلم الإسلاميين المتجدلين في قيم النظر والعمل الكونية كما شرعها القرآن الكريم: الطر الحر في السماوات والأرض والعمل الصادق على العلاج فيهما، أو التواصي بالحق (المعلم) والتواصي بالصبر (العمل). إن القيمتين الأساسيتين للحداثة كما يذكرنا بذلك آلان توران في كتابه «نقد الحداثة» هما الفرد والعقلانية. ولقد كان من المستحيل على الفكر الغربي بناء مفهوم الفرد انطلاقا من الفلسفة اليونانية، لأن أكبر نص فيها هو النص الأفلاطوني الذي يروج في «الجمهورية» لأسطورة المعادن التي تراتب الناس وفقها مراتب وجودية (ومن ثمة اجتماعية) كتراتب المعادن: ذهب فضة فبحاسا فقصديرا، وذلك حتى يسد الباب أمام محاولة العبيد مناقشة أسياهم في حكم المدينة، إذ عليهم «الرضا بما قسمه الغير لهم»، طبا، بينما نجد القرآن الكريم، ويمتهدى الموضوعية والعلمية، يذكر الجميع بالأصل الطبيعي الواحد للإنسانية، وهو التراب، فلا ذهب ولا فضة ولا نحاس، وهذا هو الشرط الأدنى والأول لتساوي البشر ومن ثمة لظهور مفهوم الإنسان والفرد كونا، وعلى أساسه ينشأ مفهوم المواطن لاحقا في الجمهورية الأفلاطونية وإنما في الجمهورية الحديثة.

هذا بخصوص المكون الأول للحداثة وهو الفرد (أو الإنسان)، أما المكون الثاني وهو العقلانية، فقد وجد أساسه الأول كذلك في الوحي الأخير الذي حث على النظر العقلي الإشكالي لما في السماوات والأرض وعلى استخدام العقل في ما نرى وما نسمع وأن نأخذ بالأسباب الموضوعية لبناء العالمين المادي والاجتماعي، وهو ما أفرز لاحقا كل ذلك التراث الفلسفي والعلمي في الحضارة الإسلامية، متوجا بترييض العلوم الطبيعية، كما في

بصريات ابن الهيثم، واستخدام منهج الدراية والملاحظة التجريبية الاستقرائية في بناء علم المعمران البشري (ابن خلدون) ومنهج المقاصد الشرعية في بناء أحكام العقل العملي (الشاطبي وابن عاشور) ثم ما أنتجته العقل البشري لاحقا انطلاقا من فعل التآلف بين أوروبا والعالم الإسلامي منذ تاريخ الحروب الصليبية، والانتباه إلى الشكل العام للتوجه العقلاني مع الرشدية عبر الفيلسوف اليهودي ابن ميمون -الذي تعلم في إطار الثقافة الإسلامية بالأندلس- ثم التحول عن ذلك إلى المنهج الاستقرائي الذي جلبه أساتذة أكسفورد من جامعات الأندلس، وهو ما يشهد به كل المتصفين من مؤرخي العلوم مثل الكسندر كورييه وريغولت والآن روجيه غارودي وغيرهم.

ولذا فالحداثة الأصلية تختلف عن تلك الحداثات الفسرية التي تستورد جاهزة ومعلبة من الغرب الفلق مع مسيحيتها ويبتلعها بعض أساتذة الجامعات في بلداننا في شكل أقراص للشفاء من أمراض التراث أولا ثم يجرعونها لتلاصقهم بعد ذلك دون الانتباه لمقاعيلها الثانوية الخطيرة على صحة كيان الأمة وهويتها وشخصيتها الثقافية واستقلالها للافتتاع بالسياسي.

ضمن هذه المرجعية الواسعة والثرية لثقافتنا الوطنية القائمة على الحداثة الأصلية المستوعبة ضرورة لأنوار الفكر الإنساني العالمي والمتفاعلة مع ثقافات بقية الشعوب المشاركة لنا في سكنى هذا العالم، نفتح، إذن، أبواب الإبداع على مصراعها في الأدب والمسرح والسما والموسيقى والرقص والنش والرقش وسنى أنواع الفنون الجميلة، حيث لا يقتصر مجال تصورها للثقافة على مكوناتها الروحية واللغوية والمعرفية، بل يشمل كذلك الأبعاد المسهمة في بناء المعنى وسكنى العالم جماليا، وهذا نابع من تصورها الشامل للإنسان في أبعاده المتعددة.

بعد تقديم تصورها العام للمرجعية الحضارية والفلسفية المركبة للفعل الثقافي المنشود في بلدنا بعد الثورة، نريد أن نعالج قضية على علاقة بهذه المرجعية وهي قضية وقعت إثارتها مؤخرًا من قبل بعض الناشطين في الحق الثقافي وتصل بعلاقة الثقافة بالدين والأخلاق.

ثانياً : الثقافة والدين والأخلاق : فصل أم وصل؟

ذكر أحد السناباثين التونسيين مؤخرًا في معرض حديثه عن الانتظارات من وزير الثقافة الجديد ، «المطلوب اليوم هو موقف رسمي من الحكومة الجديدة في باب فصل الدين عن الثقافة وعدم الحكم على إبداعات الفنانين أخلاقياً أو عقائدياً» .

فتساءل هنا: ما معنى فصل الدين عن الثقافة وما معنى فصل الأخلاق عن الثقافة؟ وما معنى الثقافة في حد ذاتها؟ إن الثقافة كما سبق أن ذكرنا، مفهوم واسع يشمل ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والمعتقد والتراث والفن والأخلاق والقوانين والعادات الاجتماعية.

وإذا ما عدنا إلى الأصل اللغوي للثقافة والتثقيف فنسجد معنى التثقيف: ثقّف الروح أي قوّمه. وهذه وإنسان: أدبه وعلمه.

وما معنى الدين؟ وما هي طبيعته؟ ليس هي تختلف بمعنى التهذيب والتأديب وإكساب الفضائل الفاضلة من أهل لها؟ جاء عند الفيروزآبادي (115هـ ، ص 132) «رُحُسٌ مُهَذَّبٌ مُطَهَّرُ الْأَخْلَاقِ» كما جاء في المعجم الوجيز (1400 هـ ، ص. 647): «وَهَذَّبَ الصَّبِيَّ رَبَاهُ تَرْبِيَةً صَالِحَةً خَالِصَةً مِنَ الشَّوَابِ» .

فنرى إذن أن الثقافة والأخلاق متلازمان بل إن جوهر الثقافة هي الأخلاق وكل المظاهر الروحية قيمة كانت أو معقولات أو حكمة أو إيماناً أو علوماً أو جماليات أو حقوقاً كونية كحقوق الإنسان بما فيها الحقوق الثقافية التي لا تصطدم مع ما هو من صميم الإنسانية . وهذا ما يدركه حتى العامي من الناس . ألا ترى أحدهم كيف يقول عن من يسلك سلوكاً مشيناً ومميجاً: «إنه ليس بمثقّف» . أي إنه في حال هي أقرب لحال الطبيعة المتوحشة والغرائز الهوجاء . وهذا الشاعر العربي المشهور ينشد:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

لنأت الآن إلى الدين كما نعرفه في الإسلام، هذا الدين الذي يختلف كل الاختلاف عن الكهنوت واللاهوت لتلبسه الكامل بالناسوت: كيف يمكن تمثل الإسلام بمعزل عن ثقافة الشعب وبالأحرى هل يمكن تمثل ثقافة المجتمعات العربية من دون الإسلام؟ وهل يمكن تصور ثقافة خارج السياق الثقافي العام للبلاد الذي هو سياق عربي إسلامي؟ هذا كلام لا نراه إلا فارغاً من أي معنى حقيقي؛ فن المعمار الإسلامي والإنشاد الديني والحضرة والرقص الصوفي كما وُثِرَ عن مولاي جلال الدين الرومي والفلسفة الإسلامية كآثي ورثاها عن ابن رشد، وعلم العمران الشري الموروث عن ابن خلدون والفقه وأصوله وعلم المقاصد الشرعية الذي وصلنا من الشاطبي ثم من الطاهر ابن عاشور والقرآن وتلاوته وتفسيره والحديث وحفظه وشرحه والسيرة النبوية والتاريخ الإسلامي وخاصة تاريخ الأندلس الزاهر والعلماء المسلمين: ابن نهشم ونكرسي ولجيامي وابن المشاطر والحواري والبيروني وابن الجزار وما أنتجوه تفاعلاً مع توجيهات القرآن الكريم الجاث على الاستقراء العلمي والتجريب المنهجي في الإسلام العربي المأبد جاهلي كما عرفناه عند التوحيدي وابن حزم والجاحظ والتراث التربوي الإسلامي المنقول عن ابن سحنون والقاسبي وابن جماعة والغزالي، والمواسم والأعياد الدينية والحج والصلاة في الجوامع والمساجد والمزبونة و«عقبة» و«الأزهر» و«القرويين»، والأذان، وعبد الباسط عبد الصمد والمنشاوي والبراق، ورمضان وطوقسه وأحواؤه: هل نزل كل هذا عن ثقافة الشعب التونسي؟ ماذا يبقى عندهذا؟ ثقافة غازية؟ وعولمة وشوملة؟ هكذا من دون تفاعل مخصب بين الذات والآخر، وحيث تزول الذات وتعرى امرأة في صنم بجانب تمثال ابن خلدون بتونس العاصمة أو في حمام النساء المعروض في بعض السما التونسية ذات التمويلات المشبوهة؟! هل منتهى الإبداع أن يتم تصوير امرأة عارية؟ إذا كان هذا هو الإبداع فهو ليس من الإبداع في شيء لأنه مشهد تم تصويره آلاف المرات ولا جديد فيه . فما الإبداع فيه إذن؟ لا شيء سوى التعبير عن كبت لا ينتهي لبعض المتعسبين للفن عربياً .

الإبداع هو أن «تطلع بطلعة ما طلع بها حد» أي أن تنشئ على غير مثال. بينما المثال هنا سواء كان رسماً أو تمثالاً أو صورة حية ذات إحياء جنسي- ونحن نكرر هذا المثال لأنه الوحيد المرادف للإبداع لدى بعض الفنانين المهوسين بالجنس لدينا- قد تم إنتاجه آلاف المرات في كل أصقاع العالم! وبعد؟ ماذا سيصدق هذا الصف من الفنانين لدينا في العالم العربي وفي تونس على وجه الخصوص؟ ماذا سوى تقليد الفنانين الغربيين الراضين لمسيحية التثليث وللوعي الرديء-بحسب تعبير بيته-؟

أي معنى للثقافة في عالمنا العربي الإسلامي من دون القيم الأخلاقية المتعارف عليها، ومن دون الاستنساخ من روح الثقافة الإسلامية المتوازنة والمتفاعلة مع بقية الروافد الثقافية العالمية؟

إن الإبداع في نظرنا لا يتناقض ضرورة مع مفهوم الشخصية الوطنية وثوابتها الثقافية، كما قد يخل للبعض بل إن الإبداع كل الإبداع هو في عدم الاستنساخ والاتباع، وإنما الغوص في أعماق الذات وتفجير أقصى إمكاناتها الذهنية والتخيلية والروحية والقيمية

إن رسالة المثقف رسالة حضارية خطيرة، وذلك لعلها بنعت الشخصية القاعدية للمجتمع وتهذيب الذوق العام والرفع من مستوى الوعي الجمعي لمعوم الشعب. وهذا لا يتناقض مع حرية الأفراد واختياراتهم. فالحرية أولاً لا تعني هجعة ولا بربرية ولا انفلتاً ولا إسهالاً أخلاقياً، وثانياً الحرية هي اختيار مطلق في الالتزام بمرجعية قيمية، قد تكون الإسلام وقد تكون الحداثة وقد تكون الطاوية أو البوذية أو فلسفة كونية تواصلية. في كل الأحوال يستحق وجود الإطار المرجعي المختار بحرية. هل يمكننا مثلاً باسم الحرية أن نذهب امرأة أو رجل للعمل الإداري في لباس البحر، أو أن ننادي كما نادى بعضهم بحمل السلاح خلال فترة الانتقال الديمقراطي، أو أن نتقياً ببدء باسم الإبداع كما يفعل الآن بعض المرضى المستسبين باطلاً لشريحة المثقفين!!؟

ولكن المشكلة هنا ليس في الاختيارات الفردية

المحصنة، إذ من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، ولهمهم كل الدين والدنيا والسياسة والأخلاق على شاكلته، وإنما المشكلة هو في كيفية رسم سياسة ثقافية تهم كل الشعب. وفي هذه الحالة ليس أمام وزارة الثقافة من خيار في نظرنا سوى احترام عقيدة الشعب وقيمه وأذواقه المخلصة لهويته ولعاني الإنسانية فيها. ولا خوف في هذا من التطرف، إذ أن نمط التدين العام للشعب نمط فيه قدر واضح من التسامح والتخالف مع حضارات الشرق والغرب، وبالتالي فالمزاج العام مزاج معتدل ولا يرغب إلا الشطط سلفياً كان أو علمانياً.

إن شعوب العالم الإسلامي قد اهتز وجدانها للنصور المسية للرسول صلى الله عليه وسلم كما رسمها بعض الحاقدين في الغرب، فماذا لو كان التهميم على الإسلام ورموزه وقيمه يتم في عقر بيته؟! إن مجرد الشعور بالانتماء الثقافي للإسلام يولد في الإنسان حماية الدفاع عنه إزاء هجمة الآخرين عليه حتى لو لم يكن مقتنعا به عقدياً، وكيف به إذا ما مر بخاطره أن يسيء هو نفسه إليه؟! وهذا الأمر يختلف بطبيعة الحال اختلافاً بيناً عن مجرد الاجتهاد في فهم الدين فيها/بنايها. فهذا أمر ليس مسموحاً به فقط بل حتى لا نراع له وواجب متعين عند سيادة الفهم المخاطو المحرف لمقاصد الدين السامية.

إن الثقافة والتربية في نظرنا متلازمان. فهل نخرب بالثقافة ما نبنيه بالتربية؟ نحن نريد أن نربي أبناءنا على الإبداع. نعم! ولكن المجتمع يريد أن يربي أبناءه كذلك على الحرية المسؤولة وعلى الفضيلة وعلى الآداب الرفيعة، بعيداً عن كل سوقية وبدعة

فنعلم لثقافة لا تستهتر بالقيم بل تشر القيم النبيلة! نعم لثقافة تحترم هوية الشعب!

نعم لثقافة تعمق الحس بالانتماء الحضاري لدى الناشئة ولدى الشباب!

نعم لثقافة تواصلية-تعارفية كونية!

لا لثقافة المسخ والكبت الفاشل! ولا لثقافة التزمت والتكفير ومحاربة العقل على حد سواء!

بعد مرور سنة على الثورة التونسية النخب التونسية بين العمى الإيديولوجي وفوبيا المصطلح - نحو قيم إنسانية مشتركة -

رمضان بن رمضان / باحث، تونس

أن هذه القنوات في حد ذاتها في حاجة إلى المراجعة ~~بشكل~~ على ضوء المستجدات والأوضاع الجديدة. إن ما يلزمنا الآن هو شيء من الانزياح نحو أرضية مشتركة يقف فيها كل طرف من أطراف الصراع رؤية جديدة ~~تتجلى~~ على مراجعات نقدية للتصورات والأفكار على ضوء الأوضاع المستجدة في الفكر وفي نمط الحياة الجديدين، تكون صدى صادقا لهوية الشعب ولإثره الحضاري. وفي الآن نفسه تنأى به عن كل شوفينية متغلقة فيتفاعل مع مكسبات العصر تفاعلا إيجابيا يؤهله لأن يكون قادرا على صياغة نموذج خاص به يمكنه من لعب دور على الساحة الإقليمية والدولية، فمن المسائل التي تقتضي معالجة عاجلة مسألة النمط الاجتماعي الحديث المراد صياغته والاتفاق حوله. هذا النمط الذي سيتكفل الدستور بضبط ملامحه ويستدعي من القوى الاجتماعية الفاعلة وهي الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني والمثقفين والجامعيين التفكير العميق في الرؤى والبدائل المزمع طرحها ومناقشتها وذلك حتى تنأى بمجتمعنا الديمقراطي الوليد عن التجاذبات السياسية والاستقطاب الثنائي، والذي قد يقذف بنا في متاهات

ها أن الثورة التونسية تطوي ستها الأولى، وهي تسير بخطى حثيثة لاستكمال مسار انتقالها الديمقراطي من شرعية توافقية إلى شرعية انتخابية مندورة لصياغة دستور يضبط ملامح النظام السياسي الجديد للجمهورية الثانية وللمواجهة تحديات عاجلة هي بمثابة نكبة القليلة من العهد البائد، جاءت الثورة وما اكتنفها من انتعاشات أمنية واجتماعية زادت الطين بلة، فتضاعف عدد العاطلين ولا سيما بطالة أصحاب الشهادت وارتفعت نسبة الفقر واتسعت تبعاً لذلك قاعدته الاجتماعية إضافة إلى الارتفاع الجنوني للأسعار والذي تأكلت تبعاً له القدرة الشرائية للمواطن لمعالجتها.

في خضم كل ذلك ولا سيما في الفترة السابقة من الحملة الانتخابية وأثناءها أثبتت مسائل مثيرة للجدل كمسألة الحرية، حرية الإبداع وعلاقتها بالمقدس ثم مسألة العلمنة والدين ثم مسألة الهوية. وهي أسئلة حارقة لم يكن الوقت آنذاك كافيا لأن يدور حولها نقاش معمق يستوفي مختلف جوانبها ويتشلهلها من الاستقطاب الثنائي ذي التوظيف الإيديولوجي حيث يتعثر كل طرف حول قناعاته ويستमित في الدفاع عنها، في حين

الفوضى والاضطراب من ذلك إشكالية العلمنة ودور الدين في مجتمعنا.

I - قوى العلمنة والعمى الفكري :

لطالما اكتسب الاستقطاب الثنائي بين العلمانيين والإسلاميين صراعا حول المواقع داخل المجتمع، وتجلت الحرب بينهما في مدى قدرة كل طرف من الأطراف على جر منافسه إلى الموقع الذي يريده حتى يجبره على تقديم تنازلات تمثل له نوعا من الانتصار. في الوقت الذي لا ينفك فيه العلمانيون على نعت المشروع الإسلامي بالتخلف والظلامي والرجعي وذلك انطلاقا من مبادئ ورؤى مستمدة من الفكر الغربي ومن نظرتهم للكون وللإنسان وللمجتمع. يغيب عن هؤلاء أن هذا التمشي يحمل في داخله أسباب تهافته.

فلئن كان الإسلاميون مدعوين إلى مراجعة عميقة لتصوراتهم، فالأمر كذلك ينسحب على العلمانيين لأن ما يطرحونه هو عملية إسقاط مسار تاريخي ذي ملامح مخصوصة على مسار تاريخي آخر مختلف تماما.

فطرح نمط دولة لائكية تفصل الدين عن الدولة طرح مغلوط من أساسه لأنه حتى توجد لائكية فإنه لا بد أن توجد أولا مؤسسة دينية مهيمنة تقوم... واسطة بين السماء والأرض وتنطق باسم الله : تحرم وتحمل تعزل وتنصب تحارب وتصلح (1). فاللائكية لا يمكن أن تفهم إلا في سياق تاريخي خاص يحدث فيه صراع بين مؤسستين واحدة دينية شمولية والثانية سياسية نازعة إلى التحرر. إن الدولة الغربية الحديثة تبنت اللائكية قصد تجريد الكيسة التي حالت طيلة القرون الوسطى دون انتشار أفكار التحرر والمساواة والأخوة ومن هنا جاء شعار فصل الدين عن الدولة مستجيبا للثورة على المتحكمين في الأرض باسم السماء فهل كان هناك ما يبرر تجريد الإسلام ومؤسساته ؟

إن اللائكية من هذه الجهة الأولى مشكل مغلوط واختيار مصطنع مقول عن الغرب، ذلك لأنه لم توجد

أبدا مؤسسة دينية احتكرت السياسة والفكر في الفضاء العربي الإسلامي.

فاللائكية بهذا المعنى والتي تصبّ إلى الآن قوى العلمنة كالأحزاب اليسارية والليبرالية على تبنيها جعلتنا نعيش تجارب تحديدية «مشوهة» و«عرجاء» لم تقض بنا إلى التقدم المنشود الذي ظلت هذه الأحزاب والتيارات تبشرنا به.

فهذه النظرية المستنسخة عن أوروبا مازالت إلى الآن تفعل فعلها في بعض النخب التونسية. إن ما عاشته تونس منذ الاستقلال إلى الآن في خصوص علاقة الدولة بالدين هو حليط عرب من اللائكية والتيوقراطية والمعاداة للدين، لقد أخذت من اللائكية قوة النظام السياسي غير المسند إلى عقيدة دينية ومن التيوقراطية اعتبار الحكومة نفسها المرجع الأصلح والوحيد لفهم الإسلام وتحقيقه وإنما عاداه من المفاهيم والتحركات ليست إلا وهما وظلاما ومن المعاداة للدين رفض جوانب رئيسية من معتقدات المؤمنين وتحتيرها باعتبارها عوامل إضعاف وتآكل. وكان من جراء هذا الخلط العجيب الفتقد لأي نسق داخلي بروز الاحتجاج الإسلامي وتنامي الظاهرة الدينية بمختلف أشكالها (2).

إضافة إلى المغالطة التاريخية l'anachonisme التي وقعت فيها النخبة التونسية عند معالجتها لمسألة العلاقة بين الدين والدولة، فإنها أيضا أصيبت بالعمى الأيديولوجي الذي جعلها تمغمض عينها عن المراجعات الفكرية التي حدثت وتحدثت في الغرب ولا سيما في علم الاجتماع الديني والانتروبولوجيا هذان العلمان ما انفكا يراجعان مفاهيمهما ويعمقان تحليل الظاهرة الدينية في علاقاتها بالفضاء الاجتماعي. فإميل بولا Emile Poulat يرفض بشدة مفهوم الحقل الديني le champ religieux الشهير والمتداول بكثرة في علم الاجتماع ويؤكد هذا الباحث على أن الديني le religieux لا يمكن اجتماعيا حصره في موضع ما، إنه موجود في كل مكان وفيلت من تعريفاتنا ومن أطرائنا ومن معاييرنا ويتغصن من مقولاتنا ومن عناويننا (3).

كانت زائفة فالوقائع كشفت -و على عكس المتوقع - أن هناك استمرارية نشيطة وفي بعض الأحيان تطويرا لدور الأديان في المجتمعات الإنسانية (7).

يسجل الكتاب أيضا تنوع العلاقات التي تقيمها الأديان مع الحداثة وهي تبدأ من موقف معاد لها. وهو الذي يمثلته الإسلام حسب زعمه وهذا رأي فيه كثير من التجني لأنه مبني على جهل بحقيقة الإسلام وتاريخه إلى موقف يعلي من شأن الديمقراطية والفرد وهو موقف التيار الإنجيلي le courant évangélique ومهما تكن الإستراتيجيات التي تعتمدھا الأديان للتأقلم مع الحداثة فإن الأديان تحافظ على مساهمة هامة في شؤون العالم سواء كان ذلك في المجال السياسي الاقتصادي الاجتماعي والإنساني طالما أن الشعور الديني يظل سمة إنسانية خالدة (8).

في دراسة حديثة أجريت سنة 2007 عمد صاحبها إلى العودة إلى إميل دوركهيم Emile Durkheim عالم الاجتماع الفرنسي (1858-1917) وإلى نظريته حول العلاقة بين العلمنة والدين والمجتمع ويرى صاحب الدراسة أن pierre hayot حياحظ دوركهيم حول الظاهرة الدينية يقوم على ثلاث أطروحات : الأطروحة الأولى ترى أن الدين موجود وهو نظام من المعطيات الفعلية في كلمة هو حقيقة وكيف يمكن للعلم أن ينفي هذه الحقيقة 19

الأطروحة الثانية تعتبر أن الحدث الديني le fait religieux هو بالأساس حدث اجتماعي وحتى عندما يعاش كعقيدة خاصة وفردية فإن له حقيقة مستقلة عن الوعي الفردي.

الأطروحة الثالثة ترى أن الدين أو الحدث الديني ليس محصورا في مجال محدد ولكنه وبأشكال مختلفة يؤثر في الوجود الاجتماعي برمته (9). إن دور دوركهيم يرى في الدين الصيرورة التي تمتصها يمكن لكل مجتمع أن تتغير ملامحه وأن يتأمل نفسه رمزيا وأن يظهر بتصور ما نسميه اليوم بالوظيفة النغمية للرمزية الدينية. إن الحدث الديني حسب دوركايم ليس إذن تعبيراً عن خير محض في ذاته وبذاته إنه يتجلى حسب

في نفس الكتاب يذكر إميل بولا المؤرخين وعلماء الاجتماع وحتى علماء اللاهوت والقاسومة أن الأفكار المعاصرة حول «العلمنة» والتي أضحت من المسلّمات التي لا تقبل النقاش والمراجعة إنما تطوي على ثلاثة أمور يمكن دحضها من ذلك أن العلمنة عملت على وضع حدود نهائية بين المجال الديني والمجال الدنيوي وهو أمر ليس بالبساطة التي يتصورها البعض حسب المؤلف، فالمسألة في نظره تتعلق برؤية غربية للمشاكل المطروحة ثم حتى في فرنسا المتزوجة من نصرايتها «déchristianisée» يبدو التقليد الكاثوليكي وذلك حسب نتائج عملية سير الآراء أكثر صمودا مما قد توحى به بعض التراجعات المذممة مثل نسبة حضور قداس يوم الأحد وكذلك عدد الكهنة المرسمين رغم كل ذلك يظل إلى الآن هناك الكثير من «الديني» في الحقل الاجتماعي. نتحدث كثيرا عن عودة الديني le retour du religieux ولكن هل صحيح أنه قد ذهب (4).

أما بيتر بيرغر peter Berger صاحب التعريف الأكثر شهرة والأكثر دقة للعلمنة على حلبة الاستاذ عليم المجيد الشرفي (5) فإنه قد أشرف على كتاب حمل اسمي قدم له ويبدو عنوان الكتاب مستغزا كما أن ما احتواه من بحوث ودراسات تسير في مسار مضاد لما عرّف على العلمانيين من نظريات ارتقت إلى درجه الديهيات والمسلّمات غير القابلة للنقاش ولا سيما تلك التي تعني بالعلاقة بين الدين والسياسة والقائمة على الفصل الحاد بين المجالين. هذه البحوث عملت على رصد الظواهر المتعددة التي تتجلى فيها حيوية الظاهرة الدينية على الساحة السياسية العالية وقد شملت هذه الدراسات الإسلام والبروتستانتية والهندوسية. ويعترف بيتر برقر في هذا الكتاب «أن العالم اليوم هو أيضا شديد التدين أكثر من أي وقت مضى إن هذا الرأي الصادر عن أحد عتاة المنظرين للعلمنة هو نوع من الاعتراف بأن نظريته كانت خاطئة. فالفكرة التي راجت والتي تعتبر أن تحديث المجتمع يؤدي بالضرورة إلى زوال الدين من الفضاء العمومي ثم من المجال الخاص، تبين -حسب رأيه- أنها

الروح البشرية وهي مرادف للحرية وهي موقف أمام المعرفة يحاول أن يكون مفتوحا وحرا إلى أقصى حد تسمح به ليس فقط الشروط السياسية والاجتماعية وإنما أيضا التقدم المنهجي والمعرفي والتقني السائد في زمان ما ومكان ما (12).

لم يوجد عند المسلمين في القديم فكر سياسي نظري باستثناء ما وجدناه عند الفلاسفة وعند «ابن خلدون» يبحث في فلسفة الحكم كما مورست في الواقع التاريخي فلم يبحثوا في ماهيته وآلياته كما لم يتناولوا وسائل تطوير الحكم والخروج به من دائرة التغلب والتمرد في العصر الحديث وبفعل احتكاك العالم العربي والإسلامي بالغرب وما نتج عنه من صدمة حضارية اهتزت لها الأطر الاجتماعية والثقافية في عالمنا. وجد مفكرو القرن التاسع عشر أنفسهم مجبرين على إعادة النظر في المسلمات جميعها بما في ذلك دعائم الفقه السياسي كما وردت في كتاب «الأحكام السلطانية» للماوردي (ت 504هـ/1058 م) والتي كانت موزعة في كتب علم الكلام والفقه ومحاولين العمل على تفكيك البنية التقليدية الإسلامية المتغلقة وخلخلتها. وقد شعر دعاة الإصلاح الديني والتغيير أن تبني جهاز الحكم لدعوتهم من أقوى العوامل على بلوغ الغايات التي رسموها فتعددت بسبب ذلك الكتابات السياسية واحتل البحث في نظم الحكم مكانة مركزية في مشاغل المفكرين على اختلاف نزعاتهم (13).

لقد كان رواد الإصلاح أثناء تعرفهم على النظم السياسية الناشئة في الغرب مبهورين بما اكتشفوه معانية واطلاعا. وما بلغت الانتباه هو أنهم لم يشعروا قط بأن هذه النظم تتعارض مع مبادئ الإسلام وعقيدته فمن خلال هذه النظم اكتشف هؤلاء المصلحون ثقافتهم السياسية في بعدها الإنساني والتي افتقدوها بسبب قرون من الاستبداد والتخلف كرسست قيما معادية للإنسان وسالبة لحرية وكرامته.

يعتبر رفاة الطهطاوي (ت 1873) أول من كتب في السياسة في العصر الحديث وكان كتابه «تخليص الأبرار» (ط 1، 1834، ط 2، 1849) أول أثر يعرف

طريقة رمزية وكتفوية للأحاسيس الجماعية وهذا يفترض أنه في حالة غياب الدين فإن الرابط الاجتماعي ينحل يبدو دوركايم مهووسا بشيح حالة الحرب المريعة والتي قد تعود ثانية في أية لحظة لذا يرى أن موت الشعوب أمر محتوم عندما تموت الآلهة (10).

تلك بعض المراجعات التي تحدث داخل الفكر الغربي والمتصلة بمنزلة الدين في الفضاء الاجتماعي. لقد تبين لنا أن هذه المراجعات شملت النصوص التأسيسية لعلم الاجتماع في تعاطيه مع الظاهرة الدينية والتي ظلت النخبة التونسية في غفلة عنها وقد يعود ذلك إلى أنها ظلت أسيرة النموذج الفرنسي المستوحى من مسار العلمنة المناضلة والتي عرفت أوجها في القرن التاسع عشر ثم انقلبت إلى عقيدة إيديولوجية تضغط الأمور وتحد من حرية التفكير عما جعلها في مرمى سهام النقد لأنه أن الألوان لممارسة تفكير جديد ذي نظرة متطورة إزاء العامل الديني ينقلنا من علمنة مناضلة إلى علمنة مفتوحة.

II - علمانية الدولة / مدنية الدولة، فويا المصطلح

يعرف عالم الاجتماع اللبناني حليم بركات العلمانية بأنها نظام عقائدي يشاوي أمامه جميع أعضاء المجتمع في الحقوق والواجبات ويشمل فصل الدين عن الدولة وإلغاء الطائفية السياسية وتوحيد قانون الأحوال الشخصية ووضع السلطة في يد الشعب واعتبار القوانين نسيبة بتغير بتغير الأحكام والظروف والأزمنة وتعزيز الثقافة العلمية وتحرير الدين من سيطرة الدولة (11). ولكي نفهم العلمانية يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أبعادها الأساسية الثلاثة : بعدها السياسي وهو الديمقراطية وبعدها الديني وهو حرية المعتقد وبعدها الحقوقي وهو كونية الطبيعة الإنسانية. إن ما بلنته العلمانية في مسارها التاريخي الطويل وهي جملة هذه القيم الإنسانية التي أصبحت كونية غدت مطلبا لشعوب عديدة مازالت ترزح تحت نير الاستبداد. هذه القيم هي وليدة خلقية فكرية فلسفية مؤسسة على جوهر العلمنة باعتبارها إحدى فتوحات

القراء العرب بأغوزج في الحكم مخالف لما عهدوه من خلال ترجمته للميثاق الدستوري الفرنسي لسنة 1814 ووصفه لأحداث ثورة 1830 التي عايشها وتعريفه بالتيارات السياسية السائدة في فرنسا مدة إقامته بها. وقد أدرك أن فكرة الميثاق الدستوري المنظم لهذه العلاقة ثمرة جهد إنساني يقوم على أساس الفكر السياسي لا على أساس مصادر التشريع الإسلامي فيقول «حكمت عقولهم بأن العدل والإنصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد... وانقادت الحكام والرعايا لذلك حتى عمرت بلادهم وكثرت معارفهم وتراكم غنائهم وارتاحت قلوبهم فلا تسمع من يشكو ظلما أبدا». ورغم أنه لاحظ أنَّ غالب ما فيه (أي الميثاق الدستوري) ليس من كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله «فإنه يرى مشروعية الأخذ بالنظام السياسي والقانوني للدولة الحديثة، إذ أنه لا يتناقض مع الإسلام بل يحقق الخلل التي جاء بها (14).

أما الوزير خير الدين التونسي (ت 1889) فقد استمد آراءه في إصلاح نظام الحكم من تجربته في ممارسة شؤون الدولة من ناحية ومن اطلاعه أثناء تنقلاته على النظم الغربية من ناحية أخرى وقد ضمن كتابه «أهم المسائل في معرفة أحوال الممالك» (ط 1867، 1) تونس برنامجا للإصلاح مبنيا بالتأكيد على ضرورة الاقتباس عن الغرب وأخذ تنظيماته «المؤسسة على العدل السياسي وتسهيل طرق الثروة واستخراج كنوز الأرض بعلم الزراعة والتجارة. وملاك ذلك كله الأمن والعدل للذنان صادرا طبيعة في بلدانهم» «إلا أنه يرى أن هذا الاقتباس ليس إلا رجوعا إلى القيم الإسلامية المندثرة وانتبه خير الدين مثل الطهطاوي إلى أن الحقوق المدنية من دعامة الدولة الحديثة. تتحدث عن الحرية الشخصية وهي إطلاق تصرف الإنسان في ذاته وكسبه مع أمته على نفسه وعرضه وماله «و عن الحرية السياسية» وهي تطلب الرعايا التداخل في السياسات الملكية والمباحة فيما هو أصح للمملكة» (15).

وعلى خطى الطهطاوي وخير الدين، ابن أبي ضياف (ت 1874) في «الاحفاد» (ط. تونس 1963) -

(1906) فخصص في مقدمته فصلا عن «الملك وأصنافه في الوجود» (ج 6-77) وقسم الملك إلى ثلاثة أصناف: الملك المطلق والملك الجمهوري والملك المقيد بقانون، ولئن كانت معارضته للصف الأول متوقعة فما يلفت الانتباه في حديثه عن الملك المطلق أنه مثله في ذلك مثل أهل السنة عموما - لا يرى مشروعية الخروج على الحاكم الجائر... أما «الملك الجمهوري» فيتمثل عنده في «أن الناس يقدمون رجلا منهم باختيارهم يلي سياستهم ومصالحهم لمدة معينة، ولما تتم يخلعه غيره باختيارهم أيضا وهلم جرا. وقد يستحسنون سيرة أحد فيطلبون منه زيادة مدة. وهو يعترف بأن «في هذا الصنف نفعا دنيويا للعامة والخاصة حيث كان أمرهم شوري بينهم» ولكنه يرى أنَّ قواعد الملّة الإسلامية لا تقتضي هذا الصنف الجمهوري لأن منصب الإمامة واجب على الأمة شرعا» (المرجع نفسه 1/68-71) ولعل مرد موقفه خشية من رد فعل الباي فتمّ يتجأ على التصريح باستحسانه للحكم الجمهوري. لم يبق لابن أبي الضياف إذن إلا الثناء على الملك المقيد بقانون ينصف بالخصوص النظام النيابي في أوروبا ويدعو إلى انتخاب «مجلس الشورى» وهذا المجلس هو الوكيل عن العامة، ولذلك يكون بانتخابهم لبحمي حقوقهم الإنسانية ويدافع عنها... يقتضى هذا التوكّل ساغ لهذا المجلس سؤال الوزراء ومعارضتهم... بهذا يكون هذا المجلس معتبرا في الشرع الإسلامي... ويستند في ذلك إلى رأي «ابن خلدون» أن الممالك لا تكون على نهج استقامة إلا إذا كانت الدولة طالبة ومطلوبة» (المرجع نفسه 1/68-71) (16).

كان الشيخ محمد عبده (ت 1905م) مهتما بالإصلاح الأخلاقي والاجتماعي والتعليمي أكثر من اهتمامه بالإصلاح السياسي في معناه الاصطلاحي إلا أنه طرق بعض الأغراض الدينية السياسية طرقا عابرا وعبر عن آراءه تتسم بالجرأة في معارضة الفكر السائد في عصره وأبرز هذه الآراء ما يتعلق بمدينية الحكم في الإسلام، خلافا لما شاع من أن الخليفة أو الإمام «ظل الله في أرضه» وأنه يحكم بتفويض إلهي فيقول في

هذا الصدد « فالأمة أو نائب الأمة هو الذي يتعيّن به (أي الخليفة) والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه وهي التي تجعله متى رأت ذلك من مصلحتها فهو حاكم مدني في جميع الوجوه » ويقابل بين هذا الحكم المدني والحكم التيوقراطي الذي عرفه العالم المسيحي يقول : « ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الأفرنج «تيوكراتيك» أي سلطان إلهي... فلا غرو أن يقرر بصفة باتة أن «ليس في الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه» (17).

إن الإسلام السياسي مدعوّ اليوم إلى البناء على ما وصل إليه دعاة الإصلاح في القرن 19 ولا سيما ما راكموه من نظريات حول الإصلاح السياسي المتعلق بنظم الحكم وذلك بتعميق المسائل المتصلة بقيم الحرية والديمقراطية والتداول السلمي على السلطة وذلك من مستلزمات النجاح في صياغة فكر سياسي حديث يكون وفيأ لروح الإسلام وملائما للدعاة والعلمنة. يبدو أن الالتقاء بين العلمانية والإسلام اليوم يصدر عن وضع استيمولوجي خاص قائم على استحالة المطابقة بين المعنى المستفاد والمستنتج من المرجعية الإسلامية وبين المقصود الإلهي أي الحقيقة الربانية المطلقة فكّل تصوّر ديني كما يؤكد الأستاذ سامي براهم مهما كان مجاله هو علماني بالضرورة أي صيغ ضمن إكراهات الزمان والمكان والأفق المعرفي والتدافع التاريخي. فالعلمانية هنا نسبة إلى العالم وهي تعني في شرع الكنيسة الرومانية «رجوع» رجل دين أو قس إلى العالم. وهذه العودة تعني الزمانية أي أن يكون الإنسان في التاريخ محكوما بالشروط الموضوعية والذاتية وموازين القوى والحاجات والإكراهات الراهنة التي تحدّد فعله في الشأن العام وتضفي عليه صفة النسبية والقصور وتخضعه لغابلية المرجعة النقد والنقض. بهذا المعنى يصبح الإسلام ديناً علمانياً بامتياز لأنه يفصل بين القصد الإلهي وتحصيل البشر لذلك القصد كما يفصل بين نص التزليل واجتهاد الناس في تحصيل دلالات التزليل (18).

إن إدخال معنى «التأويل» وهو وجه من وجوه

الاجتهاد يجعل من الدين نفسه خاضعا لتجاوزات الواقع أي أن الشأن العام بما هو مجال التدافع وحسابات المصالح والمنافع يصبح فيه الدين أحد الروافد التي يستلهمها الفعل السياسي في سياق بناء تصوّره للدولة والنظام السياسي لذلك بإمكان الإسلام السياسي أن يقدم مقاربة مستلهمة من المرجعية الإسلامية دون أن يدعي احتكاره لهذه المرجعية، ويقدم اجتهدا بشريا تقتضيه الظروف التاريخية والاجتماعية ويخضع لمبدأ الحفظ والصواب.

إن خوف الإسلام السياسي من الاعتراف بأنه قد يلتقي مع العلمنة على أرضية مشتركة جعله يرفض تسمية الأشياء بأسمائها. وقد يعزو البعض هذا الخوف من إعلان تبني العلمنة لأن المصطلح أصبح مفهوما إيديولوجيا مثقلا بالمعاني وتمّ توظيفه في معارك ضد كل ما هو مقدس، إلا أنه أن الأوان اليوم أن نكتشف هذا المصطلح من جديد ونخلصه عما علق به من شحنة سلبية فالعلم من مصطلح علمانية الدولة إلى مصطلح مدنية الدولة أصبح أمرا عيشا لأنهما في نهاية المطاف وجهان لعملة واحدة

هكذا يلتقي كل من الإسلام والعلمنة في جوهرهما على العمل من أجل تحرير الشأن العام والمعرفة من الفداسة والاطلاقية اللتين تضفيان عليهما العصمة والوثوقية مهما كانت مرجعية تلك الفداسة وهويتها، وبذلك تتحقق قيمة المواطنة باعتبارها من أهم ثمار العلمنة بما تعنيه من مسؤولية الفرد الحر أمام ذاته وأمام مجتمعه في ما يتعلق بضميره ومعتقداته وخياراته في الشأن العام لا فرق في ذلك بينه وبين أي من مواطنيه مهما كانت الاعتبارات.

لقد حان الوقت أن نتحدث عن قيم إنسانية مشتركة يحددها الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ولكن ذلك لن يتحقق إلا إذا تخلينا جميعا عن البنى الثقافية التي ترتفع إلى التوفاي بما هو نص إلهي مقدس أو إيديولوجيات فكرية متكسلة. إن الأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع الديني يدعون إلى ضرورة افتتاح

التنوير كما يمكن لقيم الإسلام التنويري أن تثرى مسار العلمنة وترسخه في الوعي الجمعي.

الانسية العلمانية على الانسية الدينية، وبهذا الشكل يمكن أن تطور العلمنة الإسلام التاريخي، وتخرط به في مسار

المصادر والمراجع

- 1) حميدة النير «الدولة الإسلامية حديثة وأكثر مجلة 21/15 العدد 16 السنة الخامسة، تونس 1408هـ/1988. ص 9
- 2) نفس المرجع ص (10-9)
- Ense Poulat directeur d'études à l'école des hautes études en science sociales il est également directeur de recherche au CNRS et historien de l'église contemporaine il est l'un des membres fondateur du groupe de sociologie des religions ses recherches portent surtout sur le conflit entre culture catholique et culture moderne il est spécialisé sur la question de la crise moderniste et s'est également intéressé à l'antimodernisme et la laïcité
- 3) Voir présentation du livre d'Ense Poulat «L'église... est un monde» L'écclésiographie Paris, éd du cerf 1986, 280p dans l'archiv des sciences sociales des religions N°63 2032e année Avril Juin 1987 P284-285
- 4) Voir revue de l'histoire des religions, CCTV 4/1987 1455
- 5) peter Berger, «الدين في الغرب» ترجمة: محمد عبد المجيد الشري، الطبعة الأولى 1984، ص 103 وكذا كتاب peter Berger, «L'ère de la désecularisation, la modernité», Paris 1971 P 174 حيث يعرف بعنصرها «السيرونة التي بها تحرح قطاعات تابعة للمجتمع والثقافة عن سلطة المؤسسات والرموز الدينية»
- 6) Berger (peter -2) the desecularisation of the world, Resurgent religion and world politics, grand rapids, Eudmans, 1999 p 2
- 7) Ibid, p 5
- 8) Ibid, pp 13-14
- 9) Pierre Hayat, «Laïcité, fait religieux et société retour à Durkheim», archives des sciences sociales des religions, N° 137-Janvier-mars 2007 P 12
- 10) Ibid, p 13/14
- 11) ملفات جريدة الصحافة، حول جدول العلمنة والإسلام جريدة الصحافة أبريل 2014 ص 9
- 12) محمد أركون، العلمنة والدين، الإسلام، المسيحية، الغرب، دارالأساقى لندن ط1 1990
- 13) عبد المجيد الشري، الإسلام والحداثة، الدار التونسية للنشر تونس 1990 ص 190 -
- 14) ن.م. ص 192
- 15) ن.م. ص 195
- 16) ن.م. ص 197
- 17) ن.م. ص 199
- 18) سامي براهم، ضمن ملفات جريدة الصحافة : جدول حول العلمنة والإسلام جريدة الصحافة 5 أبريل 2014.

نحو مقارنة ثقافية لمسألة الديمقراطية

سفيان سعد الله / باحث، تونس

مدخل منهجي:

سأنتقل في هذه الدراسة من بعض الملاحظات، وسأسعى إلى البرهنة عليها طلباً للمعرفة وضمناً للتواصل: فالديمقراطية، من جهة أولى، ثقافة بالأساس. وهي، من جهة ثانية، ممارسة يومية، ونوعية علاقات، وسلوك اجتماعي قبل أن تكون نظاماً سياسياً.

فإن سلّمنا أنّ الديمقراطية ثقافة وممارسة وفريضة علاقات متعدّدة الجوانب، فإنّها لا تكون حكراً لا على خبراء في القانون، ولا على زمرة من السياسيين، بل تكون حاجس كلّ مواطن ينشد الحقّ والحريّة والعدل والمساواة.

وما دامت الديمقراطية اليوم هي حاجس المواطن، فإنّ الإسهام في بناء دولة الحريّة والحقّ لا يقتصر على وضع دستور وتشريع نصوص قانونية، بل يتعدّى ذلك إلى تأسيس ثقافة الاختلاف التي لا يمكن تأمين الديمقراطية فكرياً وسلوكياً إلّا بها. فالأهم، إذن، هو التوجّه إلى كلّ قوى المجتمع ومؤسساته لإرساء هذا الخطاب.

إنّ الإشكال المركزيّ هو: كيف نقارب مسألة الاختلاف والديمقراطية؟

الطرح السبق لمسألة الاختلاف يقوده منطق إنشائيّ عناديّ محطّ: اختلاف أم وفاق؟ هل الديمقراطية، نظام سياسيّ يقوم على التعدّدية والاختلاف، أم على الوفاق والوحدة؟ ولا تخلو معالجة المسألة بهذا المنهج من مزالق منهجية:

المزلق الأول: تضخيم فكرة حقّ الاختلاف، والميل لجزء استبدال الوفاق والتماثل والتشابه، والتقليل من أهمية وإيجابية أخرى، العمل على إخفاء وحدة المجتمع الثقافيّة بتعلّم الأقوار بإطلاقية الاختلاف. ومما لا ريب فيه أنّ الاختلاف حقّ، ولكنّه ليس حقّاً مطلقاً. والحيّة في ذلك، أنّ كلّ أطراف المجتمع اليوم، بما في ذلك القوى السياسيّة الليبراليّة واليساريّة والقوميّة والإسلاميّة، تؤكد على هويّة المجتمع التوسنيّ العربيّة الإسلاميّة. وتسمّى كلّ القوى الوطنيّة اليوم، إلى المشاركة في الحياة السياسيّة من أجل الدّفاع عن قيم الحريّة والكرامة والديمقراطية. فإن نحن اتّفقنا على الأهداف، فما الذي يجمعنا نخلف؟ وإن كان الاختلاف حقّاً مطلقاً، فلماذا نتحدث عن وحدة وطنيّة وشرعيّة وفاقية، وننتقل إلى بناء ديمقراطية تشاركية؟

قد نجد بعض المبررات التي تؤكد على أنّ الفعل السياسيّ يقوم على المغالطة والتضليل. فعلى سبيل المثال، يقرّ كل طيف سياسيّ يساريّ أو ليبراليّ اليوم بالهويّة

الديمقراطية ثقافة قبل كل شيء:

من ملامح الخطاب السياسي اليوم، التركيز على البعد السياسي للديمقراطية، والتغاضي عن أساسها الثقافي، وهذا، من بعض الوجوه، عين الخطأ:

أولاً: الإنسان، من زاوية ثقافية، كائن ثقافي. والثقافة مجموعة من الرموز: معرفة وسلوك ونظام اجتماعي وقانون سياسي وتقنية واقتصاد... ونكمن قيمة هذا التعريف الشمولي، على الأقل، في فهم الفعل السياسي من منظور المنظومة الثقافية السائدة. فالدكتاتورية، على سبيل المثال، هي دولة الرئيس الذي هو الشخص الواحد الذي يشرع ويكرس ثقافة الفكر الواحد، وفي المقابل، تعكس الديمقراطية، باعتبارها نظام حكم، ثقافة تعددية، أي فكرياً تعددياً، وخطاباً تعددياً. لهذا، ينبغي فهم الفعل السياسي، مهما كان نوعه، من جهة علاقته بالمنظومة الثقافية السائدة.

ثانياً: تشمل المواطنة، من زاوية سياسية، الحقوق القانونية، والمواجبات تجاه الشعب والوطن. ولكننا، باعتبارنا مواطنين غربيين، نشترك في الرموز الثقافية، كنسبة والتراث والعادات والدين... وكل إلغاء أو سداد لأي عنصر من العناصر المكونة للمواطنة، من شأنه أن يعطل تأسيس مجتمع ديمقراطي حقيقي يتناغم مع خصوصية مجتمعنا وتراثنا الثقافي. يقول آلان تورين: «نريد اليوم ديمقراطية سياسية واجتماعية في الوقت نفسه، ولكن بريد أيضاً ديمقراطية ثقافية».

(2) فالديمقراطية نظام يتكون من جوانب ثقافية ومعرفية وسلوكية ودينية واقتصادية واجتماعية وسياسية. إن التأكيد على الجانب الثقافي يأتى من كون الديمقراطية لا ينبغي احترامها في نظام سياسي، بل هي ثقافة قائمة على الاختلاف. فالديمقراطية، قبل أن تكون نظاماً سياسياً، هي نظام ثقافي تعددي يركز على الحوار والاستدلال والتفكير البناء. وليست الديمقراطية أسلوباً في الحكم، بل هي أسلوب عيش يقوم على احترام الحريات وحق الاختلاف. وفي هذا السياق

الإسلامية لاستمالة الحس السعبي الديني، في حين أن الأمر لا يتعلق ثقافة الشعارات، أي مزاعم الإيديولوجيا، لتحقيق مصلحة الحزب الضيقة، وتعبئة الأنصار.

أكتفي هنا ببعض الأمثلة المتعلقة بتضخيم الاختلاف، والتزوع نحو التقليل من التماثل والوحدة، بل والعمل على زعزعة مواطن الاتفاق بتعلة الحرية وحق الاختلاف: فهل الحرية أن يقول ما نشاء، ونعمل ما نشاء إلى حد إفساد العلاقات الاجتماعية وتهديد سلامة الأمن العام؟ ينبغي أن نعيد النظر في حرية التعبير والتفكير في ضوء القوانين ومصلحة البلاد العامة، والأخلاق الحميدة، وهو ما عبر عنه سبينوزا بقوله: «يستطيع الفرد أن يتمتع بحرية التعبير دون أن يكون في ذلك خطر على سلامة الدولة، أو ضرر يصعب إيجاد علاج له» (1). فالحرية، بهذا المعنى، سلوك مدني علاقي لا يتعارض مع ما يؤمننا من نظم قانونية وأخلاقية تشكل أساس وحدتنا الوطنية.

المزلق الثاني: التأكيد على الوحدة والمماثل والمساواة وإقصاء الاختلاف، مما يؤدي إلى قتل حرية التفكير، والتزوع في الانغلاق، بسبب كبر من معاني الاختلاف الفكري، أن تفكر بشكل مستقل عن الآخرين. فالاختلاف تأسيس للتفكير خاص يميزنا عن الغير... الاختلاف الفكري حرية وتحرر من كل أشكال التبعية والمبدأ الديمقراطي يلزمنا جميعاً باحترام التعبير عن أفكار مناقضة لأفكارنا. ولكن ما نخشاه، كما تبنا سابقاً، هو تحويل الاختلاف إلى خلاف تحويلاً يتسبب في اندلاع معارك حزبية، واحتجاجات واعتصامات، وإضرابات، ويؤدي إلى تسميم الساحة الثقافية والسياسية بسلوك عدائي يشرع للتراع والعنف، بدل أن يحقق التواصل.

وفي تقديرنا لا مناص من هذه المزلق إلا بإرساء حق الاختلاف في كنف الوحدة لتأسيس مجتمع ديمقراطي. وتوجد اليوم ضرورة ملحة لتأسيس ثقافة الاختلاف والتنافس والاستقلالية في إطار وحدة وطنية حقيقية.

يقول موران: «يحمل المجتمع الديمقراطي في ذاته تنوع الأفكار والآراء، كما يحمل القبول بالاختلاف وأن نعمل من أجل الديمقراطية، يعني أن نعمل في الوقت نفسه من أجل الأفراد ومن أجل المجتمع» (3).

لا تُبنى الدولة الديمقراطية من أعلى هرم المجتمع، بل من أسفله. فالديمقراطية ممارسة ثقافية شاملة، وينبغي أن تتجذر في وعي الشعب. ولعل تعريف الديمقراطية على أنها «حكم الشعب بالشعب»، يحمل عددا من الجوانب التي تستحق النظر، ومن أهمها: «من هو الشعب؟ وما هي حدود المشاركة التي يُسمح بها للشعب؟ وما هي الظروف والأوضاع التي يُفترض أنها ستؤدي إلى المشاركة؟» (4). ومن أهم الأسئلة المركبة: ما هي الشروط الضرورية لإقامة مجتمع ديمقراطي؟ ألا تتطلب الديمقراطية، نظريا، استمدادات معرفية وأخلاقية؟ ألا تتطلب، حداً معيناً من الإمكانيات الاقتصادية والعوامل الاجتماعية؟ إن المستقبل السياسي في أي دولة ديمقراطية وحين التمتع بقيم ثقافية، أبرزها قيم الاختلاف، وحب الوطن، وخدمة المصلحة العامة. وعليه، سيقر اليوم أن نعيد النظر في أساليب التربية، والبرامج التعليمية بوجه عام، وفي دور وسائل الإعلام ودور النقابات والشباب، والجمعيات الثقافية، والأحزاب السياسية والثقافات في تأسيس نمط مجتمعي ديمقراطي يعكس التعدد الثقافي. وما نفهم الديمقراطية على أنها نظام مجتمعي وليست نظام حكم فقط يتوقف على إرادة الطرف السياسي وتكون عملية ساء الديمقراطية مهمة موكولة لكل مؤسسات المجتمع وعندها، لا يتوقف تأسيس الديمقراطية على مبدأ الاعتراف بها ضمن النص الدستوري فقط، بل يقتضي تأسيسها ثقافياً أيضاً، وترسيخها في وعي أفراد المجتمع. فالدولة الديمقراطية ليست دولة القانون محسب، وإنما هي دولة تفوقها قيم ثقافية تقوم على حق الاختلاف والعدل والحرية... وهنا تساءل ما هي مميزات الحكم الديمقراطي؟

يقوم العمل السياسي في المجتمع الديمقراطي على

قاعدة الاختلاف وليس الخلاف. فقد ورد في المعجم الفلسفي للدكتور جميل صليب «أن الاختلاف ضد الاتفاق والفرق بينه وبين الخلاف أن الاختلاف يستعمل في القول المبني على دليل، على حين أن الخلاف لا يستعمل إلا في ما لا دليل عليه» (5). وهنا يكون الاختلاف دليلاً على حرية التفكير، وطلب الحقيقة في مقابل الخلاف المفصلي للعنف بمختلف أشكاله، والتروط في الشقاق والتناق السياسي، وهو ما تعنيه، بوجه من الوجوه، عبارة «الفرقاء السياسيين». أما الاختلاف الفكري، فلا يتعارض مع إمكانية الشراكة والتوافق بين أطراف العائلة السياسية. يعكس مجتمع الفرقاء أو الخلاف الرغبة في التسلسل وإقصاء المختلف من أجل المصلحة الحزبية، في حين يكون المجتمع الديمقراطي مجتمع الاختلاف والتعاقد والتوافق والتنازل المتبادل من أجل المصلحة الوطنية. ويستعمل جون رولز، في هذا الصدد، مفهوم «الخلاف المتعقل» لتأكيد مبدأ الوفاق والتوافق، وهو التوافق الحفيظ للديمقراطية التشاركية، لا سيما «و أن الخلاف المتعقل هو خلاف بين أشخاص متعقلين، أي أشخاص ذوي إدراك لهم المبادئ الأخلاقية: القدرة على امتلاك حس في العدالة، وتصوّر لما هو خير، إلى درجة كافية، حتى يعدّوا في إطار ديمقراطية ما، مواطنين أحراراً متساوين فيما بينهم، ولهم رغبة دائمة في أن يكونوا أعضاء فاعلين، بصفة تامة، في المجتمع طيلة حياتهم» (6). يعبر الاختلاف المتعقل عن اختلاف المواطنين من حيث انتماءاتهم الاجتماعية ومستوياتهم التعليمية والثقافية. ورغم ذلك، يتحقق الوفاق عبر التعاقد والتقاطع، وهو ما يصطلح عليه رولز بعبارة «الوفاق عبر التقاطع». فالديمقراطية هي نمط سياسي ينطلق من الشعب، ويلتزم به كافة فئات الشعب.

تستند الديمقراطية إلى حق الاختلاف باتجاه إبرام «عقد» بين المواطنين، إذ ينبغي أن تكون قاعدة الاختلاف قاعدة مؤقتة، مبتناها الاتفاق، والوحدة والانسجام، والتناغم. ففي النظام الديمقراطي، يكون حسم التنافس وصراع الأفكار بواسطة الانتخاب. يقول موران: «تشكل

الديمقراطية نسقا مركبا بالمعنى الذي يجعلها نحا يفضل أشكال من التعدّيات، والمنافسات، والتناقضات، مع الحفاظ على وحدة الجماعة (7). تقوم الديمقراطية حقا على الاختلاف، اختلاف يحيي ولا يميت، اختلاف يثري ولا يهدم. وهنا، ينبغي أن نحافظ على حق الاختلاف كي نحافظ على الديمقراطية. إلا أن الديمقراطية الانتقالية، اليوم، هشة التأسيس، إذ يمكن أن يتحوّل التنافس إلى نزاع، والاختلاف إلى خلاف، وهو ما يتعارض مع الروح الديمقراطية. فالديمقراطية هي ثقافة التحوّل، والتعايش، والمشاركة في بناء مجتمع تعدّدي. «وفي الدولة الديمقراطية (...)، يبتأ أن جميع الناس يتفقون على العمل لإرادة مشتركة، ولكنهم لا يتفقون على أن يُبدوا آراءهم، أو يفكروا بطريقة واحدة. وبعبارة أخرى، فإنه لما كان الناس يعلمون أنهم لا يستطيعون دائما الإجماع على رأي واحد، فقد اتفقوا على العمل بالرأي الذي تجمع عليه أغلبية الناس. وعلى عطية فرة القانون، مع الاحتفاظ بحقوقهم في إلغاء هذا القرار الأول، عندما يجدون ما هو أفضل منه، وكلما قلت حريّة الرأي عند الناس (...) أشدّ عنف السُلطة (8)». ولا يمكن بناء دولة ديمقراطية إلا في مناخ تدمي مدني منفتح متحرر من كلّ فكر ديماني، فأساس للديمقراطية هو وجود آراء مختلفة.

ما الهدف اليوم؟

- دعم ثقافة المشاركة الفاعلة لدى كلّ الأطراف الاجتماعية والسياسية، وميادنة ثقافة التواصل حتّى نتجنّب مخاطر الانغلاق والتعصب، ومخاطر الصراعات الأيديولوجية العقيمة، والعراك الحزبي، لأنّه، بقدر ما تزداد الخلافات، تزداد فرص إفضال الثورة. إنّ الظرف الحالي يقتضي استعادة الثقة في قدراتنا، والثقة في غيرنا، والتعاون مع كلّ الأطراف بعيدا عن النزاع المدمر لوجدتنا.

- تقوم الديمقراطية على تعدّدية الآراء، وهي الضامن للحدّ من تسلط الدولة، حتّى وإن كانت سلطة

ديمقراطية ينفرد بها الحزب الفائز بالأغلبية. ففي المجتمع الديمقراطي، يتحاور الناس، ويتناقشون، ويتناجّون، ويُسهم كلّ المواطنين في أخذ القرار.

- ترتبص بنا اليوم، بالفعل، مشاكل اقتصادية واجتماعية جسيمة تحتاج إلى تكافل كلّ القوى لمواجهتها من أجل بناء تونس

- تحتاج الديمقراطية إلى التنافس بين الأفكار، لا إلى النزاع بين الأشخاص والأحزاب. وعلى الرغم من هذا، ينبغي أن يخضع النزاع إلى قواعد اللعبة الديمقراطية: الحوار، والمصلحة الوطنية، والانتخاب، والتوافق. فالديمقراطية تستدعي التوافق والوحدة، ولكنها في الوقت نفسه، تقرّ بحق الاختلاف.

- الديمقراطية هي نظام الأغلبية، ولكنها تضمن حقّ الأقليات، وحقّ المختلف في الاحتجاج والتعبير. ومن حقّ الأقلية الاحتجاج دون إلحاق الضرر بمؤسسات الدولة، ودون النيل من المصلحة الوطنية. ولعلّ المحافظة على حقّ الأقلية الواجبة بواجبات المواطنة، وحماها في الدولة عن الحزّيات، يندرج ضمن غاية أولى هي المحافظة على الحياة الديمقراطية.

نستنتج ممّا تقدم أنّه :

- لا يمكن لأيّ دولة استبعاد مجتمع بأكمله، إذ يستحيل سلب حريّة الأفراد في التعبير والتفكير، وهو ما يبرر القول بأنّ الاختلاف حقّ يكفل الحريّات الأساسية.

- لا يمكن للدولة الديمقراطية، كما نراها مستقبلا، أن تقصي النزاع، والتنافس، وإلا وقعنا في "طوباوية سيئة"، طوباوية المجتمع الكامل الذي ليس فيه لا صراعات، ولا تناقضات، ويسوده الانسجام التام (9). أمّا الطوباوية الجيدة، فقوامها جدليّة الاختلاف والوحدة. فالتنافس جزء لا يتجزأ من المجتمع الديمقراطي، والديمقراطية الحقيقية هي التي تتعدّى النزاعات نحو الوحدة والوفاق، وهو ما يميز الثورة التونسية.

- (1) سيبورا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة وتقديم: د. حسن حنفي، مراجعة: د. هزاد ركريبا، دار الطليعة - بيروت، الطبعة الثانية، مارس 1981، ص: 452.
- (2) آلان تورين - من أجل عقد ثماني، من كتاب القيم إلى أين؟، ترجمة رهيبة درويش جبور وجان جبور، مراجعة عبد الرزاق الخليوي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، منشورات البوسكو، 2004-2005، ص: 349.
- (3) إدغار موران، أخلاقيات المستقبل وعلاقتها بالسياسة، من كتاب القيم إلى أين؟، ص: 167.
- (4) أنوبي عدير، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، 2005، ص: 474.
- (5) الدكتور جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العالمي، 1994، ص: 47.
- (6) جود رولتر، نظرية العدالة ص: 27؛ عن كتاب بول ريكور، العادل، الجزء الأول بعد «نظرية العدالة» لجون رولتر، تعريف منير الكشوش، بيت الحكمة، 2003، ص: 149.
- (7) إدغار موران، تربية المستقبل، المعارف التسع الضرورية لتربية المستقبل، ترجمة عمر لروق ومير الحجيوي، دار توفيق للنشر، 2002، ص: 102.
- (8) سيبورا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ص: 451-451.
- (9) إدغار موران، أخلاقيات المستقبل وعلاقتها بالسياسة، من كتاب القيم إلى أين؟، ص: 167.

ARCHIVE

الثورة من أجل الصحة العيش في حياة صحية كريمة حقّ أساسي من حقوق الإنسان

محمود ذكار / جامعي، تونس

فلا ينطوي الحق في الصحة على توفير خدمات الرعاية الصحية في الوقت المناسب فحسب، بل ينطوي أيضاً على محددات الصحة الدفينة، مثل توفير المياه النظيفة والصالحة للشرب ووسائل الإصحاح الملائمة وإعدادات كافية من الأغذية والأطعمة المغذية المأمونة والمساكن الآمنة وظروف مهنية وبيئية صحية وتوفير وسائل التنقيف الصحي والمعلومات الصحية المناسبة، بما في ذلك ما في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

وقد أكد مؤتمر الرعاية الصحية الأولية الذي عقدته منظمة الصحة العالمية في سبتمبر 1978 بمدينة ألما آتا -كبرى مدن كازاخستان- أن الصحة هي التكامل الجسدي والعقلي والاجتماعي وليست مجرد الخلو من المرض. ويعتبر الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الصحة أهم هدف على العالم أجمع أن يسعى إلى تحقيقه وأن أفراد المجتمع لهم الحق في المشاركة الفعالة في التخطيط والتنفيذ لبرامجهم الصحية. ولا تنتهي الوثيقة بتوذيها العشرة، المسماة بإعلان ألما آتا (2) (Alma Ata Déclaration) التي وقعها مئات المؤتمرين يمثلون أغلب دول العالم، حتى تعلن بوضوح أن الرعاية الصحية

هل يمكن الحديث عن كرامة الإنسان وحرية في غياب الحق في حياة صحية ؟

لما كانت الصحة حقاً أساسياً من حقوق الإنسان الجهرية فإن الإنسان بدونها لا يمكن أن يعيش بكرامة. هذا ما أكدته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 في الفقرة 1 من المادة 25 « لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة ».

ومع إنشاء منظمة الصحة العالمية سنة 1946 تم الاعتراف لأول مرة بالحق في الصحة اعترافاً دولياً في دستور المنظمة ثم من خلال مسيرة كبيرة من الإعلانات والمعاهد والمواثيق الدولية الأخرى. ولعل ما جاء في المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 يعدّ الأشمل في مجال حق الصحة حيث ورد بالفقرة الأولى من المادة المشار إليها أن الدول الأطراف تقر « بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه » (1).

الأولية هي حجر الأساس للرعاية الصحية في أي مجتمع وقد أطلقت المنظمة مع هذا الإعلان شعار «الصحة للجميع بحلول عام 2000».

وجاء قرار جمعية الصحة العالمية رقم 58 - 33 الذي صدر عام 2005 يؤكد أن كل شخص ينبغي أن يكون قادراً على الحصول على الخدمات الصحية وآلا يتعرض لمصاعب مالية من جراء ذلك.

ولبلوغ هذا المستوى من الصحة ولتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق فإنه يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذ جملة من التدابير اللازمة وهي:

1. خفض معدل وفيات الأمهات والمواليد والرضع وتأمين نمو الطفل نموا صحيا.

2. تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية.

3. الوقاية من الأمراض الوبائية والمزمنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها

4. تهيئة الظروف التي من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض

كل هذه الواثائق وغيرها (3) الداعمة لهذا الحق في الصحة نجدها ترتبط ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان الأخرى، لا تفصل عنها ولا تتجزأ، كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الحقوق التي توفر للإنسان ظروفًا تتيح له أن يعيش حياة صحية كريمة، من ذلك مثلا الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة والإمداد الكافي بالغذاء الآمن والسكن والعمل والتعليم والكرامة الإنسانية والحياة وعدم التمييز والمساواة وحظر التعذيب والخصوصية وحرية تكوين الجمعيات وغيرها...

الحق في الصحة بهذا الفهم الاجتماعي الموسع والمربط بحقوق الإنسان الأخرى يتجاوز ذاك المفهوم المقتصر على الحق في الرعاية الصحية والوارد بفيجاجة دستور منظمة الصحة العالمية لسنة 1946 الذي يعتبر الصحة : «حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا

واجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز». وهذا يعني أنه حدث تغيير في مفهوم الحق في الصحة لدى المجتمعات فتحول من دائرة التركيز على الرعاية الصحية إلى الحق في العيش في حياة صحية.

فإذا كانت الصحة كما مرّ بنا تدخل في دائرة الشأن العام لا الخاص أي ليست مجرد انعدام المرض وإنما هي من القضايا بالغة الأهمية ومن الحقوق الأساسية للإنسان بدون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية فإن عدم التمتع بالحق في حياة صحية لن يكون سوى فقدان الحق في العيش بكرامة. ولا يجب أن يفهم الحق في الصحة على أنه الوقاية من كل سبب يمكن أن يؤدي إلى اعتلال صحة الإنسان، كالعوامل الوراثية وانتهاج أساليب غير صحية وخطرة على صحة الفرد كالتدخين والتدخين... وغيرها من العوامل المضرة بالصحة. بل الحق في الصحة يعني تمتع مجموعة متنوعة من المرافق والخدمات والظروف الضرورية للمحافظة على الصحة من خلال توفير إيجابيات حياة صحية وتعزيز روافد الصحة الدائمة والغذائية والبيئية وتوعية المجتمع باتباع الأساليب التي تحتمل المرض.

هل يمكن بلوغ الحق في الصحة، في المجتمع التونسي الراهن خاصة بعد الثورة ؟ وهل آن الأوان كي يتحرّر المواطن من ذل الحاجة عند المرض ويعيش حياة صحية أي يعيش بكرامة؟.

أم هل أن هدف التمتع الكامل بالحق في حياة صحية لا زال بعيد المنال بل ويزداد ابتعادا خاصة لدى فئات السكان الضعيفة الذين يعيشون في حالة من الفقر والتمهيش؟

هل هناك عوائق أمام إعمال الحق في الصحة يستوجب اتخاذ جملة من التدابير اللازمة لأجل تأمينه وتدعيمه؟ وهل يمكن الحديث عن كرامة الإنسان وحرية في غياب الحق في حياة صحية ؟.

للإجابة على هذه الإشكاليات لا بد من الرجوع إلى

تلك التدابير التي ينبغي على كل دولة طرف في المعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان اتخاذها للوصول بالإنسان إلى أعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية والوقوف عند بعض المؤشرات التي تساعد على معرفة مدى استجابة سياسة الصحة في تونس لتلك الاشتراطات.

قامت الحكومة منذ تسعينات القرن الماضي بإرساء عدة مشاريع لدعم قطاع الصحة العمومي منها:

- مشروع الصحة العائلية والسكان الذي أنجز من أجل تدعيم الهياكل الصحية بالخطوط الأولى والحد من الفوارق بين الجهات وذلك بإدماج خدمات صحة الأم والطفل.

- مشروع الإصلاح الاستشفائي في المؤسسات الاستشفائية الجامعية الذي أنجز خلال الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى سنة 1999 لمجابهة أهم العوائق التي تعترض الهياكل الصحية العمومية في القيام بدورها المتمثل في تحسين جدوى الخدمات الصحية وتخفيف عبء نفقات المستشفيات الجامعية التي تحمّلها الدولة.

- المشروع القطاعي للصحة الذي تم تنفيذه خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2003 لدعم وتأهيل المستشفيات الجهوية بهدف تحسين الخدمات الصحية والإحاطة بالمرضى وتقليص المتوافدين على المستشفيات الجامعية وتطوير النظام المعلوماتي وتطوير الطب الاستعجالي.

استوجبت هذه المشاريع استثمارات كبيرة على وجه الاقتراض من البنك العالمي من أجل تنفيذ إستراتيجية وطنية للصحة تركز على محاور رئيسية مرتبطة بالاستغلال على تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمريض وتحقيق شعار الصحة للجميع.

كيف يبدو واقع الصحة في تونس الآن بعد الانتهاء من إنجاز هذه المشاريع والدخول في تنفيذ الإجراءات العملية للمخطط الخماسي للتنمية الممتد بين سنتي 2007 و 2011 والشروع في برنامج تأهيل قطاع الصحة العمومية الذي يجري تطبيقه منذ بداية سنة 2008 والاهتمام

بتوفير طب الاختصاص في الجهات من خلال جملة من الحوافز للإطار الطبي المخصص للعمل بالمناطق الداخلية؟ كيف تبدو نتائج أهداف تلك المشاريع؟ وما هي أبرز التطورات على المؤشرات المتعلقة بمعدلات جودة الحياة ونسب الوفيات؟

من أجل ذلك سنتناول مؤشر صحة الأم والطفل من بين المؤشرات التالية الدالة على بلوغ مستوى الحصول على الخدمات الصحية وعلى ممارسة الحق في الصحة:

- صحة الأم والطفل، صحة المراهقين والشباب، صحة المسنين والمعوقين.

- السلامة الصحية المرتبطة بالبيئة.

- الوقاية الأولية من الأمراض غير السارية والمزمنة.

- الحد من الفوارق الجهوية.

صحة الأم :

لا تزال نسبة وفيات الأمهات مرتفعة مقارنة بالأهداف المرسومة حيث تظهر إلى سنة 2007 بحوالي 48 حالة و.د. لكن 100 ألف ولادة حية مع تسجيل فوارق في نسبة وفيات الأمهات بين شرق البلاد وغربها وبين الجهات، كما أن 75 % من الوفيات كان من الممكن تلافيها و 55 % منها راجعة إلى نقص في العناية حيث لا زال يمثل النزيف أثناء الولادة السبب الأول والمباشر لوفيات الأمهات في غياب توفر بنك الدم في أغلب مراكز الولادة بمناطق متعددة، فضلا عن أسباب أخرى غير مباشرة، ترتبط بارتفاع نسبة إصابة المرأة الحامل بفقر الدم الناتج عن نقص الحديد والتفتحات وأسباب غير محددة (4).

جعلت هذه النسبة المرتفعة المخطط الخماسي للتنمية يسعى إلى تقليصها لكي تبلغ أقل من 35: وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في نهاية سنة 2011. لكن بالرجوع إلى ما نشرته منظمة الصحة العالمية من وثائق تخص «الإحصاءات العالمية للصحة لسنة 2010» يبدو أن هنالك تسيّما أخرى متفحة من طرف المنظمة وأكثر ارتفاعا من تلك النسب المصرّح بها.

نسبة وفيات الأمومة لكل 100 ألف مولود حي (5)

| البلدان | التقديرات المقدمة سنة 2005 من وكالات المخطط (1) | التقديرات المبلّغة من البلدان 2009 (2) | تفاوت درجات الشك بين (1) و(2) عادية |
|-----------|---|--|-------------------------------------|
| إيطاليا | 3 | 2 | » |
| أساسيا | 4 | 4 | » |
| الكويت | 4 | 2 | » |
| اليابان | 6 | 3 | » |
| فرنسا | 8 | 8 | » |
| أمريكا | 11 | 13 | » |
| قطر | 12 | 12 | » |
| ليبيا | 97 | 27 | مرتفعة |
| تونس | 100 | 36 | » |
| مصر | 130 | 59 | » |
| الجزائر | 180 | 93 | » |
| المغرب | 240 | 227 | » |
| زيمبابوي | 880 | 725 | » |
| أفغانستان | 1310 | 1600 | » |
| الساحل | 1500 | 648 | » |
| سيراليون | 2100 | 857 | » |

وشركاؤها من الوكالات على وضع تقديرات متفحة ومعدّلة كما هو مبين في الجدول السابق.

لقد بدت الأرقام الرسمية المصرّح بها والمتعلقة بتحسين مؤشر وفيات الأمهات (36 حالة سنة 2007) (8) خاطئة ومتضاربة مع التقارير الدولية (100 حالة وفاة) ولا تتناسب مع نسب بعض البلدان المشابهة والمجاورة (الجزائر 180-93 والمغرب 240-227 مصر 130-59) (9) مما يجعلنا نشكك في أرقام الحكومة حول وفيات الأمهات والأطفال أثناء الولادة تونس. فالبيانات الرسمية المعتمدة التي حاول النظام السابق أن يرسم من خلالها صورة وردية تعكس واقع الصحة في تونس لم تكن إلا مجرد صورة مشوهة للواقع نتيجة تزوير حكومي مدير.

كما أنه ومقارنة بنسب بعض البلدان الأخرى التي لا تتجاوز 2 إلى 12 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية

إن نسبة وفيات الأمهات المصرّح بها من طرف وزارة الصحة العمومية في تونس تراوحت بين 48 و36 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية ما قبل سنة 2006 إلى سنة 2007 بينما تقديرات وكالات منظمة الصحة العالمية تصل إلى مستوى أعلى بكثير إذ تبلغ 100 حالة وفاة (6).

يعود هذا التفاوت الكبير غالبا إلى قلة البيانات المتاحة وتدني نوعيتها وآتيها إذ من الصعب تقدير الوفيات حسب السبب في البلدان النامية، حيث تكون نظم عدّ الوفيات وتسجيل سبب الوفاة بدقة إما ضعيفة وإما غير قائمة ومن ثم فإن هذه المؤشرات مرتبطة بقدر كبير من الشك (7). كثير من البلدان النامية ومنها تونس لا يعتد بمصادرها، فالأرقام المبلّغة مستمدة من مصادر مختلفة وتفاوت جودتها من حيث اكتمالها وآتيها وموثوقيتها ودقتها. وهو ما جعل منظمة الصحة العالمية تعمل هي

1 - طلب الاختصاص في المناطق الداخلية :

لا زال غالب أطباء الاختصاص المخرجون لا يرغبون في القبول بالخدمة بإحدى المناطق الداخلية التي تشكو نقصا في الإطار الطبي المختص رغم عديد الإجراءات والحوافز لفائدة هؤلاء لتشجيعهم على العمل والانتصاب هناك بينما عدد كبير من الأقسام الاستشفائية الجامعية تعج بالأطباء المختصين سنويا (10). وهو ما يدعو سلطة الإشراف على الصحة إلى سلوك سياسة إرادية حتى يتم تجاوز هذا الوضع في المنظومة الصحية والحد من عدم التوازن في الخارطة الصحية.

لعل من تداعيات عدم القبول بهذه الخدمة هو اختلال التوازن بين الجهات وتهميشها على مدى عقود أدت إلى ارتفاع نسبة الوفيات لدى الأمهات والولدان عن غيرها من الجهات.

والئن بدت بعض الأسباب التي تحول دون رغبة هؤلاء الأطباء في القبول بالعمل في الجهات المحرومة ليست واضحة إلى حد كبير، فإن وزارة الصحة مطالبة بالتدخل لتحسين الظروف العمل داخل مستشفيات تلك الجهات وتوفير التجهيزات والمعدات الطبية اللازمة وتوفير فرق العمل المتكاملة.

إن النهوض بهذه المناطق المحرومة وتقديم الخدمة الصحية لأولئك الأمهات والأطفال الذين يموتون أثناء الولادة أو بعدها ولكل مريض يطلب العون والعلاج يظل واجبا وطنيا لا يمكن التغلبي عنه تحت أي مبرر من تلك المبررات. ولعل ما يتعلل به كثير من أطباء الاختصاص في خصوص العمل في المناطق الداخلية بالظروف والصعوبات يحمل على رفضها أمام قبول أطباء الاختصاص المتنتدين من طرف وزارة الصحة من بعض الدول (بلغاريا وأوكرانيا وروسيا...) (11) للعمل في هذه الجهات بدون عوائق.

وهو ما يدعو إلى سلوك سياسة إرادية حتى يتم تجاوز هذا الوضع في المنظومة الصحية والحد من عدم التوازن في الخارطة الصحية. . . فينما يرفض بعض أطباء

عن نسبة وفيات الأمهات في تونس حسب تقرير منظمة الصحة تعتبر مرتفعة جدا وهو ما يؤكد أن هدف تحسين جودة الخدمات الصحية للمريض من خلال مشاريع الدمع والإصلاح للصحة العمومية، لا زال بعيد النال.

تعكس مشكلة وفيات الأمهات العالية ضالة الخدمات الصحية لرعاية الأمومة كماً ونوعاً، فإن النسبة المرتفعة لوفيات الأمهات تعود إلى ضعف مستوى الرعاية الصحية المقدمة لهن في فترة ما قبل الولادة وضعف الرعاية الطارئة أثناء الولادة.

من جهة أخرى وبالرغم من أن نسبة وفيات الأمهات تشهد ارتفاعا كبيرا في تونس عامة إلا أنه توجد إضافة إلى ذلك حالات غبن في المجال الصحي تكمن جذورها في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الجهات (الشريط الساحلي والحدودي) وبين الفئات (الأقل والأكثر دخلا) حيث يبدو الفقر أخطر ما يهدد الصحة، فأشد الناس حاجة للرعاية الصحية هم الذين يحصلون على الأقل منها بينما يمنح الأغنياء امتيازات لا يعرفها الفقراء.

هذه الفوارق وغيرها يمكن تضييقها وتلافيها ورأب الفجوة بين الجهات من خلال برامج وآليات لكي تحصل النساء بوجه عام الثريات والفقيرات على معدلات مشابهة من التغطية الصحية الشاملة في أي مكان يعيش فيه. لكن لا بد أن ندرك أن تحقيق هدف حق الصحة والحياة الصحية يتطلب ولا شك توافر مناخ سياسي مسؤول واستنهاض ثقافة اجتماعية تعي معنى حقوق المواطنة وممارسة ديمقراطية المساءلة والمحاسبة حماية لتلك الحقوق وتجعل المواطن يعلم ويعي أن صحته هي حق من حقوقه وليست مئة من أحد.

لماذا هنالك مناطق داخلية محرومة من طب الاختصاص؟ ولماذا هنالك فئات أكثر ضعفا وأكثر عرضة للوفاة من غيرها وأقل تغطية صحية متاحة؟ وما هي العوائق أمام التقدم في المجال الصحي وأمام تطوير الخدمات الصحية ؟

درسوا وأبدعوا في تخصصهم كما أبدع رواد الطب في تخصصاتهم.

إن تطبيق الإدارة واقتحامها من طرف الأطباء يعدّ عائقاً من العوائق أمام التقدم في المجال الصحي ولا يمكن تطوير خدماتنا الصحية إلا بخروج آخر طبيب من إدارة المؤسسات الصحية كما هو الحال في فرنسا.

3 - الالتزام بأوقات العمل القانوني :

لا تكاد تخلو تشريعات العمل من الإشارة بوضوح لواجبات الموظف وضرورة الالتزام بأداء العمل وإتقانه وعدم استغلاله لمصلحته الشخصية. وقد جاء الأمر عدد 3449 المؤرخ في 10 نوفمبر 2008 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الطبي الاستشفائي الصحي في فصله الثالث ليصّح على ضرورة أن يقوم هؤلاء الأعيان بـ 36 ساعة عمل أسبوعياً توزع على كامل أيام العمل الإداري إلى جانب المساهمة خارج أوقات العمل العادية في حصص الاستمرار الطبي وفقاً للأحكام التشريعية الجاري بها العمل، عدم التزام بعض الأطباء بأوقات العمل القانوني وبالرغم من أنه من أساسيات المهنة، يعدّ من الأخطاء المنتشرة على نطاق واسع يقع فيه كثير من الأطباء حتى أصبح السمّة البارزة لدى كثير منهم بوجه عام كما يعدّ أيضاً اقتطاعاً من حق المواطن وهو كثيراً ما يتضرر منه المرضى من كبار السن والنساء والأطفال الذين يفقدون على المستشفيات من مناطق بعيدة، ويتنظرون لعدة ساعات من يعاينهم مما يجعلهم لا يطيعون الانتظار لفترات على كرسي الانتظار مما لهم ذلك بعض المضاعفات.

فالحل بنظام 36 ساعة أسبوعياً كما حدّده الأمر المشار إليه يعني أن يشارك الطبيب عمله بالمستشفى يومياً بداية من يوم الاثنين إلى يوم السبت من الساعة 7 :30 دقيقة إلى الساعة 13 :30 دقيقة (6 ساعات يومياً x 6 أيام = 36 ساعة).

الاكتظاظ الذي تشهده العيادات الخارجية في غالب

الاختصاص العمل في المناطق الداخلية يجبر الأطباء في الجزائر على مستين من الخدمة المدنية في المناطق البعيدة فور التخرج (12).

على الطبيب قبل كل شيء واجب إنساني ومسؤولية أدبية تجاه المريض والمجتمع الذي يعيش فيه ولا تدخل هذه المسؤولية في دائرة القانون ولا يترتب عليها جزاء قانوني، بل إن أمرها موكل إلى الضمير والوازع الداخلي. إلا أنه ومقابل ذلك هنالك عدّة مسؤوليات تترتب على الطبيب.

وسيقى دور الطبيب إيجابياً ومحورياً في قطاع الصحة، وسيظل الوجهة والمعتبر عن الرعاية الصحية وستحمل أخلاقه الطبية من مهنته مهنة إنسانية نبيلة بالدرجة الأولى وستزداد أهميتها في مثل هذه الظروف بسبب ابتعاد كثير من الأطباء في العالم عن قسم أبقراط والتزاماته.

2 - علاقة الطبيب بالمستشفى :

يعتبر المستشفى من المؤسسات العمومية ذات الطبيعة الإدارية حسب ما تنصص عليه الأوامر الخالصة بتطبيق ومسير هذا المرفق العام وعلاقة الطبيب بالمستشفى هي علاقة موظف مكلف بأداء خدمة عامة وتحدد بمقتضى النوائح المنظمة لنشاط المرفق الصحي العام وينحصر بذلك عمل الطبيب في الممارسة الطبية وفقاً لتخصصه الطبي وعدم اقتحام تخصص جديد كالإدارة الصحية دون علم ومعرفة لأبسط نظريات وتطبيقات ومفاهيم الإدارة الصحية الحديثة.

إلا أن الواقع الميداني يبيّن أن وزارة الصحة وإداراتها وأقسامها الإدارية (13) كثيراً ما تدار من قبل مجموعة من الأطباء المتخصصين في الطب تركوا التخصص الذي درسوه وقاموا بممارسة تخصص الإدارة الذي لم يدرسوه ولم يعرفوه من قبل. وبعد ذلك، تعارضاً صريحاً مع مبدأ التخصص إذ أن التخصص في إدارة الخدمات الصحية هو كأي علم آخر له أقطابه الذين

أثناء حصتين بعد الظهر أسبوعيا وهو ما يعرف بالنشاط الخاص التكميلي «Apc».

لكن ذلك لم يمنع مصالح المراقبة من تسجيل ورصد بعض التجاوزات كانت موضوع ما ورد في المنشورين عدد 15 وعدد 14 الصادرين عن وزارة الصحة العمومية بتاريخ 12 أفريل 2011 بعنوان مذكرة حول ممارسة النشاط الخاص التكميلي ومذكرة حول العمل بعنوان خاص ليشيرا ومن خلال عمليات التفقد والمراقبة الدورية التي قامت بها المصالح المختصة بوزارة الصحة العمومية إلى عدد من التجاوزات ارتكبها بعض الأطباء المرخص لهم.

ومن بين هذه التجاوزات نجد أن غالب هؤلاء الأطباء لا يكتفون بحصتين في الأسبوع بل امتد نشاطهم الخاص وخلافا للأوامر المنظمة لهذا النشاط كامل أيام الأسبوع وقد شهد عدد الأطباء المرخص لهم لممارسة هذا النظام التكميلي الخاص من الأساتذة المحاضرين المبرزين والأساتذة في الطب والاستشفائيين الصحيين العاملين بمستشفيات المناطق الداخلية ارتفاعا بالغا، ولم تكن جل هذه الترتيبات تهدف على قاعدة معايير موضوعية بقدر ما كانت تهدف مباشرة بقرار من وزير الصحة بمقاييس صيقة كالولاءات الحزبية وغيرها... وهناك من يعمل لحساب الخاص ودون أن يكون له رخصة لممارسة هذا النشاط في توأطى مع بعض المسؤولين إضافة إلى استغلال موارد المستشفى المادية والبشرية في عمليات مشبوهة تحدث بين الحين والآخر.

لدى بعض الأطباء عيادة خاصة بالإضافة إلى عمله في المستشفى حيث يقوم بعض الأطباء بتحويل المرضى إلى عياداتهم لأجل فحوصات قد تكون متوفرة في المستشفى بدعى أنه سيجد رعاية وفحوصا وطرقا علاجية أفضل وإنما الواقع قد يكون العكس حيث يكون المستشفى أفضل وإنما هدف الطبيب هو مجرد الكسب المادي السريع بكل الوسائل على حساب المرضى والمستشفيات والمجتمع بشكل عام وتغيير المرضى من المعالجة في المؤسسات العمومية في غفلة عن القسم الذي أداه عند تخرجه. مثال ذلك الكشف بالصدى، حيث

المستشفيات مرده توافد المرضى على قاعات التسجيل منذ الصباح الباكر ويزدحم بهم المكان في انتظار الطبيب الذي غالبا ما يباشر عمله في وقت لاحق دون أن تكون هنالك أي آلية لمحاسبتة أو مساءلته. فانتكست الأدوار وانقلبت حتى عاد المريض هو الذي ينتظر الطبيب وغاب أو يكاد العمل بجهد الطبيب في خدمة المريض.

مراعاة الأخلاقيات المهنة فإن الواجب يفرض الانضباط والحضور اليومي وعدم التغيب والتسيب في أوقات العمل من طرف الأطر الطبية كما يفرض الواجب السهر على ضمان الصحة الجيدة للمواطنين. وعليه فإنه لا بد من وضع نظام صارم ضد من يتغيب بدون عذر ولا بد من تفعيل الإجراءات القانونية الجزرية في حق المخلين بواجباتهم المهنية والمتلاعبين بالأم ومعاونة المواطنين. وبعد التغيب وعدم احترام أوقات العمل، المستغلين، انتهاكا صريحا للحق في الصحة وإخلالا من جانب الدولة بمسؤوليتها القانونية في السهر على صحة المواطنين وتأمين هذا الحق على أرض الواقع. كما يعدّ صمت مسؤولي الصحة عن الظاهرة، تهجيما وحماية غير معلنة، لسيادة قانون الفوضى في عالم الهياكل الصحية. وهو ما يحث إلى الدعوة لإيجاد هيئة رقابية داخل الهياكل الصحية تراعي مثل هذه الجوانب ونهتّم بها وتكون مخولة لاتخاذ الإجراء الجزائي المناسب عند انتهاك أي طبيب لحدود ما التزم به كموظف عمومي. وقد بدت الجزائر البلد المجاور أكثر صرامة في التعامل مع هذه التجاوزات، حيث أصدرت وزارة الصحة في سنة 2011 مذكرة تدعو فيها مدراء المستشفيات للتعامل بشكل حازم مع الأطر الطبية التي تغيب عن عملها أو تعمل في مصحات أو عيادات خاصة.

4 - إشكالية النشاط الخاص التكميلي:

منح نظام أعوان السلك الطبي الاستشفائي الصحي بعد موافقة وزارة الصحة القيام بعيادات خارج المؤسسات الاستشفائية بعنوان خاص ورخص لأطباء الاختصاص في القيام داخل هذه المؤسسات بعيادات بعنوان خاص

يملك بعض الأطباء آلات كشف ليست بالموصفات المطلوبة فهي في الغالب صغيرة مما ينتج عنه عمليات كشف غير دقيقة يظل المتضرر والحاسر فيها هو المريض بينما يتوفر في المستشفى وعند ذوي الاختصاص آلات متطورة «كالمقاس والكشف بالزرين للغناطيبي» (14).

كانت لتداعيات النشاط الخاص التكميلي وتلك التجاوزات والممارسات أثر بالغ على المنظومة الصحية برمتها، من ذلك ظهور خدمات صحية متوازية داخل المستشفيات العمومية واحدة موجهة للقراء العاجزين على تحمل أي مصاريف للعلاج وأخرى للأغنياء القادرين على دفع معلوم تلك العيادات والفحوصات التي يمارسها أولئك الأطباء في إطار نشاطهم الخاص مما ساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية ليس داخل المجتمع فحسب وإنما داخل المستشفى بصفته مرفقا عاما يفترض أن يسود فيه مبدأ المساواة بين المواطنين. فأصبح القادرون على الدفع يتمكنون من إجراء الفحوصات أنيا ويتمكنون من كل التجهيزات المتوفرة لهم دون سواهم أما العاجزون عن الدفع فيضرب لهم موعد بعد مدة وفي ظروف غير متساوية وبتجهيزات معقولة أو غير متوفرة (15) وتحولت بذلك الصحة من شعار الصحة للجميع إلى الصحة لمن يدفع أكثر وغلبت تلك المبادئ الإنسانية التي قامت عليها مهنة الطب. ويقياب هذه المبادئ فقد الطبيب شرف مهنته وفقد مصداقية لدى المريض الذي يرى عند نوافذ التسجيل من يدعوه إلى تلك العيادات الخاصة في المستشفى أو في المصحات حيث سرعة الخدمات بدل الانتظار الطويل بسبب حالة التسبب والتدهور وتفرغ رؤساء الأقسام لنشاطهم التكميلي الخاص بدل التفرغ للمرضى والعناية بهم.

كما سببت هذه الممارسات الجشعة والتجاوزات الحاصلة في النشاط التكميلي الخاص إلى تحول الأطباء عن دورهم المحدد لهم في الأوامر المتعلقة بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الطبي الاستشفائي الصحي وعلى ضرورة أن يقوم هؤلاء الأعوان بدورهم: ساعة عملا أسبوعيا توزع على كامل أيام العمل الإداري إلى

جانب المساهمة في حصص الاستمرار الطبي وتأطير الطلبة والمتريصين الداخليين والمقيمين في الطب إضافة إلى إدارة البحث العلمي. لكن عمليا لم يعد بإمكان الأساتذة التفرغ لتأطير هؤلاء وتكوينهم أمام تفرغهم الكلي لنشاطهم الخاص مما انعكس سلبا على البحث العلمي في ميدان الطب وعلى كفاءة أطباء المستقبل في العلاج والإحاطة بالمرضى، واستفحلت ظاهرة الأخطاء الطبية وتدنّت جودة الخدمات الصحية فلا غرابة أن تجد الطبيب الداخلي غير قادر على القيام ببعض الفحوص الأولية في مهنته مستنجدا بالمرضى لمساعدته أو القيام بها بدلا عنه فلا هو قادر على تشخيص المرض ولا هو بالأخرى قادر على العلاج وهو ما يؤثر على مستوى تكوين الأطباء الذي تراجع بشكل ملحوظ.

وفي القطاع الطبي الخاص قد يبلغ عدد من الأطباء في عدد مواعيد التخصص خاصة إذا تعلق الأمر بتابعة الحمل، الصحة للمصابين بأمراض مزمنة أو مراقبة الحمل، ووصل الأمر بأحدهم إلى إجبار عدد من الحوامل على الولادة بعمليات قيصرية في حين أن حالتهن لا تستوجب ذلك كما سجل صندوق التامين على المرض أيضا بعض التلاعب في التعريف القانونية المتفق عليها مع الأطباء المتعاقدين (16).

وقد تورط بعض الأطباء في ارتكاب عمليات وهمية مكنتهم من استخلاص عشرات الآلاف من الدنانير من خزائن الصندوق الوطني للتأمين على المرض على غير وجه حق، وهو ما أثبتته الخبراء الماليون للصندوق الذي بادى إلى جملة من القرارات الفورية بفسخ التعاقد مع الأطباء المشار إليهم سنة كاملة بالنسبة لأحدهم وإشهر للبقية وعددهم ثمانية أطباء (17).

5 - واجبات الطبيب تجاه المرضى:

يمكن القول إن الأخطاء الطبية في تونس قد تحولت إلى ظاهرة بدأت تبرز بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة خاصة من خلال تطور عدد قضايا التعويض

جنتة أو مخالفة لقانون العقوبات كالجرائم غير العمدية والتي تتمثل في جنتحتي القتل الخطأ والجرح الخطأ

ولتحديد المسؤولية الطبية فإنه ينبغي الإشارة إلى أن هنالك عدة مستويات ترتب على هذه المسؤولية وهي مفصلة كما يلي :



الإالة يصعب إثبات كل تقصير أو خطأ مهني يرتكبه الطبيب خلال ممارسته مهامه أو بمناسبة القيام بها، ويلجأ ضحايا السلامة البدنية لأحد الأشخاص أو بصحته بدعوى أن الطبيب يبذل المجهود والعناية لمحاولة انقاص المريض وليس مطالباً بضمان النتيجة أي الشفاء وهو ما يجعل النظر في الأخطاء الطبية واختبار المسؤولية من أصعب الاختبارات نظراً لتشعبها. فلا تزيد نسبة الشكاوى المتعلقة بالأخطاء الطبية حسب عمادة الأطباء وتهم قطاعي الصحة العام والخاص والتي ثبت فيها هذه الأخطاء عن 5% (18). وهي نسبة لا يمكن اعتمادها لغياب أي إحصائيات دقيقة في تونس حول الأخطاء الطبية والمسؤولية الطبية بين وزارتي الصحة العمومية والعدل.

هكذا وبعد الانتهاء من إنجاز المشاريع المعدلة للنهوض بالصحة وبعد الانتهاء من تنفيذ الإجراءات العملية للمخطط الخماسي للتنمية الممتد بين سنتي 2007 و2011 وبعد التقدم في برنامج تأهيل قطاع الصحة

المادي المعروضة على القضاء المدني والإداري (وزارة الصحة العمومية وعمادة الأطباء) بسبب الأضرار البدنية والمنعوية لفائدة من تضرروا من هذه الأخطاء وصل البعض منها حدّ الوفاة.

تطرح هذه الظاهرة عدة أسئلة حولها، ما هو الإطار التشريعي الذي يقننها؟ هل هي نتيجة عدم كفاءة بعض الأطباء؟ أم أنها نتيجة عدم توفر الأجهزة والمعدات الطبية بالكيفية والقدر الكافين في المستشفيات الداخلية؟ أم بسبب تقصير بعض الأطر الطبية والشبه الطبية من ممرضين وفنيين وعدم التزام البعض منهم بروح المسؤولية الإنسانية تجاه هذه المهنة؟

يلامس العمل الطبي صحة الإنسان بصفة مباشرة ونظراً لهذه الأهمية فإنه لا مجال للإهمال وعدم العناية بها، لكن ذلك لم يمنع عدداً من المرضى من التعرض عند خضوعهم لعمليات جراحية أو عند الولادة أو غيرها من أمراض النساء لأخطاء طبية بلغت حدّ الوفاة أو لعاهات أو تشوهات ارتكبها بعض الأطباء بسبب تقصير أو عدم انتباه أثناء ممارستها للعلاج أو بسبب خطأ في التشخيص ونقص الكفاءة العلمية برغم ظهور علامات وأعراض للمرضى أو بسبب خطأ في العلاج كالإهمال في المراقبة أو إعطاء أدوية بطريقة سيئة من طرف مساعدي الأطباء من فنيين وممرضين.

في غياب إطار تشريعي خاص بمسؤولية الطبيب في تونس عن الأخطاء والتقصير واعتماداً على فقه القضاء والقضاء المقارن فإن الأخطاء الطبية وما تسببه من أضرار مادية ومنعوية تحدّد بإثبات نوع من الإهمال والتهاون وعدم التنبيه وعدم الاحتياط أي ما يخالف واجبات الطبيب تجاه المرضى المتخصص عليها في مجلة واجبات الطبيب الفصول 31 وما يليها وكذلك تحدّد بمدى قيام أركان المسؤولية العقدية أو التقصيرية (الخطأ والضرر والعلاقة السببية) المتخصص عليها بمجلة العقود والالتزامات وخاصة الفصلين 22 و23؛ أو تحدّد جزائياً عند ارتكاب الطبيب لأخطاء تكون

المستشفيات المحلية والجهوية والمستوصفات حيث يتوقف العمل عند منتصف النهار ولا بد حتى يتقلص الاكتظاظ من وجوب استمرار العمل في هذه المؤسسات خلال حصتين والالتزام بالواجب المهني وبالمهنية وعدم التسرع في إرسال حالات مرضية غير موجهة إلى مستشفيات أخرى والتحويل عليها.

عديد من الأطباء بالمستشفيات بوجه عام لا يقومون بدورهم على أكمل وجه وعوض أن يلعب الضمير المهني دورا كبيرا في تجاوز عديد المشاكل بدأ يتراجع من يوم إلى آخر مع غياب الروح الوطنية وحسب المهنة. فأصابع الاتهام لازالت توجه للمستشفى متهمه الإطار العامل بالإهمال والتخاذل.

ولازالت عديد التجاوزات التي يقوم بها بعض الأطباء المرخص لهم في ممارسة النشاط الخاص التكميلي تؤثر على مستوى البحث العلمي في ميدان الطب في تونس وعلى مستوى تأطير وتكوين الأطباء الذي تراجع بشكل ملحوظ وانعكس سلبا على كفاءة أطباء المستقبل في العلاج والإحاطة بالمرضى. واستفصلت ظاهرة الأخطاء الطبية وكانت الحركة الخاطئة بالمرضى. واستفصلت ظاهرة خدمات صحية متوازنة داخل المستشفيات العمومية واحدة موجهة للفقراء وأخرى للأغنياء القادرين.

وحتى تعود العناية بالمرضى الهدف الإنساني الأول والنبيل من مهنة الطب وحتى تطور الخدمات الصحية وتتماشى مع أهداف ثورة الكرامة وحتى لا نخاف على مصير الطب وعلى كفاءة الأطباء في تونس فلا بد من إلغاء العمل بنظام النشاط الخاص التكميلي الذي يعاني منه نظام الصحة كعنوان كبير للفساد الذي لا يشرف الأطباء النزهاء الذين جعلوا من مهتهم على الدوام مهنة إنسانية قبل كل شيء.

ولازالت الأخطاء الطبية بادية بشكل واضح في السنوات الأخيرة وصل البعض منها حد الوفاة.

إن عدم التمتع بالحق في حياة صحية هو مرادف لفقدان الحق في العيش بكرامة وهو هدف قامت من

العمومية الذي جرى تطبيقه منذ بداية سنة 2008 وبعد الاهتمام بتوفير طب الاختصاص في الجهات من خلال جملة من الحوافز للإطار الطبي المختص للعمل بالمناطق الداخلية، فإن واقع الصحة في تونس الآن يؤكد ومن خلال نتائج أهداف تلك المشاريع ومن خلال أبرز التطورات على المؤشرات المتعلقة بمعدلات جودة الحياة ونسب الوفيات أن هدف تحسين جودة الخدمات الصحية للمريض من خلال مشاريع الدعم والإصلاح للصحة العمومية لا زال بعيد المنال ودون المؤمل. فنسبة وفيات الأمهات في تونس حسب تقرير منظمة الصحة تعتبر مرتفعة جدا مقارنة بنسب بعض البلدان الأخرى التي لا تتجاوز 2 إلى 12 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية بينما في تونس (100 حالة وفاة) خلافا للميانات الرسمية المتعمدة التي حاول النظام السابق أن يرسم من خلالها صورة وردية تعكس واقع الصحة في تونس لم تكن إلا مجرد صورة مشوهة لا تعكس عدم رضا أي شخص عن الخدمات الصحية بالمستشفى وظروف العمل فيه وذلك بداية من المريض مروراً بالمرضى وصولاً إلى الطبيب.

فوزارة الصحة مطالبة اليوم لا بالتحويل إلى اللجان الإحصائية المغلوطة ولا بالاكتماء بالأرقام وإنما بمعالجة النقص على أرض الواقع.

كما أن العوائق أمام التقدم في المجال الصحي وأمام تطوير الخدمات الصحية لازالت قائمة حيث لازالت المناطق الداخلية تشكو نقصا في الإطار الطبي المختص بينما وزارة الصحة وإداراتها وأقسامها الإدارية تدار من قبل مجموعة من الأطباء المتخصصين في الطب تركوا التخصص الذي درسوه وقاموا باقتحام الإدارة.

ولا زال بعض الأطباء على نطاق واسع لا يلتزمون بأوقات العمل القانوني دون أن تكون هنالك أي آلية محاسبة أو مساءلة وهو ما يضر من المرضى من كبار السن والنساء والأطفال ويعد من بين أسباب ما تشهده العيادات الخارجية في الغالب من اكتظاظ إلى جانب أسباب أخرى هو نظام نصف الوقت الذي تنتهجه

صحية لا يعرفها الفقراء، حتى أصبح الفقر أخطر ما يهدد الصحة.

صحة المواطن هي حق من حقوقه وليست منة من أحد. ومن هنا كان ينبغي أن تكون هناك ثورة من أجل الصحة لا تختلف في شئ عن الثورة من أجل الحرية والكرامة فهي كل لا يتجزأ.

أجله الثورة لكنها لم تحققه كاملاً مادامت مشكلة وفيات الأمهات العالية تعكس ضآلة الخدمات الصحية لرعاية الأمومة كماً ونوعاً، وما دام هناك حالات عبس في المجال الصحي تكمن جذورها في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الجهات وبين الفئات، حيث يمنح الأغنياء رعاية

الهوامش والإحالات

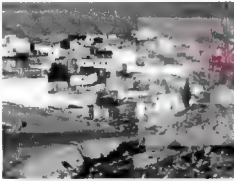
- (1) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العام المؤرخ في 16 ديسمبر 1966.
- (2) مؤتمر الرعاية الصحية الأولية الذي عقدته منظمة الصحة العالمية في سبتمبر 1978 بمدينة ألما آتا - كبرى مدن كازاخستان بروسيا.
- (3) العهد الدولي الخاص بحقوق مدته وسببته سنة 1972، "عذبة نصف على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" سنة 1996، "مذبة نصف على جميع أشكال للتمييز العنصري" سنة 1971، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره 1987، الميثاق العربي لحقوق الإنسان سنة 1997 سنة 2004.
- (4) يمكن الاطلاع على وثيقة المحلة الجمعية للجمعية "2000-2011" قطاع الصحة.
- (5) الإحصاءات العالمية للصحة لسنة 2010: منظمة الصحة العالمية صفحات 12-13 (6) تصرف.
- (6) بحسب تقديرات الأمم المتحدة عن معدلات وفيات الأمهات لعدم (2000)، فقد بلغت سنة وفيات الأمهات على المستوى العالمي 400 لكل 100,000 موزون في أي أن عدداً عدت نحو 346,000 وفاة امرأة في سن الإنجاب نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة في كل عام، تتحمل الدول النامية 99٪ من هذه الوفيات (543,000) أما نصيب الدول المتقدمة فقط 4٪ (4,000).
- (7) الإحصاءات العالمية للصحة لسنة 2010: منظمة الصحة العالمية ص 59.
- (8) كثيراً ما المؤشرات الأخرى الاقتصادية التي دأب النظام السابق على ترويضها على أنها إعمار هام ونعدي.
- (9) (الجزائر 110-93) يرمز الرقم الأول 110 إلى تقديرات المنظمة بينما الرقم الثاني 93 يرمز إلى المصرح به رسمياً.
- (10) تشهد عدّة مجامع للصحة العمومية في تونس العاصمة وعرة في الإطار الطبي مقارنة مع حجمه ومع عدد المرضى الوافدين عليه بما يقابل من نسبة المرضى المعروضين على كل طبيب مقارنة مع الجهات الأخرى داخل الجمهورية.
- (11) يبقى الإشكال في مستشفى تطاوين تطاوين بالمحيط الشرقي قائما في ظل غياب بعض الإحصاءات وأمام شبه غياب للطبيب التوسسي المختص بينما يتواجد بعض الأطباء من بلغاريا وأوكرانيا وروسيا الذين لا يمكن تواجدهم من لا بد من تدعيم ذلك بالطبيب التوسسي المختص الذي يرفض العمل في المناطق

- الداخلية رغم الحوارات التي منحتها إياه الدولة ومن سنها إضافة ١٠٠ دينار تقريبا لراتبه إلى جانب إمكانية استقباله للمرضى عصرا ومرتين أسبوعيا كأنه في عيادته الخاصة ويقابل طبعاً.
- 12) يدعو إلى تكوين لجنة تفكير صلب الوزراء للنظر في الأسس الحقيقية وراء هذه الحالة والإكبات على حلول أخرى (هي موجودة بدون شك) تكون غير إلزامية لأنها تدعو غير محدبة في ضوء قاعدة العرض والطلب وتنامي قطاع الصحة الخاص.
- 13) يتولى الإشراف على الإدارات الجهوية للصحة العمومية منذ نشأتها وعددها 22 إدارة بكامل البلاد مدير جهوي تتم تسميته من السلك الطبي رغم أن الأمر عدد 22 لسنة 1981 والمؤرخ في 11 فيفري 1981 والمتعلق بتنظيم مسؤولات أنظار الإدارات الجهوية للصحة العمومية لم يشس السلك الإداري، إلا أنه لم تتم تسمية أي من هؤلاء بخطلة مدير جهوي حتى الآن.
- 14) رضا بركة : قضية اسمها الكشف بالصدى جريدة الشروق 27 ماي 2011.
- 15) لا عراة إذا وجدت رئيس قسم بالمستشفى لا يستعمل الآلات الموضوعة على دمة القسم إلا لحرفاته
- 16) بعد اتهامهم بتصخير الملفات الصحية، جريدة «الصباح التونسية» 03 / 04 / 2010
- 17) خالد الحداد، جديد ملف تجاوزات الأطباء مع إل «كثام» مجلة الشروق التونسية الصادرة بتاريخ 2010 / 09 / 10
- 18) حسب الدكتور محمد الحويني، الكاتب العام للمجلس الوطني لعامة الأطباء، عن جريدة الصباح، سعيمة بوهلال، الأخطاء الطبية 27 / 05 / 2011

ARCHIVE

ثورة 14 جانفي 2011 : قراءة في مسار الثورة ودور المدن الصّغرى

رجيم الفالحي / جامعي، تونس



**الكلمات المفتاحية : الثورة، المناطق
الداخلية، المدن الصغرى، التنمية.**

السنة الجامعية : 2010 – 2011

يوم 17 ديسمبر 2010 أقدم الشاب محمد بوعزيزي على حرق نفسه بطريقة بدت للوهلة الأولى بالمنعزلة والحالة الفردية كما وضع الدكتاتور بن علي في أولى خطابهات للشعب التونسي وطريقة تعامله مع هذا الحدث. وكما جرت العادة كانت وسائل الإعلام الوطنية المثيرة والمسموعة والمكتوبة تسعى إلى

الملخص: على أعقاب ثورة 14 جانفي 2011 بالبلاد التونسية تزايد الحديث عن المناطق الداخلية ليشمل جميع الأوساط دون استثناء ولتم عبر مقاربات مختلفة توظيفها وسائل الإعلام كمادة أساسية ولا متناهية للأخبار وسد ما تركته فقرات مخيل الحروب الحاكم السابق من فراغ إعلامي، وتراوح عبرها بين إبراز مظاهر الفقر والبؤس والتهيش وتذكر أحيانا بالدور البطولي لسكان هذه المناطق، أما بالأوساط السياسية فقد أصبحت المناطق الداخلية أداة تثبيت للسياسي وتسويق لمشروعه. والواضح أن مزيد تداول المصطلح الجغرافي «المناطق الداخلية» وربطها بمسألة التنمية إلى درجة التعميم والإخلال بإمكانية معرفة الخصائص المحلية لكل منطقة من الدواخل التونسية يدفعنا إلى تشخيص مسار الثورة عبر مقاربة مجالية واقتصادية واجتماعية نحاول من خلالها تحليل حدة الانتفاضة وتواصلها ببعض المدن الداخلية واستثناء البعض الآخر وما يحمله ذلك من إيضاحات مختلفة في مستوى التشكل الديمغرافي لهذه المدن وعلاقته بالخيارات التنموية.

الأوان والمساومة والتودد عبر الحليب والسكر وبقية المواد الأساسية التي لم يستحضرها بن علي أثناء خطابه أو ربما يجهلها.

ولئن تنفس الناس الصعداء بعد فرار بن علي إلا أنّ تشخيص مسار الثورة بهذه المناطق الداخلية التونسية يكشف لنا أن تراكم أخطاء النخبة والتنمية يؤدي بالضرورة إلى استحالة المفاوضة والمصالحة واستعجال تنفيذ الحلول. فبالعودة إلى الشرارة الأولى للثورة والتي جسّمها الشهيد محمد البوعزيزي مستخدماً في إيائها جسده ومكان العملية أحسن أداة لتعويض قنوات الاتصال المثيرة والردّ على أذنان النظام المغالطة يتضح لنا أنّ المسألة لم تكن حالة فردية كما سُوّق لها في البداية بل هي مسار تاريخ اختار هذا الشاب للانطلاق في طرح عدة تراكمات لا تتعلق فقط بفترة حكم الطاغية بن علي بل تمتد أيضاً إلى فترة الحكم البورقيبي.

العروشية تغير مسار الثورة :

(من هذه الزاوية تتنوع جوانب قراءة الثورة ونموها المجالي بالمناطق الداخلية عبر قراءة منظومية تمزج بين ماهو مجالي وسياسي واجتماعي واقتصادي، فالانطلاقة الأولى إذن كانت من حومة القراوية أين يقطن محمد البوعزيزي، وكثيرها من الحوم والأحياء بمدينة سيدي بوزيد شهدت هذه الأخيرة حركة تعمير من طرف أذفاق نازحين من الأرياف المجاورة منذ نهاية عقد الستينات وتحديدًا على إثر فيضانات 1969 في مرحلة أولى وفي مرحلة ثانية على إثر الترقية الإدارية لمدينة سيدي بوزيد إلى مركز ولاية سنة 1974. ولئن كانت خصوصية الأراضي بالأرياف وتجزئة الملكيات خلال هذه الفترة إحدى العوامل التي تفرّز المزيد من الأسر الريفية معتمدة الشغل والسكن فإن أولى مراحل التشكل الديمغرافي لمركز الولاية الحديث كان بمثابة تعويض لفئات محرومة وتم إقصاؤها عن مزاوله بعض الأنشطة بالأرياف. وتجدر الإشارة إلى أن أولى مراحل

تطبيق هذا الحدث والإسراع بإنهائه عبر مفردات مثلت لأكثر من عقدين من الزمن إحدى أدوات اشتغالها الرئيسية التي تخدم النظام الحاكم وترومى شعب برمته وتبعد عن الخوض في استحقاقاته الوطنية من الشغل والكرامة والحرية. ولقد كانت معظم التقارير الصحفية المنجزة حول هذا الحدث تطلق بتدخل سيادة الرئيس وأمر سيادة الرئيس وكلف سيادة الرئيس لكنها لا توفر الإجابة للجاني والمجني عليه. لكن بتعمد محمد البوعزيزي إضرام النار في جسده أمام مقر ولاية سيدي بوزيد كأعلى هرم للسلطة بهذه المدينة الداخلية وبجانب عربته المستخدمة لتحصيل قوت عيش أسرته وبضاعة متناثرة حولها هنا وهناك وأداة وزن محجوزة من قبل أطراف النظام الغاشم فتحت باب التقصي والتحقيق من طرف الشعب التونسي عبر محكمة إلكترونية تمثلها شبكة التواصل الاجتماعي ويواكبها جمهور غفير من المضطهدين ومن الذين ألجمت استهم لسنوات طويلة وغيت عنهم مساحات حرة للتعبير. وتوازيا مع ذلك كانت بعض القنوات الإخبارية الأجنبية تمارس دورها كمحاكم الشعب كمحامي باسل يوسف من نطاق القضية بدائرة المنهمير ويُذكر بانتفاضة الحوض المنجمي في جانفي 2008 وأحداث بنقردان في أوت 2009.

ولأن الدكتور س علي يجهل تاريخ وجغرافية بر الهامة والفراشيش أو كما كان يسميه في كواليس قصوره العديدة «بير بوعمود» نسبة إلى الهراوة، التي كان يوظفها الأهالي كسلاح أثناء النزاع حول الأرض فإن حادثة محمد البوعزيزي انتقلت إلى أحداث وأكدت سوء تقدير للمسألة وأمية أذنان النظام بهذه المناطق الداخلية التي تتركسها الثروة والجهل وتزيد من حدتها الرغبة في مواصلة بسط النفوذ. ورغم أنّ خطاب السكر والحليب والمواد الأساسية للدكتور والملقى بتاريخ 12 جانفي 2011 حمل في مفرداته «غلطوني وسيحاسيون» إلا أنه كان متأخراً ويعكس حسرة على الجهل وفوات

التشكل الديمغرافي لمدينة سيدي بوزيد قد تَمَّ بدوافع عديدة لا تتعلق فقط بمؤسسات القطاع العام وقررتها على استقطاب السكان، بل المسألة أشمل من ذلك إذ يحضر البعد الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي. فاقصاديا كان فقراء الريف ومن يفتقدون الأرض وموارد الرزق وبالتالي من ضعفت مكانتهم بالعرش وتلاشت علاقتهم ببقية فرق العرش هم المعنيين الأوائل بالتزوح إلى المدينة. وكتيجة لهذه المقومات الاقتصادية والاجتماعية كانت الخاصية الأولى لتركز هؤلاء النازحين تحمل منذ البداية طابع الانتماء العروشي مثل حي أولاد بلهادي وحي أولاد شليبي وحي الفرابجية وحي البراهمية وحومة أولاد بوعلاق، وغيرها من التسميات التي تعكس الأصل الجغرافي ومصدر الأرياف للسكان الفاطنين. وللإشارة فإن تركيز السكان حسب هذه الطريقة لم يكن يوضح فقط إحياء الانتماء العروشي لسكان الأرياف وإعادة صياغته بالمجال الضيق للمدينة بل كان أيضا أداة مركزية تستخدم لحوز الأراضي وبناء المساكن بهذا المجال الحضري وما جاوره. ومما زاد في تفعيل هذه المظاهرة أن هياكل الدولة لم تبد متفانية في البداية موقفا واضحا وتدخلها تنظيميا قد يحل محلها من ناحية تشكل العروشية بالمدينة ونمو مجالها الحضري وفهما. وعلى ضوء ما كانت توضحه إستراتيجية الدولة من وراء إنشائها لمراكز ولايات حديثة بالمناطق الداخلية من هدف تنظيمي إداري تسعى صبره إلى تقليص تنامي العروشية بامتداد الأرياف، فإن البعد الإقليمي لعملية الإنشاء قد ساهم منذ البداية في تغييب تشخيص مواز لكيفية تشكل المدينة أو على الأقل تأخيرها وذلك لفائدة أولويات أهم مثل توظيف بعض مراكز الولايات الجديدة كأداة لإضعاف مراكز أخرى أصبح دورها يعوض امتداد الأرياف في إنتاج المواقف العروشية المضادة لسلطة الإشراف. وهذا ما ينطبق تقريبا على إنشاء مركز ولاية سيدي بوزيد الذي أصبح الثاني بعد قصبة بمجال الهمامة. وتوازيا مع هذا الهدف السياسي وما كانت تبينه الأهداف المعلنة من وراء عملية الأحداث من تنظيم إداري للمجال ومن مزيد تفعيل وظائف الوصاية

لهذا المركز ومجموع مراكز المعتمديات الراجعة له بالنظر فإن ما يلاحظ من تركيبة المجال الإداري لهذه الولاية الجديدة يلاحظ أن اهتمام الدولة في معالجة العروشية قد اتخذ من مجال المعتمديات أداة مركزية لضرب هذه الظاهرة وإمكانية نموها مجددا. وهذا ما نلمسه فيما يحمله المجال الإداري لسيدي بوزيد من تنوع للعروش ومن إسهام الحدود الإدارية في التقليل من العلاقات بين مكونات العرش الواحد واضطلاع مراكز المعتمديات ومركز الولاية بدور البديل في إنتاج العلاقات بين المجموعات المحلية وتحديد صيغتها مما قد يمكن هياكل الدولة من مراقبة هذه المجالات وإضعاف التحالف العروشي (أنظر الخريطة عدد 1).

وكتيجة طبيعية لما شهدته مدينة سيدي بوزيد من ترقية إدارية في مرحلة أولى وبعض القرى إلى مراكز معتمديات تابعة في مرحلة ثانية فإن هذه الأخيرة شهدت حركة تعمير وزيادة سكانية قدرت بين سنتي 1975 و1984 بمدينة سيدي بوزيد بحوالي 117 %، حيث تزايد عدد السكان من 8843 إلى 19218 وأيضاً بمدينة المكناس التي شهدت بدورها نسبة زيادة سكانية قدرت خلال نفس الفترة بـ 93 %، إذ تزايد عدد سكانها من 4478 إلى 8631. وكما سبق الإشارة فلقد كان فقراء الأرياف والسكان المنعزلين هم المزود الرئيسي لهذه المراكز وإفراز متواصل يوضح تحولات هياكل الإنتاج بالأرياف واستقطاب متواصل للمؤسسات العمومية المركزة بالقرى أو المدن.

وخلال الفترة الممتدة بين منتصف السبعينات وأوائل التسعينات يمكن التسليم بأن ظاهرة العروشية وما قد تنتجها باستمرار من مواقف تجاه سلطة الإشراف ومن مطالب قد تراجمت لكن دون الاستئصال الكلي لهذه الظاهرة. إذ انطلاقا مما أحدثه التقسيم الإداري من مراكز وامتداد وصيا عليها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تحول عنوان انتماء الفرد من العرش إلى مركز المعتمدية أو الولاية. ولئن كان هذا التحول إحدى الأهداف التي تشدها هياكل الدولة فإنه لم يمنع



السياسي إحدى العوائق الأخرى للتنمية المحلية التي توضح أن افتقاد المناطق الداخلية لنخب سياسية تمثلها في صنع القرار واقتسام الثروة وسن العدالة الاجتماعية قد أدى إلى نشأة وتعاظم دور زعامات حزبية محلية. ونتيجة لذلك كانت طرق تمثيل هذه الأطراف السياسية للمجموعات المحلية مصدراً لنشأة الفوارق في مستوى توزيع عناصر التنمية في مرحلة أولى والمساهمة بطريقة أو بأخرى في تنافس حول هياكل الحزب الحاكم وما قد يوجد به القطاع العام من مقومات تنمية تفتقدها الجهة المعنية. وتلك هي الصورة الطاغية بالمناطق الداخلية على مستوى المدن الصغرى وما جاورها من أرياف. ومن هذا المنظور تحولت عملية إرساء الولاء من تدخل مركزي إلى منيع محلي توجهه نقائص التنمية من ناحية ويتعطل على إثره كل تشكل لرأس المال الخاص المحلي خارج إرادة النظام الحاكم.

التنمية كمشروع سياسي- حزبي وسبب انهيار النظام الحاكم:

للمرحلة الأولى/يبدو تدخل الحزب الحاكم في مسار التنمية ومن خلال مركزية القطاع العام بالخيار الأنسب لكسب شرعية وتأييد متواصل من طرف الفقراء والفئات المحرومة والمعزولة بالمناطق الداخلية. لكن إرساء بنية النظام بهذه الطريقة ظلت تنجبه تدريجياً نحو الانهيار الكلي وذلك لعدة أسباب يمكن حصرها في ثلاثة معطيات أساسية.

معطى أول مجالي يتضح من خلال تراجع نسبة الزيادة السكانية بمدن سيدي بوزيد إلى 19 % خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1994 و 2004 بعد أن كانت في حدود 125 % بالنسبة إلى فترة 1984-1994. وهذا التراجع الأخير لا يعكس في المقام الأول توفر مواطن الشغل بالأرياف وقدرتها على شد السكان بقدر ما ترتبط المسألة بالمدينة والريف على حد سواء. فبتجاوز المدينة لمرحلة التشييد والبناء من جهة وعدم قدرتها على توفير مواطن الشغل لكافة النازحين من

من نمو ظاهرة جديدة يوضحها الانتماء الجهوي وتعتبر وريثاً للعروضية في مستوى تحديد المطالب وإصدار المواقف أحياناً. والفارق بين العروضية والجهوية أنّ الأولى تستند إلى روابط دموية واجتماعية أمّا الثانية فلصيقة تشكلها سندا مجالياً رسمته الدولة ونظمت وفقه أدوار أحدها الأمانة والإدارية. ولقد كان نقطة الاختلاف الأخيرة دور رئيسي في تثبيت دور الدولة لا كمحرك للتنمية ومحدد للثبته في كثير من الأحيان بل فقط كمستجيب لبعض المطالب الاجتماعية التي تعمق الفوارق في مستوى التجهيز والتهيئة، مستخدمة في ذلك نمط توزيع وتحديد الآليات وفترة أداة لكسب الولاء للنظام الحاكم وإذكاء الخلافات بين المجموعات المحلية وما تمثله من مجال معتمدية. ولئن بدت إستراتيجية الدولة الأخيرة بالخيار الأنسب الذي تعتمد لمزيد الحدّ من العروضية حسب تصورها أو بالأحرى إخماد هذه الظاهرة الاجتماعية فإن عدم بلوغ ما ركّز من مؤسسات عمومية ومشاريع مرحلة الإنجابية وخلق التنمية قد أطال مفعول الجهوية كأداة تُكسب المزيد من الولاء للنظام الحاكم وتساهم في نسف بنية راسخ للجهوية هي وريث للعروضية التي تهيّج أحياناً وبطريقة فجئية على إثر توحيد المطالب لسكان معتمدين أو أكثر. وبالإضافة إلى ما كانت تحمله المشاريع التنموية في مستوى مقترحاتها وطرق تجسيدها من طابع سياسي يؤكد مكانة مركزية لهياكل الحزب الحاكم وما يمثلته جهويًا ومحليًا فإن العودة إلى العروش كانت تتم لكسب المزيد من الأصوات وتوسيع القاعدة الانتخابية. وتعدد أمثلة ذلك ذلك فرؤساء بلديات المدن الصغرى وأعضاء لجان التنسيق والجامعات الحزبية غالباً ما يتمكنون إلى العروش والفرق الأهم في مستوى عدد أفرادها والتي لها القدرة على تكريس إيديولوجية الحزب الحاكم. وعبر منهج الإيهام بالإصلاح وتحسين مستوى العيش وتوفير مواطن الشغل كانت تتم معظم الحملات الانتخابية ليقترص اهتمام كل ممثل سياسي محلي بعد تنصيبه على مجال انتمائه سواء كان محلياً؛ عمادة أو مجال فرقة أو جهويًا معتمدية أو مجال عرش. وهذا المعطى الهيكلي

لم تعد لها القدرة بعد تدعّمه على استئصاله أو على الأقل إيجاد بديل له. ومن هذه الزاوية أصبحت عدوى الرشوة والمحسوبية تنتقل من هرم السلطة إلى هياكلها القاعدية وذلك في مستوى طرق تعاملها مع هذه الأنشطة التي تمثل مورد رزق للعديد من العائلات. ومن هذا المنطلق يكمن حسب تصوراتنا جانب كبير من الإحابة عن أسباب اندلاع الثورة بالمناطق الداخلية واستثنائها بذلك أهم المدن التونسية دينامية اقتصاديا وحجما ديمغرافيا مثل مدينة صفاقس أو مركزا نقائيا مثل مدينة قفصة. فالمسألة إذن على ارتباط كبير بمورد رزق يعد تعطيل نشاطه الرئيسي مصدر للبطالة والبلوس، خاصة وأن المدن الداخلية لا توفر بنيتها الوظيفية القدرة على استبدال الفرد للنشاط بالسرعة المرجوة وبإمكانية تحصيل عائدات أهم من النشاط الأول المُعطّل.

التصادم بين هياكل الدولة والنازحين؛ تفعيل جديد للعروشية بمجال حضري :

لقد كُذِّبَ التصادم بين سلطات الإشراف والفتنة القاطنة لأطراف مدينة جيلدي بوزيد ولأقل الأحياء تجهيزا تفعيل تجديد لظاهرة العروشية بين الريف مصدرها الأساسي والمدينة وما أصبحت تحتويه من مقرات للسيادة. ويمكن أن تبين ذلك فيما حصل من هيئة جماعية مساء يوم الجمعة 17 ديسمبر 2011 لأولاد بوعزيز من منطقة بالنور الموطن الأصلي لمحمد البوعزيزي للالتحاق بذيولهم بمدينة سيدي بوزيد تضامنهم. وبسرعة كبيرة أصبح الموقف العروشي يتسع أكثر ويعيد للمجال بنيتة الحقبية القبلية التي لم تنجح عملية التنظيم الإداري والرقابة الأمنية المنضوية ضمنها بمعزل عن تنمية حقيقية في القضاء عليها نهائيا على عكس ما تزعمه العديد من الأطراف. وهكذا إذن كان شبان عرشي أولاد رضوان وأولاد عزيز يتنجون المواقف والأفعال تجاه سلطة الإشراف بمنهج عروشي رغم أن نسبة كبيرة منهم من خريجي التعليم العالي. وهناك معطيان اثنان زادا في تفعيل هذه الظاهرة والإسراع

الأرياف من جهة أخرى أصبح الاقتصاد العائلي موضع استهداف يعوض بتغير تركيبته نزوح الأسر إلى مدن الدولة والإدارة بالمناطق الداخلية ويساهم في إنشاء علاقة مباشرة بكبرى المدن الساحلية. ولأن قيام هذه العلاقة المباشرة انبنى على تقاسم جديد لأدوار أفراد العائلة فإن ميراثية الأسرة الريفية أصبحت تشكل على أساس عائدات مصدرها؛ الأرض من جهة والعمل بحضائر البناء من جهة أخرى. وهكذا أصبح سكان المناطق الداخلية بعد إتمام الدولة لعملية التقسيم الإداري واستفادها لجميع وسائل العملية والمنطقية التي قد تخول لتقسيم جديد يتوزعون مجاليا إلى أربع فئات مختلفة من حيث مستوى العيش وعلاقتها بهياكل الدولة كمصدر منع وإعانة. وعلى إثر ما شهدته المناطق الداخلية من عملية استقرار داخلي يعوضها في ذلك دينامية سكان ونشاط في اتجاه المناطق الساحلية يمكن أن تبين الأربع فئات المعنية على النحو التالي.

- فئة أولى تقطن بالأرياف ومقتصرة على تعاظمي الأنشطة بها.

- فئة ثانية تقطن الأرياف وتمزج في مستوى عائلاتها بين النشاط الريفي والحضري.

- فئة ثالثة تقطن بالمدينة ويمثلها بعض المستثمرين ورجال الأعمال والموظفين.

- فئة رابعة يمثلها النازحون إلى المدن تقطن الأحياء الطرفية لهذه الأخيرة ولا يتسم نشاطها بالثبات في مستوى نوعيته ومكان تعاطيه.

وإلى هذه الفئة الأخيرة ينتمي محمد البوعزيزي الشهيد الأول للثورة الذي كان يتعاظمي نشاطا غير مهيكّل مثالا في بيع الخضر والغلال على عربة. ولئن كان يمثل هذا النشاط وتعاظميه من طرف السكان القاطنين لأطراف المدن بإفراز لصعوبة الانتقال من النشاط الريفي إلى الحضري المهيكّل وعجز الدولة عن إيجاد المسالك الضرورية لذلك، فلقد مثلت مزاولته بعامل احتكاك دائم بين المواطن وهياكل الإشراف التي

ونعني بذلك الرداية القاطنين لمجال معتمدة منزل بوزيان. وهذا دليل آخر على فشل التقسيم الإداري وإمكانية إنتاجه لتراتب جديد إذا ما أعمدت مقاربة سياسية مفتقدة لمسار تنمية حقيقية ومستخدمة إياه كمجرد أداة للتحكم وكسب الولاء ظرفيا. وللإشارة لا يعد استخدام هذه الأداة بالقسم الجنوبي لولاية سيدي بوزيد حكرا على حكم الدكتاتور بن علي بل تعود أيضا إلى فترة الحكم البورقيي. وهذا ما نلمسه في تجميع مناصلي الجهة في وحدات سكنية مثل النصر والاعتزاز لتسهيل عملية المراقبة والإحاطة الفورية بكل تحالف لهذه المجموعة. ونفس الشيء بالنسبة إلى مدينة منزل بوزيان التي كانت مجرد قرية تنتمي إداريا إلى معتمدة المكناسي. وكنتيجة لما أصاب التنظيم الإداري من تقويض مجني وما ترتب عنه من ضعف للأجهزة الأمنية ومنها حرق مراكز الحرس الوطني بكل من المكناسي ومنزل بوزيان تم اللجوء إلى قوات الجيش كبديل لتطبيق الأزمة التي لم تمنع من انتشارها عزلة بعض الأرياف من خلال إقامة مسيرات مناهضة مثل ما حصل بقرية اللال التي تبعد حوالي 20 كلم عن مدينة منزل بوزيان.

ولئن تمكنت قوات الجيش خلال الأيام الموالية من حد انتفاضة أولاد عزيز بالمكناسي ومنزل بوزيان فإن ذلك لم يمنع من انتشارها نحو مناطق جديدة من سيدي بوزيد مثل الرقاب. وعلى إثر ذلك كان التحول من التناقص للالتفاف حول الحزب الحاكم وما يمثل من أطراف محلية إلى تناقص بين المجموعات المحلية لإقامة مسيرات مددة بنظام الحكم ومستهدفة لكل ما يمثل بالمنطقة. ورغم أن الخشية من أجهزة النظام طلت قائمة وهو ما نلمسه مثلا في حرق مقر محكمة الناحية بالرقاب التي تركز بأطراف المدينة وتقتل عنها الرقابة الأمنية وذلك خلال الأسبوع الأخير لشهر ديسمبر 2010 فإن بعض أرياف الرقاب ظلت تُرود يوميا المدينة بحشود من المتظاهرين الذين انحدروا بالأساس من أولاد عبيد وريحانة وأولاد لعيوني وأولاد محمد بن

بتناجها؛ الأول أنه على عكس الانتفاضات العروضية السابقة سواء كانت مضادة لمركز السلطة أو عرش ما والتي كان يعقد قبل القيام بها جلسات تنسيق لتحديد أهدافها وكيفية إنمائها والقيادات الساهرة عليها وهو ما كان يصطلح عليها محليا بالجماعة والميعاد فإن مصادرة الموقف العروشي من المدينة لا من الريف كان ينتجه مباشرة إلى رموز الدولة دون تحالف مسبق وتنظيم يولي الزعامة لفرد ما. وهذا الفارق الذي كانت تذكبه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية لسكان المدن وانتماهم العروشي السابق ظل يوحد المواقف دون الحاجة إلى التأثير والتوجيه من جهة ودون عزلة انتفاضة المدن عن الأرياف من جهة أخرى.

وإذا قمنا بتشخيص انتشار الانتفاضة ونمط توسعها نحو بقية مراكز معتمديات سيدي بوزيد نلاحظ جيدا أن هذه الأخيرة كان يستند نموها إلى معطيات عديدة تؤكد مركزية العرش في إصدار المواقف والأفعال والتعبير عن الأوضاع الاجتماعية. ومن ذلك ما حصل بالمكناسي يوم 22 ديسمبر 2010 -من انتفاضة- يتم على إثرها حرق ونهشيم كل مبنى يعود بالنظر إلى الدولة أو لملكه علاقة وطيدة بالسلطة. ويمثل امتداد الانتفاضة نحو مدينة المكناسي أو عرش أولاد عزيز دليلا آخر على أن العروضية كانت الوقود الرئيسي للثورة، التي تصاغ بالمدن وتكتسب تأييدا تلقائيا من سكان الأرياف. ويكفي في هذا الصدد أن نذكر بأن سكان مدينة المكناسي البالغ عددهم سنة 2004 حوالي 13742 ساكنا يمثلون حوالي 60% من مجموع سكان المعتمدة. ولقد كان لهذا الوزن الديمغرافي للمدينة وما تشكلت عبره من أحياء هامشية يفقد سكانها لشغل مثل حي الزياتين والطيب المهيري ومحمد علي وأحمد التليبي دور كبير في توحيد مواقف فرق عرش أولاد عزيز مثل أولاد المبارك والبدور وأولاد بلهادي. وخلال يوم 24 ديسمبر 2010 كان امتداد الانتفاضة من المكناسي نحو مدينة منزل بوزيان نتيجة طبيعية لمركزية العرش وتوجيهه لهذه الانتفاضة لتضم جميع فرقها،

سعد. ويرز للوهلة الأولى وعي المتظاهرين بمسألة التنمية وهو ما نلمسه تحديدا من الشعارات المرفوعة مثل "الأراضي تباعت والأهالي جاعت". وبذلك يتضح لنا أنَّ ما اتسمت به أيام 27 و28 و29 و30 و31 ديسمبر 2010 و1 و2 و3 من تراجع للمسيرات لم يكن سوى فترة لتخفيف مسيرات أهم وشعارات أكثر تعبيرا ووعيا بنقص التنمية لكل منطقة. ولا يقتصر الأمر هنا على مدينة الرقاب بل امتدت الانتفاضة إلى مدينة تالة بولاية القصرين وبتاريخ 2 جانفي 2010 موشعا مسارها في ذلك والذي زاد في تفعيله الإعلان عن وفاة محمد البوعزيزي أنَّ المسألة أصبحت ذات أبعاد اقتصادية يتم طرحها والمطالبة بها عروشيا. وسواء تعلق الأمر بالإنتاج القوي للرأسمالية بمنطقة الرقاب التي تحول على إثرها الساكن المحلي إلى أجير بأرضه السابقة لدى مستمر واحد أو بمنطقة تالة التي ترتفع بها نسبة البطالة إلى أكثر من 20 % فإنَّ أطر التظاهر وتوحد مطالب جموعه ظلت تضمنه العروش سواء المقيمة فقط بالمدينة مثلما هو الحال لأولاد غيدة وأولاد زيد والحركية وشقطة من ماجر تالة والقاطنة لأحياء التجارية وأحياء أحمد وبولعابة أو القاطنة للمدينة والتي يتم بوليا التحاق ذويها من الأرياف مثلما هو الحال بالرقاب.

وكندعيم للفرضية التي مفادها أنَّ الانتماء العروشي هو الذي كان يزيد من تفعيل المسيرات وحضورها ببعض مدن المناطق واستثنائها للأخرى يمكن الاستشهاد بمديتي فريانة وسيطة، فالأولى شهدت مسيرات خلال الأيام الأخيرة لشهر ديسمبر لكن سرعان ما تم إنهاؤها بشكل سريع. وحسب تصورنا فإنَّ توقف المسيرات المنددة بالنظام بهذا الشكل السريع لم يكن مصدوره كما يعتقد البعض نتيجة لقمع الجهاز الأمني وتهديده للمتظاهرين، بل للمسألة أبعاد أخرى تتعلق بالنسيج الاجتماعي لهذه المدينة. فعلى الرغم مما قد يمثل ظاهريا الحجم الديمغرافي لهذه المدينة والبالغ سنة 2004 حوالي 24198 ساكنا من أرضية مناسبة للتظاهر والتعبير إلا أن ضم هذه المدينة لعروش من قبيلة الفرائش مثل

القراينة والهراسة وأولاد سعد وعروش أولاد سيدي تليل من ناحية وإسهام قدم نشأة هذه المدينة في صياغة انتماء ساكنها داخليا وبمعزل عن الريف قد كان من العوامل الرئيسية لغياب البنية التقليدية العروشية التي من شأنها أن تصدر المواقف والأفعال تجاه النظام الحاكم. ومما زاد في تعيب هذه البنية أنَّ النازحين نحو مدينة فريانة خلال عقد الستينات والسبعينات مثل الفرضة والزغاية من سطفتي قارة نعام وأم علي لم يندمجوا كليا وظلوا يلقبون إلى اليوم من السكان الأصليين سواء من الفرائش أو أولاد سيدي تليل بالدخلاء. وينطبق نفس الشيء على مدينة سيطة التي لم تشهد مسيرات جماعية حاشدة رغم أنَّ حجمها الديمغرافي قد بلغ سنة 2004 حوالي 20253 ساكنا ونسبة البطالة بها ماثلة لمعتمدية تالة أي 20 % إضافة إلى احتواء نسجها العمراني على أحياء جد هامشية مثل حي الخضراء وحي الغابات. ولكن لطبيعة نسجها الاجتماعي المحتوي على عروش من قبيلة الهمامة وعروش من ماجر وعروش من الفرائش وأيضا من خلاص افتقدت هذه المدينة لخاصية العرش الواحد الذي يمكن من خلاله إصدار المواقف.

ولا يعد بالضرورة انتساب سكان المدينة إلى عرش واحد بالضامن لمصادرة المواقف وتفعيلها بل للمسألة أبعاد أخرى قد تتعلق بانتماء بعض الأطراف المحلية لهيكل الحكومة، وهو ما نلمسه من خلال مدينة سبيبة التي ينتمي إليها وزير الصحة السابق منذر الزنايدي. وفي نفس الإطار تجدر الإشارة إلى أنَّ التقسيم الإداري قد كان له هو الآخر دور كبير يحد من نمو الانتفاضة ببعض المدن وأريافها، ومثالنا في ذلك سبالة أولاد عسكر التي تنتمي إداريا إلى سيدي بوزيد وأفرادها إلى قبيلة الفرائش. ولهذا السبب ولما كان يشهده أولاد عسكر من صعوبة اندماج وإقامة علاقات جديدة بالهمامة على ضوء هذا التقسيم وعلى أنقاض صلتهم القديمة بالفرائش كان حياض مسار الانتفاضة عن مدينة السبالة منذ البداية أمرا طبعيا لمجموعات محلية تعاني صعوبات في مستوى علاقتها بالإدارات الجهوية التي يشغل معظم مناصبها

الهمامة، وهو ما ينطبق أيضا على جلاص بمعتمدية أولاد حفوز. ولا يقتصر استثناء مسار الانتفاضة لبعض المدن الصغرى أو على الأقل حضورها بشكل عرضي وظرفي مقارنة بالمدن الأخرى على تركيبة النسيج الاجتماعي مثلما هو الحال بالنسبة إلى مدينتي فريانة وسيظلة أو بالولاء السياسي مثل مدينة سبيبة أو تهميش وضعف نفوذ مجال الولاية مثلما هو الحال بالنسبة إلى سيالة أولا وعسكر وأولاد حفوز وأيضا المزونة بل إن لحركة الزواج دورا في استثناء بعض المدن من الانتفاضة، وهو ما نلمسه من خلال مثال مدينة بئر الحفي التي اكتفت بإيواء واستقطاب من يوفر لهم المجال الحضري النشاط وما زاد عن ذلك من أدفاق نازحين من الأرياف المجاورة يكون اتجاهها نحو مدينة سيدي بوزيد على أمل أكبر منها لتحصيل الشغل. وقد ساهم هذا العامل في تقليص فرضية إقامة مسيرات ونموها بهذه المدينة.

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أنّ ما سُجل من انتفاضة بمدينتي سيدي علي بن عون وجملة كان يعكس ملمحين اثنين، الأول يتعلق بالتأثير الجغرافي البويزيري وامتداد الانتفاضة الناشئة إثرها والثاني يتعلق بتقسيم الإداري من مجالات حيوية ذاتية شبه متغلقة مثل مجال أولاد سيدي علي بن عون وعلاقة تصادمهم الدائمة مع سكان بئر الحفي أو مثل جملة التي تكاد تقتصر علاقتها بمدينة سيدي بوزيد على صيغة إدارية شرطية. ولقد كان لهذه المعضلين دور كبير في مزيد انحسار الانتفاضة بكنتا المدينتين وتعبير معظم شعاراتها المرفوعة عن نتائج التقسيم الإداري وما ترتب من إقصاء وتهميش مقارنة بمراكز معتمدات أخرى.

إنّ المتتبع لقيام الثورة بالمناطق الداخلية ونموّ مسارها كانتفاضات مستمرة وموزعة بالمدن الصغرى يلاحظ جيدا أنّ سوء تقدير للمسألة قد ميز تعامل سلطة الإشراف. وهذا الأمر لا يقتصر بالطبع على ما ميز هذه المناطق من نقائص تنمية وغياب توزيع عادل للثروة مقارنة بالمناطق الساحلية بل أيضا في مواصلة اعتقاد سلطة الإشراف أن مواجهة المتظاهرين

أمنيا ومزيد عزلهم بالمدن الصغرى أو كما أصطلح عليها في إحدى خطابات الرئيس السابق بالقرى تعد الطريقة الأنسب للسيطرة وعودة الأمور إلى مجراها. لكن ما نلمسه من امتداد الانتفاضة إلى القصرين منذ الأسبوع الأول لشهر جانفي 2011 في مرحلة أولى وسفك دماء المتظاهرين بمدينتي الرقاب وتالة في مرحلة ثانية ظل يكشف باستمرار أنّ الانتفاضات لم تكن تهم فقط هذه المدن الصغرى أو كما أصطلح عليها لدى البعض من الجغرافيين بمدن الدولة بل أنّ للمسألة ارتباطا وثيقا بما يجمع سكان هذه الأخيرة من عصبية تجسمها علاقات اجتماعية بذويهم بالأرياف موطنهم الأصلي. ولئن أجد ذلك للوهلة الأولى عجز برامج التنمية الاقتصادية في تقويض المشاعر الجماعية الأولية وإحلال المشاعر الفردية محلها فإنّ تمويلها على الجهاز الأمني وما قد يتوافق حسابيا مع الحجم الجغرافي لكل مدينة كان بالخطأ الكبير الذي يركز فقط على تطوير المدينة والتحكم في ما تشهده يوميا من مسيرات شعبية متناسية في ذلك البنية العائلية لسكان المناطق الداخلية وما تشكله من عنصر إلهام للتضامن الحضري الذي ينتقل من الأرياف وتفرز نتائجه بالمدينة

ورغم أنّ خشية سكان المدن من الجهاز الأمني القمعي ظلت بالحاضرة والتي تؤكدها نوعية المبادرة الأولى لانطلاق الانتفاضة في أي مدينة كانت خاصة إذا كانت تتميز بحضور أممي مكتنف مثل مدينة القصرين، المحتوية على عدة مراكز للشرطة والحرس وثكنة عسكرية إلا أنّ لهذه المبادرة دلالات أخرى تدكس حسب تصورها أبعادا متنوعة أنثروبولوجية وتاريخية واجتماعية. وليس من المجازفة إن اعتبرنا ما أقدم عليه الشاب حسن الجري بمدينة القصرين مساء الجمعة 7 جانفي 2011 من إضرام النار في جسده طريقة جديدة لنداء العروش وتبنيها إلى خطر داهم وتبنيها لمواجهة العدو. ورغم أنّ صاحب النداء الأخير بمدينة القصرين ربما كان لا يعلم ما تعتمده العروش سابقا من

وأولاد محفوظ أو من عروش الفرائش مثل الأفيال و أولاد موسى والسمايلة.

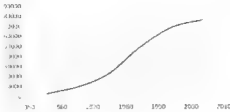
وإذ كان من الطبيعي أن يكون حي الزهور البالغ عدد سكانه سنة 2004 حوالي 20277 ساكنا والذي تغطيه أكثر الفئات تهميشا سواء النازحة مباشرة من الأرياف المجاورة أو المجبرة باستمرار على تحويل مكان إقامتها من بقية أحياء مدينة القصرين في اتجاه هذا الحي الشعبي بالأفراز الأهم لدينامية مدينة القصرين كأهمها من حيث عدد السكان بالسياسب العليا، البالغ عددهم سنة 2004 حوالي 76243 ساكنا. فإن تشكل هذا الحي ومزيد تضخمه ديمغرافيا وتدنّي مستوى العيش به يبين خلل تجميع السكان بالمناطق الداخلية وتشكل الظاهرة الحضرية عبره. والملاحظ هنا أن تشكل المجال الحضري ديمغرافيا وعبر أسس إدارية بحته توظفها حزبيا هيكل الدولة لا يجب أن يقتصر في مستوى الظاهرة على مجموع سكان المدينة بل من المستحسن إقامة تصنيف لهؤلاء السكان على أساس تفاوت علاقتهم بما توفره المدينة من خدمات وكيفية من خدمات. ومثال مدينة القصرين يمكن أن يحتلّ به لمعرفة مستقبل تضخم الحجم الديمغرافي للمدن بالمناطق الداخلية دون تنمية توازي عملية تحول سكان الأرياف نحو المدن وتغير سلوكياتهم.

فالثابت أنّ مدينة القصرين قد شهدت تزايدا للسكان تواصل منذ ترقيتها إداريا إلى مركز ولاية سنة 1966 وإلى حدود سنة 2004 (انظر الرسم البياني عدد 1) لكن ما يلاحظ من خلال زيادة السكان أنّ هذه الأخيرة قد انخفضت بشكل لافت للانتباه، حيث مرت من 264 % خلال فترة 1956-1966 ثم 129 % خلال فترة 1966-1975 ثم 110 % خلال فترة 1975-1984 ثم 43 % خلال فترة 1984-1994 وصولا إلى 10 % خلال الفترة الممتدة بين 1994-2004. ولئن يفسر هذا التراجع في جانب كبير منه بما تمر به البلاد التونسية في الفترة الأخيرة من

قرع طبول وإرسال فرسان على ظهورها شباك لإعلام العروش المتحالفة معها بتمرضها إلى إغارة والاستجداد بها لمواجهة العدو إلا أن طريقة تعبير هذا الشاب وبعض من أقدموا عليها قبل سقوط النظام وبالمعنى تحديدا بالأرياف حيث تكثف تركّز السكان بالأولى ويتقلص بالثانية يوضح أنها كانت تستمد كثيرا من محتواها ممّا كانت تعتمد العروش سابقا ومما كان يميزها من مشاعر جماعية أولية لا فردية تُنعت على إثرها أصحاب النداءات بالحالات الفردية المنعزلة.

ومقارنة بما كان يستخدم سابقا من طريقة نداء وما اعتمد خلال ثورة جاني 2011 نستنتج أن مراقبة المجال والتحكم في أجزائه حسب ما ورد من مفردات بأغلب وثائق التهيئة لا يمكن أن يستقيم بدون تنمية اقتصادية موازية لكل عملية توزيع جديدة للسكان تجبرهم على التخلي عن أنشطتهم السابقة والبحث بمجالاتهم الجديدة عن بدائل ليس لهم القدرة على إحداثها أو إنمائها بكيفية مفردة. وفي نفس الإطار نستنتج من وراء استخدام الجبهة كأداة للتعبير والنداء وتآخر معطى يمكن للفرقة الصليبية والمضطهد التحكم فيه أنّ لمساءلة التهيئة والتنمية مستندات تاريخية وجغرافية واجتماعية لا يمكن أن تستثني من الدراسة والتشخيص الدوري مركبات الفرد ونموها عبر أطر جديدة مفتعلة، لهياكل الدولة دور مركزي في إرسائها وفرض التقيّد بها.

وهذا ما يؤكد ما حصل بمدينة القصرين خلال اليوم الموالي لإصرام الشاب حسن الجري للثار في جسده، إذ انطلقت يوم 8 جاني مسيرة شعبية بحسب السلام سرعان ما امتدت إلى بقية الأحياء مثل حي النور والزهور، أين تدعمت المسيرة وتمت أعنف المواجهات مع أجهزة النظام الأمني. ومن خلال مقاربة مجالية اقتصادية لمزيد انحسار المسيرة الشعبية والمواجهات المترتبة عنها والتي خلفت خلال اليوم المذكور 11 شهيدا بحسب الزهور يتبين لنا أنّ المسألة اتخذت بهذا اقتصاديا اجتماعيا تتحد عبره مجموع الحوم بحسب الزهور سواء من عروش ماجر مثل الهاررة



رسم بياني : تطور عدد سكان مدينة القصيرين بين سنتي 1956-2004.

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

واستنادا إلى مثال حي الزهور بمدينة القصيرين يمكن أن نسلم بأن لتجاوز أغلب مدن المناطق الداخلية مرحلة الإنشاء والتدعيم من طرف الدولة من ناحية وغياب المعالجة الجذرية والاهتمام حسب ما تتضمنه الأمثلة الأخيرة لسياسة التهئة الترابية من ناحية أخرى قد كان ميبا رئيسيا لبروز أكثر من حي داخل المدينة يشهد للإقصاء والتهميش ويؤثر باستمرار على بقية مكونات المشهد الحضري. وتعدد في هذا السياق الأمثلة وتهم بالدرجة الأولى المدن التي شهدت خلال مسار الثورة تدها الانتفاضة وتواصلها مثل حي الناطور وحي بوعلاء وحي الحادي به تالة وحي الرياتين وأحمد التليبي بالمكناسي وحي العمران بمنزل بوزيان.

ولئن لم تعرف بعض المدن الثائرة مثل الرقاب بروز هذه الأحياء بكيفية مستقلة في مستوى تشكيلها العمراني والعلاقات الاجتماعية المنتجة لسكانها إلا أن المسألة ظرفية وتؤخر أزمة هذه المدن خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عائلات النشاط الريفي وإعادة استثمارها بالمجال الحضري ويميدان السكن تحديدا مصدر هذا التأجيل الذي متوقف معه دينامية البناء المحدث للنشاط في يوم تقلص عائلات الأنشطة بالأرياف وتراجع موارده مقابل عدم إيجاد بديل بالمدن والذي قد تجسده الأنشطة المنتجة.

وبالعودة إلى مثال حي الزهور بمدينة القصيرين الذي تجاوزت به نسبة البطالة 32 % حسب آخر تعداد السكان لسنة 2004 فإن التركيز المفرط لحوالي 1862 عاطلا عن

مرحلة انتقال ديمغرافي إلا أنّ للمسألة تفسيراً مجاليا يؤكد شبه نزوح تام لسكان الأرياف المجاورة واتجاه الحركات الجديدة للنازحين نحو المدن الساحلية سواء كانت شملت هذه الأخيرة جميع أفراد العائلة أو مقتصرة فقط على فرد منها. ولا يعد من المجازفة إن اعتبرنا ما شهدته مدينة القصيرين من تراجع لنسبة زيادة سكانها إلى حدود 10 % خلال الفترة الفاصلة بين آخر تعدادين للسكان، أي بين 1994 و2004 كان بمثابة بلوغ هذه المدينة مرحلة أزمة نشاط وتهميش اجتماعي يجسده في المقام الأول ما زاد من سكان عن وظائفها وقدرتها على خلق النشاط. وعلى هذا الأساس يعتبر حي الزهور الذي يمثل حوالي 27% من سكان المدينة فائضا بشريا لا تجد هياكل الدولة إدماجه. وإذا تناولنا المسألة من جانب اقتصادي فإننا نلاحظ أنه تزامنا مع بطء حركات النزوح في اتجاه مدينة القصيرين فإن هذه الأخيرة قد فقدت على إثرها إمكانيات خلق مواطن شغل رغم أنها تبقى ظرفية ودافعا لنزوح المزيد من سكان الأرياف. ومع أمثلة ذلك ما شهدته المدينة المعنية من نهاية المرحلة التشييد والبناء أو على الأقل بطئها وأيضا إتمام صيرف النازحين لما تم جلبه من عائلات من الأرياف أو اندثار التمويلات الثنائية من أنشطة هذا المجال. وكتيجة طبيعية لتجاوز هذه المدينة مرحلة التشكل الديمغرافي والعمراني وما تفرزه باستمرار من أنشطة ظرفية كانت عملية بحث السكان عن أنشطة جديدة وعجز هياكل الدولة في مستوى المعالجة وإيجاد البديل تدفع سكان حي الزهور لتعاطي أنشطة متنوعة مثل تجارة الحبوب المهددة والأسلحة وغيرها من السلع المحظورة. وعلى خلفية تعاطي هذه الأنشطة بحي الزهور ونمو معدل الجرائم على إثرها أصبحت العلاقات الاجتماعية السائدة تبنى على عدة مجالات حيوية خاصة بكل مجموعة من السكان قد يكون لها نفس الانتماء العروشي كما قد يكون النشاط الذي تتعاطاه دعامة لإنتاجها قويا وتركزها بصفة مستقلة.

مزيد تأجيج يتخذ طابعا أسريا ويعكس بدوره ما آلت إليه المرأة من تعاطف نفوذ بأسر فقيرة ومهمشة. ويحمل الرد السريع لأولاد حمد بمزول بوزيان، حيث تنتمي فادية حمدي الموظفة التي قامت بصنع محمد البوعزيزي والذي جاء متضامنا مع هذا الأخير أن مبادئ العروش التي تعيد إحياءها عواطف التنمية ونواقصها أهم من الأفراد الموالين للعدو أو على الأقل المجسمين لسلطته. فاستنادا على عدم طرح عرش أولاد حمد لمدى إسهام هذه الموظفة من عدمه في حرق الشاب لجسده أو على الأقل الاكتفاء بتناول هذه الحالة في إطار ضيق لا يتجاوز أسرة المعنية بالأمر من جهة ويقلب عليه الحذر وعدم الجهر به بأمكان احتشاد المتظاهرين من جهة أخرى نستنتج حسب تصورنا أن عدم الاهتمام بجعادة هذه الموظفة وطرح مسألة التنمية وإصدار العروش لمواقفها في ذلك يُذكرنا إلى حد بعيد بما كانت تقوم به العروش سابقا من عزل للموظفين الفلانيين بجمع الجزية والضرائب في مرحلة أولى ثم إقامة التحالف ضد السلطة المركزية.

أما فيما يتعلق بسياسة الدولة في مستوى توزيع المنصب حسب الجنس وطبيعة الوظائف المسندة فللمسألة أبعاد أخرى لم يتم التفتت إليها أو على الأقل أخذها بعين الاعتبار. إذ من الواضح أن المرأة شكلت سندا انتخابيا للدكتاتور بن علي يذكيه في ذلك خدمة وسائل الإعلام والتعريف الوارد بأغلب التقارير الصحفية لما يسمى بالخدمات الجليلة لسيدة تونس الأولى، ونعني بذلك زوجة الرئيس لبلي من علي. ولئن كانت تبدو لها عملية تشريك المرأة في المجتمع بالضرورة والتي تستدعيها توظيف كافة قوى المجتمع المدني فإن توليها لبعض المناصب وبالمناطق الداخلية تحديدا دون دراسة للوظيفة المسندة وما يفرضه من احتكاك يومي بالأفراد وشواغلهم يستدعي مراجعة هذا الخيار لعدة اعتبارات. وهو ما ينطبق على أعوان التراتيب وأيضا أعوان الأمن. فعلى أساس الفارق بين ما توفره المدينة بالمناطق الداخلية من أنشطة حضرية مهيكله وبين طلبات متزايدة لسكان هذه الأخيرة يكون النشاط غير المهيكل بالنتيجة

العمل بمجال حضري ضيق لا تتجاوز مساحته 325 هكتارا وعبر كثافة تبلغ أكثر من 7,5 عاطلا في الهكتار الواحد قد كان إحدى العوامل التي تساهم أيام الانتفاضة في إعادة إحياء الانتماء العروشي الذي ساهم بدوره في التقويض السريع لما تشكل بإفراز مدينة القصيرين، ونعني بذلك حي الزهور من حوم وعلاقات معينة تحكم سكانها. وفي هذا التقويض الأخير دلالة على أن مسألة العروشية لا تتوقف معالجتها بدفع السكان للإقامة بالمدين في مرحلة أولى ونشأة تباينات فئوية بينهم ضمن إطار الإقصاء والتهميش. وهو ما نلمسه في معطين أساسيين كان لهما الأثر في مزيد احتشاد سكان هذا الحي وإبراز تضامهم العضوي المبني بالأساس على الانتماء العروشي. ويتعلق المعطى الأول بقيام أجهزة الأمن باقتحام حمام للنساء بتاريخ 8 جانفي 2011 والثاني بما يساهم فيه سفك الدماء من مزيد تأجيج المشاعر الجماعية. ويكفي في هذا الصدد أن نذكر أن عمليات الاستشهاد سواء بالقصيرين أو بتالة أو بالرقاب قد كانت تتم متابعة زمنيا سواء على إثر سقوط حرجي أو تشييع جنازات.

الإدارة والتسيير كاداة لتخصيب الموقف العروشي ومصادره :

لئن كان يعكس منهج الدكتاتور بن علي في مستوى نمط تعامله مع هذه الانتفاضة جهلا بالصيغة القبلية فإن تدخل جهازه الأمني القمعي قد أحيى دون أن يعلم مركزية الشرف والدم وما تشكله من عنصر إلهام للعروش وتصعيد للرد. ولمسألة الشرف مكانة أخرى في مسار الثورة لا يمكن عزلها وعدم استنتاج أبعادها. ومما يؤكد ذلك أن من الأسباب الأولى والمباشرة لاندلاع الانتفاضة ما أقدمت عليه إحدى أعوان التراتيب ببلدية سيدي بوزيد من صفق للشباب بالاع الخضر سبقتها في ذلك عدة مضايقات. وحتى لا يكون تحليلنا لمكانة هذه المرأة أحادي الجانب ويركز فقط على علاقة تصادم بين فردين، فللمسألة جوانب أخرى أسي فهمها من طرف سلطة الإشراف وما قد يؤدي إليه تزايد القمع المتظاهرين على خلفيتها من

الطبيعية لإحداث التوازن من ناحية ومعطى جديدا يجب أخذه بعين الاعتبار من طرف من لهم صلة يومية بمتعاطي هذا النشاط. وهذا الاحتكاك اليومي بمتعاطي أنشطة غير مهيكلة ولا يتوفر بديل لها في تحصيل قوت العيش يتطلب بدوره أداء الوظيفة عبر مرونة واجتهاد قانوني أكثر من تطبيق القوانين بحذافيرها. وحسب تصورنا فإن تعقد هذه الوظائف يشترط ضرورة تولي جنس الذكور لها نظرا لقدرته أكثر على حسن التصرف بمجتمع ينفى عليه الطابع الريفي.

وبحسب ذلك إلى ضرورة مراجعة تركيبة الإدارة بالمناطق الداخلية وتسييرها بمعزل عن الإطار العروشي الذي لمفعوله مصدر إخلال لأداء الوظيفة سواء بهيئة عرش معين على مناصبها أو بعلاقة متينة تقام بين إحدى النخب السياسية المحلية ورئيس الإدارة. ورغم أن نشأة هذا الصنف من الإدارات بالمناطق الداخلية لا يمكن فصله عن ضعف التنمية وعدم توفر الشغل الذي نمت على إثره المحسوبية والرشوة والوساطة بين الحريف وعون الإدارة إلا أن لذلك دلالة مفادها أن لخلق التنمية وتنشيطها القدرة على خلق إدارة نهضة وليس العكس هو الصحيح أي السعي إلى تحقيق تنمية مختلفة قطاعيا ومكانيا عبر إدارة سرعان ما يتغير ويواجه أداؤها عروشيا بمجرد إقامة علاقات بإطاراتها.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ضعف أداء الإدارة وطرق تسييرها لم يقتصر بالمناطق الداخلية على الفترة السابقة لاندلاع الثورة بل كان خاصية أخرى تلازم الثورة وتزيد في تأجيجها. ومن أمثلة ذلك أداء الجهاز الأمني القمعي لبني علي الذي ظهر في عدة مستويات نذكر منها؛ الاستنجاد بوحدة الأمن الرئاسي نتيجة ضعف ما تواجد محليا من أجهزة أمنية وعدم قدرتها على قمع المتظاهرين بكيفية مفردة. ولأن هذه التعبئة شملت أفراد يقطنون تونس العاصمة أو كبرى المدن التونسية فإن أداءهم بهذه المناطق الداخلية التي ربما يقصدونها لأول مرة رافقه في ذلك السخط والنفقة على الأهالي.

واستنادا إلى ما ذكره أهالي المناطق الداخلية من قيام

هذه الوحدات باقتحام وسرقة المتاجر بمدينة الرقاب (أنظر الصورة) خلال ليلة 26 ديسمبر 2010 ومن توجيه شتائم تمس الشرف والكرامة لأهالي تالة يوم 5 جانفي 2011 ومن عمليات اعتقال لشباب مدينة القصيرين واغتصاب بناتها خلال الليلة الفاصلة بين 10 و11 حاتفي 2011 نستنتج أن أداء هذه الوحدات الأمنية لم يكن يعكس فقط الاستجابة لإملاء نظام الطاغية بل كان مشحونا بسخط أفراد هذه الوحدات على أوضاعهم المتردية في مستوى الإقامة والأكل والشرب بهذه المدن واقتحامهم القرى لامتيازاتهم. ومما يؤكد ذلك أن سفك الدماء من طرف القناصة كان يتم اعتباطيا ودون علاقة بين الفرد المتظاهر وما قد يشكله من خطر. ولا يعد من المجازفة إن اعتبرنا الاستنجاد بوحدة الأمن الرئاسي كان بمثابة تذكير غير معلن لكنه لأهالي المناطق الداخلية بالتيارين الإقليمي واختلاف مستوى سط العيش الذي يستعله المتظاهرون كونه صمود ومزيد تعبئة للجموع.

ومقابل هذا الصمود أصبحت وحدات الأمن الرئاسي تستعجل التحيل وترى في مزيد سقمها للدلاء طريقة لذلك. بذلك إلى حدود بلوغ البعض من أفرادها حالات هستيرية في قتل المتظاهرين مثل رقص القناص على إثر كل عملية قتل جديدة. وهذا الأمر أدى بدوره إلى نشأة تصادم بين أفراد الجيش الوطني وهذه الوحدات خلال مساء 9 جانفي 2011 بمدينة الرقاب (أنظر الصورة). وهذا التصادم الذي يفيد بمعارضة بعض أفراد الجيش لأداء الوحدات وقتلها للمتظاهرين لم يكن يعكس فقط غياب خطة تنسيق بين الجهازين للسيطرة على الوضع الأمني بل طرح أيضا انتماء عروشيا تشته خيارات التنمية ويساهم في بروز ثغرات أمنية تهدد هذا الجهاز القمعي رغم شراسته. وللتوضيح أكثر فإن قوات الجيش الذين حلوا بمدينة الرقاب وخاصة منهم المتمركزين بالميدان مثل الرقباء والعرفاء هم في الغالب يتسمون إلى المناطق الداخلية ومنهم من ينتمي إلى هذه المدينة أو أريافها. وكنتيجة طبيعية لذلك كان التعاطف مع الأهالي إلى حدود تهديد قوات الأمن الرئاسي بالسلاح. ولئن كانت تذكرنا



هذه الحادثة بما حصل بانتفاضة الحوض المنجمي وتحديدا بمدينة أم العرائس خلال جانفي 2008 من تصادم متشابيه مصدوره الأمن فإن للمسألة دلالات أخرى تفيد بأن بنية الأجهزة الأمنية كانت هي الأخرى تحمل صليها انعكاسا لغياب التنمية العادلة أو على الأقل عدم توفر المقاييس نفسها في تحصيل المراتب العليا للجهاز الأمني. ودلينا في ذلك ما يمثله شباب المناطق الداخلية من القاعدة العريضة للجيش وما يمثله سكان المناطق الساحلية من قاعدة لقوى الأمن الخاصة.



صورة : المحاولة لصّد وحدات التدخل الأمني بمدينة الرقاب ونهال والحام بلورت الجيش الوطني رغم ما يجسده الاثنان معا من رمز سيادة المركز وسلطته: خيارات التنمية لها إسهام في بنية الجهاز الأمني التونسي وتحدد نمط اشتغاله خلال اللحظات القصوى.

غداة فرار الدكتاتور بن علي مساء الجمعة 14 جانفي 2011 تحقق أول هدف للثورة بإسقاط رأس النظام الغاشم. وعلى إثر ذلك انتقلت وسائل الإعلام من وصف المتظاهرين بالعصابات الملتزمة إلى تمجيد الشهداء واستضافة أفراد أسرهم. وأصبح المحللون للثورة وأبعادها وطموحات الشعب من ورائها أكثر ممن تظاهروا. وفي هذا الإطار كانت المناطق الداخلية مصطلحا يقلب على مصدر اندلاع الثورة ويحدد أهدافها بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة دون البحث في آليات تطبيق هذه الأهداف النبيلة. وكالعادة ويسوء تقدير للمسألة



صورة : محلات تجارية بالرقاب؛ الأولى لم تمكن وحدات التدخل الأمني من خلعها رغم المحاولة والثانية تم انتحامها وتحمل بصمة السخط والغمة أكثر من استهلاك ما توفر من مواد عدائية بسيطة

حصل من تصادم بين سكان قصصة والقصرين على إثر تسريب تقارير مفادها أنه تم التراجع عن تركيز مؤسسات عمومية بالمدينة الثانية لفائدة الأولى وأيضاً مثلما حصل في الأيام الأولى من شهر مارس من تصادم مماثل بين سكان معتمدة المزونة والمكناسي.

ولهذه الانعكاسات دور كبير قد يعرقل تحقيق التنمية الفعلية بالمناطق الداخلية وتجعل من تركيز مشاريعها مستقبلاً تتم بمجال يقتصد اللحمة ويتصور سكانه التنمية مجرد نشر جنيد لمؤسسات عمومية تستجيب لمطالبهم الآتية. وهو ما قد يساهم في عزلة هذه المؤسسات باهظة التكاليف والذي لا يؤدي اشتغالها والتحام وظائفها إلى تحقيق التنمية وإنماء لرؤوس الأموال المحلية الخاصة.

معنى ذلك أنّ لتشخيص مسار الثورة بالمناطق الداخلية (أنظر الخريطة عدد 2) ونمط تشكله الذي يستثني البعض من المناطق والمدن وترداد حدثه ببعض الآخر يعكس في جانب كبير منه اختلافاً لبنية المجال الداخلي وتركيبته ويوضح أن مستقبل التنمية بهذه المناطق لا يحد فقط مجرد عملية تقنية مسقطة بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما خلفه النظام السابق من ظواهر سلوكية واجتماعية تنمو صلب الهياكل الادارية المحلية ويلتف بمقتضاه الأهالي المحليون بدافع الحرمان والبؤس حول القطاع العام كأداة لتحسين عيشهم من ناحية وتنافس يحمل القطيعة بالمعتمدات المجاورة من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي بدوره إلى إخلال مجالي قد يستفيد منه النظام الحاكم سياسياً وبصفة ظرفية لكنه قد ينتهي إلى تقويضه، وبالتالي فإن بقاء هذه المناطق الداخلية تحت وطأة السياسات التنموية المختلفة والمتواترة تُصدر كل منها أزمة مجالية واقتصادية واجتماعية لتني تليها. ولا يعد من المجازفة في هذا السياق إن اعتبرنا ما سقط من ضحايا إثر انتفاضات الثورة بلغ عددهم أكثر من 50 شهيداً بمدن القصرين وثالة وكه بمدينة الرقاب إفراناً مناسباً كمياً لنشأة أحياء هامشية بالمدن

كانت وسائل الإعلام محركاً جديداً يغيب الحقيقة أو يجهلها ويستمد مادته الإخبارية والوثائقية من نشر صور وإجراء تحقيقات ميدانية بأحياء وأرياف المناطق الداخلية التي كانت في السابق توظف منها عدسة الصحفي وقلمه ما تشاء لافتعال وتأكيد التنمية بمناطق اللاتنمية. وبسرعة كبيرة تؤكد عدم مصداقية وسائل الإعلام واستقلالياتها تحولت الأحياء والأرياف نفسها إلى مجال بطالة وفقر وبؤس وتحمل إجابة لأسئلة سكان المناطق الساحلية التي لم تقدر الحرايط المدرسية الصامتة والمتنولة أيام الانتفاضة من توفيرها. ولقد كانت معظم الصور والتقارير الصحفية تثير عطف وشفقة سكان المناطق الساحلية التي تنطلق على إثرها قوافل الكشافة والمواد الغذائية لهذه المناطق المجهولة للكثير من الأفراد. وعلى إثر هذا التركيز المطلق على المناطق الداخلية وتحديدنا أين اندلعت الثورة كانت النخوة والاعتزاز تهز سكان هذه المناطق وتنسيب قضيتهم الجهورية وتعيدهم بسرعة إلى مطالبهم الاجتماعية التي يلها الانتماء الجهوري أو العروضي وتكتسب الجزية من هرجيته من الإسهام في اندلاع الانتفاضة والحقائق الثورية، وكتيجة طبيعية لذلك أصبح التقرير الصحفي أداة تعريف بموارد وخيرات المعتمدات التي قد تكون قد استنزفت أو لا تتناسب كلفة توظيفها بمردودها. وإن كنا لا نلقي باللوم هنا على الأهالي المحليين وما يعكسه محترى استجوابهم من انتظار بديل بمجال هش عموماً ومن وقوف أمام عدسة وسائل الإعلام لأول مرة فإّن تبني هذه الأخيرة لهذه الاستجوابات والتأكيد المجاني لشرعيتها أحياناً يؤكد أن العملية غير مدروسة وأن ما افقده الإعلام الوطني من مصداقية لا يمكن أن يسرد بتكثيف التقارير الصحفية والاهتمام البالغ به بالمناطق الداخلية بل إن الترتيب والتثبت من محتوى ما يمر إعلامياً قد يكون الأنسب لمعالجة مسألة التنمية وطنياً. ولا يعد من المبالغة إن اعتبرنا أن لطريقة عمل وسائل الإعلام خلال الأيام التي تلت 14 جانفي دوراً كبيراً لإذكاء الجهويات مثلما



- مركز ولاية
- مركز مستنقذ

ملاحظة: إن مسار الثورة المبين لا يستند إلى حقائق تأثير مباشرة بين مدينة وأخرى في مستوى الدلائل المتوفرة بل هو يصف شكله المجالي من نتائج رمزي فقط

فتأت على إثر خلل رافق تحول السكان والنشاط من
الريف إلى المدينة وعدم قدرتها على إرساء الإدارة
المناسبة و تفعيل أدوارها .

الداخلية على إثر ضعف سياسة التهئية الترابية أو عدم
التطبيق الكامل لتوصياتها، والتي تؤكد بدورها فشل
سياسة التنظيم الإداري للدولة في مواكبة ما أنتج من

المصادر والمراجع

- ستهم حافظ. (1999) . شخصية الأقاليم الجغرافية التونسية، مركز النشر الجامعي، تونس 444 صفحة .
- ATTIA H (1966) Structures sociales et évolution en Tunisie centrale. R T S S n°6, pp 33-58.
- ATTIA H (1977) Les hautes steppes tunisiennes De la société pastorale à la société paysanne.
722 pages
- CDANT JEAN. (1987) Aménagement et développement rural Maurice valley Paris 210 pages



الشباب والثورة في تالة

يوسف ميساري / باحث، تونس

كل أحياء المدينة، لكن على مستوى المفترق المؤدي إلى حي الزهور، حاولت قوات الأمن تفريق الجموع بالقوة لكن ذلك كان القادح الفعلي لقيام الثورة بمدينة الشهداء. حيث رد السكان على القوة بالقوة (رمي الحجارة، إشعال العجلات المطاطية ...) فقامت قوات الأمن باستعمال الرصاص الحي أين انضاف إلى رصيد الشهداء عدد آخر. منذ ذلك اليوم عمت العوضى كامل المدينة (سخطا على الأمن، على الحكومة تمرد على حالة الخنوع التي عاشتها المدينة لسنوات عديدة) وكان التاريخ يعيد نفسه، لَمَّا ثار علي بن غُذاهم ومعه قبائل ماجر والغرايش على الباي، حرقت كل مراكز الأمن والمؤسسات العمومية. وأصبحت مدينة القصيرين في تلك الأيام مدينة أشباح، حيث لا صوت يعلو فوق صوت الرصاص.

اعتلى ما يسمون بالقناصة أسطح المنازل وشرعوا في تنفيذ مهامهم القلدة، حيث أطلقوا الرصاص صوب المتظاهرين وكانت أغلب الإصابات مباشرة وفي أماكن حساسة من الجسم (الرأس، القلب).

لكن كل ذلك الترهيب لم يثن أهالي القصيرين شبابا ورجالا ونساء على مواصلة المواجهة وكانت المطالبات والشعارات تتغير يوما بعد يوم.

فبعد أن كانت مطالبات اجتماعية واقتصادية أصبحت

استبقت مدينة تالة باقي مناطق ولاية القصيرين في إشعال فتيل الثورة، وذلك احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المدينة، وعلى سياسة اللامبالاة والتهميش التي كانت تنتهجها الدولة إزاء هذه المناطق.

وكانت الأخبار تتواتر بسرعة إلى مدينة القصيرين من ذلك حالة الحصار المفروضة على مدينة تالة وسقوط قتلى أثناء المواجهات. نشأ لدى سكان مدينة القصيرين شعور عفوي مفاده أنه لا بد من الهبة لتصرة أهالي تالة، فتجمهر عدد لا بأس به من المواطنين في محطة الحافلات وذلك قصد الالتحاق بمدينة تالة لفك الحصار عنها. لكن المبادرة بامت بالفشل لأن تلك الجموع وقع تفريقها بالقوة.

في ذلك اليوم أدرك أهالي مدينة القصيرين أنه لا مناص من المواجهة لكن شفا هاتما لم يجهر نيته وذلك خوفا من التتبعات العدلية ليلة ذلك اليوم، نشبت مناوشات بين شبان من مكان حي الكرامة وأعوان المركز بالحي قام خلالها هؤلاء الشبان بمهاجمة مركز الشرطة، فاستعمل الأعوان الرصاص الحي أين استشهد عديد الشبان كانت المدينة ليلتها تعيش حالة من الغليان. في اليوم التالي قام سكان الحي بنقل الجثامين من حي الكرامة. مروا بحي الزهور. كان موكبا خاشعا تقاطر إليه الناس من

في مدارج المجلس التأسيسي، من ذلك ملف الشهداء والجرحى. كما يرجع البعض تأخير بدء الإصلاحات والنهوض بالمدينة إلى الحراك السياسي الذي تشهده البلاد والذي كان الشغل الشاغل لكل التونسيين دون استثناء.

في سياق متصل، سارعت بعض المؤسسات البنكية الأوروبية إلى مد يد المساعدة (بنك سويسري، بنك ألماني) وذلك في إطار خطة لتمويل أصحاب الشهادت العليا وللراغبين في بعث مشاريع من ذلك وعلى سبيل الذكر لا الحصر. موافقة البنك السويسري على تمويل مشروع طموح يتمثل في إقامة محطة استشفائية وذلك بالحمام الطبيعي «بقريه سيدي بولعابة» إضافة إلى الموافقة على تمويل مشروع تمثّل في إقامة ضيعة جيوجرافية وذلك على أطراف مدينة القصيرين.

بخصوص تطلعات المواطنين بمدينة القصيرين إلى المستقبل، يبدو أن النظرة فيها الكثير من التفاؤل والايجابية ولكن بحذر واحتراز ومرد ذلك فقدانهم الثقة في السياسيين وملهمهم من الوعود فمتساكني مدينة القصيرين يطمحون إلى بنية تحتية أفضل، إلى استثمارات وتدفقات مالية وآليات تتمكن من احتواء أزمة البطالة والفقر. كما أن هناك شفاً واسعاً من المواطنين يود لو يفكر جدياً في إقامة منطقة صناعية سيما وأن الولاية تتوقع على الحدود الجزائرية ممّا ستنبش الحركية الاقتصادية بالجهة وبشكل النواة الأولى لإقامة قاعدة صناعية صلبة يمكنها استيعاب عدد لا بأس به من العاطلين وفي ذلك ضمان تنمية بشرية مستدامة.

طموحات وأمان لا حدود لها ومشروعة في الآن ذاته يحلم بها كل مواطن بمدينة القصيرين، تتجاوز البعد الاقتصادي والاجتماعي لتتطرق إلى الجانب الثقافي فالمدينة تحتزل بعدها الثقافي والترفيهي في دار ثقافة ومكتبة عمومية لا غير، والمواطن إذا ما توفرت لديه الإمكانيات وفكر في الابتعاد عن روتين الحياة اليومية فإنه يجد نفسه أمام خيار واحد لا غير ألا وهو التوجه إلى مدينة أخرى للترفيه. سؤال تطرحه شريحة

تنادي بإسقاط النظام. فقد الجهاز الأمني السيطرة على المدينة فانسحبت كل القوات تاركة المدينة تتخبط في فوضاها وآلامها. في هذه المرحلة خرجت المؤسسة العسكرية عن صمتها وحيادها وأعلنت انضمامها للشعب وللثورة. نزلت المدرعات والسيارات العسكرية والجنود إلى الشوارع، كان المنظر غريباً وجميلاً في آن واحد.

فالغربة هي أن أغلب إذا لم نقل كل الأهالي لم يتعدوا رؤية الجنود وهم يحتلون الطرقات الرئيسية والتقاطعات الهامة، يسهرون على حماية المواطن، وجميل في ذلك الالتحام الشعبي بالمؤسسة العسكرية وفي ذلك رسالة مضمونة الوصول لكل يد عابئة بأن الجيش سيقف سداً منيعاً أمام كل من يحاول الصيد في الماء العكر، شرع الجيش وبمساعدة المواطنين في تطهير المدينة من بقايا القنصاة الذين علقوا بها فقبض على العديد منهم مجموعة كانت قد تحصنت بإقليم القصيرين الموجودة بشارع الدولاب.

دبت الحياة من جديد لكن المدينة لم تلملم بجراحها بسرعة. فالحزن تلمحه في كل عين حتى غروب النهار والخراب تلمحه في كل الشوارع.

اليوم وقد مر عام على اندلاع الثورة التونسية، يبدو أن رياح التغيير لم تحمل في جعبتها إلا النزر القليل.

فعلى الصعيد الاقتصادي يبدو أن دار لقمان على حالها فالظروف المعيشية لا تزال صعبة كما أن فئات واسعة من متساكني مدينة القصيرين مازالت مهمشة وتفتقر لأدنى مقومات العيش الكريم.

فالثورة انبثقت من رحم المعاناة والفقر واكتسبت شرعيتها من ثنائية الحرية والكرامة.

لذلك يرى المواطن في مدينة القصيرين أن الثورة لم تكتمل بعد أو بالأحرى لم تحقق أهدافها بحيث لم تبلغ مرحلتها المرجوة مرحلة التضخيم. لكن ما يحز في نفس كل متساكني مدينة القصيرين أن بعض الملفات العاجلة والتي لا تتحمل التأجيل، لم تطرح بالشكل المطلوب

كما أنّ لها ما يكفي من الغابات والمناطق الطبيعية
(جبل شعابي، سماعة، السلوم) حتى تتمكن من أن
تتحول في زمن قياسي إلى مركز ترفيهي للعائلات
ولمحيي سباحة الغابات

واسعة من مساكني المدينة، لم لا يفكر صانعو القرار
المستقلون في رسم خارطة طريق للنهوض بالمجال
الترفيهي الثقافي بالمدينة علما وأن هذه الأخيرة لها ما
يكفي من إرث حصاري وتاريخي ليشهد على عراقتها.



الشباب والثورة

مراد التومي / باحث، تونس

السبب الذي بدأت من خلاله الثورة فإنّ هناك أسبابا أخرى ساهمت في هذه الثورة من ذلك حالة الغليان التي كان يعيشها الشعب نتيجة البطالة وارتفاع أسعار المواد الأساسية التي ما انفكت تتزايد 3 أو 4 مرات في السنة وغلاء المعيشة وذلك رغم تدهور المستوى المعيشي للسكان وارتفاع أسعار المحروقات. كذلك القروى الكبيرة في المناطق الداخلية التي كانت مهمشة وتفتقر إلى أبسط محروقات العيش والمناطق الساحلية التي كانت تتركز فيها أغلب الاستثمارات الاقتصادية هذا إضافة إلى انعدام حرية التعبير وحالة الفساد التي كانت تعيشها البلاد وسيطرة العائلة الحاكمة على أهم المؤسسات الموجودة في البلاد واستحواذهم أيضا على أهم ممتلكات المواطنين وذلك بالقوة إضافة إلى انعدام الحرية الدينية حيث كان كل من يدخل إلى المسجد تتم مراقبته وأحيانا يتم توقيفه. كلها أسباب كانت تدل على انفجار الوضع في البلاد لأن الشعب أصبح لا يحتمل كل هذه الظروف التي كانت تتزايد يوما بعد يوم.

وكان مقتل البوعزيزي الفرصة التي كانت ينظرها الشباب التونسي من فترة طويلة للتعبير عما كان يعيشه من ظلم واستبداد، لكن الدولة كعادتها قامت باحتواء المشكل وذلك من خلال استعمال الأمن لردع كل من يقوم بمظاهرات احتجاجية. لكن رغم ذلك تواصلت

مثل الشباب الثورة الهامة للمجتمع وقد راهنت عليه الدولة من خلال السنة الدولية للشباب، لكن من ناحية أخرى عملت الدولة منذ سنتين طويلة على إلهاء الشباب عن المسائل الرئيسية للبلاد وخاصة السياسية وتركه منشغلا بالمسائل الثانوية مثل مشاهدة المقابلات والبرامج الرياضية والمسلسلات التي أخذت كل تفكيره. لكن بعض الشباب الآخر وخاصة الطلبة داخل الجامعات كانت تقوم دائما بنقد السياسة المتبعة من قبل السلطة ويفضل هذا الشباب تمكنت البلاد التونسية من الإطاحة بأعلى وأعلى الدكتاتوريات.

تعتبر الثورة التونسية حدثا تاريخيا في الوطن العربي ومن خلالها انطلقت شرارة الثورات العربية. والمتأمل في الثورة التونسية يلاحظ أن الثورة لم تنطلق يوم 17 ديسمبر بل كانت هناك أحداث سبقت هذا التاريخ كانت تدل على قيام ثورة من بينها أحداث الحوض المنجمي بقمصة سنة 2008 التي قتل فيها أعداد هامة من المحتجين إلا أن التدخل القوي للدولة والسلط الأمنية حال دون تفجر الوضع على المستوى الوطني. لكن رغم ذلك تواصلت الاحتجاجات إلى أن بلغت أشدها يوم 17 ديسمبر حين أقبل الشاب البوعزيزي على حرق نفسه أمام الولاية احتجاجا على تصرف أعوان البلدية تجاهه وعدم سماح والي المنطقة بمقابله. ولئن كان هذا

الاحتجاجات في سيدي بوزيد وتدعمت من المناطق الداخلية المجاورة الأخرى خاصة من قفصة والقصرين مساندة لما يحصل وهو ما أدى بالحكومة إلى استعمال العنف ضد المتظاهرين. ونتيجة لذلك تصاعدت حدة الاحتجاجات في مختلف ولايات الجمهورية التي خرجت في مسيرات شعبية منددة بما يحدث في البلاد. وقد أخذت هذه الاحتجاجات منعرجا آخر خاصة بعد استعمال رجال الأمن للقوة وإطلاق النار على المتظاهرين وسقوط العديد من الشهداء وذلك بحرق مراكز الحرس الوطني والمؤسسات العمومية ونهبها ونتيجة لذلك ألقى رئيس الدولة خطابا للشعب في محاولة منه ل تهدئة الوضع وامتصاص هيجان الشعب أو بالأحرى شباب الثورة كما تم فرض حظر التجول في كامل البلاد.

ورغم ذلك تواصلت الاحتجاجات وعمت الفوضى وتخريب المؤسسات العمومية كل أنحاء البلاد. وفي محاولة أخرى ألقى رئيس الدولة خطابا آخر ل تهدئة الوضع وذلك من خلال الإعلان عن التخفيض في مستوى أسعار المواد الأساسية والمعلل على غلق 14 ألف موطن شغل. إلا أن ذلك لم يفتح الشعب بل كانت له رغبة في تغيير النظام السياسي الذي طالما مارس القمع والاستبداد ضد الشعب لمدة 23 سنة، لذلك كان مطلب الشعب التونسي مغلبا واحدا وهو تغيير النظام السياسي واسقاط الدكتاتور بن علي. ونتيجة لذلك خرجت مسيرات شعبية في شارع الحبيب بورقيبة تطالب باسقاط الرئيس بن علي وذلك من خلال ترداد كلمة «Dégage» كذلك رفع شعارات «خبر وماء وين علي لا» وكان يوم 14 جانفي 2011 حدثا تاريخيا في تونس تم فيه الاعلان في وسائل الاعلام عن هروب الرئيس المخلوع صيحة عائلته. وكان لهذا الخبر وقع كبير على الشعب التونسي الذي خرج في كل ولايات الجمهورية في مسيرات تعبر عن فرحتها بسقوط الدكتاتور بن علي، وكان ذلك حدثا تاريخيا هاما في العالم العربي وفي العالم كله. وكان ذلك بفضل شباب تونس الذين عرضوا أنفسهم إلى الرصاص ولم يكونوا يخشون رجال الأمن وعسكرنا

في النهاية من الاطاحة بنظام سياسي دكتاتوري دام 23 سنة. وبعد رحيل الطاغية بن علي تولى الوزير الأول رئاسة الجمهورية وذلك من أجل الإعداد لانتخابات رئاسية جديدة وتواصلت الاعتصامات خاصة في القفصة مطالبة بتوفير مواطن شغل وتحسين الظروف الاجتماعية ومحاسبة كل رموز النظام السابق وحل التجمع الدستوري الديمقراطي ومجلس النواب والمستشارين. إضافة إلى ذلك كانت البلاد تعيش حالة من انعدام الأمن وتدهور العلاقة بين المواطنين والأمن كذلك طالب الشعب بانتخاب مجلس تأسيسي وإعداد دستور جديد للبلاد ونحت هذه الضغوط الشعبية وافقت الحكومة على الاعداد لانتخاب مجلس تأسيسي يتم من خلاله اعداد دستور جديد للبلاد. ونتيجة لذلك حصلت عديد الأحزاب على تأشيرة العمل وتعددت الأحزاب التي فاقت 100 حزب وهو ما جعل الشعب في حيرة من أمره أمام تعدد الأحزاب وتعدد برامجهم وقد كان يوم 23 أكتوبر 2011 حدثا تاريخيا في تونس لانتخاب المجلس القومي التأسيسي وقد كانت انتخابات حرة شاركت فيها مختلف أصناف المجتمع وكان كل شخص له حرية الاختيار وذلك عكس الانتخابات في العهد السابق التي كانت تنعدم فيها الحرية وكان المسؤولون هم الذين يحددون للمواطن الورقة التي يجب أن ينتخبها. وبعد الانتخابات تم تركيب المجلس التأسيسي لإعداد دستور للبلاد وتم انتخاب رئيس جمهورية مؤقت وحكومة مؤقتة لهما الشرعية لإدارة شؤون البلاد إلى أن يتم إعداد الدستور.

على إثر مرور سنة على الثورة التونسية ما يمكن ملاحظته هو كثرة الاعتصامات في مختلف أنحاء البلاد، أدت إلى غلق عديد المؤسسات وشل حركة الاقتصاد الوطني وإلى نقص بعض المواد الأساسية مثل الحليب والغاز والسكر وارتفاع الأسعار. هذا إضافة إلى قطع الطرقات وإغلاق المؤسسات الجامعية بسبب مسألة النقاب التي أثارت ردود فعل متباينة. كذلك توقف العمل بشركة فسفاط قفصة الذي أدى إلى توقف حركة

الاعتصامات أمام المؤسسات وذلك نتيجة لاعتبار بعض الشباب من أصحاب الشهادت العليا أنّ المظاهرات التي تمت لانتداب بعض العاملين غير شفافة.

ومن بين تطلعات الشباب من خلال هذه الثورة هي المطالب التي جاءت بها الثورة وهي «كرامة، تشغيل، تنمية» حيث يمثل التشغيل أهم المطالب وهو سبب الاعتصامات القائمة في مختلف أنحاء البلاد كذلك تحقيق تنمية اجتماعية عادلة بين المناطق الداخلية والساحلية وذلك من خلال الهوض بالمناطق الداخلية من خلال تحسين البنية التحتية وتشجيع الاستثمار بهذه المناطق من أجل خلق مواطن شغل وتنشيط الحركة الاقتصادية بها كذلك مكافحة الفساد والرشوة في الإدارات والمحسوبة في الحصول على وظيفة وأن تقوم كل المظاهرات لانتداب العاملين في إطار الشفافية الكاملة وتحديد معايير الاختيار. اسناد منحة بطالة خاصة لأصحاب الشهادت العليا هذا إضافة إلى مساعدة العائلات الموزنة كذلك حرية التعبير والقيام بالشعائر الدينية وحرية الإعلام الذي يجب أن يكون مستقلا عن السلطة السياسية. علاج الأشخاص الذين تضرروا في الثورة ومنحاسة الذين قتلوا الشهداء وعزل أعضاء النظام السابق من المهام التي يقومون بها هذا إلى جانب تحسين الظروف الاجتماعية لبعض التسانكين الذين يفتقرون إلى أبسط ضروريات العيش مثل الماء والكهرباء لأن بعض المناطق إلى حد هذه الفترة لم يتم تزويدها بالماء الصالح للشرب والكهرباء. كذلك توفير وسائل النقل الكافية في بعض المناطق الريفية النائية لتمكين التلاميذ من التنقل إلى المدارس خاصة لبعض التلاميذ الذين يصعب تنقلهم إلى المدرسة عند نزول الأمطار وتحسين المرافق الأساسية في بعض المدارس والمعاهد الثانوية وتمكين كل الطلبة من منحة حامية دون استثناء.

بعض للمؤسسات الأخرى المرتبطة بها وهو ما أدى إلى خسائر فادحة باعتبار المداخل الهامة التي توفرها هذه الشركة وباعتبار أيضا أن القسقاط يمثل أهم ثروة وطنية للبلاد. أما على المستوى السياسي فإن بعض رموز النظام السابق مازالت متواجدة وتمارس أنشطتها بصفة عادية، هذا إضافة إلى عدم محاسبة من قتلوا الشهداء كذلك انتخاب المجلس القومي التأسيسي لإعداد دستور للبلاد وتشكيل حكومة مؤقتة وانتخاب رئيس جمهورية مؤقت كما نلاحظ أيضا التحسن الملحوظ للموضع الأمني كذلك حرية التعبير لدى المواطنين الذين أصبحوا يعبرون عن مشاغلهم بكل حرية ويشاركون في البرامج السياسية التي تقوم بها وسائل الاعلام عبر تدخلاتهم وطرح آرائهم التي كانت في العهد السابق ممنوعة. كما أصبح الاعلام يتمتع بالحرية من خلال الاعلان عن كل الأخبار التي تهم البلاد بعدما كانت تقوم بالتكتم عن الأخبار وحاسة السياسية في العهد السابق وما يمكن ملاحظته أيضا أنه بسبب الثورة الليبية تضررت البلاد خاصة في مستوى نقص بعض المواد الأساسية حيث انتظمت بعض المواد مثل السكر والحليب وأصبحت تباع في الاسرى بأسود وأصبح بعض المواطنين يفتقرون هذه المواد بكميات هامة إلى القدر الليبي وبيعونها بأسعار مرتفعة إضافة إلى نقل الخضروات مما أدى إلى الارتفاع المشط في أسعارها. كذلك ارتفاع عدد المهاجرين إلى الخارج بطريقة غير شرعية مستغلين عدم استقرار الأمن وهم الآن يعيشون وضيمات صعبة في الدول الأوروبية وخاصة في إيطاليا إضافة إلى الاشتباكات بين أهالي المنطقة الواحدة التي أدت إلى مقتل العديد من الأشخاص مثل منطقة جنيانة وقفصة وهو ما أدى بالحكومة إلى فرض حظر التجول في هذه المدن. هذا إضافة إلى أن الفساد مازال متواجدا في الإدارات كذلك الرشوة والتدخلات وتواصل

المواطنة والعدالة الاجتماعية باعتبارهما من مطالب الثورة التونسية

الهادي غيلوفي / باحث تونس

مقدمة :

لقد كشفت الثورة التونسية «عمق الهوة بين الواقع والمعلن» وهو ما استوجب من الحكومة الانتقالية وكافة القوى الوطنية تعزيز الحوار الوطني قصد مراجعة كافة جوانب النوازل الاجتماعي التونسي وضبط خارطة طريق تحدد الأولويات التنموية الاجتماعية وترسم خطة عمل واضحة ترتبط الأجل بال عاجل بما يمكن من النهوض بالثغرات الضعيفة والمهمشة في مختلف الجهات.

فلا بد من تضافر الجهود من أجل تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال اعتماد جملة من الإجراءات العملية وإدخال مرونة أكبر على آلية القروض الصغرى وتنظيم مناظرات انتداب في القطاع العمومي من خلال إقرار نظام التقاعد المبكر 55 سنة مع الحرص على مواصلة التكفل الاجتماعي بالأسر المعوزة ووضع جملة من الآليات لمساعدة الشباب العاطل عن العمل على اقتحام سوق الشغل من خلال بحث مشروع لاستيعاب البطالة لمدة 5 سنوات باعتمادات كبيرة لإنعاش الفئات والجهات التي كانت مهمشة من أجل حماية البلاد من خطر تنامي النزعة الجهوية والعروشية التي بدأت تطفو على المشهد السياسي أخيراً.

لا يمكننا الحديث عن المواطنة والعدالة الاجتماعية قبل التشديد أن أول شرط لتحقيق هذا المطلب هو مراجعة النوازل الاجتماعي الذي كرس التفاوت التمييزي بين الجهات ومثل أحد أبرز أسباب قيام الثورة في تونس من أجل تحقيق هدف سام قامت من أجله الثورة التونسية ألا وهو «العدالة الاجتماعية ومقاومة الإقصاء من أجل الانتقال الديمقراطي» وذلك يتطلب تضافر جهود كل الأطراف المعنية من أجل إرساء غمط نمو اجتماعي يقضي على البطالة والفقر والإقصاء والتفاوت بين الجهات ويعزز الحماية الاجتماعية بما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وإرساء الأمن والاستقرار وبالتالي إنجاح المسار الديمقراطي في تونس.

فالشباب الذي قام بثورة الحرية والكرامة يتهم أغلبه إلى المناطق الداخلية المهمشة والأقل حظاً في التنمية حيث إن 80 بالمائة من موارد التنمية كانت موجهة في النظام السابق إلى المناطق الساحلية والسياحية على حساب المناطق الداخلية التي تغطي بـ 20 بالمائة فقط من اعتمادات التنمية.

فيتمكن أن تتجاوز هذه المعضلة بإصلاح الواقع الاجتماعي في تونس بالوقوف على النقص والإشكاليات وتكريس الحوار والوفاق الاجتماعيين من أجل إيجاد الحلول الكفيلة برفع هذه التحديات وتجاوز هذه المرحلة الدقيقة من مسار الانتقال الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة في الحفاظ على الكرامة وإرساء العدالة الاجتماعية.

1 - مفهوم المواطنة :

المواطنة في جوهرها تعني الإيمان بالمساواة بين جميع المواطنين واعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة متساوين في الحقوق والواجبات، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية واجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية، بالإضافة إلى المساواة بين المواطنين أمام القانون، كل ذلك يقطع النظر عن الوضع الاجتماعي أو المركز الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الحزبي أو العائلي القبلي أو العرشي أو الجهوي أو «دسي» أو غيرها من الاعتبارات. وإن كان مبدأ المواطنة مفهوماً سياسياً معاصراً صاحب بروز الدولة الحديثة وشكل حجر الزاوية في عملية بناء أنظمة الحكم الديمقراطية الرامنة إذ ينطلق هذا المبدأ من اعتبار الشراكة في الوطن دون غيرها من الروابط الإنسانية الهامة الأخرى وهو المدخل الرئيسي إلى إرساء أسس نظام ديمقراطي عادل. ففي تونس وبعد ما يزيد عن نصف قرن لا تزال الدولة تعتمد على الآليات الولائية التقليدية التي تقوم على الإقصاء ونفي الآخر، لذلك يجب علينا العمل على التأسيس لمجتمع الإجماع، مجتمع المواطنة الفاعلة ثقافياً وقيماً وسياسياً، من أجل التخلص من ثقافة الإقصاء والاحتواء القائمة على تثبيت الحكم الفردي وعدم الاعتراف بالآخر القائمة على ثقافة التكريج من أجل تغييب سياسة المساواة الديمقراطية وهو ما أدى إلى ضعف روح المواطنة وظهور حالة من الاستلاب بين

الدولة ومواطنيها حتى أصبح المواطن يعيش حالة من القطعية إن لم تقل العداء للدولة. وهو ما أدى إلى شعوره بأن المؤسسات والإدارات هي للدولة ولا تغتله ولا تعنيه مما جعله يصب جام غضبه عليها ويحرقها نتيجة سوء المعاملة وإهانة كرامته عندما يتوجه إلى أي مؤسسة إدارية من مركز الشرطة إلى البلدية إلى الوزارة وصولاً إلى وسيلة النقل الجماعية التي يستعملها يومياً والمعمل الذي يزوده بالمواد الغذائية الضرورية. إذ يعتبر أن كل هذه المؤسسات هي للدولة التي هي نفسها تقمعه وتهمشه. هل بالإمكان أن تتغير ذهنية هذا المواطن ليتصالح مع الدولة من خلال تغيير فكرة إن الدولة هي للمواطن لا للحزب والسلطة الجائرة فتتحول من حالة الرعية إلى حالة المواطنة والخروج من وضعية هيمنة ثقافة الخضوع والامتثال المطلق لقرارات الحاكم أو الراعي الفرد. فلا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال التأسيس لأسس جديدة للمشاركة السياسية من قبل فئات الشعب الذين كانوا يعتبرون أنفسهم رعية والذين بأمنهم لم يهتموا بمصالحهم ومواطنيتهم في المستقبل. وهذا لا يمكن أن يتحقق فقط في المستوى النظري أي النصوص الدستورية فقط بل أيضاً من خلال استبطانها في عقول الناس وضمائرهم. فثقافة المواطنة والديمقراطية لا يمكن أن تتطور إلا في مناخات سياسية متفتحة، متحررة، ثقافة العقلانية والمؤسساتية، ثقافة الانتخابات النزيهة والمشاركة الفعالة والتشيلية على أسس الاختيار وليس الجبرية إذ تقوم المواطنة على عدة مبادئ أهمها :

1 - الحرية : حق المواطن في حرية الفكر والتعبير والاعتقاد وإبداء الرأي والصحافة وتكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب .

2 - المساواة والعدالة : أي الالتزام بالعدالة والحق والإنصاف بين المواطنين في الحصول على فرص الحياة والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، وفيما يترتب لهم من واجبات والتزامات عامة .

٣ - المشاركة: أي حق المواطن في الحياة السياسية والنضالية الوطنية بما في ذلك حق المشاركة في صناعة القرارات السياسية التي تنظم الحياة الوطنية والقوانين عبر مؤسسات منتخبة وممثلة.

٤ - الديمقراطية: فلا يمكن تحقيق مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة ولا تحديد معانيها إلا في ظل نظام ديمقراطي يؤكد على مبدأ المواطنة التي تعني المساواة في الحقوق ومبدأ السيادة الشعبية. ولئن كانت المواطنة مفهوما سياسيا حديثا غير أن ذلك لا يعني أنه ليس لها جذور في مرجعيتنا العربية الإسلامية، فالدين الإسلامي شدد على المساواة حيث يقول الله في محكم التنزيل: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إنا أكرمكم عند الله أتقاكم» كما إن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم نبذ كل أشكال التمييز وحض على المساواة فلا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى وقد دعا آل بيته بعدم التعالي على الناس بحجة نسبهم إليه قائلا: «إني آل محمد لا تأتيني الناس بأعمالهم وتأتوني بالنسب إليكم فمن أبى به عمله لم يسرع به نسبه» وفي حديث آخر يقول صلى الله عليه وسلم «والذي نفس محمد بيده لو إن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» وهذا يعني أن ديننا الإسلامي يحض على المساواة ويرفض التراتبية إلا في العلم والعمل الصالح.

2 - دولة الاستقلال والاستبداد وغياب مبدأ المواطنة :

لقد عرفت تونس منذ الاستقلال حقيقتين غيزتا بغياب ثقافة المواطنة فمن بورقوية الذي واجه خصومه بالعنف الشديد أول عهده أي الحركة اليوسيفية غير أنه لم يعمد إلى سياسة التشفي الاجتماعي تجاه معارضيهِ بل أوسع لهم في سبيل الرزق ويوآهم بعض المناصب الاجتماعية المرموقة دون أن يجبرهم إجبارا علينا على دفع مقابل

فكري سوى الحيايد الظاهر تجاه شخص الزعيم غير أنه عاقب المناطق التي يتتوم إليها بالتهيمش وعدم إعطائها حظها من التنمية وركز جل المشاريع بالشريط الساحلي الذي ينتمي إليه.

فتصور بورقوية للنظام السياسي ولطبيعة الدولة والعلاقات بينها وبين الأفراد، لم يرتق إلى متطلبات قيم المواطنة ولم يشذ عنها إلى درجة تقتل في الفرد التونسي إمكانات الفعل. لم يكن بورقوية يؤمن بدولة المواطنة لأنه يعتبر أن الشعب التونسي ذوات من الأفراد، كما أنه يصدر عن منطق النظام الأبوي الذي يجعل الزعيم أباً لهؤلاء الأفراد دون أن يكون القانون والمؤسسة هما المحددان في ضبط العلاقة داخل المجتمع رغم أن دور بورقوية في تركيز القانون والمؤسسات لا ينكر في هذا المجال. ظن بورقوية أن سياسة الأب تجاه المعارضين قد تجلبهم طوعا إلى صف النظام فلم يعمد إلى تصعيد عتفه الشديد الذي مارسه ضد اليوسيفية تجاه معارضيهِ بعرض ذلك لآل بمقدار، فكانت النتيجة عكسية تماما إذ أدى تشاءم السبسي والحقوقي والطلايبي المعارض للنظام وتطورت تنظيمات وتشكيلات فكرية متناقضة تمام التناقض مع المشروع الذي يؤمن به بورقوية. فقد كانت جل قيادات هذا الحراك تنتمي إلى الجهات الداخلية حيث شعر أبناء هذه الجهات الداخلية التي أنتجت اليوسيفية وأنتجت اليسار والقوميين والإسلاميين بأنهم غير معنيين بالتنمية بما ولد لديهم حالة من النقمة الاجتماعية ظهرت في شكل معارضة سياسية في حين أن الساحل للمتمتع بالتنمية كان ينتج الوزراء والولاة والمسؤولين الكبار للدولة.

3- النظام النوفمبري وتوسع الهوة بين الشعب والدولة :

لم يحد نظام الجنرال بن علي عن سلفه بل استفاد منه لمزيد التنكيل بخصوصه، وهنا تتجلى أولى الدروس

ضمن به عددا لا بأس به من النتائج نذكر منها: ضمان قطب من خارج سياق النظام يدافع عن خيارات النظام وهو ما يضيف على خطابه مصداقية افتقدها النظام طويلا حين كان يوكل مهمة الدفاع عن خياراته لأبنائه المنخرطين ضمن نسق الفكري والتنظيمي، وقد حرص في هذا الإطار على أن يظل المدافعون الجدد خارج نسق النظام لضمان نجاح هذه المهمة، وهو حرص قاسمته فيه القوى المستقطبة نفسها وأوهمت نفسها أنها تملك بالعصا من الوسط، غير أن استمرارها في الدفاع عن السلطة بتحييز أفقدها موقعها المريح في نظر المعارضة دون أن يقع المس بامتيازاتها ودون أن تكون تجربتها حاجزا أمام مواصلة السلطة لعملية الاستقطاب. وهي نتيجة أضعفت الشعور بقيم المواطنة لدى الشباب التونسي خاصة الطلابي منه فازدادت ظاهرة عزوفه عن العمل السياسي واستفحلت في صفوفه ظاهرة البحث عن الحل العردي بالطرق الأيسر التي تكون غالبا طرقا غير مشروعة وهو ما يعد ضريا للقانون والمؤسسات.

التحيز الإلحامي التي غنمها النظام من سياسة الاستقطاب الناعم هي إحداهن شرح هام في أوساط المعارضة من خلال خلخلة عنصر الثقة بين عناصرها، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار النظرة السائدة داخل المجتمع التونسي تجاه المعارضة والذين يمارسون العمل السياسي عموما يكونهم طلاب مصلحة شخصية، ولئن لم تكن هذه النظرة ذات اعتبار في البحث الموضوعي فإن مما لا شك فيه أن نظرة المعارضين لبعضهم لا تخلو من ريبة يدعمها اختلاف المواقع الاجتماعية لبعضهم دون الآخر (امتيازات مالية واجتماعية... مقابل فقر ووضع مادي ضعيف).

جملة هذه النتائج وغيرها مما لا يتسع المجال لذكرها تطرح السؤال أمام الباحث لمعركة علاقتها بقيمة المواطنة ومعانيها ضمن نظام الاجتماع المدني التونسي، وهو سؤال ينطلق من افتراض قيام الاجتماع المدني في تونس

التي استفاد منها وبدأت تتضح معالم الاختلاف بين سلطتين تتميزان إلى نفس النظام ذلك أن السلطة الحالية استطاعت أن تقتن بعض الأطراف ذات المرجعية اليسارية في الانضمام إلى صفوفه أو ملازمة الحياد أثناء مواجهة الحركة الإسلامية، وهو ما حقق له نتائج لم يكن يتوقعها هو نفسه، الشيء الذي دفع به إلى تطوير هذه التجربة التي لم تنعد في أول الأمر مجرد اللعب على التناقض الأيديولوجي بين طرفي المعارضة الإسلامية والعلمانية.

لم تكن سلطة النظام في تونس تمارس سياسة الاستقطاب الناعم حين أقنعت بعض قوى اليسار للانضمام لمعركة استئصال الإسلاميين وإن كان ذلك لا ينفي أنها مدت لهم في العطايا والامتيازات (وزارة ومواقع إدارية...) بقدر ما كانت تلعب على «تربص» هؤلاء الأخيرين بخصوصهم السياسيين، «استطاع بن علي أن يجذب إلى صفه نخبة من خيرة مثقفي البلاد وخبرائها، وقد انظم هؤلاء إليه، وأغلبهم يساريون لأسباب كثيرة: حبهم السلطة والملك، خوفهم من الإسلاميين، محاولاتهم التغيير السياسي من الداخل، إيمانهم «بنهاية الاديولوجيات غدا». سقوط الشيوعية السوفيتية» وقد نجحت السلطة في ذلك بما جعلنا نشهد أول مظاهر أزمة التعايش بين مختلف مكونات المجتمع التونسي التي لم يكن وعي المواطنة عندها قد تطور بعد لأن كلا الطرفين اليسار والإسلاميين ينطلق من مرجعية فكرية لا تؤمن بهذه القيمة ولأن هذه القيمة، بدورها كانت إبان هذه المواجهة في بداية انتشارها كقيمة كونية يسعى منظرو العولمة للتبشير بها رغم تاريخها العريق ضمن أنظمة الاجتماع المدني في بلدان المنشأ.

وجه الاستفادة الأهم الذي غنمه النظام التوفيري في هذا الإطار هو وقوفه على مدى قابلية بعض وجوه النخبة التونسية داخل المعارضة للاستقطاب، وهو استخلاص أحسن الحكم تطويره حين حوله إلى استقطاب ناعم بذل فيه مقابلا ماديا ورمزيا للمستقطبين

لا يبدع ولا يبادر وهو المعنى الذي أشار إليه القرآن الكريم في آية سورة النحل: «وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يأتني بخبر هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم».

إن هذا الاستخلاص يفند الافتراض الذي قام عليه سؤال العلاقة بين سياسة الاستقطاب الناعم وقيم المواطنة بما يجعلنا نغزم أن نظام الاجتماع المدني في تونس ما زال بعيدا عن هذه القيم رغم كل الشعارات ورغم وجود المؤسسات الشكلية طالما أن الإنسان التونسي يبقى واقعا وعمليا هذا لسياسة الاستلاب التي تمارسها السلطة حفاظا على وضع تفوقها تجاه قوى المجتمع المدني والسياسي جهلا منها أن ذلك من شأنه أن يحول ثقافة الاجتماع السياسي في البلاد من ثقافة المواطنة إلى ثقافة اللامواطنة.

4- المواطنة كضمان للعدالة الاجتماعية :

تتم علاقة عميقة تربط بين مفهوم المواطنة ومفهوم العدالة الاجتماعية. حيث إن المواطنة تأخذ أبعادها الحقيقية في الفضاء الاجتماعي، حينما تتحقق العدالة الاجتماعية وتزول عوامل التمييز والإقصاء والتهميش. فحينما تتحقق العدالة يتمتع مفهوم المواطنة في نفوس وعقول أبناء المجتمع. أما إذا غابت العدالة الاجتماعية، وساد الاستبداد السياسي، وبرزت مظاهر الإقصاء والتهميش، فإن مقولة المواطنة هنا تكون في جوهرها تمويهاً لهذا الواقع وخداعاً لأبناء الوطن والمجتمع.

تتحقق العدالة بتعمق مفهوم المواطنة في نفوس وعقول أبناء المجتمع. أما إذا غابت العدالة الاجتماعية فلا، لذلك فإننا نعتقد أن المقياس الحقيقي لقياس مستوى المواطنة هو في مقدار وجود متطلبات العدالة الاقتصادية في الواقع الاجتماعي والسياسي.

على أساس المواطنة وسنسلم بهذا الافتراض جدلا لنعرف أثر سياسة الاستقطاب الناعم على هذه القيم. وأولى هذه الآثار وأخطرها والتي ستقتصر عليها بالنظر لضيق المجال هي تلك التي تنسف الأساس الذي تقوم عليه المواطنة وهو مبدأ الولاء للدولة وقانون واحد مع تباين الاعتقاد، والولاء هو ما يحول الاجتماع المدني إلى اجتماع سياسي «بتوجيه الجهد المدني نحو تكوين وتربية هذا العقل (الإنساني) والتوظيف فيه كوسيلة لتجاوز تعددية المصالح والتنافر العام وكمصدر لعلاقة تعاون حتمية ويمكنه التنظيم ومن ثم لتحرير ساحة المصلحة العليا كشرط لتسليم المصالح الخاصة عموما وتطويعها».

فالولاء إذن هو الآلية التي تكون ما تقوم عليه السلطة الشرعية وتتعامل به السياسة من رأسمال تضامني وهذا ما يؤدي إلى نظام من التوازنات بين القوى الاجتماعية أفرادا وجماعات وتوازنات بين المصالح والواجبات ذلك أن الانتقال من وضع التسليم والطاعة إلى وضع المطالبة بالحق وتحديد المسؤولية يفترض وجود نظام من التنازل يبرز فيه بصفة أكثر وضوحا وضع الإنسان الفرد باعتباره نظريا هو حامل حقوق ويستدعي الخضوع إلى نظام قانوني يكون «أكثر ارتباطا بالواقع الاجتماعي وقدره على استيعاب التجديدات النابعة من التقدم السياسي والمشاركة الاجتماعية وأكثر موضوعية وبعيدا عن التقديرات الشخصية والذاتية...».

غير أن سياسة الاستقطاب الناعم التي تمارسها السلطة في أنظمة الاجتماع المدني العربي مطلقا وتونس خصوصا تضرب كل إمكان وقوع هذا التحول لدى المواطن لأنها تغلق الباب أمام توجيه الجهد المدني نحو تربية العقل الإنساني لتجاوز تعددية المصالح والتنافر العام أولا، كما أنها تحول المواطن إلى «رجل قلة» بتعبير مالك بن نبي، يقف في منتصف الطريق ويعدم كل استقلالية ذاتية بما يمنعه من الإبداع لأنه صار تابعا والتابع

لذلك فإن الحصول على مواطنة حقيقية ومخلصة، بحاجة إلى عدالة اجتماعية لا تميز بين الناس لاعتبارات سياسية ولا جهورية ولا عروضية، تستوعب جميع الناس والشرائح والفئات، وتكون من ثوابت النظام ومؤسسة الدولة وحقائق المجتمع والمواطنين. فالطريق إلى المواطنة بكل مقتضياتها ومتطلباتها، هو العدالة بكل مستلزماتها وأفاقها.

وإن المسؤولية الفكرية والسياسية اليوم، تقتضي العمل على تجلية حقائق المواطنة، في سياق بناء حياة وطنية وسياسية، تستند في كل خياراتها ومشروعاتها وخططها على العدالة، بما تعني من مشاركة ومساواة ومسؤولية، وتداول وانفتاح مستديم، وتواصل مستمر مع كل مكونات المجتمع وتعبيرات الوطن.

في معنى العدالة :

من البديهي القول: إن العدالة هي روح الإسلام وجوهره، وإن مفاهيم الإسلام المتبعة بنظمه التشريعي والقانونية، قد ركزت أهدافها وغاياتها على خيراتها وثمراتها، وذلك في مختلف الحقول والمجالات. لذلك نحمد أن الإسلام ينهى عن إتياع الهوى، لأنه سبيل الظلم والانحراف.

إن الاختلاف الفكري والسياسي بكل صوره وأشكاله، ليس مدعاة أو سبباً لسلب الحقوق أو نقصانها. وإنما تبقى حقوق الإنسان مصانة وفق مقتضيات العدالة، فكما أن للإنسان حق الاختلاف مع أخيه الإنسان، فله في الوقت ذاته حق ممارسة كل حقوقه بعيداً عن السلب أو التمييز، فالعلاقة في الدائرة الوطنية بين مختلف المكونات والتعبيرات، هي علاقة اختلاف ومساواة في آن واحد. فلا يمكن أن نلغي حالة التنوع الموجودة في الفضاء الاجتماعي والسياسي، كما أنه لا يمكننا صياغة واقعنا العام على أسس التهميش والإقصاء، بدعوى التنوع والتباين في الأفكار أو المرجعيات أو القنوات

السياسية. وإنما اعترافنا بهذا التنوع الأصل الموجود في مجتمعنا، ينبغي أن يقودنا جميعاً إلى بناء نظام سياسي واجتماعي وثقافي، يعترف بحق الاختلاف والتنوع، ولكنه في الوقت ذاته يؤكد على المساواة والمواطنة التساوية في كل شيء. فال المطلوب دائماً هو وجود المناخ القانوني والسياسي، لكي يمارس التنوع -بكل أطيافه وتعبيراته- دوره في الحياة العامة، وفي المقابل على قوى التنوع أيضاً أن تبرز خيارها الوحدوي.

فالمسألة هي أننا مع ممارسة التنوعات والتعدديات التقليدية والحديثة لدورها في الحياة السياسية العامة. كما أننا نعتقد أن وحدتنا ونماسكتنا الداخلي مرهون إلى حد بعيد بقدرتنا على احترام التعددية الفكرية والسياسية والجهوية والعروضية الموجودة في فضاءنا الاجتماعي والثقافي...

فإنه من الضروري ألا تكون مناصب الدولة وامتيازاتها خاصة لفئة أو شريحة اجتماعية فقط، وإنما من الضروري أن تكون مفتوحة لكل الكفاءات والطاقات الوطنية. لا ننظر عن انتماءاتهم السياسية، أو منابثهم القبلية والجهوية. فهي دولة للجميع، ولا بد أن تكون امتيازاتها ومكاسبها أيضاً للجميع. وعليه فإن العدالة السياسية والاجتماعية تقتضي أن تكون علاقة الدولة بمواطنيها على مختلف الصعد علاقة مباشرة، ودون واسطة منطوقية أو حزبية.

فلكل مواطن الحق في أن يتحمل مسؤولية أي منصب في الدولة. كما أن مشروعات الدولة التنمية والخدمية ينبغي أن تستوعب كل المناطق والشرائح الاجتماعية. فالتحيز الجهوي أو السياسي من قِبل مؤسسات الدولة، لا يتسجم ومقتضيات العدالة السياسية والاجتماعية. لذلك فإن المطلوب أن تكون الدولة محايدة تجاه انتماءات مواطنيها الجهوية والسياسية.

والمحايدة هنا تعني: ألا تتحول قنوات المواطنين

إلى مبرر للتمييز الإيجابي أو السلبي. فكل الأفكار التي يؤمن بها المواطنون، لا بد أن تكون محل الرعاية والاحترام من قبل مؤسسات الدولة. وهذا جزء أصيل من مطالبنا، بضرورة أن تحترم الدولة مواطنيها على مختلف الصعد والمستويات.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن العديد من أزماتنا السياسية والثقافية والاجتماعية الداخلية، هي من جراء انحياز الدولة إلى فئة اجتماعية أو جهوية معينة، على حساب بقية الفئات والجهات الموجودة في الوطن.

وذلك لأن هذا الانحياز، هو الذي يقود إلى ممارسة التمييز أو التهميش ضد الفئات والجهات الأخرى، مما يؤثر الأجواء ويؤجج الاحتقان والأحقاد الداخلية، ويحول الدولة من مؤسسة جامعة وراعية للجميع إلى مؤسسة منحازة وتغارس التمييز في قراراتها وخطتها ومشروعاتها ضد فئات وشرائح وطنية. من هنا فلننا نعتقد أن العدالة السياسية، تقتضي أن تكون علاقة الدولة بمواطنيها علاقة عادلة ومبصرة، وليعدالة إعر الانحياز لفئة على حساب أخرى، ولا لمنطقة على حساب المناطق الأخرى. «أي أن حق المواطنة يفترض أن يكون هناك قانون يطبق على الكل بالترازي ويرسي سياسة تنمية عادلة لكي لا تكون هناك مناطق محرومة وأخرى ميسورة» إن العدالة السياسية لا يمكن أن تتحقق متطلباتها ومقتضياتها، دون العلاقة العادلة والمساوية بين مؤسسة الدولة بكل هياكلها، مع مواطنيها، بصرف النظر عن أصولهم الجهوية أو انتماءاتهم السياسية. فهي دولة الجميع، وينبغي أن يكون سلوكها السياسي والإداري والاقتصادي منسجماً وهذه الحقيقة.

إن العلاقة جد عميقة بين مفهوم العدالة السياسية، وحقائق تكافؤ الفرص في الفضاء الاجتماعي والوطني. إذ إنه لا يمكن بأية حال من الأحوال إنجاز مفهوم العدالة في الواقع الاجتماعي دون إرساء معالم وحقائق تكافؤ الفرص. فتكافؤ الفرص في الإطار الوطني، هو أحد

البوابات الرئيسة لإنجاز مفهوم العدالة والمساواة. وتكافؤ الفرص هنا ليس شعاراً يرفع أو إدعاء يُدعى، وإنما هو عبارة عن إرادة سياسية وإستراتيجية وطنية، تنهج بصديق نحو إزالة كل الموقات والعوامل التي تُميّز بين المواطنين، وتفتح البعض لدواعي مختلفة جملة من الامتيازات والمناصب.

وبكلمة فإن تكافؤ الفرص في السياق الوطني يعني:

إزالة كل القرارات والإجراءات، التي تمنع بعض المواطنين لاعتبارات فكرية أو سياسية أو مذهبية أو مناطقية، من مزاوله العمل أو تحمل المسؤولية في بعض الحقوق والواجبات. فتكافؤ الفرص يقتضي إزالة كل الإجراءات والخطوات، التي تؤسس لحالة التمييز والتهميش لبعض المواطنين، لاعتبارات لا تسهم وحقائق المواطنة المتساوية وهذا الحالة من عدم احترام مبدأ المواطنة ينجم عنها «نظام زبائني وهو الذي أطلق عليه ابن خلدون الولاء العصباني أي أن يحتمي الإنسان بعصبية (تتجلبه من الدولة وهذا يؤدي إلى الشعور بالتميز الذي يؤدي إلى الحروب الأهلية» إن الاهتمام بالمشاريع الخدمية والتنمية في الإطار الوطني، لا بد أن يتم بالتساوي، وبعيداً عن حالات التمييز لبعض المناطق أو الشرائح الاجتماعية. إن المسؤوليات الوطنية في مختلف الميادين والحقوق، ينبغي ألا تكون حكراً على فئة أو منطقة أو شريحة. وإنما من مقتضيات العدالة السياسية، أن تشترك كل طاقات وكفاءات الوطن في تحمل المسؤولية، وإدارة الشأن العام بعيداً عن التحيز أو احتكار المناصب والمسؤوليات.

إن التنمية المتساوية هي أحد تجليات تكافؤ الفرص فلا يجوز بأي شكل من الأشكال، أن يتم الاعتناء الاقتصادي والخدمي والتنمية ببعض المناطق، وإهمال المناطق الأخرى. فكل المناطق والمجموعات ينبغي أن تكون على حد سواء في الاهتمام والرعاية الخدمية والتنمية وتطوير بنيتها التحتية.

إن المسؤوليات الوطنية في مختلف الميادين والحقول، ينبغي ألا تكون حكراً على فئة أو منطقة أو شريحة. وإنما من مقتضيات العدالة السياسية، أن تترك كل طاقات وكفاءات الوطن في تحمل المسؤولية، وإدارة الشأن العام بعيداً عن التحيز أو احتكار المناصب والمسؤوليات وعليه فإنه لا يمكن تحقيق العدالة السياسية في الفضاء الوطني، بعيداً عن قيمة تكافؤ الفرص، والالتزام بكل المقتضيات والأفاق التي تبلورها هذه القيمة، سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي.

وخلاصة الأمر: أن تكافؤ الفرص ومقتضيات العدالة السياسية، تدفعاننا إلى القول: إن توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة من ضرورات الاستقرار ومقتضيات العدالة والمساواة.

إن الفضاء السياسي والثقافي والإعلامي الوطني ليس ملكاً لفكر أو حزب أو جهة. وإنما من الأهمية أن يستوعب كل التنوعات والتعبيرات الموجودة في الوطن والمجتمع. وأية محاولة لاحتكار هذا الفضاء بكل مستوياته لصالح فئة سياسية أو اجتماعية أو مناطيقية هي محاولة تساهم في إذكاء التوترات الداخلية، ولا تنسجم بأي شكل من الأشكال مع مقتضيات العدالة السياسية والاجتماعية. فالإعلام الوطني بكل مؤسساته ومنابر، لابد أن يكون مفتوحاً لكل القوى والتعبيرات الوطنية. كما أن الفضاء الثقافي والسياسي، لا يمكن أن يشكل على نحو حقيقي دون مشاركة جميع الأطراف والتعبيرات. بحيث تشترك جميع هذه التنوعات في إثرائه وتنميته بعيداً عن العقلية الأحادية والاحتكارية، التي تعمل على احتكار هذه الفضاءات لصالح فكر أو رؤية هي جزء من الوطن وليست كل الوطن.

أن تقوم مؤسسات الإعلام والثقافة الوطنية بكل مستوياتها ومنابرها، باستيعاب كل طاقات الوطن وكفاءاته دون محاباة أو تمييز وتهميش. فالعلاقة بين مبدأ العدالة جدٌ عميقة ومفهوم حقوق الإنسان. حيث

إن العدالة بكل ما تحتضن من قيم ومتطلبات، هي الحاضن الأكبر لمشروع حقوق الإنسان. ولا يمكن أن توجد حقائق حقوق الإنسان، دون العدالة السياسية والاجتماعية في المجتمع. فهي بوابة نيل الحقوق وصيانة كرامة الإنسان.

لذلك جاء في الحديث الشريف أن «العدل حياة الأحكام» إذ لا حياة لأحكام وقيم الدين إلا بحياة أهدافه وغاياته. وقد جاء في الحديث أن: «الناس يستغنون إذا عدل بينهم».

تتمتعة الإنسان هي الطريق الصحيح لإنجاز الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي. ولا يمكن بأية حال من الأحوال، أن يكون انتهاك الحقوق، هو طريق الأمن والاستقرار. لذلك فإن الاستقرار السياسي اليوم، يقتضي العمل على خلق الشروط الأساسية من أجل حياة سياسية جديدة، قوامها الديمقراطية والحريات السياسية والاجتماعية وحقوق الإنسان. والعدالة السياسية وطنيتها اللامتناهية، هو تكريس قيم وحقائق المواطنة في الفضاء السياسي والاجتماعي.

5 - تكريس مبدأ المواطنة في دستور الجمهورية الثانية كمعيار لاحترام حقوق الإنسان :

إذا أرادت الجمهورية الثانية القطع مع الماضي فعليها أن تعتمد في نصوصها الدستورية وفي قوانينها وفي سياساتها أسس ومبادئ راسخة تسعى إلى تكريس سياسة اقتصادية واجتماعية وثقافية تقوم على ترسيخ فكرة المواطنة وتسهم في تحقيق أهداف التنمية والتحديث والتقدم وتقوم على نموذج تنموي يعمل على إعطاء مبدأ المواطنة الأولوية للقطع مع الماضي ويعمل على تحقيق الاندماج الوطني لتحقيق انصهار اجتماعي من أجل تجاوز معضلة عدم التوازن الاقتصادي بين الجهات الذي أدى إلى وجود حالة من التنافر والكراهية وأوجد

النواة المحفزة لنشوب صراعات عروضية وجوهية ظهرت أخيراً.

فالتناظر الجهوي أو العروشي لا يعود إلى غياب اللحمة الوطنية أو إشكال في الهوية «إن أزمة الثقافة العربية ليست أزمة هوية بل هي أزمة مواطنة منقوصة فلا يمكن حل هذا الإشكال إلا بحل مشكلة المواطنة الكاملة» فالمسألة معروفة ومحددة فلا يوجد فرق بين سكان الجنوب والشمال أو بين سكان الساحل والداخل على أسس عرقية أو دينية أو ثقافية بل السبب يرجع إلى عدم التوازن وعدم المساواة فيما بين الجهات. لذلك يجب على الجمهورية الثانية ابتداء من الحكومة التي شكلها المجلس التأسيسي أن تعتمد برنامجاً اقتصادياً وسياسياً يهدف إلى العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد لكي يحقق التساوي في توزيع ثروة البلاد بين الجهات المختلفة وذلك من خلال إعطاء الجهات الداخلية حصتها كاملة دون أن تحرم بقية الجهات من حقوقها. أي العمل على النهوض بسبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة عمر جميع الجهات مع إعطاء الأولوية إلى الجهات التي كانت محرومة والعمل على تحقيق هدفين أساسيين هما:

- مواجهة الفقر بصورة عامة بغض النظر على الانتماء الجهوي أو العروشي أو الاجتماعي.

- العمل على إعادة هيكلة المجتمع لفك الارتباط بين الانتماء الجهوي والدور الاقتصادي من خلال انتهاز سياسة اقتصادية جديدة تعطي الأولوية للمساواة والإنصاف لجميع المواطنين دون التمييز بينهم على أساس جهوي أو قبلي أو عروشي أو حزبي.

وتتحقق هذه الأهداف على الجمهورية الثانية أن تعتمد تدخلا في السياسة التنموية يهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية من خلال اعتماد سياسة اقتصادية واجتماعية وثقافية تأخذ في الاعتبار التوزيع العادل

للثروة، بين مختلف الجهات والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي بين هذه الجهات، وهذا لا يمكن تحقيقه دون إعطاء الجهات المحرومة معاملة تفاضلية خاصة في المجال الاقتصادي على امتداد فترة زمنية طويلة من أجل إعادة التوازن الذي كان مفقوداً لمدة 55 سنة من دولة الاستقلال والاستبداد وذلك من أجل تحقيق عدالة انتقالية اقتصادية ويمكن اعتماد الأموال المنهوبة كمصدر لتمويل المشاريع المحدث في هذه الجهات لأننا على قناعة بأنها كانت تنهب من حصة هذه الجهات ومن قوت أبنائهم الذين تعرضوا لحالة من التهميش والإهمال وذلك يحتم على الدولة تحسين أوضاع أبناء الجهات المحرومة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تقريب الفجوة بين الجهات الثابتة من خلال رفع الغبن وذلك بتوزيع مكاسب التنمية بين جهات 'توسية ولكن لمصلحة الجهات المحرومة بدرجة أكبر' بمعنى أن كل الجهات يجب أن تستفيد من نتائج التنمية ولكن بدرجات متفاوتة.

وتحقيقاً لـ «تحقيق الدولة على المدى المنظور حزمة من الأهداف أبرزها .

• القضاء على التمييز بين الجهات والفئات

- التقليل من نسبة الفقر التي كانت تعاني منها تونس بحيث يمكن أن تراجع النسبة من 70 بالمائة سنة 2011 إلى حدود 20 بالمائة 2025 وذلك بتحقيق نسبة لا تقل عن 8 بالمائة ولادة طويلة وهذه نسبة تعتبر من أكبر النسب في العالم غير أن ذلك ليس مستحيلاً فقد حققت دولة ماليزيا هذه النسبة «إذ استطاعت أن تحقق ذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1987 إلى 1998» فلا يمكن أن ننسى أن الثورة التونسية قد قامت في بدايتها تحت شعار الشغل استحقاق يا عصابة السراق . فهذه الثورة انطلقت من الجهات الأكثر فقراً وتهميشاً ولا يمكن أن ننسى بأن هذه الثورة لم تكن وليدة اللحظة الراهنة بل كانت نتيجة

تراكمت من التضاللات السياسية والثقافية والتفافية التي نادت برفع كل أشكال الحيف السياسي والجهوي والاجتماعي والثقافي تجاه فئات وجهات تعاملت معها دولة الاستقلال والاستبداد بكل احتقار وحرمتها من نصيبها في التنمية، حيث إن نظام بن علي كان يتبجح بتحقيق غو يجاوز 8 بالمائة «لكن ذلك النمو كان أساسا لصالح نسبة محدودة من السكان وهي المناطق الساحلية -8 بالمائة من السكان يمتلكون 80 بالمائة من ثروات البلاد -بينما لم تثل الشرائح الوسطى وخاصة الشعبية إلا النزر اليسير جدا من ثمار ذلك النمو».

لقد عانت المناطق الداخلية والفئات الشعبية الإهمال وتم توظيف فقرها في الدعاية السياسية تحت مسميات عدة لرفع الغبن عن مناطق الظل «والأصح ذلك» حيث عمدت النظام التوقميري الفاسد إلى إحداث صناديق وطنية لينهب بها أموال المجموعة الوطنية تحت شعار التضامن حتى إن الشعب التونسي كره هذا الشعار إيمانا منه بأن ما يتم جمعه لا يذهب إلى مستحقه. فقد كان صندوق التضامن الوطني 26/26 و21/21 مجهزة وسائل النهب المنظم لقوت الفقراء الذين كانوا يجبرون على التبرع لهذه الصناديق ودعم الجمعيات الخيرية الوهمية التي كانت ليلي بن علي تحديثها كجمعية بسم للمعوقين أو سيدة للمصابين بأمراض السرطان، وكان الهدف منها نهب أموال التونسيين تحت تسميات خيرية.

خاتمة :

فهل ستواصل حكومة المجلس التأسيسي سياسة الحكومات السابقة المعتمدة على استراتيجيا الإلهاء التي تقوم على تحويل انتباه الرأي العام عن المشاكل الحقيقية بانتكار أو افتعال مشاكل، مما يجبر الجميع على ردة فعل واحدة تعمل على البحث عن حل .

فقد تم إلهائنا بمشاكل العلمانية وفيلم لا ربي ولا سيدي والجماعات السلفية وآخرها بث فيلم مسيء

للذات الإلهية وآخرها طرح مشكلة الأمهات العازبات وآخرها مشكلة الخلافة التي فجرها حمادي الجبالي في خطاب شعبي أسكرته روح النصر لينسى بأنه لم يعد زعيم حزب مناضل بل حزب على أبواب تشكيل حكومة مطلوب منها الائتلاف لقضايا التنمية والشغل كاستحقاق، والعدالة الانتقالية ليس مهمتها الحديث عن تاريخ الخلافة أو الإمامة. فالشعب بقدر ما يعنيه شكل النظام القادم الذي يأمل أن يكون نظاما ديمقراطيا تعدديا يقطع مع كل أشكال الاستبداد والإقصاء ويضمن المشاركة، فهو مهتم أكثر بما ستوفره هذه الحكومة من موارد ومواطن شغل واستثمارات، فإن كان البعض يحاول جرنا إلى قضايا الهوية فأعتقد إن مشكلتنا ليست من نحن هل نحن عرب أو مسلمون أو تونسيون فنحن هذا وذاك. فإذنا نعتقد إن هذه الحرب الكلامية لا يمكنها أن تحقق طموحات شباب اقتلع رأس الفساد ليحقق ذاته بالعمل والحياة الكريمة، ولا تمنحه سجلات البلا توهات التلفزة بين العلمانيين، والحدادين واللاتيين والعروبيين والإسلاميين «فإن كانت مشكلة الهوية والجدل حولها قد ساعدت الإسلاميين في الحصول على حصة الأسد من الأصوات غير أنه لا يمكنهم الاستمرار في هذا الجدل لأن الشعب لن يأكل لا هروبة ولا إسلاما بل هو محتاج للتنمية للعيش بكرامة وللقطع مع سياسة التهميش والاحتقار التي مورست ضده والتي دفعته للخروج بصدور عارية من أجل تحقيق الكرامة ولا تزال العديد من الجهات تتحرك للمطالبة بحقها في التنمية.

فقد تصاعدت الاحتجاجات خلال ما بعد الانتخابات وخلال الصراع بين أحزاب الائتلاف الثلاثي على مغامرات الانتخابات انطلقت اعتصامات ومظاهرات في قفصة ومكنر وتطاوين لتبهم بأن الجهات محتاجة للتنمية وحل مشكلة التشغيل أكثر من اهتمامها بشكل وحجم الحكومة ومن فيها من وزراء كما انطلقت نداءات على المواقع الاجتماعية تطالب بإنصاف

تخصيص نسبة مئوية قارة من مداخيل الفساد لصالح
الجهة بكل معتمدياتها.

الآن وجب التوجه للحكومة الجديدة والمجلس
التأسيسي والرئيس الجديد ونطالبهم ونقول لهم،
كفانا من الوعود المزيقة وكفانا من المزايدات. أنصفوا
هذه الجهة التي كانت المهة للثورة التي أوصلتكم إلى
الحكم!! لا يمكن الحديث عن حلول لجهتنا إلا إذا ارتبط
ذلك بتوفير نسبة قارة ومحترمة من مداخيل الفساد
لصالح الجهة. اليوم وأكثر من ذي قبل، وجب علينا
أن نكون مسؤولين على مستقبلنا وعلى مستقبل جهتنا
فلنكن على كلمة واحدة ولنقدم هذا المطلب الأساسي
على بقية المطالب الأخرى.

من خلال هذا النداء نستنتج إن الشباب غير معني
بفضة الهوية التي لا يتابه الشك فيها فقد ولد وكبر وهو
تونس وعربي ومسلم بالوراثة فهو ليس بحاجة لدروس
في الهوية بل في أمس الحاجة للكرامة الوطنية.

الجهات الداخلية حيث كتب أحد مواطني الرديف
النداء التالي : «بعد الأحداث الأخيرة بان بالكاشف
أن سياسات العهد البائد لا زالت ولا تزال متواصلة
في ربوع جهتنا العزيزة بما في ذلك من تهيش وتفجير
واستغلال للثروات الضخمة التي تنتجها جهتنا لصالح
ولايات الساحل وتونس!! 60 سنة من الاستغلال
الفاحش لثروات الجهة في عهدي بورقيبة وبن علي
وفي المقابل مدن تفترق لأدنى مقومات العيش الكريم،
مدن تنتج المليارات يومياً ولا تستفيد من خيراتها...
في كل الدول العادلة والمتقدمة، عندما تكون جهة غنية
بموادها الطبيعية، يحرص الشاسة على أن تكون هي
الأفضل معيشياً. نحن في قصصة لا نقول أن نحترق
كل مداخيل الفساد لوحدها ولكن نقول إنه حان
الأوان لاتخاذ قرار جذري ونهائي يُخرج هذه الجهة
من حالة الظلم الذي تعرّضت له: الحل لن يكون
بتوفير 2000 أو 3000 موطن شغل فحسب ولكن
الحل الأنسب والضروري والذي يجب المطالبة به هو

هل أتاك حديث دفع تعويضات لضحايا القمع أو يجوع الحرّ ولا يأكل بماضيه النضاليّ

عمار العريبي الزمزمي / باحث، تونس

مقدمة :

أنه كان خاصا لا عاما إذ استثنى مجموعة من المساجين السابقين وتحديدًا المنتمين إلى الاتجاه الإسلامي الذي أصبح فيما بعد حركة النهضة¹ والثاني أنه لم ينصّ على حق الضحايا في التعويض وجبر الأضرار التي لحقتهم.

وكتب شخصيا واحدا من الذين شملهم هذا العفو وقد قلت علنا صموره بأنه لا يكفي أن يسترد ضحايا القمع حقوقهم السياسية والمدنية وإنما يجب أن يقع رد الاعتبار لهم وأن ينالوا تعريضا عما لحقهم وجاء العفو التشريعي الذي صدر بعد الثورة. وهو الثاني من نوعه ليتجاوز المأخذين المذكورين. وقد أثار ارتياح كثير من المواطنين سواء أكانوا من الضحايا أم لا. غير أنه أربكتي شخصا لاعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية. فقد بدا لي أن العفو التشريعي في أبهى حالاته - أي إذا كان عاما وعمدا في الزمان - ليس الوسيلة المثلى لرد الاعتبار لضحايا القمع.

ويحق لنا أن نتساءل: من يصفح عن من؟ إذ أن العفو التشريعي يعني في دلالاته الأولى في صيغته اليونانية «amnestia» السبيل أي أن المجموعة نسي ما اقترفه أفراد منها في حقها من جرائم وتعيدهم إلى حضيرتها بحو سوابقهم وتمكينهم من استرجاع حقوقهم

مما ميز الحياة السياسية في تونس منذ 1956 - تاريخ إعلان الاستقلال - غياب الديمقراطية نتيجة وجود نظام شعولي يكرس هيمنة الحزب الواحد. وفي ظل هذه الظروف طال القمع آلاف المخالفين الذين حرّمهم المحاكم العادية والاستثنائية مثل محكمة أمن الدولة والمحكمة العسكرية. فقدوا حقوقهم السياسية واندسوا وحرّم الكثير منهم من الشغل وتم نزعهم هم وعائلاتهم وعرف آخرون طريق المنفى حيث عاشوا مراة الغربة سنوات طويلة، لذلك كان مطلب العفو التشريعي العام من أقدم مطالب الحركة الديمقراطية في تونس. وقد سعى الذين رفّعوا إلى رد الاعتبار لأجيال متعاقبة من سجناء الرأي والسياسة المنتمين إلى تيارات مختلفة تم نهمهم وإقصاؤهم من الحياة السياسية على امتداد ما يزيد عن نصف قرن.

1 - مدى قدرة العفو التشريعي على ردّ الاعتبار لضحايا القمع:

أول عفو تشريعي عرفته البلاد صدر سنة 1989. وكان للرأي العام الديمقراطي عليه مأخذان كبيران: الأول

وبالتالي فهي التي تصفح عنهم بوصفهم مذنبين مدانين. فهل يطبق هذا على ضحايا القمع عندما؟ بالطبع لا. فزلاء السجون التونسية منذ قيام دولة الاستقلال كانوا سجناء رأي وسياسة تعرضوا للقمع في غياب حرية الرأي والتعبير والتنظيم وجُرِّمَتهم قوانين غير دستورية مثل قانوني الصحافة والجمعيات، لذلك وجب على الدولة التونسية أن ترد لهم الاعتبار وأول خطوة في هذا الاتجاه هي الإقرار بأنهم كانوا أبرياء أي أنهم لم يرتكبوا جرائم في حق المجتمع وبالتالي من حقهم أن يتلقوا اعتذارا رسميا- وثاني خطوة هي جبر الأضرار التي لحقتهم وهي نوعان: مادية ومعنوية. فلا يكفي أن تدفع لهم تعويضات مالية بل يجب أن يحاسب الذين تسبوا لهم في هذه الأضرار.

3- الكيفية التي تمت بها مكافأة المقاومين والمناضلين الوطنيين إثر خروج الاستعمار:

عادت بي الذاكرة إلى الكيفية التي عاملت بها دولة الاستقلال المقاومين والمناضلين الذين أسهموا فعلا في تحقيق استقلال البلاد أو أدعوا ذلك باطلا. ونترك جانبا ظاهرة انتحال صفة المقاوم أو المناضل التي لا يخلو منها مجتمع ولسطر في أوصاف المقاومين والمناضلين الحقيقيين. لعلنا آتني شخصا أن أرى بعضهم يعاني هو وعائلته الخصاصه والتهميش والإقصاء والإهمال بسبب انضمامه إلى الشق اليوسفي في الصراع اليوسفي البورقيبي مما جعله يحرم من الجربة والعمل وحتى بطاقة العلاج المجاني! وقد كنت شاهدا بشكل مباشر على حالة من هذا النوع إذ باءت كل جهودي بالفشل لجعل السلطة تسد لأحد المقاومين اليوسفيين بطاقة علاج كان في أمس الحاجة إليها ففسي أيامه الأخيرة مهملا متسبيا كأنه لم يخدم هذا الوطن!

لكنني كنت بالمقابل غير مقتنع بمنح كل الذين كانوا حائزين على رضى السلطة من المقاومين جربة شهرية قد تضاف إلى مرتبهم في العمل إن كانوا يعملون طبعاً. كنت أفضل أن تتولى السلطة تشغيل الفادرين منهم على العمل وأن لا تسند جربة إلا للبعجز ولأرامل الشهداء وأبنائهم. فالعمل أحفظ لكرامة المقاوم والمناضل القديم متى كان قادرا عليه. وكنت مستاء من ارتهان أصحاب الجربيات للسلطة وتغديدا للحزب الحاكم. فقد كانوا يطالبون بتقديم الولاء وتأدية خدمات مذلة كحراسة المقرات الإدارية والحزبية والقيام بأدوار بوليسية خلال الأزمات حتى أصبح بعضهم مكروها من فل المواطنين وخصوصا الشباب بدل أن يكون محل تقدير وتبجيل.

ولا يجوز حصر المسؤولية في أعوان التنفيذ مثل الجلادين الذين قاموا بتعذيبهم وإنما يجب أن تشمل المحاسبة من أشرفوا على هذه العمليات وأعطوا الأوامر وأصدروا التعليمات. لذلك يصبح من الضروري إدراج مسألة رد الاعتبار لضحايا القمع ضمن ما يعرف بالعدالة الانتقالية القائمة على المكاشفة والمطالبة والرحمة بين ضحايا الأوس وجلاديه ومحاكمة من يثبت تورطهم في جرائم لا تسقط بالتقادم قبل الحديث عن أي مصالحة ترمي إلى طي صفحة الماضي المؤلم. لكن لا شيء لحد الآن يوحي باستعداد المسؤولين عن القمع للإقرار بمسؤوليتهم في ما حصل. وحتى إذا ما حصل ذلك فإن طي صفحة الماضي لا يعني بالطبع محو الذاكرة التي كم نحن بحاجة إلى تهلئها بإقامة المتاحف مثلما ما حصل في بلدان كجنوب إفريقيا لأن كوابيس الماضي خير ضمان لعدم تكرارها في الحاضر والمستقبل.

2 - مسألة التعويض والإشكاليات التي تثيرها :

بعد أن وضع رد الاعتبار لضحايا القمع في إطاره الصحيح يمكن الوقوف عند التعويض كمسألة حرجية. لقد طرح علي شخصا سن قانون العفو التشريعي العام

وكنّت أتساءل عن مدى مشروعية تغفيل البعض بسنوات عمل غير منجزة عند التقاعد. واعتقدت أنه يجوز في أقصى الحالات احتساب سنوات الانخراط في المقاومة كسنوات عمل فعلي لتحسين جارية من كانت جريته ضعيفة. أما أن يتم تغفيل شخص سنوات قد تطول وقد تقصر لمجرد أنه كان «مناضلاً» سياسياً فهذا ما لم أقبله إطلاقاً مثل الحصول على ضيعة ورخص سيارات أجرة ومنافع أخرى شبيهة بها.

4- كيف يمكن التعامل مع ضحايا قمع دولة الاستقلال؟

اليوم وقد نص قانون العفو التشريعي العام على حق ضحايا العهد السابق منذ الاستقلال في التعويض وجبر الأضرار لمجد أنفسهم أمام قضايا شاذكة على المستويين القانوني والأخلاقي. فمن يحق له أن يطالب بالتعويض؟ وعلام يتم تعويضه؟ وكيف يقع تحديد الضرر الذي يراود تعويضه؟

ليس من تعرّض للتعذيب ودخل السجن ليخرج منه وهو يعاني من أمراض مزمنة كالذي أُطير على الهجرة وصدر ضده حكم غيابي بالسجن. وليس من ثمّ فضلته عن العمل لسنوات طويلة وتقدمت به السن أو تقطعت به السبل منذ البداية لمنع من مزاوله أي عمل كمن تأخر نسيباً في الالتحاق بالعمل أو انقطع عنه لفترة محدودة أودع خلالها السجن. فالأول سيجد نفسه بلا جارية تقاعد وبالتالي بلا مورد عيش أما الثاني فيجد نفسه يتمتع بجارية مبتورة وهو من هذه الناحية أفضل حالا من الأول. فهل ستكتفي السلطة بإعادة المصوّلين عن العمل إلى سالف أعمالهم أم أنها ستعوضهم عما فاتهم من مرتبات؟ وهل ستأخذ ذلك بعين الاعتبار عند تسوية أوضاع من بلغ منهم من التقاعد؟

على كل حال هذه أمور يمكن للمشروع أن ينظر فيها - على تعقيداتها - وأن يقدّر الضرر الحاصل لمن عاش هذه الوضعية أو تلك لكن كيف السبيل إلى تقدير

أضرار أخرى قد لا تخطر أصلاً ببال المشرّع؟ فهل فكر المشرّع في الأضرار التي تلحق بالذين تربطهم صلة بالسجين؟ من يقدّر حجم العذاب الذي يلحق زوجة يحكم عليها بأن تعيش طيلة سنوات وحشة الليالي ويرد الفراش وعندما يخرج زوجها من السجن يكون قطار العمر والحسن قد مر؟ من يستطيع أن يقدّر حجم المعاناة التي يعيشها الآباء والأمهات الذين قد يواجههم الأجل المحتوم دون أن تناح لهم فرصة لرؤية أبنائهم المساجين أو المعتقلين؟ من يعرف ما يحل بالأبناء من حرمان عاطفي أكبر من اليتيم وأقسى وما يتعرضون له من تشرد في غياب الآباء؟ وهل فكر المشرّع في تعويض الأبناء والأقارب عما لحقهم من مضايقات في المطارات والموانئ وبوابات العبور بسبب قرباتهم من هذا السجين أو ذاك هذا إذا كانوا محظوظين طبعاً ومنحوا جوازات سفر؟ وهل فكر المشرّع في حرمان هؤلاء الأقارب من دهرن العمل لنفس السبب؟

5- أتفهم دوافع طلب التعويض لكن...

كل حالة الحياة لا ينسي السجين المعاناة ولا يعوض جزءاً بسيطاً عما لحقه هو وأهله وأقاربه ومع ذلك فإنني أتفهم الدوافع الموضوعية والذاتية التي تجعل ضحايا القمع يتقدمون بطلب تعويض خصوصاً أولئك الذين تم فصلهم عن العمل أو حرمانهم منه لسنوات طويلة مما جعلهم لا يحصلون على جارية تقاعد أو يحصلون في أفضل الحالات على جارية ضعيفة، لكنني لا أقبل شخصياً - باعتبارات ذاتية - أن انضم إلى هؤلاء.

لقد أتاحت لي بعد مغادرة السجن فرصة للعمل تخول لي الحصول على جارية تقاعد. صحيح أن الخمس سنوات وأربعة أشهر التي قضيتها بالسجن والمراقبة الإدارية التي تلتها أخرت التحاقني بالمهنة ثمانية سنوات مما جعل معاشي مبتوراً (68٪) أي ذهب ثلث المرتب لكن لي - والحمد لله - معاش. ولا رغبة لي لا في التعويض ولا في التغفيل.

برج الرومي إلى مفتاح ابن عمي في ماي 1975 : «إن هذه المآسي والفظاعات جزء من حياة البشرية رافقتها بالأسس وترافقها اليوم وسوف ترافقها في المستقبل. إن الذي يطمئنتا ويبحث في نفوسنا الأمل، إن الذي يحب إليها الحياة رعم المآسي والعطاعات هو إيمان بأن تحقيق السعادة ممكن على الأرض وأن عذاب البشرية سينتهي في يوم من الأيام. وهل من الضروري أن يتغير العالم ونحن مازلنا لم نغادره؟ يكفي الإنسان بأن يكون على يقين بأنه يسترح كل قواء - وكم هي محدودة ومتواضعة في حد ذاتها - لتبديد هذه الظلمات».

هل بإمكان من قال هذا الكلام ذات يوم أن يفكر الآن في مغنم مادي إذا كان يحترم نفسه. سينطبق عليه ساعتها المثل الشعبي القائل «بعد ما سهل نَقْ»!

إنني أخجل إن مددت يدي للتعويضات من أرواح الشهداء الذين بلغوا أعلى درجات التضحية بذلهم للفضن قبل النفيس وأعجل من الذين ردّدت معهم في المظاهرات : «شهداء، شهداء، نحن لكم أوفياء» وأخجل من تلاميذي الذين ردّدت على مسامعهم بأنه لا فضل للشهداء على شعبه ووطنه وأن معجزة الإنسان أن يموت وأقناً رعيته إلى النجوم! وأخجل من روح والذي الذي ظل عند زيارته لي في السجن يتحين الفرصة ليسألني إن كنت مأجورا بأع روحه للشيطان لأن قرار الاتهام قدّمنا عند محاكمتنا على أننا «مغرورون أو مغرّ بهم» والمغرور في لهجتنا المحلية هو من تلقى مالا من غيره ليقدم له خدمة غير شريفة ولم يطمئن إلا حين أفهمته معنى هذا الكلام! وأخجل من عيون زوجتي وأبنائي الذين عاشوا ومازالوا يعيشون ألوانا من الحرمان أيسرها حرمانهم بسببي من كل عمل أو منافع حصل عليها غيرهم لكنهم انتفضوا لما رأوا شخصا يريني نموذج مطلب تعويض أعذته حركة النهضة لأعضائها ظنا منهم أنني سأتولى تعميمه!

أجل أخجل من كل هؤلاء لكنني أخجل أكثر وقبل كل شيء من نفسي لو فكرت حتى مجرد التفكير في مد يدي لقبض ثمن تضحياتي. فتجربة السجن وما رافقها

وقد يبدو موقفي هذا غريبا للبعض لكن عليهم أن يعرفوا بأنني لست من الذين تسلط عليهم القمع بشكل عرضي وإنما أنا من الذين أقدموا بشكل واعي على الانخراط في النضال الذي من الممكن أن يعرضهم في أي لحظة للقمع. إن استعداد المناضل السياسي لمواجهة القمع اختيار في الحياة لا يمكن تفسيره إلا بإيمانه العميق بقضية عادلة وحبه الكبير لشعبه وبلاده. فهو يقدم عربون محبة أو مهرا غالبا لمن يحب. ومن كان يحب فعلا فإنه لا يرجو مقابلا على حبه سوى أن يبادل من يحب حبا بحب. ورحم الله أبا الطيب المتنبي الذي قال: وما أنا بالباغي على الحب رشوة ضعيف هوى يرجي عليه ثواب.

إنني من أبناء محمد الدّغابجي ومحمد علي الحامي والطاهر الحداد الذين لم يطلبوا لأنفسهم شيئا. فقد عاشوا فقراء وماتوا فقراء إلا من جهم للشعب وحب الشعب لهم. اعتبروني غيا اعتبروني مثاليا، اعتبروني ما تشاؤون في زمن الاستحقاقات لا بل الغنائم فما أكثر المطالب والاشتراطات وما أكثر الذين يطالبون باستحقاقاتهم الآن وبدون تقسيط حتى أصبح يطالبون على حالنا المثل الشعبي القائل : «الفتح يفتح الجود منه عمود»! رحم الله عترة العبيسي الذي كان تعفقه يجعله يترفع عن أخذ الغنائم ألم يقل :

هَلَا سَأَلْتُ الخَيْلَ يَا بَيْتَةَ مَالِكِ بْنِ

كَتَّ جَاهِلَةٌ بِمَا لَمْ تَعْلَمِي

يخبرك من شهد الواقعة أنني

أعشى الوغى وأعف عند الغنم

وإذا كان لا بد من مغنم فإن أكبر مغنم حصلت عليه شخصيا هو أنني عشت حتى رأيت شعبي الأبي يثور على الظفنة والجلادين مكذبا مقولة كادت تتحول إلى قناعة راسخة مفادها أن التوسيين كسائر العرب فقدوا القدرة على التحرر لأنهم دُجّنوا واستبدوا العبودية! أي مكافأة أعلى وأحمل عدي من المشاركة في عرس الحرية قبل أن توابني الميتة أبا الذي كنت أصعب في اعتزالي إمكانية أن لا أدرك هذا اليوم؟ ألم أقل في رسالة وختمتها من معتقل

وتبعها من معاناة تبقى -رغم مرارتها- ذكرى ناصعة لا يجوز تدنيسها وامتهانها بقبض ثمنها.

لقد أعطت في يوم من الأيام معنى لوجودي فكيف أفايض معنى الوجود بمقابل مادي؟! وبلغت الحسابات كم سوف أعطى؟ وماذا سيحقق لي ما قد أحصل عليه؟ ترميم البيت المتداعي وربما توسيعه ليصبح فيه مكتبة لي وغرفة لكل ابن من أبنائي؟ شراء سيارة أصبحت من ضرورات الحياة؟ اقتناء تجهيزات عادية مازال بيتي يفتقر إليها؟ لن أفايض ماضي النضالي والحلم بالمدينة الفاضلة بهذا «الرخاء» المادي. إنني أفضل أن أظل فقيرا على أن أبيع ماضي. قديما قالت العرب: «تجوع الحر ولا تأكل بثديها» وأنا أقول: «يجوع الحر ولا يأكل بماضيه النضالي».

وأنا لا أطلب من أحد حتى أن يعتذر لي شخصا عما لحقني بل أطلب أن يعتذر الذين أساءوا لي ولغيري للشعب التونسي بأكمله وأن يكفّر عن معصيته نحو الحرية والكرامة وأن يحاسب الذين أجروا في حقو

منهم في إطار القانون. كل ما أطلبه هو أن لا يُهْمَش أبناء الشعب اليوم كما هُتمّشنا نحن في السابق.

وأنا لا أدعو أحدا للنسج على منوالي ولا يسعني إلا أن أردد مع المتتي :

سبحان خالق نفسي كيف لذتها

في ما تراء النفوس غاية الألم.

خاتمة :

لكن إذا وُجد من يفكر مثلي فلنني أدعوه إلى أن يضم صوته إلى صوتي ويطلب بيع صندوق لرعاية ضحايا القمع الذي نرجو مبدئيا أن لا يعود. وأدعو أن يتم تحويل هذا الصندوق بالمبالغ التي كان من المفروض أن تصرف كتعويضات ويتخلى عنها أصحابها لفائدته. فلا أحد يضمن أن ينتفي القمع في المستقبل.

النسيج الجمعياتي : رهان تنموي مستقبلي في المناطق الداخلية، معتمدية الرقاب نموذجا

الهادي رايد / باحث، تونس

مقدمة :

بكونها «ثقافية» يحصل بمقتضاها بين شخصين أو أكثر جمع معلوماتهم أو نشاطاتهم بصفة دائمة ولغايات دون العداوة المأذونة تنغم من ورائها الأرباح». ويمكن أن تنشط الجمعيات في الميادين الرياضية أو الثقافية أو العلمية في التنمية أو في شكل ودائيات.

تستند من هذا التعريف أن الجمعية هي اتفاق جماعي تطوعي لأغراض غير مبرحة ماديًا. وفي هذه الطريقة الصعبة المتميزة بتجاوزات سياسية حادة ووضع اقتصادي مخيف، تحتاج بلادنا إلى هياكل متطورة لا تنحاز لأي طرف غير مصلحة الوطن.

1 - «محلك سر»

تمثل عبارة «محلك سر» أفضل تعبير عن الوضع الاليم الذي كانت تعيشه الأغلبية الساحقة من النسيج الجمعياتي في تونس في عهد الدكتاتورية والمصابات. وقد تعرضت عديد الجمعيات إلى مضايقات مختلفة سواء تعلق الأمر باستناد التآشير أو ممارسة النشاط. كما تم منع البعض الآخر من الجمعيات التي تدافع عن حرية التعبير وأنها مباحة بالخيانة والتجسس لطلب مساندة قوى أجنبية. وفي هذا الإطار، تمثل الرابطة التونسية لحقوق

شاهد البلاد التونسية اليوم تعبرات وتحولات كبيرة بعد تردي الأوضاع الاجتماعية وتكثيف السلطة لاقواء جل مكونات المجتمع المدني على احتلال عهود طويلة منذ 14 جانفي 2011، تزايد عدد الجمعيات بشكل لم يسبق له مثيل. إلى حدود شهر أكتوبر 2011، تم الترخيص لـ 1366 جمعية بالتعام والكمال. هذا العدد يعكس الإرادة الكبرى لهذا النسيج للمساهمة في بناء جمهورية حقيقية أساسها الديمقراطية التشاركية.

في عملنا هذا، سنحاول تحليل العمل الجمعياتي في مراوحة بين الوضع الاليم للماضي والتحذيرات المستقبلية التي تفرض الاستفادة من الأخطاء السابقة. وسنعمد على أمثلة واقعية من منطقة داخلية نالت حظها من التهميش، وهي معتمدية الرقاب من ولاية سيدي بوزيد.

1 - من فترة مظلمة الى مستقبل أفضل :

حسب الفصل الأول من القانون عدد 154 لسنة 1959 المتعلق بالجمعيات المنقح بالقانون عدد 25 لسنة 1992 المؤرخ في أبريل 1992، تعرف الجمعيات

الإنسان أفضل مثال باعتبارها عرفت تضيقات كبيرة واختراقات من السلطة لم يسبق لها مثل. وفي دراسة لعدد من الجمعيات النشيط في العهد السابق، وجدنا أربع خاصيات أساسية:

-الولاء التام للسلطة: هذه الخاصية يمكن تأكيدها عبر وجود شخصيات موالية للنظام في صلب الجمعيات وحتى في قيادتها. فهذا الاختيار لبعض الشخصيات الإدارية غير المؤهلة لقيادة تلك المنظمات يضعف أداءها» (ملاي أحمد إبراهيم، 2008). وقد عايشنا مواقف تثبت حجم الحصار الذي كانت تعاني منه الجمعيات. حيث أنه في إطار منفتح جمعيتي وطني في إحدى قرى الجنوب التونسي حول «السياحة الثقافية»، حضر مسؤول سياسي محلي وأهضر على المطالبة بقائمة الحاضرين وأرقام بطاقات هوياتهم مخافة حضور شخصيات «تثقل خطرا على الوطن وسلامته».

-أداة للمراقبة وللتعبئة الشعبية لعائدة حرب التجمع الدستوري الديمقراطي: وقد أكد الصادق شعبان، وهو جامعي شغل عدة مناصب وزارية، أنه «على التجمع الدستوري الديمقراطي أن يعمل مع مؤسسات المجتمع المدني ليمنح الشباب فرصته إلى الانخراط المباشر للشباب في التجمع. يمكن اعتماد الانخراط غير المباشر من خلال مؤسسات المجتمع المدني. ويتجه أن يتغير نظام الدعم الموجه لمنظمات المجتمع المدني، فلا يكون دعما مباشرا ودائما، وإنما يكون الدعم حسب الرامح المقدمة من المنظمة وعلى أساس تعاقدي، متبادل المصالح» (شعبان الصادق، 2009). بالتالي، يمكن القول إن أغلبية الجمعيات في تونس كانت أداة يستعملها النظام للتعبئة، وحتى التمويلات التي يتحصلون عليها من الدولة ليست إلا سوى خدمة لحفظ مصالح النظام.

-في بعض الأحيان، تحولت الجمعيات إلى أداة لتفصيل الأموال وتبويضها. ويعرف هذا المصطلح بكونه إدماج أموال متأتية من أنشطة غير قانونية في الدورة الاقتصادية لاستثمارها. وفي ظل اشتداد القمع، كانت

تونس ميدانا خصبا لتبويض أموال العائلة الحاكمة المتأتية من تجارة المخدرات وتهريب الآثار. فتحوّلت تونس إلى ما يعرف بـ«paradis» (De Brie Christian, 2011) «de criminalité» نتج عن تواطؤ عصابات الطرابلسية وأصهارهم مع بعض أجهزة القطاع الإنكي الذي يعتبره كريستيان دو بري «القطاع الذي يتمتع بأقل رقابة في ميدان التجارة الدولية» (1). ولعل أفضل مثال على ذلك نشاط «جمعية بسمه» التي عرف القاضي والداني وما فعلته بثروات بلادنا وما ارتكبت من نهب تحت غطاء إنساني.

-آخر خاصيات هذه الجمعيات هو كونها كانت أداة لتنفيذ سياسات الدولة وفي بعض الأحيان تمويلها والمساهمة في تلميع صورة النظام. فإذا كان نشاط جمعية ما يتلام مع أهواء سياسات السلطة الحاكمة، فالشعار المرفوع هو «دعها تعمل، دعها تمزج» مقابل تمويل بعض مشاريع الدولة. والتالي، «نتبين من بانوراما الحياة الجمعياتية وجود عدد كبير وهام من الجمعيات التي تشغل بتاغم مع مؤسسات الدولة وهذا يمكن أن يكون سلبيا من ناحية نظرها على الاستيعاب والاستقلالية لفاعليات المجتمع المدني وبمعة تطوّر الروح النقدية البناءة المساهمة في تدعيم أركان الديمقراطية» (الشعدي فتحة، 2008).

معتمدة الرقابة عرفت وجود هذا النوع من الجمعيات التي مثلت سندا للدولة في سياساتها التهميشية للمناطق الداخلية. فجمعية «اندا العالم العربي» خير مثال على ذلك. هذه الجمعية تواجدت في تونس منذ سنة 1990 وكان هدفها الأساسي في البداية الانتماء بالمحيط والبيئة. ومنذ 1995 بدأت هذه الجمعية دخول ميدان إسناد القروض الصغرى الذي أصبحت متخصصة فيه منذ 2001. وحسب المؤسسين، «تهدف هذه الجمعية إلى المساهمة في تحسين دخل وتنويع الحياة لدى التونسيين ذوي الدخل المحدود». (2) (www.endurarabe.org.tn/index.php). على الصعيد الوطني، يمثل صغار التجار 60٪ من الحرفاء، كما أن جنس الإناث يمثل 30٪ من مجموع عدد المتدربين

بسيدي بوزيد كان يستهدف أساما قصر فرطاج وتاريخه السياسي المعادي لجغرافية المهتمين، ولذلك كان تمرد جغرافيا المهتمين طبيعيا وعقوبيا» (غابري الهادي، 2011). ومنذ ذلك اليوم، بدأت تظهر مؤشرات إيجابية لإرادة التغيير الجذري والإيجابي للعمل الجمعياتي في المناطق الداخلية عموما وفي معتمدية الرقاب خصوصا.

منذ 14 جانفي 2011، شهدت تونس ولادة 1366 جمعية ليصل عددها الجملي إلى حوالي 11 ألف جمعية تنشط في الميدان الثقافي والتنموي وميادين أخرى أوهمنا النظام السابق أنها من المسلّمات مثل المواطنة وحرية الرأي.

معتمدية الرقاب لم تشذ عن هذه القاعدة، وشهدت تكوين عديد الجمعيات الجديدة التي استوحينا من خلال أسمائها أنها تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والبيئية للمنطقة. وفي دراستنا هذه سنعتمد تحليل عينات نشطة من الجمعيات التي نشأت في 2011 في هذه المعتمدية.

جدول 1: بعض الجمعيات النشطة بالرقاب

| الجمعية | النشاط |
|---|-----------------------------|
| جمعية المرأة المناضلة بالرقاب | جمعية تنمية |
| جمعية التنمية بالرقاب | جمعية تنمية |
| الاتحاد المحلي لأصحاب | فرع محلي للاتحاد |
| الشهادات المعطلين عن الوطني لأصحاب العمل. | الشهادات المعطلين عن العمل. |

المصدر: تحقيق ميداني شخصي

يمثل وجود جمعية المرأة المناضلة بالرقاب ردة فعل مباشرة على ما تعانيه المرأة الريفية في الجهات الداخلية عامة وجهة الرقاب خاصة. فعند النساء الكادحات في الحقول وفي ضيعات كبار المستثمرين كبير ولا يهم نساء الرقاب فقط، بل يمتد ليشمل عاملات قدامات من معتمدية بير علي المجاورة.

بالقروض الصغرى (Belghith Mariem, 2008). وإذا كان الحرفاء متوعون في المناطق الساحلية، فأنه في المناطق الداخلية «حيث يكون التّكّان معزولين .. يجعل كلفة إرساء هياكل القروض الصغرى أكثر أهميّة» (1). (www.endarabe.org.tn/index.php). وعند قيامنا ببحوث ميدانية في معتمدية الرقاب، اكتشفنا حقائق لديها الكثير من الدلالات على ما تعانيه هذه المنطقة الداخلية من تهميش، فحجم القروض الصغرى تجاوز مجموعها 1,5 مليون دينار انتفع منها 3400 حريف من ضعاف الحال. وإذا كان هذا الرقم لا يعني شيئا إذا قارناه بحرفاء هذه الجمعية في المناطق الساحلية، فأنه يعني الكثير في معتمدية تصل فيها نسبة سكان الريف إلى 68٪ في 2004 (مقابل معدل وطني يقدر بـ 35٪) (INS, 2004).

من هذا المنطلق، نثير تساؤلا شديدا الأهمية: هل يمثل هذه الطريقة يمكن تحقيق تنمية عادلة بالمناطق الداخلية؟ مثل هذه الجمعيات لا دور لها سوى تثبيت الفقر في هذه الجهات، بل وزيادة تفكير الفقراء وتكسيم أحوالهم طبقات «الرويلناريا» التي تصبح للمعش كرامة ومن الطبعي حدّا أن تطلق الشره الأولى للرخص من هذه المناطق بعد أن تمّ تأجيل الأزمة لسنوات عن طريق تصييرهم يمثل هذه القروض المهككة والتي تتجاوز نسبة العوائض فيها 10 ٪ وتصل إلى 27٪ في بعض الأحيان (أي أكثر من فوائض القروض البنكية). مثل هذه الجمعيات التي تحولت لبنوك في المناطق الداخلية ما كانت لتلقى فضاء خصبا للنشاط لولا مساندة الدولة لها لسنوات طويلة.

2 - احتراق .. فهروب لمستقبل أفضل:

في ظلّ هذه الوضعية، كانت أحداث الحوض المحمي بالزديف مؤشرا على رفض المهتمين في المناطق الداخلية لسياسة الدولة التي عمقت التباينات الجهوية إلى حد لا يمكن قبوله. فكان الاحتراق في 17 ديسمبر، ومضمون رسالة التار المتوردة في الجسد البشري

والايجابي لشباب منطقة داخلية نالت حظاً كبيراً من التمهيش والإقصاء. حيث قام أعضاء هذه النسقية المحلية إنان أحداث 14 جانفي 2011 بإعداد دراسة حول مؤهلات التنمية بمعتمدية الرقاب. بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت بجدد أكثر من 1600 عاطل عن العمل بالمعتمدية من أصحاب الشهادات العليا وترتيبهم حسب مقاييس كمية مضبوطة وواضحة تعتمد أساساً على الأقدمية في التخرج وعلى السن وحسب أعضاء الاتحاد المحلي بالمعتمدية، فإن هذه المؤشرات متمكن من تجاوز الانزلاقات التي كانت تنتج عن تشبع متحزبين تحت غطاء «الحالة الاجتماعية» التي تمثل مؤشراً مشبوها وفيه مغالطة للحقيقة في أغلب الأحيان.

بالإضافة إلى التماذج التي قدمناها، نشأت في 2011 جمعيات أخرى نشطة بالرقاب مثل جمعية مواطنة وجمعية حرية وتنمية وجمعية الهلال الأحمر وجمعية شهداء ورحى الثورة. يمكن اعتبار هذا السنج الاجتماعي كنشأ إذا ما قارناه بمركز معتمدية منطقة داخلية. وهو يبرز إرادة قوى المجتمع المدني في المساهمة في تحقيق أهداف ثورة 17 ديسمبر وإنجاحها لكن مسار الثورة مازال طويلاً، ويواجه المجتمع المدني عامة والتسبيح الجمعياتي خاصة عديد التحديات والانتظارات.

II - التسبيح الجمعياتي : رهان مستقبلي لتحقيق تنمية عادلة :

هذه الفترة الصعبة التي تمر بها البلاد تحتاج إلى مساهمة الجميع في بناء جمهورية ديمقراطية حقيقية وخلق تنمية عادلة بين مختلف جهات البلاد. ويُمثل التسبيح الجمعياتي اليوم ركيزة أساسية من ركائز هذا التوجه. ويمكن أن نحصر دور الجمعيات في ثلاث نقاط أساسية :

- أهمية دور الجمعيات في الجانب التربوي : ففي المناطق الداخلية خاصة كثرت الاحتجاجات التي تطالب



صورة عدد 1 : نساء كادحات في صيمات كبار المستعمرين بالرقاب
المصدر : صورة شخصية

و حسب تحقيقنا الميدانية، لا يتجاوز الأجر اليومي في كثير من الأحيان 8 د/ اليوم يُدفع أكثر من ثلاثة في مصاريف الثقل والمأكل. وفي غياب سبل الخفوق للمعاملات أهمها غياب التغطية الاحتسعية، عمل كبير ينتظر هذه الجمعية حتى تدافع على هذه البنية الضعيفة التي تمثل قوة إنتاج لا يمكن بأتى حال من لأحوال الاستهانة بها.

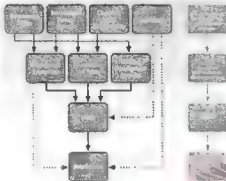
أما جمعية التنمية بالرقاب، فيوجد مقرها بتونس العاصمة هذا الأمر يمثل نقطة إيجابية جداً من حيث القرب من العاصمة ومن مركز القرار. وحسب متابعتنا لأنشطة هذه الجمعية، فإن هدفها الأساسي هو المساهمة في تحسين قدرات الشباب العاطل عن العمل وتطوير مهاراته للاعتماد على الذات في ميدان التشغيل. ومن بين برامج هذه الجمعية :

- القيام بدورات تكوينية مجانية للشباب في ميدان «فن الدهن».

- التعاقد مع شركة المائنة لتدريب الشباب دورياً في ميدان «فن الديكور والتزيين»

بالنسبة للاتحاد المحلي لأصحاب الشهادات المعطلين على العمل، فهو يمثل عتبة حية عن النشاط التشاركي

من أجل أن تعيش هذه الجمعيات، وجب البحث عن تمويلات تطوعية سواء كان ذلك على مستوى محلي وجوهري أو على مستوى وطني أو دولي. ففي هذه الفترة، هناك عديد المنظمات الدولية التي ترغب في تقديم مساعدات والمشاركة في مشاريع حقيقية من خلال تمويل مؤسسات المجتمع المدني.



رسم عدد 2 : الأطراف الوطنية والدولية المساهمة في تمويل الجمعيات.

بوتة هذا الرسم وجود شبكات تمويل عالمية ووطنية متعدّدة للحصول على هذه التمويلات تشير إلى ضرورة الترابط عبر الانترنت مع منظمات دولية شبيهة تنشط في نفس الميدان. فالיום يفترض بالتيسر الجمعيات أن يفكر عالميًا وأن يتحرّك محليًا وجوهيًا. ولو ساهم كل طرف في تحسين جهته بالتشارك مع الجهات الأخرى واحترامها، سيكون الوضع أفضل.

في المقابل، وجب علينا التنبيه إلى مخاطر انزلاق خطيرة تنبع من نشاط الجمعيات وراء خلفيات سياسية وحرية. هذا المشكل، إن وحد، فإنه يثقل الاستراتيجية نفسها التي كان يعتمدها الحرب الحاكم السابق المنحل. فالبحث عن التمويلات لا يجب أن يكون وسيلة لجلب «المال السياسي» أو للتعينة الشعبية لعائدة حزب من الأحزاب. والجمعيات بكل أنواعها مدعوة إلى تغليب المصلحة العليا للوطن مهما كانت الانتماءات السياسية لأفرادها.

بالتشغيل، وفي الوقت ذاته تقوم اعتمادات لا نهاية لها في المدن المحرّج عنها غلق عديد المصانع وهروب الاستثمار الأجنبي نحو دول أخرى. في هذه النقطة، يكون دور الجمعيات أساسيًا في التوعية بخطورة هذه المرحلة.

تمثل الجمعيات اليوم «مجموعة ضغط إيجابي» على متخذي القرار. ويمكن اعتبار ما قام به الاتحاد المحلي لأصحاب الشهادات المعطلين عن العمل بالرقاب أفضل مثال على ذلك، حيث تمت استشارة أعضائه لانتداب (3) مدرّسًا ابتدائيًا (معمدية الرقاب، 2011). وبذلك، يكون للجمعيات دور استشاري لدى صنّاع القرار.



رسم عدد 1 : المنظمات القائمة على الحدود المشتركة بين الدولة والسوق والمجتمع المدني.

المصدر: البنك العالمي، 1997 (ترجمة شعبان الصادق، 2009)

حسب هذا الرسم، فإن وجود الجمعيات حيوي ومتنوع. ويصبح من الضروري قيام نظام تشاركي تكون فيه الجمعيات أحد أطراف النشاط الذي تساهم فيه الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فالجمعيات يمكن أن تبدي رأيها في مسألة أمثلة التهيئة الترابية مثلاً، كما يمكن أن تقدّم آراءها في مخططات التنمية الجهوية. فالיום، لم يعد اتخاذ القرار عموديًا بل أصبح أفقيًا تشاركيًا.

خاتمة :

طلّ ظرفيّة تتميّز بهيمنة البعد السياسي. بعد سنوات من التهميش والإقصاء، يمكن اليوم لكل جهات البلاد عامة، والمناطق الدّاحليّة خاصّة أن تعتمد على سبيح جمعيّاتي نشيط يمثّل هياكل استشاريّة وفاعلة في الميدان التّنموي.

من خلال ما تقدّم، نبيّن أنه بحقّ لنا اليوم التّمازول بمستقل العمل الجمعيّاتي في ميدان التّمية البشريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة رغم مخاطر الانزلاق في

المصادر والمراجع

- الشّعيدي نحيّة 2008: تقسيم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في تونس، غير منشور، 38 ص.
- شعبان الصادق 2009: مجموعات الصّعط في الأنظمة الدّيمقراطيّة الحديثة، غير منشور، 11 ص.
- عاصري الهادي 2011: تمزّد المهتمّين على المركز الشّياسي، نورة 17 ديسمبر عودحنا، غير منشور، 12 ص.
- ملاوي أحمد إبراهيم 2009: أمّنة معطيات الجمع الميس في التّمية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، مجلّة 24، العدد الثّاني، ص ص 273-274.
- Banque Mondiale 1997: The state in changing world. World Bank Development report 278 p.
- Belgheth Marrem 2008: L'apogée des risques de crédits en Tunisie: le crédit de scoring, mémoire de mastère en finance, Université Carthage.
- De Brie Christian 2011: Crise financière dans le cadre de la globalisation. In: Manière de voir, le Monde Diplomatique. Crise bancaire et le cas de la Grèce, n°119, pp.91-91.
- Site officiel de l'association Enda arabe en Tunisie: www.endararabe.org.tn/index.php
- Association de Développement de Régueb: www.adpregueb.org.tn

الهوامش والإحالات

- (1) ترجمة شخصية
- (2) ترجمة شخصية

4) www.endararabe.org.tn/index.php

الشعب والفضاء العمومي في عصر التنوير

رضا الدجبي / باحث تونسي

شأنها أن تنظم الحياة السياسية وتحفز الفرد على الإبداع والخلق. ومن ثمة كان اهتمام فلاسفة التنوير بالتربية التي بها وحدها يمكن التحرر من الجهل والانحراف وتفتح صرخة وحدة المجتمع وانسجامه.

فما هو الإطار الفكري والاجتماعي الذي تبلور فيه مصطلح الفضاء العمومي وهيا إنسان عصر التنوير للاهتمام بالشأن العام؟

وكيف ساهم الإيمان بكرامة الإنسان وبقدراته الإبداعية في تأكيد فكرة المواطنة وفي اعتبار الشعب مصدر السيادة؟

1- الأنوار واكتشاف الفضاء العمومي:

1- الواقع الاجتماعي كمجال جديد لاستعمال العقل:

يعتبر القرن الثامن عشر عصر التحولات السريعة والعميقة سواء فيما يتعلق بالوقائع والأحداث أو فيما يتعلق بالأفكار والاتجاهات أو المناهج المعرفية والثقافية. فالحيوية وسرعة التجاوب مع قضايا الواقع هي السمة الغالبة على أعلام الفكر في تلك الفترة. فقد كتب كانط على سبيل المثال سنة 1793 كتاباً أعطاه عنوان 'ملاحظة حول المكان العمومي، حيث عالج فيه علاقة الحرية بالحق العام وبين كيف أن الإرادة الحرة هي

يعد تناول مفهوم الشعب في عصر التنوير تناغماً مع روح الفكر السائد آنذاك والذي يبدى اهتماماً بالغا بالإنسان في عموم أبعاده. وذلك لأنه الكائن الوحيد الذي ينبغي أن يعامل دوماً باعتباره غاية وليس مجرد وسيلة. وهذا على الأقل ما ذهب إليه كانط حين بين كيف أن كل إشكالات الفلسفة يمكن ردها إلى سؤال محوري ألا وهو ما الإنسان؟ وهكذا فإن مسألة الشعب والفضاء العمومي تنزل في هذا السياق المثالي لربط الاعتبار للإنسان وتدعيم الثقة في إرادته وملكيته إلا أن اهتماماً سينحصر أكثر في الجانب الاجتماعي والسياسي حيث ستطرح قضايا مثل قضية حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والتربية، ما دام الحديث عن الشعب يحيلنا على التساؤل عن أساس الحق وعن مصدر الشرعية السياسية أو لنقل عن مصدر السيادة في الدولة المدنية.

وتجدر الإشارة إلى أن طرح قضية الشعب في علاقة بالشكل السياسي والأخلاقي يستوجب التعرّيج على بعض جوانب التقدم الحاصل في المعارف والفنون باعتباره أحد ثمار الثقة في العقل وفي الإرادة الإنسانية التي تكرست منذ بداية الحضارة والتي حررت الإنسان من كل قوة متعالية ومن كل المعتقدات اللاهوتية وجعلته سيداً للطبيعة ومالكاً لها. ويتبع عن ذلك بالضرورة اعتماد منظومة جديدة من القيم والفضائل التي من

الشرط الأساسي للدستور المدني. وقد كان ظهور هذا المؤلف ذا دلالة كبيرة في ذلك الوقت خاصة وأن كانظ قد خصص القسم الأكبر من اهتماماته لتناول المسائل النظرية واليتافيزيقية والتي خصصها بمؤلفه الشهير نقد العقل المحض وغيره. وهذا يعني أن فلاسفة الأنوار لم يعودوا يقصرون اهتمامهم على ما هو نظري مجرد بل أصبحوا معنيين أكثر من أي وقت مضى بكل ما يحيط بهم من قضايا وتفصيل الحياة الاجتماعية.

وإذا كان من طبيعة التفكير الفلسفي أن يثري ويتطور من انفتاحه على الحقول الأخرى كالعلم والفن والأدب، فبد الحديدي في عصر التنوير هو أنه أصبح مفتوحاً أكثر على الحوارات والنقاشات العامة وعلى كل الآراء التي تتبلور من خلال النقد والجدل واليوم الذي يمارسه الإنسان العادي هذه المرة وليس خاصة القوم أو الحكماء من المجتمع كما كان يحدث في ساحات أئينا مثلاً أو في بلاطات السلاطين والأمراء في الحضارة العربية وفي أوروبا الوسيطة.

ولم يكن الاهتمام المتزايد لرجل الشارع في ذلك العصر بالشأن العام محض صدفة. ساررد مؤلفاً فحني، بل كان نتاج العديد من المراكمت التي مهدت لهذا التطور. ولعل أهم هذه العناصر المهددة انتشار المعارف والعلوم بين عموم الناس وذلك بفضل المعاجم والموسوعات التي ميزت ذلك العصر والتي كانت تهدف بالأساس إلى تبسيط المعارف والفنون لتكون في متناول الإنسان العادي بشكل يمكنه من الإطلاع على أهم ما توصلت إليه تلك المعارف من اكتشافات.

وقد أبدى جل مفكري عصر الأنوار حماساً شديداً لمشروع الموسوعة. وتذكر من بينهم ديدرو ودالبال بالدرجة الأولى وغيرهم من ساند فكرة إنشاء موسوعة تلخص علوم العصر ومعارفه وفنونه أمثال هلفيسوس (Helvétius) ودولباخ (D'Holbach) وكوندياك (Condillac).

يمكن القول إن الهدف الأساسي لهذه المعاجم والموسوعات التي انتشرت في معظم المجتمعات

الأوروبية في ذلك العصر هو تيوب المعارف والعنون وتقديمها في صيغة مبسطة وشاملة حتى يتسنى لعموم الناس فهمها واستيعابها. والهدف من وراء كل ذلك هو ردم الهوة بين الخاصة والعامة وليجاد نوع من التفاعل بين رجل الفكر والعلم من ناحية وبين رجل الشارع من ناحية أخرى. وهو ما من شأنه أن يضمن مشاركة الجميع في الشأن العام.

أصاف إلى ذلك انتشار الصحف اليومية التي مكنت عموم الناس من الاهتمام بالحياة العامة وإبداء الرأي في كل تعاضيلها دون اعتبار الكفاءة العلمية. وهذا ما شجع أكثر على التعبير عن الرأي كمكسب حيوي وكأحد الحقوق المدنية التي ترسخت بقوة. الشن الذي ساهم في إرساء ما يمكن أن نسميه بالعدالة الفكرية والتفافية والتي بمقتضاها يكون للجميع حق النقد والإقتراف والمشاركة في الحياة العامة.

غير أن الطابع الذي ميز المجتمعات الأوروبية وخاصة الفرنسية منذ بداية القرن الثامن عشر هو بلا حنايع انتشار الصالونات والمقاهي والنوادي التي كان يؤمها مختلف فئات الفكر والفن بالإضافة إلى عموم الناس، والتي كان معظمها على ملك العديد من النبلاء ومن مشاهير الرجال والنساء من الذين أبدوا اهتماما واسعا بالإبداع الأدبي والفلسفي فكانوا بمثابة الملاذ الآمن للمفكرين والمبدعين بما لهم من نفوذ (1).

يمكن القول إذن إن هذا التوجه الجديد للفكر والذي بمقتضاه تمرد العقل من حدود التجريد الميتافيزيقي ومن معايير الصرامة والدقة العلمية لينخرط في المشاغل اليومية قد صاحبه توجه جديد لوتيرة الحياة الاجتماعية المتغلطة أصلا من الأطر التقليدية ومن ضغط المؤسسات التي هيمنت طويلا كالكنيسة والأسرة والطائفة لينخرط الجميع في نمط جديد من العلاقات والمعاملات. ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى أن معظم المجتمعات الأوروبية في تلك الفترة قد شهدت تفككا اجتماعيا غير مسبوق. ويظهر ذلك بالخصوص في تراجع موقع مؤسسة الأسرة في حياة الناس حيث انتشرت علاقات المخادمة وتردت

أوضاع الطفولة. فكان الأطفال يلاقون مصيرهم في انتظار عطف المورسين خاصة من السيدات اللاتي يتولين في الغالب رعاية بعض المشردين منهم (2).

لكن هذا الانحطاط في الواقع الاجتماعي لم يكن ليعيق تطلع الناس إلى التغيير، بل كان في معظم الحالات مصدر الشعور بالثقة والرغبة في تحمل المسؤولية تجاه الآخرين بدلا من الخضوع والانتظار السلبي. وتلك هي حقيقة الأنوار، إنها خروج الإنسان من قصوره الذي هو نفسه مسؤول عنه. قصور يعني عجزه عن استعمال عقله دون إشراف الغير (3).

لقد أفضت هذه اللقاءات اليومية بين رجال الفكر وعامة الناس في الصالونات والنوادي إلى تغير في الشخصية والقناعات. حيث بدأ الكل يشترع الثقة بنفسه ويتحسس قدرته على التفكير والمساهمة في الشأن العمومي. ولعل النتيجة المباشرة لهذه التحولات هي التحرر من سلطة الأوصياء وأعمال العقل لا قيد ومن دون خوف. إلا أنه من الطبيعي أن تكون هذه التحولات بطيئة وفي أناة. ذلك أن الجهل ليس بالشيء الذي يتغير بالامر اليسير خاصة بعد أن يكونوا قد شربوا على التقليد والخضوع الأعمى لإملاءات الأوصياء. فالشعب كما يؤكد فولتير تحركه في الغالب الانفعالات والعواطف. ولذلك فليس من اليسير إلغاء الفجوة بين الخاصة من العلماء والمفكرين وبين الأغلبية من السواد الأعظم التي حرمت من نور المعرفة وعاشت طويلا في ظلمات الجهل. ولذا فإن «فكرة المساواة بين الجميع هي الشيء الأكثر بدها ولكنها في نفس الوقت الشيء الأقرب إلى الوهم» (4).

هذا الإقرار يدفعنا للتساؤل عن جدوى مشروع التنوير. إذ كيف يمكن أن نصف الشعب بكل صفات النقص كالرعونة والجهل، ونعهد إليه في المقابل بأصعب المهام ونعني التعقل والمشاركة في تطوير الحياة العامة ومعالجة قضايا العصر؟

لعل روسو قد واجه هذا الإحراج حينما أعطى

الفصول الثلاث الأخيرة من الكتاب الثاني من مؤلفه في العقد الاجتماعي عنوان: «في الشعب». مما يعني أن تناول المسألة السياسية يمر حتما عبر الحديث عن الشعب. «ذلك أن المشرع الحكيم لا يبدأ بصياغة قوانين جيدة في ذاتها بل عليه أن ينظر قبل ذلك ما إذا كان الشعب الذي يخصه بتلك القوانين قابلا لتحملها» (5).

ومعنى ذلك أن نجاح المشروع السياسي وعقلانية المؤسسات إنما تقاس بمدى ملاءمتها للحالة الذهنية والمادية للشعب الذي نتعاظم معه. لأن ممارسة السلطة تستدعي أن نأخذ في الحسبان كل السمات المعنوية أو الأخلاقية وننتظر ما إذا كانوا أقرب إلى الشجاعة أم إلى الجبن وأقرب إلى الطاعة أم إلى التمرد وأقرب إلى الذكاء أم إلى الغباء، وأقرب إلى الاستقامة أم إلى الانحراف. وهكذا فإن البحث عن طبيعة النظام السياسي وبيان المؤسسات التي ينبنى عليها إنما يتوقف على معرفة طباع الشعب ودرجة وعيه ومستوى نضجه الفكري والأخلاقي. وهذا ما يطرح على السياسي مهمة أولية لا يمكن إغفالها، ونعني التربية.

ب- التربية :

في مفتاح مؤلفه (Emile) الذي يعطيه عنوانا فرعيا: في التربية، يلاحظ روسو أن جل مؤلفات الفكر السياسي الشهيرة هي في الحقيقة مؤلفات في التربية وليست مؤلفات في السياسة. ولذا فهو ينصح بأن لا نحكم على الكتب من خلال عناوينها. وذلك في إشارة إلى جمهورية أفلاطون التي يعتبرها كتابا في التربية بامتياز (6).

من هنا تتبين أهمية الإيمان بالإنسان ككائن جدير بالكرامة والمساواة. فحينما نعتبر الإنسان غاية في ذاته، فذلك يعني أنه ذو قيمة لا تعلوها أية قيمة وأن كل الأفعال وكل ممارسة ينبغي أن تؤدي إلى حفظ كرامته. وهذا لن يكون إلا من خلال التربية التي تؤدي إلى تنمية الفضائل والتي بها يسمو الإنسان إلى مراتب الكمال.

الطبيعة الإنسانية لدى كل من كانط وروسو - حيث يرى كانط أن الطبيعة الإنسانية ليست بالخير ولا هي بالشر في حين يؤكد روسو أن طبيعة الإنسان خيرة في كل الأحوال - فإن تصورهما لوظيفة التربية وأهميتها في مشروع التنوير هو نفسه. لأن «الأنوار تتوقف على التربية التي بدورها تتوقف على الأنوار» (١). ولا غربة في ذلك، إذ ما دام التنوير يهدف في النهاية إلى إقامة مجتمع متقدم وإلى إرساء نظام سياسي واجتماعي عادل يقوم على مبادئ الحرية والكرامة، فإنه لا بد من توطئ الأفراد على احترام القوانين والمؤسسات وحب الوطن والإعتراف بحقوق الآخرين وحريرتهم، وتلك هي جملة الفضائل التي تمثل شرطا أساسيا لإعداد شعب مستنير، والتي في غيابها تسود الأنانية والعنف والجشع.

فالتربية بهذا المعنى عبارة عن جهد تلهيبي يهدف إلى بحث شخصية الفرد وتهيته للحياة المدنية المأمولة (10). ولذا فهي ليست عملية فردية معزولة عن إطارها الاجتماعي بل تتجاوز ذلك إلى مشروع جماعي غايته تكوين شعب بأكملة ليعاس بالطريقة الأمثل التي تحفظ كرامته وتحقق إنسانيته مما يعني أن الرهان الحقيقي للتربية هو إعداد المواطن المثالي للدولة المناسبة لمشروع الأنوار.

وفي هذا السياق يذهب كانط إلى القول إن التطور الحتمي للنوع البشري سيؤدي في النهاية إلى وحدة البشر كغاية قصوى لا مفر منها. ذلك أن الاختلافات والقوارق الكائنة بين مختلف الشعوب والأعراق إنما هي حصيلة انحرافات تعمدت عندما أخفق العقل وسيطرت الغريزة. وما الأنانية بما تخلفه من نزاعات وحروب إلا دليل على هذه الانحرافات وعلى هذا الأخفاق. ولم يكن كانط استثناء من بين معاصريه، فأغلب فلاسفة الأنوار يجمعون على إدانة مجتمع عصرهم بما فيه من مؤسسات وقيم تبث الفقرة والتمييز وتسلب الأفراد حريتهم وطبيعتهم الإنسانية. من هنا نفهم المفارقة التي يشيرها روسو في مفتتح مؤلفه في العقد الاجتماعي حيث يلاحظ «أن الإنسان يولد حرا ولكنه في الأغلال جيشا ولى» (11).

ولما كانت التربية هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق مجتمع إنساني فاضل فإنها بهذا المعنى تصبح واجبا جماعيا حتى وإن كان الناس غير مهيين في لحظة ما لتقبل القيم التي تدعو إليها. وذلك لأن التقدم كمصير حتمي للبشرية، كما يؤكد كانط، لن يكون إلا بتحصيل وصيد قيعي يوجه الممارسة وكل أشكال المعاملات.

وإذا كان كانط يعتبر التربية شرطا لتقدم النوع الإنساني وتحجيره من أسر الضرورة ومن الميولات والدوافع الأنانية للخروج من مملكة الطبيعة بغرائزها ونوازعها إلى مملكة العقل، فإن روسو على العكس من ذلك، يعتبر التربية سبيلا لاستعادة الطبيعة الأصلية والخيرة للإنسان. وبهذا المعنى فإنها عبارة عن عملية تصحيح أو إصلاح لما أفسدته الحضارة التي غدت روح الأنانية والغرور في الإنسان وألهمته الكبرياء والجشع بفضل ما صار بحوزة من علوم وفنون. «فكل شيء يخرج طيبا من بين أيدي الطبيعة وكل شيء يفسد بين يدي الإنسان» (٦).

وتبعاً لذلك فإن عملية التربية عند روسو تبدأ بعزله عن المجتمع وذلك لكي تنمو ملكاته تنفصاً عن كل بعيدا عن كل مؤثرات الحضارة حتى «يتمتع بحرية الحكم بفطرته السليمة على ما في المجتمع من جورب وانحرافات».

غير أن روسو الذي انشغل في كتاب «إميل» بتسميد الطبيعة الخيرة للإنسان، حيث وصف الحضارة بالانحراف واتهم المجتمع بطمس نوازع الخير وتغذية بوزع الشر في الأفراد، راه في كتاب العقد الاجتماعي يشي على الحالة المدنية التي تنج عن عملية التعاقد والتي تمثل نقلة نهائية من الحالة الحيوانية الغريزية إلى مرتبة الخلقية المبنية على العقل - وليس الطبيعة - كمعيار وحيد للخير والشر. ولذا فهو يدعو الإنسان في هذا الصدد إلى «أن يبارك اللحظة السعيدة التي انتزعت إلى الأبد وحوّلته من كائن أحرق عاطل إلى كائن ذكي وإلى إنسان» (٨).

هكذا فرغم اختلاف المسلمات الفكرية بخصوص

وللتذكير فإن التفكير في الإنسان في ذلك العصر كان دوماً في ضوء ما توفر من معلومات ومعارف بفضل الرحلات الاستكشافية التي تزايدت وتوزعت وجهاتها آنذاك. ومن ثمة كان الهاجس الرئيسي هو إيجاد أفضل القوانين والمؤسسات وإقامة النظام السياسي الذي يحقق حرية الأفراد ويحفظ كرامتهم. وهكذا فإن الحكم على النظم السياسية ومؤسساتها الاجتماعية إنما يكون بناء على ما تحققه من حرية ورفاه لشعبها (12). مما يعني أن فلاسفة الأنوار قد غيروا ترتيب المعادلة وذلك حين تصوروا النظام السياسي وشكل الحكومات والقوانين طبقاً لطبيعة الشعب ومصلحته على خلاف ما فكر القدامى.

2 - الشعب والسيادة :

حينما نعود إلى الكتابات الفلسفية التي سبقت عصر التنوير نجد أن كلمة شعب تقيد سوما الحشود البشرية المنفصلة عن النبلاء ورجال الكنيسة، والتي يميز عنها تورما الأكويني بالجمع من الأفراد الذي يفتقد لكل تناسق أو رابطة معنوية. وهكذا فإن مصطلح الشعب يتضمن دلالة سلبية حيث يوحي بالوحدة من الانقسام أو الاحتقار للأغلبية المندمة من الناس والفائدة للثروة والسلطة والأهم من كل ذلك العاجرة عن العقل. ومن هنا كانت ألفاظ مثل السواد والدهماء توحى بالجهل والخصاصة والنفوس العارمة.

ولهذا السبب لم تكن هذه الأغلبية الساحقة في المجتمعات الأوروبية حتى قبيل عصر الأنوار جذيرة بالكرامة والحرية، فكان الاستبداد والاستغلال قدرها المحتوم في أغلب الأحيان. لأنها ونظراً لجهلها وعجزها عن التنظيم وتوحيد صفوفها ونظراً لحضوعها لسلطان الغريزة كانت غير قادرة على مواجهة الاستبداد بكل صنفه. غير أن أسباب العجز والضعف لم تكن لمنع هذه الجموع من الحكم على الأشياء والمشاركة في صياغة الرأي العام. إذ من الطبيعي أن يكون لهذه الجماهير المحرومة جملة من التطلعات التي على أساسها تحدد موقفها من كل قرار سياسي أو اجتماعي.

ثمة إذن ما يدعو إلى القول بأن تحولاً ما أضحى وشيكاً وأن هذه الجموع لن تقبل أن تساق كالقطيع إلى ما لا نهاية. ولعل التغيرات الاجتماعية التي ذكرنا في البداية وما وفرته من فضاءات عمومية وفرص للحوار، قد ولدت نصيباً من الثقة لدى قطاع واسع ممن كانوا يعانون التهميش. وعن هذه الثقة تولدت الرغبة في المساواة والقطع مع الهرمية الاجتماعية التي كرسها الثقافة الأرستقراطية الكنسية لعقود طويلة.

من هنا تولد الوعي بوجود مصير مشترك وبأن المصلحة الجماعية تقتضي تغييراً يساهم الجميع في إنجازه، الشيء الذي دعم الروابط وخلق نوعاً من الرغبة في التعاون. ومن هذه الرغبة المتبادلة نشأت إرادة التعاقد (13) كميثاق معنوي به صارت تلك الحشود المتصارعة شعباً بآتم معنى الكلمة. وذلك هو مدلول العقد الاجتماعي «الذي مقتضاه يكون شعب ما شعباً» (14).

و نحن حينما نتحدث عن الشعب في هذا السياق فإننا نقصد درجة من الاتحاد تجعل أهداف الجميع ومصالحهم متوافقة بنحو لا تكون هناك أدنى رغبة من أي طرف في إيذاء الطرف الآخر أو إلحاق الضرر بمصالحه. ومعنى ذلك أنه بلن يكون هناك أي مجال للاعتباط ولردود الأفعال العشوائية الناتجة عن الأنانية والعُدوانية كما كان عليه الأمر من ذي قبل، أو -بتعبير فلاسفة العقد الاجتماعي- كما يمكن أن تكون عليه الأمور في حالة الطبيعة.

إن تغليب العقل - بما يعنيه ذلك من حساب الحجم المصلحة ولتقدير الضرر الذي قد ينتج عن أي سلوك - من شأنه أن يدفع الناس إلى التخلي عن العنف وعن الرغبة الجامحة في الانتقام تجاه أي عدوان. والنتيجة هي استشعار الثقة تجاه ما تقرره المجموعة وما ترتضيه الأغلبية.

ذلك هو إجمالاً مدلول الإرادة العامة التي ستحل محل القوى الفردية المتحررة من كل وازع أخلاقي والتي كانت سلاح كل فرد في غياب سلطة عادلة تنظم حياة

الأحداث قد فاق حدود التوقعات. فمن المعلوم أن هذه التحولات العميقة قد توجت بثورة أطاحت سنة 1789 بعرش لويس السادس عشر ثم توسع نطاق ارتداداتها ليطال مجمل الإمارات المجاورة لفرنسا. وقد كان للوعي السياسي والاجتماعي للشعوب دور حاسم في تحرير الإرادة والتحرر على الطغيان ومقارعة البطش، ونجلى ذلك بوضوح في انتحام حصن الباستيل بباريس، وهي الخطوة التي عجلت بسقوط الملكية إلى الأبد.

وإزاء هذه التطورات المتسارعة لم يخف العديد من مفكري العصر من الانحرافات التي قد تؤول إليها الأمور. فكان لا بد من وضع حد لهذا المد الثوري وهذا اللجوء المتزايد إلى العنف لتغيير الأوضاع. وفي هذا السياق كتب كانط سنة 1795 مؤلفه مشروع سلم دائمة وذلك تعبيرا عن رفضه للحروب ولكل مظاهر العنف بما في ذلك العنف الثوري الذي من شأنه أن يعصف بالنظام والسلم الاجتماعية باعتبارها شرطا لإحلال منظومة الحقوق والحريات. ولذلك فإن السبيل الوحيد للخروج من دوامة العنف هي الإيمان بالعقل والاحتكام لسلطة الكونية التي تتعارض بالضرورة مع كل النزاع الأنانية الهدامة. ذلك أن العقل يوصفه أداة حساب وقياس يعمل دوما في الاتجاه الذي يحفظ النوع البشري ويقيم السلم والعدل بين البشر. وهو ما يعني بالضرورة إقامة نظام حقوقي أو قضائي يسهر على تنظيم حياة البشر وعلى التقليل من حالات العدوان بالاحتكام إلى القانون باعتباره سلطة عليا ترعى الحقوق وتضع الجميع على نفس قدم المساواة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هاجس إحلال السلم والقضاء على العنف يتجاوز إطار المجتمع الواحد ليشمل العلاقات بين الأمم والشعوب. ذلك أن مفهوم الحرب عند كانط لا يتعلق بالحرب الأهلية بين أفراد الشعب الواحد بل يتصل حصرا بالعنف المتبادل بين شعب وآخر. هذا العنف الذي من شأنه أن يعيق التعاون الخلاق بين الأمم. ولكي يتحقق السلم بين الشعوب لا بد من التخلي عن كل أشكال الانتقام

الناس. وفي هذا الإطار يؤكد فلاسفة العقد الاجتماعي - ومن بينهم روسو خاصة - أن الإرادة العامة الناتجة عن التعاقد، لن تحظى بالشرعية ولن تكون ذات أثر مهم في تغيير غمط حياة الأفراد ما لم يكن هناك تنازل كلي وجماعي ومتبادل عن الحرية الطبيعية وعن كل القوى الفردية. فبمجرد أن يحصل هذا التنازل يصبح لكلمة شعب دلالة حقيقية. حيث يصبح المصدر الوحيد للحقوق الشرعية. إذ لما كانت الإرادة العامة تعبر فعليا عن إرادة الجميع في الحرية والمساواة، فمن الطبيعي أن تكون هي المدافع عن مصالح الشعب حتى وإن ترجمت في شخصيات ومؤسسات ذات صبغة تشريعية أو تنفيذية طالما أن الشعب لا يبيد دوما تقدير مصلحته رغم حرصه الدائم على ضمانها (15).

ومعنى ذلك أن تفويض الشعب مهام التشريع والتنفيذ للمؤسسات وهيئات يشرف على اختيارها لا يفقده السيادة، التي لن تكون بأي حال من الأحوال محل تنازل. وهكذا فإنه على من ينوب الشعب أن يتصرف وفق ما يريده (الشعب) وأن يعبر تحت إشراف دون أدنى تدخل لإرادته الشخصية. من هنا تنهض أمم الرهان الأساسي لبدا سيادة الشعب إنما يكمن في إقرار تشريعات تحفظ الحقوق والحريات المدنية للجميع. وهذا لن يكون إلا حينما تعمل المؤسسة التشريعية حقا وفق الإرادة العامة أي وفق ما يرضيه عموم الشعب باعتباره السلطة العليا والمصدر الوحيد للتشريع.

إلا أن هذه الثقة في الإرادة الشعبية لم تكن لتنتأ لو لم يكن هناك رصيد قيمي ووازع أخلاقي قوي لدى الجماهير التي أصبحت أكثر من أي وقت مضى تستشعر المسؤولية تجاه الوطن وما يعنيه ذلك من حب لأبنائه ومن تقدير لقيم العدالة والمساواة. وللإشارة فإن هذا الوعي لم يكن حصيلة جهد تعليمي بل هو محض شعور باطني تلقائي يسميه منتسكيو «بحب الجمهورية» بما هو حب للديمقراطية والحرية (16). ومن الطبيعي أن يجد هذا التغيير في الوعي وفي الذهنية صدى عميقا في التشريعات والمؤسسات التي أقيمت في تلك الفترة. غير أن مجرى

بالدرجة الأولى تقليص الهوة بين رجال العلم وبين رجل الشارع، وذلك لن يكون إلا بخلق فضاءات يلتقي فيها الطرفان، حتى يتمكن هذا الأخير من التخلص من عقوبته ويتمكن الآخر من التخلص ما أمكن من التجريد والصرامة النظرية. ذلك هو المقصود بالفضاء العمومي والذي من خلاله يكتسب الفكر جماعته الاجتماعية.

ثانياً: إن لكل مجتمع أدواته الخاصة في التغيير كما لكل مجتمع قضايا ومواقفه الخاصة. ومن هنا فلا فائدة ترجى من استنساخ تجارب الآخرين بكل تفاصيلها للوصول إلى ما بلغوه من تحضر. وإذا كنا نؤمن بكونية القيم وبأن التقدم غاية مشروعة في تناول الجميع، فإن ذلك لا يعني القول بوجود شعوب أقدر من غيرها على الإبداع وبأن قدر شعوب ما يسمى بالعلم الدمي هو التقليد الأعمى لما تم إنجازه على أيدي الآخرين. وما قد بينت ثورات الربيع العربي أن شعوبنا أقرب ما تكون إلى الخلق والريادة. ولا يقوتنا في هذا الصدد أن تشير إلى أن بيتنا العربية الإسلامية تتوفر على العديد من الفضائل والمؤسسات التي إذا ما تم تويرها فإنها ستعزز الحس المدني وتساهم في تنمية الوعي الجمعي ومن ثمة بناء مجتمع متقدم.

ثالثاً: إن الإيمان الراسخ بقيم المساواة وبحق الجميع في المشاركة في الشأن العام هو ما يعطي لفهوم الشعب دلالة حقيقية. إذ بهذين الشرطين فقط تتحقق الوحدة بين الأفراد ويستثمر الجميع المسؤولية تجاه الوطن والرغبة في صنع مصير جماعي من شأنه أن يبرهن على عبقرية شعب ما ويصنع أمجاداً.

والثأر والإيمان بجذوى العفو (17) والمصالحة، وذلك في إطار قيم جديدة تؤمن بواجب التعايش والتعاون. ولذلك يتحدث كانط عن حق الضيافة بما هو حق الآخر أو الأجنبي في ألا يعامل معاملة العدو حين يصل بلدنا غير بلده وفي الإقامة حيثما اختار أن يقيم شرط أن لا تكون إقامته مصدر خطر على البلد المضيف.

ولئن كان لهذه المنظومة الجديدة صدى واضحاً في الإعلان العالمي الأول لحقوق الإنسان الصادر سنة 1793 فإنها لم تدرك مداها الأقصى كما تصوره كانط بالتحديد وذلك حين اعتبر أن كل التشريعات وكل المنظومات الحقوقية والسياسية ينبغي أن تكون في خدمة هدف أساسي ألا وهو وحدة النوع البشري باعتباره غاية قصوى يقتضيها العقل الإنساني وفق ما يتصوره من مبادئ كونية تعبر عن كمال الإنسان ولا يمكن تجسيدها إلا في واقع السلم الكوني الدائم.

خاتمة :

لم يكن الهدف من استعراض جانب من الجوانب التي شهدها القرن 18 والعوامل التي ساهمت في نجاحها تقديم معالجة وصفية تبرز فريدة تلك التجربة وأصالتها، بل هو بالأحرى التوقف عند جملة من العبر التي يمكن صياغتها في النقاط التالية:

أولاً: إن الفكر الإنساني مهما كانت عبقرية لا يمكنه أن يؤثر في الواقع ويرتقي بالإنسانية ما لم ينخرط فعلياً في قضايا الناس اليومية. وهذا الانخراط يقتضي

- (1) يمكن أن نذكر في هذا الصدد أشهر الصالونات التي شطت في تلك الفترة والتي ساهمت إلى حد كبير في الحراك الفكري والسياسي والاجتماعي من أهمها:
- صالون Le salon de Mme De Lambert والذي فتح بين سني 1710 و 1744 وكان من أشهر من تردد عليه مونتسكيو وفونتونال وفينولون
- صالون Le salon de Mme du Defland والذي فتح بين سني 1710 و 1770 وكان من أهم رواده الموسيقيون ديدرو ودالمبار، وكذلك مونتسكيو وماريفو.
- صالون Le salon de Mlle De Lespinasse والذي فتح بين سني 1764 و 1774 ومن أهم رواده مونتال وكوندورسي وكوندلياك ودالمبار. المصدر: Langarde & Michard
- Collection littéraire XVIII siècle Paris Bordas 1967 P 8
- (2) يذكر أن جون جاك روسو قد عاش هو أيضا طفولة قاسية حيث فقد أمه عند الولادة. وقد دفعه الحرمان والإهمال إلى التشرد، حيث داق طعم الحفاصة ثم وبعد محطبات كثيرة من الترحال انتهى إلى السيدة Mlle de Warens التي أحسب إليه وصحت الرعاية ومكنته من استكمال تعليمه وفتحت له أبواب المجد والشهرة بما كان لديها من علاقات. ولكن الغريب هو أن روسو الذي عاش مرارة الإهمال والتشرد لم يتزوج عن جعل أبنائه يواجهون نفس المصير، حيث كانت التقلبات العاطفية، بالإضافة إلى ملاحظة السقطات المركزة. دون ترويض عند الأستاذ وهو ما أثر سلبا على حالة الأسرة، مما دفعه إلى التخلص مبكرا من أبنائه والتفصل من مسؤولياته تجاههم
- 3) Kant, Qu'est ce qu'être éclairé
- 4) Voltaire, Dictionnaire philosophique
- 5) J J Rousseau, Du contrat social livre II ch V
- 6) J J Rousseau, Emile livre I P 9
- (7) نفس المصدر.
- 8) J J Rousseau, Du contrat social livre I ch 8
- 9) Kant, Traite de pédagogie, P 100 et 101
- (10) المصدر
- 11) J J Rousseau, Du contrat social livre I ch I
- 12) J J Rousseau, Du contrat social livre III ch 9
- (13) من المهم هنا تناول فلسفة العقد الاجتماعي والمفاهيم الأساسية التي تتركز عليها، وإن حسب أن سير مدني التجارب بين التعرّات الحاصلة على مستوى الواقع الاجتماعي وما يثير به من حراك وتطلع للمشاركة في الشأن العام من قف قطاع واسع من عموم الناس في تلك الفترة وبين اهتمامات الفلاسفة والمفكرين الذين أصبحوا مشغولين أكثر بضرورة التعبير السياسي والاجتماعي. بالرغم من أن فكرة التعاقد قد ظهرت قبل التنوير النهائي لمشروع التنوير لدى كل من هومر وسبيورا فإن الأرضية والأهداف تؤكد تكون متشابهة في المثلثين. هذه بذات في إطار فكر لم يعد يؤمن بفكرة الحق الإلهي وأن الشأن السياسي امتداد للدين والأخلاق، حيث تأسس الاتجاه الأستروبولوجي للفلسفة السياسية الحديثة على مفهوم حق طبيعي لدى بعض من الصيغة الأساسية الأساس الوحيد للمحقوق إلا أن هذه التحولات الفكرية تعبر إلى حد كبير انعكاسا لواقع الاجتماعي ولدعية الإنسان الأوروبي الذي بدأ يفسق درع، باستعداد رجال الدين ورجال السياسة وأصبح يتطلع أكثر إلى العدالة والمساواة. ومن ثمة تولدت الدعاة بالخلاص الاجتماعي وأن الحق يكمن في تغيير نمط الحياة بما في ذلك المنظومة السياسية، وهو ما ليس يتحقق إلا بجعل الإرادة الشعبية مصدر السيادة الفعلية وأن الحكومات لا يمكن أن تكون سوى تعبير عن هذه

الإرادة العامة التي هي ملك للشعب دون سواء، وهذا ما نعره بمصوح فلسفة العقد الاجتماعي كما عرضها روسو.

- 14) J J Rousseau, Du contrat social livre I ch 5
- 15) Note du commentateur du contrat social P 112
- 16) Montesquieu DE l esprit des lois V ch2
- 17) Kant, Principes Métaphysiques du droit, 235

المصادر والمراجع

- Kant : Principes Métaphysiques du droit , librairie philosophique de la Grange, Paris 1853
- Esquisse philosophique d'un projet de paix perpétuelle librairie philosophique de la Grange, Paris 1853
- Réponse à la question : Qu'est-ce qu'être éclairé ?, librairie philosophique de la Grange, Paris 1853.
- Observation sur le feu commun librairie philosophique de la Grange, Paris 1853
- Montesquieu : Œuvres complètes , éd. Seuil, Paris , 1964
- J J Rousseau : Discours sur les sciences et les arts : Flammarion, Paris 1938,
- Émile ou de l'éducation, Paris, Grange 1963
- Préface de Rousseau : Flammarion - Paris 1938
- Discours sur l'économie et les fondements de la justice pour les Hommes, Gallimard Paris 1965
- Du contrat social ou principe du droit politique , Paris, Hordas 1972
- Burdeau (Georges) : La démocratie, Bussière, Saint-Amant Paris 1966
- David (Marcel) : La souveraineté du peuple . P.U.F Paris, 1996
- Duproix (Paul) : Kant et Fichte et le problème de l'éducation, Felix Alcan, Éditeur, Paris 1897
- Goyard Fabre (Simone) : La philosophie du droit de Montesquieu Paris, Librairie C Klin Ckseick, 1979
- Vlachos (Georges) : La pensée politique de Kant . P.U.F Paris 1962

الثورة العربية وتحدي منطق التدويل

مصباح الشيباني / باحث تونسي

تمهيد :

من صراع ثنائي داخلي بين الجماهير العربية المنتفضة وبين القوى المتواطئة مع الأنظمة العربية الحاكمة، إلى صراع متعدد الأقطاب، إقليمي ودوليا، من أجل تحقيق أهداف متباينة مستخدمة فيها جميع وسائل الاستقطاب والهيمنة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والإعلامية والرمزية أيضا

فإلى أي مدى ستمكن قوى الثورة من أن تحقق تغييرا حقيقيا ونجاحيا في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظلّ التبعية إلى الغرب الاستعماري ؟ ألا تمثل قوى «الثورة المضادة» الداخلية والخارجية تعبيرة صادقة عن تحديات منطق التدويل للثورة العربية الراهنة ؟

1- معنى الثورة السياسية :

يفترض أنه من أبجديات البحث العلمي الجاد، هو أن يستهله صاحبه بتعريف مصطلحاته. وهي مسألة أساسية خاصة عندما يتعلق الأمر بمجال العلوم السياسية والإنسانية عموما. ويتأكد هذا المطلب المنهجي أكثر عندما يكون هذا المصطلح ذا أبعاد أيديولوجية وسياسية وفلسفية مثلما هو الأمر بالنسبة إلى مفهوم الثورة. فمن أجل ضمان حسن استعماله في مختلف المواضيع والسياقات، لا بد أن تكون نقطة الانطلاق هي تحديد معانيه. فلفاهيم مثلما يقول ريجيس دوبري (Regis Debray) هي بمثابة الأطفال الذين هم «ملك»

تعددت زوايا النظر والتنظير بين المحللين السياسيين والاجتماعيين العرب حول أبعاد الثورة العربية الراهنة وتعدياتها الكبرى، فأصبحنا نعيش لحظة تخمر سياسي وهيجان فكري وأيديولوجي تعوي سواء من خلال ما ينشر في الكتب أو عبر الصحف أو ما يذاع في القنوات التلفزيونية أو كذلك عبر ما ينشر على شبكة الإنترنت وانطلاقا من هذا الزخم الإعلامي-التبشيري لبعض الرؤى والمواقف السياسية المشوهة أحيانا لحقائق الأمور وتفاعلا معها، أحسنا بالحاجة مثل غيرنا، أن نستجلي بعض ما يحدث على الساحة العربية وأن نرتب قليلا من ردود فعلنا في حدود التأملات العلمية ومن زاوية سوسيولوجية-سياسية.

نعتقد أننا في حاجة اليوم إلى مقاربات سوسيولوجية وسياسية جديدة لفهم الواقع العربي والدولية وتأثيرهما في مستوى بناء مستقبل الأمة العربية، لأن المقاربات السوسيولوجية والسياسية الغربية التي استند إليها بعض مفكرينا العرب لم تعد تصلح للوصف والتفسير والتنبؤ بمآلات الفعل الثوري العربي. لقد أخذ الصراع مع قوى «الاستعمار الجديد» من الداخل العربي ومن خارجه، بعدا جديدا ومضمونا معولما (اقتصادي وسياسي وعسكري...) مضافا إلى مضامين القضايا العربية القديمة من استبداد وتخلف وتحجزة. وتحول الصراع

الثورة. إلا أنه في الحالات الاحتجاجية العربية الراهنة توقرت عدة عناصر تحيز لنا وصفها بالثورة. ومن أبرز هذه الخصائص نجد:

أولاً : صفة الشمولية : وتتمثل في مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية والمنظمات الاجتماعية والثقافية والإعلامية في هذه التحركات سواء في الساحات العامة أو في مواقع العمل والمؤسسات. وهذه الثورة لم تأت «تبرعا» من أحد، بل قدم الشعب العربي من أجلها ومازال، مئات الشهداء وآلاف الجرحى على امتداد الأرض العربية كلها.

ثانياً : صفة الذمومة : يتصف الحراك الثوري الشعبي بالذمومة الزمنية من خلال تواصل التحركات في مختلف الساحات والمواقع حتى تتحقق جميع أهداف هذه الثورة. وهذه الذمومة سوف تبقى رهينة علاقات التجاذب والصراع، أي حسب موازين القوة بين القوى الثورية الشعبية والقوى المعادية للثورة سواء من الداخل أو من الخارج.

ثالثاً : أزمة انحصار الأزمة : ولدت هذه الحركات من رحم الأزمة، كنتيجة تراكم المشكلات والفساد في مختلف حقول المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولقد ولدت من رحم أزمة الأنظمة السياسية العربية. فالقول بأن العرب قد وعوا الآن واقعهم فانتفضوا يوقننا في المصيدة الغربية التي نحاول أن تصور المشهد الثوري باعتباره رد فعل عابر قام ضد الاستبداد الداخلي ويستهدف تغيير نظام الحكم في الدولة فقط. وهذا التحليل يعتمد جهازاً مفاهيمياً تضليلياً من أجل طمس بقية الحقائق التي أدت إلى هذه الانتفاضات الشعبية في مختلف الأقطار العربية دون استثناء.

نحن نعرف أن مقارنة أبعاد الثورة السياسية وتحدياتها الداخلية والخارجية ليس بالأمر السهل في الحالة العربية الراهنة. لذلك نجد البعض ممن يطر إلىها من زاوية جزئية، والبعض الآخر ينظر إليها من زاوية كلية (شاملة). من هنا كان لا بد من أن نتعامل معها

من بعني بهم أكثر. أي أنه كلما قام الباحث بالتدقيق فيها وتبينها من حالات الغموض والالتباس، كلما بلغ مقصده وحقق هدفه من استعمالها. لأن الاختلاف على دلالة بعض الكلمات والمفاهيم قد يكون جهلاً في بعض الأوقات، ولكنه في أحيان أخرى يكون افتعال عامد بقصد فرض مضامين فكرية أو أيديولوجية وسياسية معينة. إن الخلاف في الرأي مطلوب بطريقة ملحة ونحن نرتاد هذا المجال المجهول. ورغم ذلك فلا بد من الحذر في استخدام بعض التعريفات ذات الصبغة الاختلافية بين المفكرين والسياسيين.

تعرف «تيدا سكوكبول» (Theda Skokpol) الثورة السياسية على أنها «عملية مشاركة شعبية تهدف إلى إجراء تحويل اجتماعي، وتنتهي بتأسيس نظام سياسي جديد». لقد كانت «القوة الدافعة» إلى توليد الثورات في أنظمة الحكم على مدى التاريخ الإنساني القديم والمعاصر، تتمثل في الحلل الواضح والعسق في الثورات بين إمكانيات المجتمع في التطور، وبين ظروف حياته الحقيقية. ومن هنا كانت «الثورة السياسية» في أصل معانيها هي عبارة عن حركة التغيير للمجتمعات والنظم من حال إلى حال آخر في أوضاع المجتمع ونظام الحكم فيه. لكن يبقى السؤال مطروحا: ما هو هذا التغيير النوعي والجذري تحديداً؟

إن الثورة السياسية لا يتوقف معناها على مجرد التغيير النوعي في نظام الحكم، ولكنها تعني أيضاً عكس الجماهير من استرداد حقوقها وفرض إرادتها وممارسة سيادتها على أرضها وخيراتها. كما تعني أيضاً أن يصبح الشعب «جسماً» (un corps) مستقلاً ومنافساً حقيقياً أو قوة ضاغطة على قرارات القيادة السياسية في الدولة من أجل الاعتراف بحقوقه وحماية مصالحه والدفاع عن هويته الحضارية والثقافية ومن أجل تشكيل نظام حكم وحياء جديدين في المجتمع. فالهدف الأسمى للثورة هو بناء نموذج جديد للدولة يدرن من خلاله الشعب أشكالاً جديدة وغير معروفة لنظام المشاركة في الحياة العامة. وبالتالي لا يمكن أن نطلق على كل انتفاضة شعبية إسم

وفق مقارنة «مفتوحة» يتكامل فيها الجزئي مع الكلي حتى تتمكن من النظر في بعض التفاصيل وحتى لا نسجن أنفسنا عندما نزيد مقارنة صورة المشهد العربي في شموليته. لهذا علينا:

أولاً: أن نعتد التفكير العقلاني العلمي وتجنب الخضوع إلى المشاعر والعواطف في إدراكنا للمشاكل والقضايا التي تعترض طريق النضال العربي الثوري. والفكر العقلاني في الميدان السياسي العربي اليوم بات ملحا أكثر من قبل باعتباره المنهج الناجع لاستقراء الواقع وباعتباره يوفر لنا القدرة على تطويره وتغييره وفق طموحاتنا وليس وفق طموحات الأعداء. نقول هذا نتيجة قلة الكتابات العربية العميقة في بعض النقاط الاستراتيجية فضلا عن وجود تضارب أحيانا في ذكر بعض الأحداث وتفسيرها خاصة في بعض التقارير الصحفية والبرامج التلفزيونية التي باتت تقتصر إلى الحد الأدنى من النظرة الموضوعية لتحليل بعض الأحداث في جميع الأقطار العربية التي تشهد وضعا ثوريا.

ثانياً: لابد من الانتباه إلى التداخل بين المرحلي والسياسي والاقتصادي وما هو ثقافي وديني وأمني الذي يعمل من الفعل الثوري على درجة من التعقيد، مما قد يؤدي إلى إمكانية ضياع البوصلة الحقيقية المساعدة في توجيه الحركة الجماهيرية وفي ترتيب أولوياتها وفي تحديد أهدافها. ففي ظل أوضاع التفتت الاجتماعي والشرذمة الحزبية ومع عدم تجذر قيم المواطنة في الوطن العربي، عادت ظواهر الانزواء في عبادة الانتماءات ما قبل المواطنة سواء كانت في مستوياتها القليلة أو الحوية أو الدينية والمذهبية. وكذلك في مستوى الترابط بين تراجع مصداقية بعض القوى المشاركة في تأييد هذه الثورات وبين محاولتها إفساد المعنى النبيل للفعل الثوري كشباط جماهيري نوعي يتم عبر عدة آليات للمشاركة المنظمة: الحزبية والنقابية والبرلمانية... الخ.

ثالثاً: قد لا يشك أحد أننا أمام «نموذج ثوري» مازالت ملامحه لم تتبلور بصفة نهائية بعد. فهو يجمع بين الفعل الانتفاضي والاحتجاجي والعصيان

المدني... الخ. وهي بالتأكيد كلها حركات شعبية ومتعددة المضامين والأبعاد منها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. كما أن جميع هذه المضامين المشكلة لها متفاعلة في ما بينها ومتصارعة في الوقت ذاته. والمشهد المجتمعي الثوري سوف يتأثر إيجاباً وسلباً باتجاه هذا التفاعل ويبقى مدى التغيير العربي في المستقبل رهين الضغوطات العربية والعالية التي تتعرض لها على نضالات الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج. فهذه الثورة هي نتاج عملية تاريخية أكثر عمقا وتعقيدا مما يحاول بعض مفكرينا أن يوهنوا به. لذلك، وبعيدا عن الصخب الأيديولوجي أو ما تردهه مختلف وسائل الاتصال والتعبير في الإعلام والخطب السياسية والبرامج التلفزيونية صباحا ومساء، نعتقد أن الشروط الذاتية والموضوعية لنجاح هذه الثورة مازالت لم تصبح بعد وتعرضها صعوبات وتحديات تظل تقف حاجزاً أمامها، وهي عقبات كثيرة ومتنوعة (داخلية وخارجية) ومعتددة بنفس تعقد تحديات الواقع العربي ذاته. فالنخاع العربي والدولي المضطرب لا يساعد على نجاح هذه الثورة، بل ما يساعد على أودها وإفشالها. وباتت العرب مفتوح على احتمالات كثيرة تأمل أن لا تكون كلها سوداء.

2 - النظام الدولي وإستراتيجية التدويل :

إن الدراسة الموضوعية تقتضي أن ننظر إلى هذه الثورة باعتبارها حركة جماهيرية ديناميكية سلباً وإيجاباً. حتى لا نضعها في إطار مخلق وجامد قد يفقدها علاقاتها التاريخية وتفاعلاتها الداخلية والخارجية. غالباً ما نقرأ بعض الكتابات والمقالات التي تهمل جانباً مهماً من طبيعة الصراع الدائر اليوم في الوطن العربي وعلاقته بالصراعات الإقليمية والدولية عموماً. إن هدف هذه الثورة ليس الإطاحة بالحكام العرب الطغاة والمستبدن فقط، مثلما يحاول البعض من العرب والغربيين إيهامنا به، وإن يكون ذلك منتهى المعركة طالما بقيت الأسباب الحقيقية لهذه الثورة قائمة.

الأنظمة العربية في الخليج العربي، تعدّ السيناريوهات المختلفة حول طرق تدخلها في أي قطر عربي آخر قد تهرأ أعمدة حكمه انتفاضات الجماهير. وهذا ما تحقق أولاً في مصر حيث وقع تغيير وجه الحاكم دون أن تتغير سياسة النظام القديم وطبيعته، وما يزال متوصلاً إلى اليوم. فبدأ التدخل العربي والخليجي المعلن والمتخفي في تسير شؤون هذا البلد وإدارة حكمه عبر «المجلس العسكري» بشكل أهم عبء أمام التغيير الثوري الحقيقي فيه وسيظل هذا التدخل عائقاً أمام التغيير الثوري الحقيقي. ومهما كانت الادعاءات التي تحملها مضامين الخطابات السياسية والإعلامية الغربية، فإنها لن تكون سوى محاولة جديدة من أجل إعادة تشكيل العلاقات الإقليمية في الوطن العربي وفق منطق التفوق العسكري والهيمنة الغربية على الوطن العربي، ولن تؤدي في كل الأحوال في المستقبل القريب على الأقل إلى القفص مع منظومة النظام العربي الاستبدادي القديم.

وإذا ما أدت عمليات قتل المدنيين في سوريا، يختم **السكرتير المصنوع** عن فضاعة المجازر التي يرتكبها **الطليق النازي واليهودي يومي** في حق شعبها وبدعم أمريكي وغربي، وبنزكية سعودية وخليجية علنية. لقد تمكنت الدول الاستعمارية والامبريالية من تسخير الأسر الخليجية الحاكمة، أو بعض الجنرات العسكرية في تونس ومصر واليمن وغيرها، وتأهيلها في مؤسساتها الأكاديمية من أجل استحقاقات مرحلة ما بعد الثورة بهدف العمل على تأييد حالة التبعية للغرب. ونجحت إلى حد ما في إحداث شرخ داخلي عميق في صفوف الجماهير العربية وبين قواها السياسية.

ومهما تعددت مصالح القوى المعادية للثورة في الوطن العربي (داخلية وخارجية) واختلفت، فإنها تلتقي جميعها حول هدف مشترك وهو مقاومتها للثورات الشعبية التي تستهدف التغيير الحقيقي لأنظمة الحكم العربية. فكل القوى المعادية لهذه الثورة من رجال أعمال وشركات خاصة متعددة الجنسيات ودول مانحة ومختلف المؤسسات المالية الدولية... الخ تعمل جاهدة على ضمان استقرار

لقد كان السبب المباشر لهذه الثورة هو واقع الاستبداد والظلم الذي هيمن على المشهد المجتمعي العربي، وكان الهدف منها هو بناء الديمقراطية والاعتراف بالمواطنة العربية وعودة سيادة الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية... الخ. ولكن تبقى أهدافها الكبرى هي استعادة روح الأمة والدفاع عن هويتها العربية والإسلامية وعن قيمها الثقافية والدينية التي تعرضت إلى التهديم المنظم من قبل أعداء الأمة في الداخل والخارج معاً. لقد امتعن الغرب الاستعماري كرامة الشعب العربي وقام بنهب ثرواته وهو يسعى منذ عقود إلى تغيير معتقداته الدينية وتقاليد وقيمته الثقافية ليحل مكانها قيمه ومعتقداته بل ويفرض قوانينه حتى يتمكن من السيطرة بصفة مطلقة على الشعوب وحكامها.

وبما أن منطلقات هذه الثورة لم تكن مقطوعة الصلة بما سبقها من ثورات أو انتفاضات عربية عديدة ضد الاستبداد والاستعمار والتخلف... الخ، فإن أهدافها الحقيقية سواء تم الإعلان عنها أو لم يتم ذلك، تم الاتفاق حولها أو لم يتم، فهي احتجاجات شعبية ضد الهيمنة الأمريكية والغربية في المنطقة العربية، ضد سياسة التلطيع مع الكيان الصهيوني أيضاً. وبالتالي فمن الخطأ أن ننظر إليها بأنها ثورة ضد الاستبداد الداخلي فقط، بل إنها ثورة ضد حالات الانقسام العربي ومحاولات طمس خصوصيات الأمة الحضارية والدينية. لأن آليات استبداد الأنظمة العربية هي من صنع هذه القوى الاستعمارية والعلاقة بينهما جدلية وبدت اليوم أكثر وضوحاً وتوافقاً. لقد ولد المشروع الصهيوني من رحم انقسام الأمة ومن الضرورات الجيو-بوليتيكية لتعصر الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية واصطدامها بطموحات التجديد والنهوض العربي والإسلامي».

منذ أن نجح التونسيون في إسقاط نظام حكم «زين العابدين بن علي» استشرعت مختلف الأجهزة والإدارات الأوروبية والأمريكية الخطر الداهم الذي بات يهدد مصالحها في المنطقة وخاصة تلك التي تتعلق بحليفاتها «إسرائيل». فبدأت هذه الدول وفي تحالف مع بعض

في اتخاذ قراراتها المصرية ولا الحق في وضع سياساتها الداخلية أو الخارجية لأنها بكل بساطة ولدت من رحم الاستعمار وستظل حكومة تابعة للغرب الذي أتى بها من وراء البحار لتكون حارسه الأمين على مصالحه في ليبيا بعد الغدافي. كما ستبقى مدينة وممتعة لهذا الاحتلال العسكري «الثوري» وستبقى في تبعية إلى أن تسقط بالتقادم أو عبر فعل ثوري جديد في المستقبل.

لقد كانت النتائج كلها مضادة لما ادعته هذه القوى والمتشكلة أساساً في القضاء على نظام حكم الغدافي و«تحرير» الشعب العربي في ليبيا مثلما يزعمون. وتحولت الثورة في هذا البلد إلى حرب صليبية جديدة من أجل فرض الوصاية على إرادة هذا الشعب. فإعادة الإعمار ووضع الدستور وتنظيم الانتخابات في أي بلد لا يمكن أن تكون ناجحة في ظل مناخ الخوف وثقافة الانتقام والاعتقالات العشوائية وهدم البيوت على رؤوس أصحابها دون أي وجه حق. الخ ومن يعتقد أن القرار السياسي أصبح بيد الليبيين أو اليمنيين ليس أكثر من هم لأن الهزات النيلية لا تحققها الوسائل الدبلوماسية بل بحكومات فاشلة من قبل قوات الحلف الأطلسي من أجل إقناع الرأي العام العربي بأنها تحمل رسالة إنسانية وتسعى إلى إنشاء نظام ديمقراطي مثلما تم ذلك في العراق سابقاً، في حين أن الوقائع اليومية تكذب كل هذه الادعاءات والأباطيل. وبالطبع لم تكن هذه الحرب مفصولة عن أهدافها الإستراتيجية وهي ضرب مسيرة التضال العربي والقضاء على البركان الثوري الذي أطلقتها الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج. ولم تؤد إلا إلى استهداف منجزات هذه الانتفاضات في بعض الأقطار العربية وهي تحرير الإنسان العربي من الخوف حتى يزيد حالة من الريبة والتشكيك في قدراته الذاتية على بناء مستقبله أو اعتماد الآليات السلمية للتغيير.

لهذا نأمل أن لا تكون الضريبة التي سيدفعها الشعب العربي في ليبيا حتى ترضى عليه القوى الأطلسية وتترف بحكومته الجديدة كبيرة أو خطيرة. ونأمل أن لا تعدى الجانب الاقتصادي وإعادة البناء لتشمل ما هو

مصلحتها التي تتوافق مع استقرار النظام السياسي العربي القائم. لهذا تعمل كلها بوسائلها المختلفة (السياسية والإعلامية والاقتصادية والعسكرية) على منع تجذر الفكر الثوري لدى الجماهير العربية، وتغيير وجوه الأشخاص الحاكمين أو القيام ببعض الإصلاحات الدستورية دون المساس بمصممين أنظمة الحكم والسياسات الهيكلية في هذه الدول بشكل نوعي مثلما هو مؤمل.

فمن الخطأ أو لنقل من المغالطة والزيف التاريخيين أن يعتقد البعض أن الشعب العربي في ليبيا، مثلاً، قد كسب معركته من أجل الحرية والديمقراطية بموت «الطاغية» معمر الغدافي طالما أن الأعداء مستمرين في انتهاك سيادة هذه الدولة والهيمنة على مقدراتها النفطية. والموضوع لا يتعلق بالدفاع عن الديمقراطية أو حماية حقوق الإنسان العربي في ليبيا أو في غيرها من الأقطار العربية الأخرى، بل إن الأمر يتعلق بالخطر الذي يهدد وحدة الأمة العربية واستقلالها. نحن أمام لعبة أو مسرحية جديدة يديرها الغرب الاستعماري الذي خصص لها جميع الوسائل المادية والعسكرية والإعلامية من أجل التمثيل والكذب والخداع. لكن الناشطين يرفضون ولا يستطيع أن يخدعهم الأعداء الذين يزعمون أنهم من أنصار التحرر من أنظمة الاستبداد العربية وهم من اقتسموا الأرض العربية واستولوا على جزء منها وخاصة في فلسطين. فالناضلون الثوريون الحقيقيون يعرفون أنهم لن يذوقوا طعم الحرية والكرامة إلى أن تمحى جميع بصمات هؤلاء المستبدين وحلفائهم الغاصبين للأرض العربية.

فالنظام الديمقراطي في أي بلد يشترط أولاً، أن تكون هناك ظروف أمينة عسكرية سليمة ومناخات سياسية واجتماعية مواتية وتساعد على ممارستها على أرض الواقع. وثانياً، أن لا يكون هناك محتل للبلاد الذي مافتي يملئ شروطه ويفرض إرادته و«أجنداته» السياسية والاقتصادية والأمنية على السلطة الحاكمة. ومهما ادعت الحكومات العربية الجديدة المتظرة من وطنية وديمقراطية، فإنها ستظل حكومة لا تملك الحق

أهم بالنسبة إليها من أي ديمقراطية أو تحرير عربيين، لأن المصالح ترفض أسرع من المبادئ لتتطفل الثمار.

إن الموقف الإيجابي البناء يقتضي منا أن نستوعب التجربة الاستعمارية الغربية في العراق ودراساتها دراسة موضوعية مجردة من الانفعالات والتعصب وبعيدا عن الخلفيات الأيديولوجية المتخلقة بقصد استخلاص عبرتها والاعتداء بها في بناء مستقبل ليبيا وغيره من الأقطار الحرة الأخرى. فالحملة الغربية لا تستهدف الإطاحة بـ «الدكتاتوريات» العربية التي أرهبت الشعب العربي خلال العقود الماضية، بل تمتد إلى ما هو أكبر وأشد وأشد خطرا وعمقا، لتستهدف اقتلاع هوية وفكر وثقافة عربية أصيلة وتدمير حضارة وبنیان أمة بكاملها. علينا أن نتعلم من دروس التاريخ القديم والحديث حتى نكشف المتأمرين على أهداف الحراك السياسي العربي وحتى لا تقع مرة أخرى في المحن.

كيف يمكن أن يصدق المواطن العربي أن الدول الاستعمارية التي قسمت الوطن العربي واغتصبت أراضيه في فلسطين يمكن أن تكون نصيرا للديمقراطية؟ وهل يمكن بالطبع أن يحتل الاحتلال والديمقراطية؟

3- تجليات منطق التدويل :

كلما فهمنا محدثات الصراع العالمي، نستطيع أن نحدد قوانين هذا الصراع وآلياته الممكنة واتجاهه في المستقبل. لن نتحدث هنا عن تفاصيل ما تسمى بـ «الثورة المضادة» أو عن آلياتها التي باتت تعتمد على القوى الرجعية في الوطن العربي التي باتت مكشوفة أمام الجميع. فالانقلاب الذي نلاحظه في مسار الثورات العربية اليوم دليل كاف وقاطع على أن هناك «ثورة مضادة» بكل ما في هذه العبارة من معنى. ونعني بـ «الثورة المضادة» في هذا المقام ما تقوم به القوى الغربية وحلفاؤها العرب، في الخليج العربي خاصة، من عمليات تدخل معلن وخفي معا في هتمة اتجاه هذا الحراك الشعبي من أجل السيطرة على اتجاه التغيير السياسي وعلى نتائجه المحتملة.

أمني واستراتيجي مثل ما باتت تروج له بعض المصادر مثل الاعتراف بالكيان الصهيوني أو فتح سفارة لدولة إسرائيل في بنغازي. وإذا ما صدقت هذه المعلومات فستكون النتيجة سلبية على مستقبل الثورة وعلى مستقبل الأمة العربية كلها. ولن تزيد الواقع العربي إلا مريدا من التشتت، ولن يحصي المواطن العربي منها سوى الشعور بالهوان والإذلال والخط من كرامته.

فالحملة العسكرية الأطلسية الجديدة لا تستهدف احتلال البلاد العربية والسيطرة على مقدراتها الاقتصادية والنظرية فقط، وإنما تستهدف أيضا إعادة تقسيم الوطن العربي جغرافيا وثقافيا إلى كيانات عرقية ودينية وفق أجندة حيوية-سياسية وأمنية تتوافق مع مصالحها وتستجيب إلى المشروع الصهيوني في المنطقة. وأول شرط لتحقيق كل هذه الأهداف هو تنصيب حكومات جديدة تكون فارغة من أية سلطة. تكون حكومات عميلة وتقبل الإهانات أكثر من قبولها للاحترام من قبل المستعمر. فلن يكون الحكم في ليبيا مثلا، الذين أعلنوا ولائهم المطلق لآسيادهم الأوروبيين سوى زعماء من القاعة المظلمة للقاسدين الذين جلبوا من أجل الجاهل أن ينصروا الوجه القبيح لهذه الحرب الأطلسية، وحتى يعطوا نوعا من الحماية لآسيادهم ومنع مساهلتهم عما اقترفته قواتهم العسكرية من عمليات إبادة للشعب العربي في فلسطين والصومال والعراق وليبيا وغيرها.

لقد انطلقت المنظمة الامبريالية مع صرخة الرئيس الأمريكي السابق «رونالد ريغان» في شهر أكتوبر من عام 1981 في إحدى المؤتمرات الصيفية داخل البيت الأبيض حيث قال فيه «إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بأن تخرج المملكة العربية السعودية من الممسك الغربي» وصولا إلى منطق «من ليس معنا فهو ضدنا» مثلما عبر عن ذلك «جورج بوش الابن» في حملته العسكرية في أفغانستان إثر اعتداءات 11 سبتمبر 2001. كل هذه الدلائل وغيرها تعبر عن حقيقة السياسة الأمريكية والغربية التي لن تتغير تجاه الشعب العربي. فحماية مصالحها وحماية حليفتها «إسرائيل» في الشرق الأوسط

أكبر تحد تواجهه الثورة العربية الراهنة هو أن حقيقة الصراع الدائر هو صراع حول الوجود والمصير العربي . فهو صراع بين الوجود العربي واستقلال شعبه ونهضتها وبين الوجود الاستعماري ومصيره في الوطن العربي وربما في العالم كله . ومن أبرز مظاهر التحديات الخارجية التي تواجهها هذه الثورة وأخطرها على الإطلاق هي قضية التدويل . ويتجلى منطق التدويل في الهيمنة الغربية على مسار الثورة من خلال الجمع بين التدخل المباشر للقوة العسكرية مثلما تم في القطر الليبي من قبل قوات الحلف الأطلسي وبين التدخل السياسي المعلن في الشؤون الداخلية العربية مثلما هو الأمر بالنسبة إلى مصر وتونس واليمن .

هذا جانب مما يحدث كما نراه : تأمر وتخاف وتعتد وتقتل وتدمر وفشل في معركة بدأت مع الاستبداد الداخلي وامتدت لتصبح معركة مصيرية لكنها لم تنته بعد .

فالأسلوب ونوع الأسلحة التي يستخدمها أعداؤها في هذه المعركة تتلون بحسب المواضع والبلدان ، هذا بأعيان التجسس وتجنيد العملاء من أجل وأد الثورة مروراً بالاعتراف بالقيادة للقوى الرجعية وصولاً إلى إثارة الفتن والتمهيد لثورة التخريب الثوري المختلفة... الخ .

تعتبر ليبيا اليوم أول قطر عربي نجحت فيه القوى الاستعمارية الغربية في تدويل ثورته الشعبية التي انطلقت في شكل انتفاضة سلمية خلال اليومين الأولين (17-18 فيفري) ضد نظام الحكم الاستبدادي ، لتتحول بعد ذلك وبشكل لافت منذ الأيام الأولى إلى مؤامرة غربية مكشوفة ضد الشعب العربي في هذا البلد . وبالتالي خسرت الجماهير الليبية المتفضة ضد الطغيان والتبعية إمكانية التحكم في مسار فعلها الثوري منذ أن تمكن أعداء الأمة من أخذ زمام الأمور وفرض مجلس الأمن قراره عدد 1973 الذي يجيز التدخل في الأرض الليبية . ورغم أن هذا القرار قد اتخذ باسم حماية المدنيين ، فإن الحلف الأطلسي حوله إلى قرار يجيز الهيمنة على الأرض العربية من جديد . ففوات حلف الناتو وحلفاؤها الخليجيون التي شنت حربها في ليبيا

نعتقد أنه لا بد من الربط بين المتغيرات العربية والعالمية في فهم الوقائع السياسية ونظام العلاقات الإقليمية والدولية وتفسيرها وتحديد دورها في إعادة تشكيل المشهد المجتمعي العربي الجديد . أي لا بد لنا من البحث بشكل علمي وموضوعي ، دون مجاملة أو تحجج على أحد ، في تضاريس هذه التحولات ومدى نجاحها في تحقيق القطعية الفعلية مع منظوماتها السياسية والاقتصادية والثقافية والرمزية السابقة . كما إنه من الضروري « لكل نقد للتجربة الماضية (أو المستمرة إلى اليوم) ، ولكل تأسيس لمشروع مستقبلي أن يناقش الأسس والمبادئ أي المفاهيم العقلية التي توجه العمل وتبلور المبادأة والممارسة . فقد تعلمنا من أجياليات الفكر السياسي أن أول شرط للتنمّع بالحرية والكرامة هو أن يكون الشعب سيد نفسه على أرضه وعلى ممتلكاته وأن يكون صاحب القرار في تقرير مصيره .

يمكن الانطلاق من بعض التساؤلات لفهم تجليات هذه التحديات وتبعاتها على نسق الفعل الثوري العربي الجديد وهي :

أولاً : كيف يمكن أن يصدق أحد أنه **عقارب** يمكن أن تبني تحت نظام الحراسة العسكرية - **التي** يؤد التدخل العسكري الغربي في ليبيا إلى توتر الوضع الأمني وإلى التفكك الاجتماعي والمؤسسي للدولة ؟

ثم ألم تكن نتائج الحرب كافية لتعلم جميعاً ألا نعتد بالشكل بل بالمضمون ؟

وكيف يستطيع أي شعب أن يحيا السلام والرخاء وأن يتمتع بالحرية ومصيره مازال معلقاً بإرادة أعدائه القتل منهم والمتأمرين ؟

ثانياً : كيف يمكن لحكومة العملاء وللعليشيات المسلحة هنا وهناك أن تحمي البلاد من الاقتتال الداخلي وتمنع الدول الغربية من أن تثبت أقدامها على الأرض العربية في ليبيا وغيرها من الأقطار العربية الأخرى من جديد احتلالاً واستيطاناً ؟

لقد كشفت لنا الأحداث خلال الأشهر الماضية أن

بل أكثر منه خطرا وعمقا من حيث الجرائم التي ترتكب في حق الشعب وانتهاكات حقوق الإنسان والأوضاع الفوضوية وسفك الدماء علنا ودون حجب من قبل ما يسمى بـ «قادة المجلس العسكري الانتقالي»... الخ.

هكذا بدأت تسقط البلاد العربية باسم التحرير وحماية حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية المزعومة تحت الاستعمار الغربي المباشر من جديد. وتحول الثورة فيها إلى انتكاسة حقيقية للشعب العربي الثائر. لهذا علينا أن نرصد سبلات هذا التغيير الثوري المتبوتر قبل البحث في إيجابياته لأن لنا في العراق المحتل درساً وعبرة لن ننسأها أبداً. وبدلاً من أن تستثمر هذه الثورات لتغيير وضع الجماهير العربية المتفنتة من المحيط إلى الخليج تستخدم لخلق مناخ عربي مضطرب، وضع عربي تابع. تستخدم من أجل خلق مناخ سياسي تهيمن عليه حالة الانقسام الداخلي لحماية مصالح الاستعمار تحت وهم تغيير الثوري.

كما أصبح الاستخدام السياسي للقوة ومقاييس «الشرعية» للدول» الجديدة التي تتحكم فيها الدول الكبرى على الإطلاق مهمًا في إنتاج مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي عربي يحكمه منطق «الفوضى الخلاقة» التي تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضمن الآليات الاستراتيجية الجديدة لاستدامة هيمنتها في الوطن العربي. إذ تمكنت، إلى حد ما، من فرض سياسة الأمر الواقع في الخليج العربي منذ احتلال العراق عام 2003. وتسعى اليوم إلى شرعنة سلطة القوة ونظام الاستقطاب الأحادي في الوطن العربي. وتحولت «شرعية الحرب» ضد أنظمة الحكم في العراق وليبيا إلى شرعية غربية قديمة ومتجددة بهدف استدامة الوضع الاستعماري والاستبدادي والمُغنى في الوطن العربي.

فالقائدات التي يعقدنها يومياً أعداء الثورة العربية، في العلن والخفاء، لترتيب أوضاع الأمة أصبحت مستغرة ومهتنة. إذ يقومون بتوزيع المسؤوليات المالية والأمنية والسياسة داخل كل قطر عربي شهد حراكا سياسيا جديدا. وأصبحت دول الخليج عبر مجلس التعاون

الخليجي أحيانا، وعبر «جامعة الدول العربية» أحيانا أخرى، تقود حركة الردة وتتفنن في خلق آليات الالتفاف العربي الرسمي على الشرعية الثورية الجديدة في كل قطر عربي قد تنتقل إليه عدوى الثورة. وقد تمكنت فعلا من إدخال الأمة في متاهات وحالات التيه والضياع الذي يصعب توقع آثارها السلبية ونتائجها المدمرة في المستقبل. لقد بدأنا نعيش في ظل منظومة الإرهاب والدعوى بأباد عربية وبدعوى «التحرير» أو «الديمقراطية» أو بدعوى حفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

لهذا يجب على الجماهير العربية الثائرة في تونس ومصر والبحرين واليمن وسوريا... الخ أن تكون يقظة ومتنبهة إلى ما تخطط له هذه الأطراف الخارجية والداخلية خلال المرحلة القادمة. وأن تكشف مكان «العفن الثوري» الذي يجمع قواها الثورية والوطنية الحقيقية من تحقيق أهدافها في الحرية والديمقراطية وفي التقدم وأن تنجب الوقوع في المصيدة أو تكرار السيناريو الليبي مرة أخرى في أي قطر عربي آخر. فالديمقراطية الحقيقية تمارس فقط عندما يكون الناس في «مأمن/ضمان/عزائم» الفقر والمرض والبطالة، وإنه ما لم يتحقق الاستقرار والتقدم في حياة الناس، فيسبى الناس مهذبين بأن تحكمهم نظم تسلطية. إذا لا يكفي أن تنوب الشريعة الذاتية (الداخلية) للثورة لضمان النجاح في المستقبل، بل لا بد أيضا من معرفة أن هذه الشروط غير كافية لوحدها خاصة في ظل تعقد المسائل والأشياء التي لا بد من معالجتها. فهناك علاقة جدلية وتاريخية بين واقع الاحتلال والهيمنة والاستبداد في وطننا العربي وبين مناخ العنصرية الصهيونية والهيمنة الغربية التي تمت تحت مسميات كثيرة تختلف باختلاف المراحل التاريخية من الادعاء بأنها «حرب على الإرهاب» إلى فرض الإصلاح و«إعادة التأهيل» ثم أصبحت في ظل المناخ الثوري الجديد تتم باسم «حرب التحرير» من الاستبداد الداخلي ومن أجل بناء الديمقراطية على المقاس الأمريكي.

ألم تكن المعارك الماضية بانتصاراتها وهزاتهما كافية ليتعلم منها الشعب العربي أنه وحده الذي سيدفع تبعات

أي تخاذل أو تواطؤ مع أعداء الأسر واليوم وغدا. ألا يكفيه ما قدمه من شهداء وما تعرض له من خديعة من قبل «الأصدقاء» قبل الأعداء ومن خوض لمعارك ليست في موضعها؟ أليس الاستعمار الغربي هو من اغتصب الأرض العربية في فلسطين وهو الذي دمر حضارتنا في العراق وفككه إلى مقاطعات متصارعة وقسم السودان واحتل ليبيا... الخ؟ كيف يتم قبول تجريد عضوية قطر عربي في جامعة الدول العربية من قبل وزراء الخارجية العرب؟ أليست هذه سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات والديبلوماسية العربية؟

إن القوى الغربية الاستعمارية وحلفاءها العرب مازالت متمسكة بموقعها في المنطقة وتغذي منطق التفرقة والانقسام الداخلي (قبلية كانت أو عشائرية أو دينية) من أجل استدامة التبعية العربية وبهدف ضمان طلب الدعم الأمني غير المحدود من الغرب. : والرأسمالية العالمية التي من الممكن أن تحرمها الثورة بعض امتيازاتها القديمة في الوطن العربي (الاحتكار، الاستثمار، الاستغلال...) لن تنقل للقوى الوطنية والتقدمية صاحبة المصلحة في نجاح هذه الثورة من أن تأخذ بزمام الأمور. لأنه بكل بساطة لا يمكن لمصالح القوى الرأسمالية أن تلتقي مع مصالح الجماهير الشعبية المهشمة في أوطانها. هذه المسألة هامة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها أو ينكر مدى خطورتها وتأثيرها في مستقبل هذه الثورات. فالفكر الثوري الذي يتطلع إلى التغيير الحقيقي للمجتمع العربي سوف يتعرض صعوبات كبيرة وخاصة في مواجهته للظروف الدولية المحيطة به والضاغطة عليه.

فالديمقراطية وحقوق الإنسان التي شرعت بها هذه الدول تدخلها العسكري في المنطقة العربية والإسلامية لم تعد من بين انشغالاتها بقدر ما هي مشغولة ومهتمة بحماية الأنظمة العربية التابعة لها والتي تحمي مصالحها. وعلى مدى العقود السابقة من الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والتخلف الاقتصادي في الوطن العربي لم تتبع القوى الاستعمارية أية سياسة حقوقية ولم تمارس أي نفوذ مادي أو معنوي من أجل حل هذه المشاكل أو

وتفكيك نسيجنا الاجتماعي ومحو ذاكرتنا الحضارية وقيما الثقافية.

الخاتمة :

تعتقد أن قراءة التجربة الثورية العربية بشكل موضوعي يمثل الخطوة الأولى لمعرفة كيفية التعامل مع تحديات تغيير الواقع العربي في إطار العلاقة الجدلية بين الماضي والمستقبل العربيين. فـ«المشروع الثوري» العربي الوليد تتوقف إمكانية تحقيق أهدافه الحقيقية على طبيعة علاقات التأثير والتأثر بالأطراف الأخرى التي تسعى إلى إجهاضه وهو في المهد. لقد انتزع الشعب العربي وازع الخوف دون رجعة. وعندما يتمكن من بناء منظومته الثورية الجديدة ويستعيد حقوقه وحرياته، سوف تتزلزل أركان «النظام العالمي الجديد»، نظام اللوبيات (Les Lobbies) (السياسية والمقاولاتية) (entrepreneuriales) المعولة أيضا. نحن ندرك أن الحركة لم تنته عند حدود تفجير هذه الثورة. بل إن الأمر يحتاج إلى تفعيل منجزاتها الشكلية لتشمل ما هو جوهري فيها. وتجهيز الوعي الثوري وطنيا وقوميا حتى يعرف الشعب العربي طبيعة أعدائه الحقيقيين ومواقعهم المختلفة، وفك الارتباط بالغرب الاستعماري لأن الثورات لا تصنع ويستحيل أن تنجح بأسلوب الاحتماء بالآخر باعتبارها فعلا لا يتم بطريقة «تسليم المفاتيح» من قوى خارجية تطلب السيطرة ولا تريد إلا حماية مصالحها فقط.

إن المقصد النبيل للثورة لا يعني شيئا إذا كانت طريقة تحقيقه سيئة أو لا تتضمن الانتقال الحقيقي إلى طور تاريخي مختلف نوعيا عن الذي سبقه. كما إن نجاح الثورة صعب ويحتاج إلى مواصلة النضال لأن هناك شبكة معقدة من الإكراهات أو الضغوطات (des contraintes) المالية والمسكرية والاقتصادية التي ستضاهي إليها المقاومات المتوقعة من مجموعات المصالح القديمة. فمن أجل منع هولاء القاديين الجدد (القوى السياسية التقدمية والأطراف الاجتماعية والمنظمات

البعض منها، بل كانت ومازالت تتخوف من إمكانية نجاح الشعب العربي في بناء نظامه الديمقراطي لأنها تعرف أنها ستكون الخاسر الأول إذا ما تم ذلك فعلا.

كما إن التدخل الخارجي في الوطن العربي لا يمكن أن يكون بريئا وإيجابيا، لأنه لا توجد مساعدة خارجية مجانية، بل إن لكل دولار أمريكي تم إنفاقه في هذه الحملة العسكرية الأطلسية ثمنًا سياسيا واقتصاديا وثقافيا ستدفعه الجماهير العربية الثائرة. فهذه الحرب سيبيعها وأبل من الضغوط العلنية والخفية من أجل أن تضمن انصياع السلطة الحاكمة الجديدة المطلق لإملائاتها. ومهندسو السياسة الغربية في الوطن العربي منذ انطلاق الثورة في تونس، يحاولون أن يخفوا ازدواجية خطاباتهم السياسية ويتخفوا وراء مقولات «الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» ولو كان ذلك قد تم على جثث الشهداء. والصورة التي يسعى زعماء «التاتو» لإظهارها إلى الرأي العام العالمي لهذه المقولة هي صور مبهرجة لأنها منفصلة عن سياقها التاريخي وعن ظروف تحقيقها حتى أصبحت في تصور عبيدهم متجسدة فعلا في أسلدهم ولو كُنتم طرق الوصول إليها سيئة على شعريتهم (الظلم والقتل والقتل والفساد والقوض...) فكيف يمكن أن نبرر أو نتجاهل ما أقدمت عليه القوى الاستعمارية منذ انطلاق حملتها العسكرية في أفغانستان سنة 2001 من عمليات قصف ودمار وإبادة للبشر والحيوان وانتهاك صريح لحقوق الإنسان من أجل فرض إرادتها السياسية دون أي وجه حق مع ما تدعيه من شرعية دولية زائفة.

إن الغزوة الاستعمارية الجديدة التي تخفي وراءها النزعة الإمبراطورية الأمريكية فرضت تحديات أشد بكثير من تلك التي أثارها حروبها وغزوات سابقة عرفتها الأمة في تاريخها المعاصر. وبالتالي تستوجب هذه التحديات مقاومة ذات مسلكيات نوعية جديدة من قبل مختلف القوى التقدمية والوطنية في جميع الأقطار العربية، لأن المستهدف في هذه الحملة ليس قطرا بعينه أو جزءا من الوطن، وإنما هو الأمة كلها. فهذه الحرب الجديدة تستهدف ضرب وحدة انتمائنا العربي والإسلامي

على المشهد السياسي للدولة والمجتمع العربيين في المرحلة القادمة.

إن الوعي بحوهر هذه التحولات ودلالاتها السياسية وطبيعة آثارها السلبية على الثورة العربية يمثل السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى تأسيس وعي حقيقي وطرح رؤى وتصورات وبدائل للوهو بمستقل أمنا العربية.

الحقوقية... إلى الساحات السياسية والاجتماعية والإعلامية. الخ من تحقيق أهداف الثورة، سوف تعتمد القوى الدولية والاستعمارية في مقاومتها للتغيير العربي الحقيقي، بشكل معلن أو خفي، كل آلياتها ووسائلها الممكنة، عبر «الشرعية الدولية» و«أنظمة التمويل والمساعدات المالية» و«الحملات الإعلامية... الخ من أحل صমান هيمنتها من جديد

المصادر والمراجع

- Régis Debray, Critique de la raison politique, Paris, Gallimard, 1981, p.125.

- أمين هويدي، المسكرة والأمس في الشرق الأوسط، بأمرهم على سبيل الديمقراطية، دار الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1991، ص 11.

- Theda Skocpol, Etats et révolutions sociales. La révolution culturelle en Russie et en Chine, Paris, Fayard, 1985, p.21.

- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عريب صاهيل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1994، ص 100.

- بشير موسى دافع، الديمقراطية للهوية والقصة الفلسطينية، دار الشرق، القاهرة 1990، ص 9
- محمد اخرازي، احلال بعض التصحيح، احصار، صرح العدد، دار الورق للنشر، لندن، الطبعة الأولى 1991، مأخوذ من الموقع www.al-mostafa.com

- برهان غليون، اعتقال العقل، دار النور للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية 1982، ص 21
- عصمت سيف الدولة، الاسلام وحقوق الانسان التعارض والتوافق، مجلة الفكر الاسلامي المستنفي، العدد 19، جوان 1989، ص 6.

- هريم عبد الحميد، العرب الأسبوعي، السنة الثالثة، العدد 106، السبت 26مايو 2007.
- هانس بيترمارتين وهارالد شومان، مع العولة، الاعتداء على الديمقراطية والديمقراطية، ترجمة عذبان عباس عني، عالم المعرفة العدد 233، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1998، ص 15.

- محمد حسين هيكل، حوار أجرته معه صحيفة «الأهرام» المصرية نقلا عن جريدة الشرق التونسية الصادرة في 12 أكتوبر 2011.

الاقتصاد اللاشكلي في تونس بين معالجة الفقر ودفع الحراك الاجتماعي

حافظ المدائني / باحث، تونس

تمهيد :

تأليفية وجامعة لمختلف العوامل العقلانية والمعقولة والاقتصادية، التي تتفاعل في كل مرة لحل مشاكل اقتصادية معينة أو ابتكار وضعيات ربيع داخل أطر غير اقتصادية، ويمكن اختزال عناصره النموذجية كما يلي:

1) الاقتصاد/اللاشكلي هو مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تجري خارج أو على هامش القوانين الرسمية والاجتماعية والمالية، والتي تفلت من إمكانية حصرها إحصائيا.

2) هو مجموع الأنشطة التي تفلت من السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي عن كل إمكانية للضبط الصارم والشامل من قبل الدولة، ولعل ما يجمع مختلف هذه التعريفات، كونها تشترك في معنى الانحراف عن المنظومة القانونية الرسمية للدولة، فقد أكد جاك شارم أن «عدم التسجيل يتجه لأن يكون المؤشر الذي من خلاله نعرف اللاشكلي، لأن الاقتصاد اللاشكلي يفلت من كل الأطر الصارمة للإحصائيين...» (2).

ربما يمكننا هذا التعريف في وجه من وجوهه، من فهم كيف أن مختلف القوى النشطة في المجتمع التونسي، سواء كانت من الطبقة الفقيرة أو المتوسطة، قادرة على العيش والحركة دون اقتصاد محض أو أنها

الاقتصاد اللاشكلي في تونس حقيقة واقعية بكل ما يحمله مصطلح الواقعية من معاني المحذور الفعلي والانتشار الشبكي والفعال في مختلف مجالات الممارسة، سواء كانت ممارسات محض اقتصادية، أو ممارسات غير اقتصادية من جهة الوسائل، ولكنها موجهة نحو غايات اقتصادية، مثلما هو الشأن في اقتصاد الفساد، لذلك ولئن ذهبت المنظمات الدولية مثل المكتب الدولي للتشغيل وصندوق النقد الدولي، إلى جانب ما أقره المعهد الوطني للإحصاء بتونس في قوله: «يمكن تعريف الاقتصاد اللاشكلي في تونس، في علاقته بالخصائص المرتبطة بالوضعية القانونية لوحدة الإنتاج (فرد طبيعي)، وبحجم المؤسسة من حيث عدد العاملين فيها كأجراء لا يتجاوز ستة أشخاص، وحسب ساتورامان عشرة أشخاص، ومن غياب أو ضعف قدرتها على المسك بعمليات محاسبة مالية دقيقة...» (1)، إلا أننا سننظر إلى الأمر من زاوية كيفية تقر بالتعقيد دون التبسيط والتكسيم، لأن الاقتصاد اللاشكلي هو الأساس خليط اقتصادي يشمل المعاني المركبة للاقتصاد التضامني والاقتصاد الاجتماعي، ويلبس بشكل مباشر مركب اقتصاد الفساد، وهو صورة

قادرة على ابتكار أنشطة موجهة اقتصاديا دون أن تكون بالضرورة داخل أطر اقتصادية محض (3).

في هذا الإطار يعتبر لانتوش أن اكتشاف بعض الاقتصاديين والخبراء لأشكال الاقتصاد العلاقي ونموذج الاقتصاد الاشكلي، هو أكبر دليل على أزمة نموذج العقلانية الاقتصادية الغربية، وعلى عدم قدرتها على استيعاب التغيرات الاجتماعية الطارئة والفوضوية، لذلك يظهر الفعل الاشكلي كصورة حية وديناميكية لما يعبر عنه بالذكاء الشعبي، من جهة أن الاستعمالات الممكنة للعقل، حسب لانتوش يمكن أن تتخذ شكلين مختلفين إن لم نقل متناقضين: شكل الفعل المعقول وشكل الفعل العقلاني.

لذلك واستنادا لطبيعة حضوره الاجتماعي المعقول، ولدور الفاعلين الاجتماعيين في تجذيره والقبول به بصفته أسلوب عيش ونمط فعل اجتماعي، يؤسس الاقتصاد الاشكلي نموذجاً باعتباره بنية اجتماعية في حد ذاته وإطاراً افتراضياً للفعل، من شأنه إخراج المجتمع من حالة العطالة والتعطّل، إلى حالة الحركة المؤقتة، في انتظار أن يعيد النسق الاجتماعي تنظيم أولوياته وإيجاد الآليات والتراتب الممكّن للعروج من فوضى النظام ومن تنظم الفوضى، إلى النظام المنتظم والعقلاني، وهو اقتصاد يعبر في أصل نواته عن رؤية الفاعلين الاجتماعيين للحلول العملية والمكثفة، التي من شأنها أن تحافظ على الحد الأدنى لتوازنهم الاجتماعي، وعلى بقائهم الحيوي بصفتهم فاعلين، خاصة إذا ما اقترن الأمر بما أتفق عليه اجتماعياً، بالطبقة الفقيرة من المجتمع، الساعية إلى إعادة توجيه ودفع الحراك الاجتماعي من أسفل إلى أعلى.

فأية علاقة يمكن أن تقوم بين الاقتصاد الاشكلي باعتباره مجالاً حيويًا للفعل، وبين الفقراء بصفتهم فاعلين اجتماعيين؟

وإلى أي مدى يساهم الاقتصاد الاشكلي في بعثرة مشهد التوزيع الجغرافي-اجتماعي للفقراء والفقراء في تونس؟

يبدو من أصعب المهام المطروحة اليوم في البحوث السوسيولوجية، هو أن يضطلع الباحث بمهمة بناء نموذج ملائم لمشهد الفقر في تونس، فإذا كان الانتشار الجغرافي لظاهرة الفقر، من أكثر العناصر وضوحاً لارتباطه بموروث عشرات السنين الممتدة إلى ما قبل استقلال الدولة الوطنية، مثلما هو الشأن بالنسبة للتوزيع الجغرافي-اجتماعي لتونس العاصمة، حيث ترصد حزاماً ممتداً على كامل الضفة الغربية، مقابل الحزام الأكثر حظاً والممتد على طول الضفتين الشمالية والجنوبية، أو مثلما هو الشأن بالنسبة للثلاوات البيوي والاجتماعي بين الشريط الساحلي ومناطق الداخل التونسي، فإنه من جهة أخرى يبدو أن لا مكان للوضوح، إذا ما انخرطنا فعلياً في معيش الطبقات والفئات الاجتماعية المصنفة رسمياً واجتماعياً على أنها فقيرة، وعملنا على فهم الديناميكية الداخلية لمعيشها اليومي، في علاقة بايقومياتها وأشكال تدبيرها الاقتصادي المعيشي، وحاولنا الوقوف عند نقاط الفصل الحاسمة التي من شأنها أن تزيل القناع عن يختفون وراء مصطلح الفقر فحسب، بما هم أبعد عن ذلك بكثير، وبين من يظهر عليهم العيش الكريم، بينما هم أقرب لخط الفقر من غيرهم، وبين من هم بالفعل يعانون من الفقر ومهددون في كل لحظة بالانزلاق إلى مرتبة ما دون ذلك، فقد جاء في لسان العرب أن الفقر ضد الغنى، وقدّر ذلك أن يكون للرجل ما يكفي عياله، والفقر ضد المسكنة، إذ أن الفقير هو الذي له ما يأكل والمسكين الذي لا شيء له، ويذهب الشافعي في قوله إن الفقراء هم الزمنى الضعفاء الذين لا حرفة لهم، وأهل الحرفة الضعيفة التي لا تقع حرفةهم من حاجتهم موقعا (4).

يضعنا هذا التعريف أمام مشهد معقد لظاهرة الفقر، لأنه يحيطها بمجموعة من المؤشرات النوعية ويجعل منها ظاهرة نسبية تتعلق بقدرة الفاعلين على التدبير من دونه، وربما ترتقي النسبية إلى درجاتها القصوى، إذا ما اعتمدنا على تقييم هذه الفئات لذاتها مقارنة بقدراتها على التدبير الاقتصادي الاشكلي، بعيداً عن

المحور الأول: أي معنى للفقر في ظل الاقتصاد اللاشكلي

أولا: الفقر، بين الفقر الموضوعي وثقافة الفقر

لا يوجد مصطلح أكثر غموضاً وتعقيداً من مفهوم الفقر، خاصة في المجتمعات النامية مثلما هو الشأن في تونس، فلو تبينا مفهوم «الفقر النسبي» لقلنا إنه يرتبط أساساً بفكرة كفاف العيش، أي الشروط الأساسية التي ينبغي توفرها ليظل المرء على قيد الحياة وفي وضع صحي معقول، وتتضمن هذه الشروط الغذاء الكافي والمأوى والكساء، فإذا توفرت هذه العناصر فحسب، يوصف المرء بأنه يعيش في حالة من الفقر، ويعتقد العديد من الباحثين أنه من الأنسب تطبيق مفهوم الفقر النسبي الذي يشير إلى معدل مستوى العيش في مجتمع ما، ويرى هؤلاء أن الفقر هو ما يجري تعريفه ثقافياً وفي سياقات اجتماعية محددة، مما يجعل من المتعذر قياسه وفقاً لمعايير نموذجية شاملة وموضوعية (6).

إن المعايير الشبكية غير متطابقة، فما هو جوهري وأساسي عند البعض قد ينظر إليه من الكماليات عند البعض الآخر، لذلك فإن مفهوم الفقر النسبي يتطوّر على بعض التعقيد لأنه يتغير بتطور أو تراجع نمو المجتمعات، ويرتفع أو انخفاض سقف متطلباتها الاجتماعية، فمقاييس الفقر النسبي تبدأ بالارتفاع تدريجياً مع تزايد معدلات الرخاء في المجتمع، إذ نرصد في المجتمع التونسي مثلاً، أن أغلب الأسر تملك تلفازاً وثلاجة وهواتف جوالاً باهظة الثمن يقع تجديدها بمعدل مرتين في السنة، وكل الاحتياجات الأساسية من مأكّل ومشرب وقدرته على التنقل يومياً في سيارات أجرة، ومع ذلك ينظرون إلى أنفسهم على أنهم فقراء أو ينظر إليهم على أنهم كذلك.

إن ما ذهب إليه رواد التصوّر الكيفي للفقر يعزّز كثيراً ما نريد إثباته في العلاقة المعقدة بين الفقر والفقراء، وبين أنشطة الاقتصاد اللاشكلي، إذ يذهب العديد منهم أن إحصاءات الدخل الموضوعية ينبغي أن تعزّزها الانطباعات

المؤشرات الموضوعية لخط الفقر، حيث يذهب التيار السوسيولوجي النسبي في تعريفه للفقر بأنه مستوى معيشي منخفض لا يعني بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد، وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية (5).

استناداً إلى هذه المفارقات التي تشق ظاهرة الفقر، يجوز لنا أن نسأل من جديد، من هو الفقير؟

وهل الفقر ظاهرة يختص بها من هم فاقدون للدخل، أم من هم فاقدون السند الاجتماعي والمهارة على التدبر اللاشكلي؟

وهل ينبغي ما نلاحظه من تقلص لمستوى إظهار الرفاهية في الأوساط الاجتماعية الموسومة بالفقر، إمكانية القول بها كفات غير فقيرة بالمعنى الموضوعي للفقر؟

والعكس صحيح، أي هل ينبغي لنا نلاحظه في الطبقة الوسطى من إظهار لمستوى محسّن مترفع، على كونها تحمل في عمق نمط عيشها مؤشرات الفقر، مثل الديون المستمرة ومحدودية قدراتها على التراكم والترفيه المترفع...؟

ألا يكشف لنا ممن هم منخرطون من الفقراء في أنشطة الاقتصاد اللاشكلي، عن طاقات اجتماعية قادرة على إدراك التعريفات الكلاسيكية للفقر؟

ألا يعبر الاقتصاد اللاشكلي عن الوجه الحقيقي للطبقات الدنيا، من جهة قدرتها واستعدادها المكتسب للفعل ودفع الحراك الاجتماعي نحو الأعلى؟

أليس من الأجدر بنا أن نعيد النظر في أنشطة الاقتصاد اللاشكلي المقبولة اجتماعياً، باعتبارها نمط عيش معمم وطريف من شأنه إحداث التوازن الإيجابي في النسق الاجتماعي ككل؟

الذاتية للفقر وأساليب فهمهم لوضعهم الاجتماعي (7)، إذ يمكن ملاحظة ورصد فجوة واسعة بين تصور بعض الأسر التونسية الناشطة في المجال اللاشكلي لاحتياجاتها الأساسية من جهة، وقدرتها على تلبية هذه الحاجيات من جهة أخرى، مما يدفعها في أغلب الأحيان إلى ممارسة أنشطة لاشكلية بالتوازي مع أعمالها الرسمية لادراك التوازن المطلوب، أو إرضاء ما يمثلونه هم عن وضعهم الاجتماعي، لذلك يمكن أن نميز بين صنفين من الفئات الاجتماعية المنخرطة في الاقتصاد اللاشكلي إستنادا إلى وضعها الاجتماعي الموضوعي من جهة، وتمثلها لوضعها الاجتماعي من جهة أخرى.

1 - ناشطون لاشكليون يعانون من الفقر الموضوعي

هم الأقل حظا في قدرتهم الذاتية على التدرج في السلم الاجتماعي من أسفل إلى أعلى، ويحتاجون إلى شكل مخصوص من الدعم والحماية المباشرة من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لكي لا تنزلت وضعيتهم من مستوى الفقر الموضوعي إلى مستوى يتحولون فيه إلى مساكين، وأغلب هؤلاء هم ذوي الاحتياجات الأساسية والمرضى ومن لا يملك سندا يعينه، والأرامل والمطلقات اللواتي قوشت بموت أزواجهن أو طلاقهن دون تمكنهن من الحصول على عمل قار قبل ذلك.

أما على المستوى المادي والاقتصادي، فإن معظمهم لا يتوفر لديه رأسمال مرتفع لكي ينخرط في إحدى المجالات الاقتصادية اللاشكلية ذات المردودية المالية المرتفعة، أو القابلة للتطور والتراكم المرتفع.

2 - ناشطون لاشكليون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم فقراء

أغلب هؤلاء لا يعانون من الفقر الموضوعي، إذ أنهم يتمتعون بكامل الاحتياجات الضرورية ويعيشون في شيء من الرفاه الاجتماعي بالمقارنة مع غيرهم، إذ يصل مستوى الرفاه بالبعض منهم إلى امتلاك سيارة وتدريس الأبناء بمعاهد خاصة، مع إحاطتهم بدروس

الدعم الخصوصية التي قد تصل إلى أكثر من مائة دينار في الشهر، ولكن رغم ذلك فإنهم يمثلون أنفسهم على أنهم ينتمون إلى طبقة الفقراء أو على الأقل يعتبرون أنفسهم من الفئات المحتاجة إلى موارد رزق إضافية لادراك التوازن المطلوب في ميزانية العائلة.

غالبا ما تتخذ هذه العائلات من الأنشطة اللاشكلية موردها الاقتصادي الأول بشكل اختياري واستراتيجي، كما توجد عائلات أخرى تراول أنشطة لاشكلية بالتوازي مع انخراط معظم عناصرها أو أحد أطرافها في القطاع الرسمي بصفتهم موظفين عموميين، أو أن أحد أطراف العائلة خاصة المرأة تعمل على بعث ورشة في الصناعة التقليدية أو المربطات داخل المنزل أو خارجه بالتوازي مع عمل الزوج في القطاع العمومي أو الخاص.

على هذا الأساس ومن وجهة نظر اجتماعية يسطلع الاقتصاد اللاشكلي في تونس بوظيفتين أساسيتين:

(أ) الحماية الاجتماعية

يتمثل الأمر هنا بالفئات التي تعاني من الفقر الموضوعي، إذ وجدت في الأنشطة اللاشكلية البسيطة، التي لا تتطلب رأسمال كبير للانخراط فيها، مثل بيع محارم الأنف والحلويات والسجائر والجرائد، مجالا اقتصاديا مشروعا من الساحة الاجتماعية، من شأنه تأمين نوع من الحماية الظرفية والوقتية، رغم أنها غير قادرة على نقلهم من مستوى عيش الكفاف إلى مستوى الرفاه الاجتماعي، وفي الغالب تعمل هذه العائلات على دفع أبنائهم منذ الصغر للانخراط في الأنشطة اللاشكلية لكي يتمكنوا من إحداث التوازن المالي المطلوب في ميزانية العائلة والخروج من حالة العوز (8).

رغم محدودية الدخل اليومي لهؤلاء الناشطين، الذي يتأرجح حسب الظروف بين خمسة وعشرة وخمسة عشرة دينارا يوميا، إلا أنهم تمكنوا بشكل من الأشكال من التأقلم مع وضعيتهم الاجتماعية الصعبة، بما عبر عنه أحد الناشطين «بالرضا بالموجود»، ولكن إلى جانب هذا الرضا يملك هؤلاء الناشطون عزيمة

التونسية مازالت قادرة على توفير الحد الأدنى من القدرة الاستهلاكية، وإذا ما نزلنا في سلم الترتيب الاجتماعي إلى درجاته الدنيا، بالكاد نجد أفراداً أو عائلات غير قادرة بصفة كلية على توفير الحد الأدنى من ضرورات العيش، على الأقل في المدن الحضرية الكبرى، إذ تشير الإحصائيات أن تونس تحتل المرتبة التاسعة في مستوى نوعية حياة سكانها، بعد الدول النفطية العربية الكبرى المستقرة أمنياً (10).

كما تكشف لنا الملاحظة المباشرة لكيفية عيش العديد من العائلات في الأوساط الشعبية الأكثر فقراً في تونس العاصمة مثل حي هلال، الملاحين، سيدي حسين، ومنطقة السيجومي، أن نمط معيشتهم اليومي لا يعكس بشكل واضح وصريح مستوى فقرهم، إذا ما اعتمدنا على مؤشرات الفقر الموضوعي، رغم أن العديد من هذه العائلات تدعي عدم امتلاكها لعمل قار أو أن أحد أطرافها يعمل بمعدل أجر شهري لا يتجاوز 300 دينار، ولكن من جهة أخرى تصرح نفس العائلات أن أغلب أفرادها يعملون في الشارع (الاقتصاد اللاشكلي) وكل واحد منهم قادر على توفير ما يسد حاجته ويزيد عن ذلك بكثير.

إذن أين يكمن المشكل، ولماذا ينظر إلى هذه الأحياء على أنها فقيرة رغم أنها لا تستجيب لمؤشرات الفقر الموضوعي، إلا في حدود ضيقة جداً غير مؤثرة مثل نوعية السكن ومستوى تهئية البنية التحتية ونظافة الأحياء؟

(1) هذه العائلات التي ينظر إليها على أنها فقيرة هي ليست بفقيرة، لأن الاقتصاد اللاشكلي يوفر لها نفس حظوظ الربح المالي بالمقارنة مع موظفي القطاع العمومي، ولكنها عائلات تعاني من «ثقافة الفقر» (11)، أي أنها تعودت في بيئتها الاجتماعية على أسلوب حياة الفقر ولا تستطيع أن تتصور نفسها قادرة على العيش بشكل مغاير أو خارج بيئتها التي نشأت فيها.

(2) هناك اعتقاد سائد داخل هذه الأوساط أن من لا

وإرادة كبيرة على الحد والتحكم في المصاريف اليومية والتأقلم مع ظروف العيش القاسية في الأحياء الشعبية، رغم أن العديد منهم قد حول هذه الأحياء إلى أسواق لاشكلية محلية، لها خصوصيتها بالمقارنة مع الأسواق الرسمية، ولعل هذا يؤكد الفكرة القائلة بأن الفشل أو عدم النجاح هو الذي يؤدي إلى الفقر، وبالتالي فإن أية محاولة أو جهد مباشر للتخفيف من وطأة الفقر قد يشجع الفقراء على الكسل والبلادة ولا يشجعهم على الاقتصاد وحسن التدبير ومعنى هذا أن الشفاء من هذا المرض قد يكون أسوأ من المرض ذاته (9).

ب) القامدين الاجتماعي

يتعلق الأمر هنا بالفئات التي تمكنت من تجاوز حدود الفقر الموضوعي، ولكنها تنظر إلى نفسها على أنها فقيرة بالمقارنة مع مصاريفها الاستهلاكية، كبناء منزل وشراء سيارة وتأمين مستقبل أبنائها، لذلك سرعان ما يتقل الاقتصاد اللاشكلي وطيقا من مستوى الحماية إلى مستوى التأمين الاجتماعي بعيد المدى، لأنه لا يوفر لهذه الفئات فائضا ماليا فليجيب ~~لأنه لا~~ يمكنه من الانتقال من مرحلة الاستهلاك السريع إلى مرحلة الإدخار في البنوك أو الاستثمار في بعض الأنشطة الأكثر نجاعة ومردودية اقتصادية.

ثانياً : من هو الفقير ؟

في ظل هذه المعطيات، يحق لنا الآن أن نسأل، من هو الفقير؟

يصعب اليوم في تونس رسم صورة نموذجية وشاملة تصف الفقراء وتحدد بشكل دقيق مستوى فقرهم الموضوعي، رغم ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وأسعار الأدوية ومصاريف المداواة وإتجاه العديد من العائلات لتدريس أبنائها في المدارس الخاصة، إضافة إلى ضغط مصاريف الأبناء اليومية (سجائر - ترفيه في المقاهي - اقتناء تذاكر الملاعب كل أسبوع - مأكولات سريعة خارج المنزل... إلخ) لأن الأسرة

يعمل في وظيفة عمومية هو فقير، لأن حاضره ومستقبله غير مضمونين في ظل إنخراطه في أعمال الشارع والتدبير اليومي، خاصة أن هذه الأنشطة تتعارض بشكل صريح مع الإجراءات القانونية لأي نشاط اقتصادي موجه نحو الربح العالي.

من هذا المنطلق إذا كانت العائلات التونسية لا تعاني بشكل واضح وصريح من الفقر لأنها محمية بقدرتها على التدبير الاقتصادي اللاشكلي، فمن هو الفقير في تونس؟

1) الفقير في تونس هو ليس بالضرورة من لا يملك مالا، لأن الجميع قادر على تدبيره بأي شكل من الأشكال، وإنما الفقير هو من لا يملك شبكة علاقات اجتماعية داعمة ومسهلة لانخراطه في شبكة الاقتصاد اللاشكلي.

تجربة الحبيب في الصناعات التقليدية وتجربة مريم البالغة المتجولة، تعكسان بوضوح هذا التوجه لمعنى الفقر، فهما يشعران حقيقة أنهما فقراء، ليس لأنهما غير قادرين على توفير ما يسد حاجتهما اليومية، وإنما لشعورهما بغياب الدعم من قبل العائلة وشبكة الأقارب، الحبيب لأن والده وأمه مسنان، وأخواته البنات لم يكتسبن أية مهارة تخولهن الانخراط في الاقتصاد اللاشكلي، بينما مريم تعاني من تخلي أخواتها عنها بعد وفاة والدها، لذلك وجدت نفسها في مهبط الريح وفشلت تقريبا في أهم مشاريعها الاقتصادية اللاشكلية مثل بيع الملابس المستعملة (فريب) ومختلف التجهيزات المنزلية الصغرى، لأنها كانت تتعرض في كل مرة للسرقة واعتداء المنحرفين عليها نتيجة عدم تمتعها بالحماية من قبل إخوانها الذكور، ولم تنجح إلى حد الآن إلا في نشاط بيع محارم الأنف رغم ما يسيه لها هذا النشاط من إرهاق وأمراض متعددة.

مقابل هذه التجربة لم يعبر بقية الناشطين عن فقرهم بهذا الشكل، لأنهم يشعرون دائما أنهم مستودون من قبل العائلة المضيق والموسعة وشبكة الأصدقاء، ولعل

هذا ما أكد عليه جورج زمل، عندما اعتبر أن نكثف آليات التضامن داخل المجتمع، من شأنها أن تنقل الفقر من المستوى العيني واللموس، إلى المستوى الأكثر عمومية وتجريدا لمفهوم الفقر (12)، فالعديد من المنحرفين في شبكة الاقتصاد اللاشكلي، ليسوا بفقراء بالمعنى الموضوعي للمصطلح، وإنما هم يتمثلون أنفسهم كفقراء فحسب، وما الفقير فعليا إلا من فقد بصفة كلية رأسماله العلائقي وأصبح يعاني من عطالة على مستوى توفير حفظوظ الانخراط في إحدى حلقات الاقتصاد اللاشكلي، وبالتالي فعلاقات التضامن والدعم التلقائي والمستمر قادرة بشكل من الأشكال على تعويض ندرة حفظوظ العمل أو النقص في الربح العالي.

هذه العلاقة الارتدادية بين ماهو اجتماعي و ماهو اقتصادي، هي التي تعطي للاقتصاد اللاشكلي في تونس خصوصيته ومنطقه الخاص كاتقتصاد اجتماعي هجين.

2) جهة أخرى وفي ظل تجربة الاقتصاد اللاشكلي، يعبر فقيرا في تونس من لا يملك مهارات في إحدى المجالات الاقتصادية (خدمات - تجارة - إنتاج) تساعد على الانخراط في السوق اللاشكلية، إذا ما سادت في وجهه أبواب الوظيفة العمومية، وتظهر تجربة أخوات الحبيب أحسن مثال على ذلك، إذ تحولن إلى قوة استهلاكية أكثر من قوة دعم أسري لأنهن لم يكتسبن مهارة منذ الصغر أو أثناء مراحل تطور حياتهن، مما ساهم في ائثال كاهل الحبيب بمصاريف كان من المفروض إعادة توظيفها في تطوير ورشة الإنتاج.

مقابل هذا المثال ورغم أن إحدى الناشطات تعمل بصمتها أستاذة شباب في مؤسسة شبابية، إلا أن مهاراتها في الصناعة التقليدية ساعدتها على بعث ورشة خاصة، ساهمت بها في عديد المرات في دعم كامل العائلة ماليا، والانتقال بها من مستوى الحاجة إلى مستوى الرفاه الاجتماعي.

المحور الثاني: الاقتصاد الاشكلي والحراك الاجتماعي

أولا: رفع الحجة عن عادة البطالة (لوم الضحية أم لوم النظام)

يمكن تقسيم التفسيرات المختلفة للفقر إلى تيارين رئيسيين: تيار يذهب إلى أن القوى الهيكلية والعوامل البنيوية في المجتمع هي التي تنتج الفقر وتعيد إنتاجه، وتيار مغاير يؤكد على أن الأفراد الفقراء هم المسؤولون عن فقرهم بالدرجة الأولى، وتوصف هاتان المقاربتان عادة بمقولتين شائعتين هما «لوم النظام» و«لوم الضحية» (13).

تكمن أهمية النظر في أنشطة الاقتصاد الاشكلي من الناحية الاجتماعية، في كونها تعيد الاعتبار إلى الفاعل الاجتماعي وقدرته على الفعل بعيدا عن الحجاج الروتينية التي تلقى باللوم على البنى وهياكل الدولة الرسمية في تكريس وإعادة إنتاج الفقر وحالات البطالة طويلة المدى، إذ يثبت الاقتصاد الاشكلي مبدئيا، أن جميع القوى الناشطة قادرة على العمل وتدير مصادرها عيشها بطرق مختلفة ومتعددة، وما الفقراء والمهموزون للبقاء في حالة البطالة، سوى المستبشرين والمعايدين والمصابين بأمراض مزمنة، رغم أن العديد من هذه الفئات لم ترض لنفسها القعود والبطالة ودفعت بنفسها في الأسواق الاشكلية متحدة لمختلف العوامل المعطلة عن العمل مثل المرض والإعاقة والتقدم في السن مثلما هو الشأن مع «بابا محمد» كباغ حلوليات وسجائر متجول في ساحة برشلونة.

رغم بساطة الأنشطة الاشكلية وعدم قدرة أغلبها على التطور والإخراط في حركة الاقتصاد الرسمية، إلا أنها تضطلع اليوم بمهمة رفع الحجة عن عادة وتعود البطالة وتدعو جميع الفئات والقوى النشيطة التي لم تجد حظها في القطاع الشكلي، إلى الإخراط في نظامها دون المرور بتراتب وروتينية الإجراءات المعمول بها عادة في القطاع الشكلي.

يوفر الاقتصاد الاشكلي إمكانيات وحظوظ كبيرة

للفاعلين الاجتماعيين على الحركة والفعل، كل حسب قدراته ومؤهلاته النفسية والجسدية وعلاقاته الاجتماعية، وكلما توفرت للفاعل الاشكلي إمكانية الجمع بين مختلف هذه العوامل الداخلية والخارجية، كلما وفر لنفسه حظوظ الإرتقاء في السلم الاجتماعي، ودفع بإحتمالات الربح المالي إلى مستوى ربح الفاعلين في القطاع الشكلي، وربما تجاوزوا ذلك بكثير، مثلما هو الشأن في أنشطة التجارة بحلقائها الثلاثة (تجارة الحدود - الوساطة - التفصيل) أو بعض الأنشطة الانتاجية مثل صناعة الموطبات والأكلات الشعبية، باعتبارها أنشطة استهلاكية من الدرجة الأولى.

ولكن من جهة أخرى يفتح الاقتصاد الاشكلي باب النقاش حول دور الدولة ومختلف هياكل المجتمع المدني من جمعيات ومظمات اجتماعية وتنموية، فرغم ما توفره الأنشطة الاشكلية من حظوظ للعمل وإدراك الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي يدفعنا إلى لوم الأفراد أكثر من لوم النظام، إلا أن الفرد وحده لا يستطيع بذله قدرته على الفعل والتدبر، لا يستطيع ينفذ إلا إلى أجل، الأوضاع الاجتماعية الممكنة، إذ ثمة عامل أو مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجية عن سيطرة الفرد، تساهم بشكل مباشر في ما يعانيه العديد من الفاعلين الاشكاليين من احباطات قاسية في دورة حياتهم الاقتصادية.

إن تصلب العديد من المؤسسات الاقتصادية في تونس مثل البنوك، واتسحاب هياكل المجتمع المدني من دعم الحياة الاقتصادية الاشكلية بشكل واضح وصريح، ما عدا البعض منها وفي حدود ضيقة جدا، قد لا تتيح للناشطين الاشكاليين فرصة الحصول على تسهيلات أو خدمات معينة من شأنها نقل بعض الأنشطة القابلة للتطور من مستوى الفعل التقليدي إلى مستوى الفعل العقلاني الحديث، ولعل هذه العلاقة المتوترة بين الفاعلين الاشكاليين وبين مؤسسات الدولة الرسمية، تدفعنا لأن نعيد استحضار مفهوم التضامن، مثلما طرحه جورج زمل في معالجته السوسيولوجية لإشكالية الفقر

الحاجة والدخول في سوق العمل، بل تشمل كذلك الأثرياء الذين يعيشون في قمة الهرم الاجتماعي ممن يتعين عليهم ألا يتصرفوا من مسؤولياتهم وواجباتهم الاجتماعية والمالية تجاه المجتمع.

ثانياً: صراع من أجل المساواة الاجتماعية

تعتبر المساواة الاقتصادية والاجتماعية فكرة نموذجية معقدة تؤمن بها جميع الفئات والأناس الاجتماعية، وهي كذلك جزء لا يتجزأ من فكرة المواطنة، إذ يعتبر لوتيي برونو أن المواطنة لا تختزل فحسب في المساواة القانونية والحقوق المدنية والسياسية، وإنما يجب أن تتجاوز ذلك إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كالحق في العمل وإتلاك مصادر مالية قارة والحق في الحماية والتغطية الاجتماعية لكل القوى النشيطة في المجتمع (15).

إن إتجاه الدولة التونسية منذ الثمانينات من القرن العشرين نحو تبني النموذج الليبرالي القائم على فكرة صدام الحياة، بمثابة بعد مخطط إعادة الهيكلة، قد ولد من داخلها مخاطر ومشاكل اجتماعية مركبة لتوازن النسق ككل، فالحراك الاجتماعي في تونس قد أخذ يتجه أكثر فأكثر نحو الأسفل، بإعتبار أن من طبيعة نظام الجدارة أنه يدفع بالكثيرين لأن ينحدروا إلى أسفل، لكي يتمكن الآخرون من الحراك إلى أعلى، وقد أظهرت بحوث كثيرة أن إنتشار الحراك إلى أسفل يفضي إلى الإقتلاع الاجتماعي ويولد شعوراً بالاعترا ب لدى الأفراد الذين يتعرضون له أوالمهدين به مستقبلاً (16).

على هذا الأساس يمكن أن ننظر إلى إنتشار ظاهرة أنشطة الإقتصاد اللاشكلي في تونس، على أنها إجابة اجتماعية تلقائية ومعقدة، ضد ما أصبح يفرزه الحراك الاجتماعي من أشكال الإستبعاد والتهميش، أي أن الإقتصاد اللاشكلي هو آلية فعل اجتماعية من أجل إعادة توجيه الحراك الاجتماعي من أسفل إلى الأعلى وإدراك أكبر قدر ممكن من المساواة والتوازن

والفقراء، فالتضامن هو شأن الأسرة مثلما هو شأن الدولة والمجتمع المدني بأكمله، ويتميز بالتدخل المتبادل بين حلقة القطاع الخاص وحلقة القطاع العمومي (14).

يطرح الإقتصاد اللاشكلي في تونس بجدية مشكلة التضامن، فلكي نتجنب في نفس الوقت «لوم الضحية ولوم النظام» يجب أن نتخذ عمليات التضامن مستويين متفاعلين في نفس الوقت :

1) المستوى الأفقي

يتجه هذا المستوى، نحو دعم ثقافة التضامن التلقائي بين عناصر المجتمع المدني بأكمله بدءاً بالأسرة والأقارب والأصدقاء، إلى أن نصل إلى الهياكل والمنظمات المدنية، وهذا مابدأنا نرصده ملامحه خاصة في تضامن الأسرة مع أبنائها الناشطين، وبدرجة أقل في دعم بعض الجمعيات مثل جمعية «اندا» وجمعية «أمل»، لبعض الأنشطة اللاشكالية الانتاجية، عبر القروض الصغرى والتوجيه والتسيبة والتكوين.

2) المستوى العمودي

يتجه من الدولة والبنوك ومختلف الهياكل الاقتصادية الرسمية، نحو الناشطين اللاشكاليين، وذلك بتسهيل إجراءات التعامل مع بعضهم البعض في الحدود التي يسمح بها، في نفس الوقت، القانون ومصلحة الناشطين اللاشكاليين، حتى نتحقق المصلحة المشتركة خاصة في مستوى حركة السلع والأموال.

إن ما يطرحه الإقتصاد اللاشكلي من إشكالات يبدو على درجة كبيرة من الأهمية والجدية، لأنه إقتصاد هجين ويراهن قبل كل شيء على الإغلاء من شأن التماسك والتضامن الاجتماعي وتطوير شبكة علاقات التبادل المشترك بين الفاعلين الاجتماعيين، والارتفاع بقدرتهم على المساعدة الذاتية.

كما أن المسألة لا يجب أن تقف عند حدود من يعيش في القاع، وفي حدود محاولة الخروج من دائرة

منظم عقلا تيا على نموذج الاقتصاد الغربي (17)، فإن اقتصاد الفساد يعبر عن الوجه المدمر لقدرة الفاعلين الاجتماعيين على الفعل والتدبر، لأنه يسمح بطبيعته ويرد لجميع الفئات الاجتماعية، إدراك أهدافها الموجهة نحو الربح المالي، بكل الوسائل الممكنة دون أي اعتبار لمصلحة الآخرين أفرادا كانوا أو جماعات.

إن ما عبر عنه ميرتون بشكل واضح في تأكيده على أن الممارسات المنحرفة عن الضوابط القانونية والاجتماعية مثلما هو الشأن هنا في اقتصاد الفساد، إنما تمثل استجابة طبيعية من جانب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها، فإذا كانت هناك فئات إمتثالية تسعى لإدراك أهدافها بالوسائل المشروعة والمتفق عليها اجتماعيا، فإن هناك فئات أخرى مستعدة لبلوغ أهدافها باستخدام الوسائل الشرعية وغير الشرعية على حد السواء، وتضم هذه الفئة كل الأفراد الساعين إلى كسب الثروة والرفي الاجتماعي عبر أنشطة غير شرعية قانونيا واجتماعيا (18).

ثالثا: فوضى من أجل توازن الكل

إنه بالتدريج إلى الرؤية المركبة، هو أن نتجنب اختزال النسق الاجتماعي في نموذج العقلا تيا والمنظم والمحكوم بحتمية الرمة والتوقع، وأن نعيد النظر إليه في كليته كنسق يتضمن الفوضى والنظام في نفس الوقت، وبالتالي فكل نسق لا يحقق توازنه الكلي من تراطبات وتناسق عناصره الظاهرة والرسمية فقط، وإنما كذلك من خلال تفاعل مختلف العناصر المكونة لكليته العقلا تية واللاعلا تية، المنظمة والفوضوية، المبرمة والفجائية، الثابتة والمتغيرة، الظاهرة والخفية، الرسمية واللاشكالية.

إن ما نقودنا إليه النظرة المركبة هو الإقرار بأن العلاقات داخل المجتمع، هي علاقات تكاملية ومتصارعة في نفس الوقت من أجل المحافظة على توازن النسق الاجتماعي ككل والحيلولة دون إنهياره (19).

الاقتصاد اللاشكالي في تونس كنموذج للممارسة

الاجتماعي، مثلما يراه و يقيمه الفاعلون الاجتماعيون أنفسهم بالمقارنة مع طموحاتهم وأهدافهم الاجتماعية.

ولكن إذا كان الاقتصاد اللاشكالي بوجهه المقبول اجتماعيا، هو حل من أجل إعادة توزيع حظوظ الربح المالي وإعادة تنظيم التراتب الاجتماعي الذي أفرزه نظام الجدارة، فإنه كذلك أصبح مجالا إستراتيجيا للطبقات الثرية والمحظوظة اجتماعيا، للمحافظة على مكانتها الاقتصادية والاجتماعية وتثبيت اتجاه الحراك الاجتماعي من الأعلى إلى الأسفل، فاقصاد الفساد والانخراط الخفي للفئات الميسورة وأصحاب النفوذ في شبكات التهريب والمتاجرة بالمنزوعات وإبرام الصفقات المشبوهة والإستفادة بأموال «تحت الطاولة» أو المال الخفي بالنسبة لمن هم منخرطين في القطاع العمومي، ليست إلا صورة عن تنامي نزعة الربح المالي الفاحش على حساب الآخر المحتاج بطبعه إلى المساعدة والتضامن معه بالدعم المالي وفتح سل وحظوظ العمل أمامه.

إن الاقتصاد اللاشكالي في تونس اليوم هو قضاء حقيقي للصراع بين القوى المحافظة والهابطة إلى تكريس هيمنتها وآليات الاستبعاد الممعم وإدراك أفضل حياة ممكنة، وبين القوى الطامحة إلى إحلال موقع وإثبات نفسها بصفقتها فاعلا مؤثرا في الحراك الاجتماعي من أسفل إلى أعلى، وبين هذا وذاك يتغذى الاقتصاد اللاشكالي من طموح الفاعلين الاجتماعيين إلى الإرتقاء في السلم الاجتماعي، ليتنامى ويتضخم تدريجيا، متحذا أشكالا متعددة ومتداخلة لا تعرف بالحدود بين ماهو قانوني وغير قانوني وبين ماهو مقبول وغير مقبول اجتماعيا.

يكشف الاقتصاد اللاشكالي في تونس عن كون الصراع من أجل المساواة والتفوق الاجتماعي، يحمل في صلبه في نفس الوقت بذور الحراك الاجتماعي الإيجابي وبذور الدمار الاجتماعي الذاتي، فإذا كانت الأنشطة اللاشكالية المقبولة اجتماعيا تعبر في جزء منها عن قوة المجتمع وقدرته على العيش دون اقتصاد

الاقتصادية ما يؤهلها لادراك مستوى التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

رغم هذه العوامل الضاغطة في إتجاه الاختلال والانهيال الاجتماعي، إلا أن عجلة المجتمع مازالت قادرة على الحركة، والنسق مازال محافظا على توازنه الكلي، ولعل ما جعل النسق يستمر، ليس قدرة الدولة والمؤسسات الشكلية والرمسية، على توفير متطلبات المجتمع المتسارعة، وإنما هي الفوضى التحتية للاقتصاد اللاشكلي، التي أحدثتها المجتمع بشكل ثنائي من أجل مقاومة الضغط ومساعدة النظام الكلي على الاستمرار في نفس الوقت، وبدرجة اختلال لا تؤدي إلى الفوضى المدمرة، بقدر ما تساعد على التوازن الكلي.

إن المجتمع في تسامحه مع فوضى الاقتصاد اللاشكلي ومع ما يجري في الأسفل (أنشطة موازية للعمل الرسمي - تدبر داخل الوظائف العمومية - تجارة - إنتاج - خدمات بسيطة - اقتصاد فساد...)، لم يفعل سوى أن ألحق لنفسه دحرا واقيا ونمطا مخصصا للمعيشة والمعيشة للجميع الأطراف، لأنه نمط نابع من حاجته وتطلعاته، أكثر منه استجابة لقرارات مسقطة من أعلى ومن جهات رسمية.

من ناحية أخرى، يكشف لنا الاقتصاد اللاشكلي أن النسق الاجتماعي المتوازن، ليس ماهو خاضع لتوازنات القوى الرسمية، وليس غياب الفوضى فيه، وإنما هو الذي يملك القدرة على التفاعل مع الاختلال وإيجاد الحلول الكافية والكفيلة بحل الأزمات المنيبة بانهياره، وتظهر عناصر الفوضى فيه، مثلما هو الشأن بالنسبة لأنشطة الاقتصاد اللاشكلي، وقائع حقيقية وأحداث موضوعية تؤثر بصفة دائمة على طبيعة العلاقات والأنظمة والبنى التي هي في طور التشكل والتصلب، لتعيد تشكيلها وبناءها من جديد وإخراجها في شكل معقول، وفي حركة ديناميكية لا تنتهي أبدا (21).

الاقتصادية القوضية والمتغيرة، ليس نسقا مكتفيا بذاته وخارج النظام، وإنما هو جزء منه. وهو ما يسمح اليوم للنسق الاجتماعي ككل بأن يستمر وأن يدرك توازنه ويتفاد أسباب انهياره.

يحمل المجتمع التونسي اليوم في صلبه أربعة عوامل أساسية دافعة باختلالات الانهيار إلى أقصى درجاتها، بسبب ما تكرر من اختلال وعدم توازن اجتماعي بين مختلف قواه الفاعلة :

1) تكريس نظام الجدارة : حيث أصبحت فيه الفئات المحظوظة اجتماعيا (تجار - صناعيين وفلاحين كبار...) والفئات الموهوبة المسماة بالمشاهير المغمورين (فنانين - رياضيين...)، تملك أكبر حظوظ الارتقاء في السلم الاجتماعي وإدراك أفضل حياة ممكنة بشكل سريع وفجئي، على حساب تراجع حظوظ بقية الفئات وإتجاه حراكها الاجتماعي نحو الأسفل

2) إتجاه أغلب فئات المجتمع نحو نمط العيش الاستهلاكي والاستهلاك التفاخري (22) على حد عمار فيلين، والذي من نتائجه المباشرة هو الاختلال ببنية الأسرة ككل.

3) إرتفاع أسعار ضرورات العيش بدءا بالمواد الاستهلاكية ومصاريف الصحة والتعليم، إلى أن نصل إلى الأسعار الخيالية للعقارات (أراضي للبناء - شقق...)، الأمر الذي دفع بـ 80٪ من المواطنين في تونس للاقتراض من البنوك لتوفير مستلزماتها من ضرورات العيش والترفيه.

4) اختلال التوازن التنموي بين الجهات (الشريط الساحلي والمناطق الصناعية مقابل الداخل التونسي)، ساهم في فتح أفاق الإثراء والرفعي في السلم الاجتماعي إلى أقصى درجاته لبعض الفئات الاجتماعية المحظوظة، مقابل اتساعها أمام العديد من الفئات الأخرى، خاصة الفاطنة في الداخل التونسي ولا تملك من الموارد

- 1) Institut Nationale de la Statistique, Enquête sur les micro-entreprise, 2002, n°2
- 2) BODSON, Paul, Politiques d'appui du secteur informel dans les pays en développement, Paris : Economica, 1995 p 6
- 3) LATOUCHE, Serge, L'Autre Afrique, entre don et marché, Paris, Albin Michel, 1998 p 193
- 4) ابن منظور، لسان العرب/ المجلد الخامس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1997 ص 60 - 61
- 5) غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1993
- 6) عيسر، أنثوني، علم الاجتماع، لبنان، المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 373
- 7) نفس المرجع، ص 376
- 8) LUCCHINI, Riccardo, Sociologie de la survie l'enfant dans la rue, Paris, PUF, 1996, p 79
- 9) المحمري عبد الهادي، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998 ص 199
- 10) Word Bank , Word development . Report 1999-2000 (Washington dc the bank 2000 and united nations development (undp)
- 11) غدنز، أنثوني، علم الاجتماع، ... مرجع مذكور، ص 384
- 12) SIMMEL, Georg, Les Pauvres . Paris, PUF, 1998, p 33
- 13) غدنز، أنثوني، علم الاجتماع، ... مرجع مذكور، ص 384
- 14) SIMMEL, Georg, Les Pauvres , ... Op cit , p 27
- 15) LAUTIER, Bruno, l Economie informelle dans le tiers monde, Paris, La découverte, 1994, p111
- 16) غدنز، أنثوني، الطريق الثالث، تمهيد بديمقراطية الاجتماعية، القاهرة، مشروع القومي للترجمة، 1999، ص 140
- 17) LATOUCHE, Serge, L'Autre Afrique... Op cit., p193
- 18) MERTON KING, Robert, Éléments de méthode sociologiques, Paris- Pion, 1953, pp 186-197
- 19) موران، إدغار، الفكر واستعمل مدخل إلى الفكر المركب، الدار البيضاء، دار توفيق للنشر، 2004، ص 92
- 20) لا بورت، فيليب، اتنولوجيا أنثروبولوجيا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، صص 358 - 359
- 21) BALANDIER, Georges, Le Désordre Eloge du mouvement, Paris, Fayard, 1988, p 64

القول شعرا في ثورة 14 جانفي : قراءة في النصوص الأول

عبد التاجر عليبي / باحث، تونس

هذه المدونة الشعرية لم تكتمل بعد، ومرة ذلك قلّة المجموعات الشعرية المنشورة في مقابل وفرة نصيّة ماثلة في صحف ومجلات ودوريات تونسيّة وعربيّة أسهم فيها ثلّة من شعراء وشعراء اختلقت تجاربهم ومنارهم وتصنيفاتهم الحديثة ونسبيّة وهو ما دفعنا في هذه الورقة الشحيحة إلى اعتماد مصدرنا لاستقراء مظاهر الاحتفاء بالثورة التونسية **شعرا** وسندا لمقاربة ما اصطلحنا عليه بـ "جدل الإبداع والتاريخ"، والنقاط مظاهر الانفتاح على الجديد الأغراضي ومحاولات التنوع الفني. فما ملامح ذلك من خلال النصوص؟ وإلى أيّ درجة توفى الشعراء التونسيون في تمثّل الثورة شعرا؟

١- جدل الإبداع والتاريخ: القصيدة وثيقة تاريخيّة

تنزّل في هذا الإطار جملة من النصوص التي سعى أصحابها إلى المطابقة التامة بين النص ومناسبه والقول وزماته، مع ما يقتضيه ذلك من توصيف دقيق للواقع وملابسة للطرف التاريخي ملابسة يستحيل بموجبها النص صنوا للطرف ونسخا له. وسائط إعلاء الثيرة التاريخية كثيرة: منها استجلاب القرائن الحديثة أو المكائنة المحيطة:

"أَبْطَلْ أَرْضِي بِسِيْدِي بُوزِيْد

ما حدث يوم الجمعة 14 جانفي 2011 لم يكن عاديّا ولا حتى استثنائيّا، كان حدثا جللا أقرب إلى المجاز منه إلى الحقيقة، لم يخفّه المخفّتون من ساسة ومنغيبين ومستجيبين. حدث كل شيء دفعة واحدة: ثورة شعبية عارمة، سقوط مدوّ لأعنى الأنظمة الدكتاتورية، ابتهاج لا يخلو من توجّس. ثم محاولة استيعاب **«الإرهابين»** واليهبي إلى إنجاح ما اصطلح عليه بـ **«ثورة الحرية والكرامة»** ومثل كل منجز تاريخي لم تعدم الثورة مظاهر الاحتفاء الذي تعددت أشكاله: شعبيّا وسياسيّا وثقافيّا وفي كلّ هذه التحركات مثل الشعر -إضافة إلى تعبيرات ثقافيّة أخرى- منتجا إبداعيا معبرا عن الوجدان العام، حيث تسابق أغلب الشعراء إلى الكتابة تحت العنوان المجنيد (الثورة) تصريحها وذكرها، ومثلت جلّ النصوص التي كتبت بعد تاريخ الزايع عشر من جانفي علامة تحوّل فارقة في سماء القصيدة التونسية (في جانبها الأغراضي على الأكل)، فبعضها أشع لتاريخ «الحدث» في أمكنته وأزمته ورموزه إلى درجة استحالة فيها النص الشعري وثيقة تاريخيّة، وبعضها الآخر نحا منحى مغايرا حيث سعى إلى استيعاب الجديد الأغراضي وهدف إلى بعض محاولات التنوع الفني.

ولكن ما يجب ملاحظته في سياق التأطير أنّ ملامح

هَبْتُمْ يَهْدَا الْعَلِيمِ الشَّهِيدِ
تَعَلَّمْ مِنْكُمْ إِنَاءَ الْحُلُودِ
فَأَشْعَلْ نَفْسَهُ رَقَصًا لِلدَّلِّ
وَأَشْعَلْ تُونِسَ مِثْلَ الْقُرُودِ
فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ كَهْوفِ الظُّلَامِ
وَأَسْفَطْ أَطْفَى طَعَامَ الرُّجُودِ... (1)

أو استدعاء الرَّمز الذي ألهم أوار الثورة الشعبية بتسميته مباشرة، أو من خلال التّذليل عليه بواسطة بعض الابدالات اللفظية ذات الحمولات الإشارية والترميزية. وذلك على نمط ما نلناه في هذا النموذج الشعري لعلالة حواشي، يقول في قصيدة صدرها بإهداء " إلى الشهيد محمّد البوعزيزي مفجّر ثورة تونس":

... النَّارُ لَمَنْ؟
وَالْعَاشِقُ لَيْسَ مَجْهُوبًا أَوْ مِنْ عُنَادٍ وَتَنْ
وَصَفَاءُ الرُّوحِ يَحْرِقُ الْحَسَمِ
وَجِسْمُ الْعَاشِقِ لَمْ يَنْسَهُ دُونَ
فَلَمَّاذَا النَّارُ إِذَنْ؟ (2)

لتصل حدّ توصيف المشاهد في جويّها إلى الدّلجة التي تصفّ فيها كعناصر ملحقّة أو مزبلة، ومن هذه الناحية يمثل الفضاء الخارجي (الشارع) حاضناً كلياً لجموع من القرائن الحديثة التي يتوضّح من خلالها هذا النزوع إلى تجزئة المشهد وتفصيله وتوثيقه:

... النَّاسُ

فِي الشَّارِعِ الْمُزَقَّانِ

بِالْأَعْيَانِ

صُدُورُهُمْ تَحْتَرِقُ الْقَمَصَانِ

لِثَلَاثِي الرِّصَاصِ

النَّاسُ مُوجٌّ مِنْ غَضَبٍ

خَاجِرٌ تَرْمِجُ

فِي سَبِيلِ مَنْ غَضَتْ

مَلَامِحُ تَسْكُنُهَا الْجَمَمُ

عُيُونُهُمْ يَبْرَأْنَ... (3)

وتعاقد التوصيف موازيات نصيّة كالإضاءات أو التوضيحات ومنها الإشارة التي ترافق بعض التصوص والتي يستفاد منها أنّها كتبت يوم الرّابع عشر من جانفي 2011 (4)، بل إنّ بعض الشعراء استلهموا هذا التاريخ بتوظيفه عتبة وعنواناً لقصائدهم (5)، وهو ما نخفي قيمته الاجرائية من زاوية الأخذ عند القراءة، بعين الاعتبار خصوصية التّصنيف التاريخي، كما لا يخفى مبلغ الوقع التاريخي الشديد الذي أحدثته الثورة ممّا كان له كبير أثر من ناحيتين: عامّة وحاصّة، الأولى مثلها إرباك الاسجام الظاهري لمسار الأحداث السياسية والاجتماعية، حتّى أنّ الثورة من هذا المنطلق يمكن تمثيلها بالحصاة التي حرّكت سطح البركة الآسنة. فالكشف المستور وتجلّت صورة النظام الحاكم وهشاشته وتهاوت منظومته القمعية وقبضته المشرعة الغاشمة على شاكلة دراماتيكية لم يتوقّعها أحد وفي المقابل كان الشعب الثائر ثابِتاً، عازماً على النصر، تانفاً إلى الحرية، لأنّه -وحدّه- القائد الحقيقي والعقري:

يَسْتَدِي الشَّعْبُ قَبْلَ عَيْنِكَ طُعَامُ:

وَصَلَالُ آرَائِهِ وَظُلَامُ

وَقَطِيعِ أَسْمَاءِ رِجَالِ عَشِيرَتِهِ

وَجُمُوعُ يَسْتَلِمْ لَهَا أَفْهَامُ

فَإِذَا أَنْتَ تَوَرَّءَ لَا تَصْغَى

وَإِذَا أَنْتَ جِدَّةٌ وَاعِيْرَامُ

وَإِذَا أَنْتَ قَائِدُ عَيْفِيْرِي

وَإِذَا أَنْتَ قُدْوَةٌ وَإِسَامُ

وَإِذَا أَنْتَ مِشْعَلُ دُؤِ اتِّقَادِ

بِسَاءِهِ يَمُوتُ وَيُخْلَى الطُّلَامُ (6).

ومثل الناحية الثانية، ما أحدثه الوقع التاريخي الشديد لثورة الرابع عشر من جانفي في وعي الذات الشاعرة، فالشاعر على اعتباره إنساناً / مواطناً أولاً ثم شاعراً ثانياً، لم يستطع فكاً كما من ضرورة الاستجابة الشعريّة للديناميّة التاريخيّة الهادرة التي عرفتها تونس إتيان ثورة الحرية والكرامة وما أفرزته من إعلاء لقيم طالما ناشدها ولم يدركها، نقصد قيم الثورة والحرية

والديمقراطية والمساواة. ولكنه قد يعجز -في بعض الأحيان- عن ترجمة هذه الاستجابة شعرا، لأنه يعتقد أن أجمل قصيدة هي تلك التي كتبها الشعب: "سَيِّدِي الشَّعْبُ أَنْتَ رَبُّ الْكَلَامِ

فَلْتِ شِعْرًا يَدُوبُ أَيَّ بَظَامٍ
غَيْرَ آتِي أَزَاهُ حُرًّا طَلِيْقًا
وَيَلِيْعًا يَهْزُعُ كُلَّ الْأَنَامِ
سَمِعْتَهُ الْأَذَانُ فِي كُلِّ قَطْرِ
وَرَأَيْتُهُ يَرْفُ كَالْأَعْلَامِ
فَهُوَ كَالنَّيْلِ مَالَهُ أَيُّ سُدٍ
وَهُوَ نَارٌ تَذْفُقُ بِالضَّرَامِ
أَحْرَقْنَا بِحَرْفٍ وَهِيَ نُورٌ
بَسَنَاهُ يُزْبِعُ خَيْشَ الظَّلَامِ (7).

ومن مظاهر الانفتاح على التاريخي الذي تجسده بعض النصوص التي كتبت إبان هذه الفترة، ما نشقّه من مظاهر استنطاق للضمير التاريخي تفعيلًا لرساليّاته الترميزية والدلالية، حيث أتجه الشاعر إلى استلهام المرويات والأساطير والمراجع الدينية استنباطًا عالميًا من الأخيلة والرؤى التي تتعالق في معاداة الزمانيّة والمكانية بعوامل ميثولوجية، أكثر من التعلّق بصور الواقع والارتدادات لمجريات الأحداث ليخرب مشوره يقول علالة حواشي واصلا بين النار التي أحرقت محمّد البوعزيزي وبين عنصرها ترميزاته الميثولوجية:

"... الْحَارِقُ وَالْمَحْرُورُ فَنِي
مِنْ كَاهِنَةٍ مِنْ جَابِرَةٍ، مِنْ عِلَيسَةٍ...
نَاهُ كَمُوسَى
فَأَتَقَدَّتْ إِضْبَعُهُ قَسَمًا
مِنْ نَارِ بَرِيمِيُوسَ وَقَالَتْ:
أَيُّهَا الْعَاشِقُ كُنْ
وَأَحْدِثْهُ النَّارَ عَرِيْسًا
فَاخْتَفَتِ الدُّنْيَا بَيْنَهُمَا نَعْدُ شَخْنٌ
وَتَغَيَّرَ وَجْهُ الْأَرْضِ
وَكَانَ وَطْنٌ... " (8)

ولكنّ الشاعر لا يطوّح كثيرا في تلك العوالم، إذ سرعان ما يرتدّ عنها، وعن صفتها المتعالية إلى واقع الناس المتعّين: واقع الثورة وواقع شروق الشمس من مغربها، من تونس:

"... وَإِذَا لِلشُّبِّ بُرُوقُ
وَإِذَا لِلشَّمْسِ شُرُوقُ
مِنْ مَغْرِبِنَا،
مِنْ تُونِسَ، لَا مِنْ شَرْقِ عَدُنْ
وَإِذَا مَكْنُوتٌ فِي الرُّائِبِ
يَحْطُ عَرَبِيٌّ، أُنْدَلِسِي التَّوْضِيْحَاتِ، حَسَنُ:
لَوْلَا الْعَاشِقُ مَا عَادَ لَنَا زَمَنُ أَحْفَاهُ زَمَنُ" (9)

محضًا بمطلق حرّية لم يتيسر له من قبل، ومتشعبا أكسير حياة جديدة لا تتاح إلا لأمثاله وأمثال أبناء شعبه:

"... وَكَانَ الرِّفَاقُ هُنَا وَهُنَاكَ
وَكُنَ الزَّمَانُ وَلَيْدًا
وَكُنَ الْهَوَاءُ كَمَا لَمْ يَكُنْ دَامَ يَوْمُ
وَكُنَ الْهَتَافُ هَدِيدًا خَدِيدًا
"كَمْ لَا يُحِبُّ الْبِلَادَ أَحَدُ"
وَكُنْ نَعِيْبٌ يَضُوعُ طَلِيْقًا
زَيْبَعًا وَعَارًا وَأَنَعَاثُ نَدً
وَكَانَ الشَّيْدُ وَكَانَ الْخَيْنُ
وَكُنَّا كَمَا لَمْ نَكُنْ فِي الْأَيْدِ... " (10).

لتبقى القصيدة امتدادًا طبيعيًا لمنحى المعيش الأرضي، وحضنا لجملة من الانفعالات والاعتمالات التي تنور في جميع الصدور إلى حدّ بلغ فيه حدث الثورة مبلغ تأميم العاطفة الجمعية للناس. وذلك فيما نعتقد بديهي لأنها ثورة شارك فيها الجميع، ولانست في عمقها مجمل القضايا والمشاكل التي أفزرها المجتمع التونسي بعد سنوات طوال في ظلّ حكم تميّز بالسلطّ والقمع والاستبداد.

تلك إذن، بعض تجلّيات جدل التاريخ والقرن فيما يمكن أن نطلق عليه بـ "قصيدة الثورة": تقريب

تكون عن التكلّف والتعقّر، وأبعد ما تكون عن الإسفاف في توصيف مشاهد واقع "توري" متعين، إذ لا نتجنح إلى التوصيف المباشر أو التقرير الجاف، إنها تقول الحدث المتعالي بطريقة "بسيطة" سهلة، أقرب إلى مقولة "السهل الممتنع" المتداولة في الأدبيات العربية النقدية الكلاسيكية- مع تمثّل الفارق الإبداعي طبعاً- فيوم الجمعة (يوم الثورة) استثنائي بكل المقاييس، حيث مثل- إضافة إلى حملته الدينيّة بالنسبة إلى المسلمين- يوم خلاص للشعب التونسي: خلاص من نير الاستعباد والفقر والظلم، ما حدا بالشاعر إلى استدعائه استدعاءً مخصوصاً: "... ليصمت إذن كلّ شيء هنا/ هذه الجمعة..." ليشي بقديسيّة مضاعفة، ثم إن ما توالى بعد ذلك من ملفوظات يتنافى - فيما يقدّر- مع مقتضى الحوار السباتي. (كلها ينصب أذنيه في رية، يصترهما، الرعاة). ممّا يؤكّد فاعليّة الانضماح النصّي، ويقصد بها تداعي الملفوظات "محنية في تكتك مفقود عابته الإيحاء والتّرميز، والكلم "يحسّس ما لا نحدس نحن الرعاة"؟

بل إنّ التداعي لا يقف عند حدوده تلك، حيث يواصل النّصّ حوالة الأول:

يَنْصَمْتُ إِذْ ذُكِرَ شَيْءٌ هُنَا
هَذِهِ الْجُمُعَةُ
حَسْبُ قَوَارِيرِهِمْ
وَرَبِّينَ كُؤُوسِهِمْ فِي "الغراز"
قُلْ لَهُمْ أَيُّهَا الْعَابِرُونَ رَصِيفَ التَّهَارِ
إِلَى حَاثَةِ تَفْتُحِ الْجُمُعَةِ
قَلِيلًا مِنَ الصَّمْتِ - لَا بَأْسَ -
وَانْتَظَرُوا دَقَّةَ السَّاعَةِ الْحَامِسَةِ "

ليتوسّل معجماً لغويّاً متناهِداً كلّ التناهُد مع ما جاء في المقطع الأول، فملفوظات: القواوير / الكؤوس/ الحانة... المستندة إلى العابرين رصيف التّهار، تنفّلت -ههنا- من خاميتها المعطاة مصمّجياً وتخرج عن مدارجها العلاميّة والدلاليّة لتتخرط بعد ذلك في تفاعلات دالّة مع ألفاظ/ جمل أخرى توجّه القارئ إلى

للمصافاة بين التّجربة الشعريّة وبين موجوديّة صاحبها المتعيّنة، واستلهاهم لحدث الثورة إلى الدّرجة التي يكاد يتحوّل فيها الشعري إلى إيانة عن الواقع في شفاقيّة تلغ حدّ الإحراج أحياناً، ما جعل بعض النصوص تشكّل وبينها نوع من الإيابة التي تربط بعضها بعض، وأثر على لهجة الشعر لتتسم بصغة المباشرة والتقريرية والسؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا السياق، يمثله الاستهتام التالي هل ينطق هذا الحكم على سائر النصوص الشعرية التي أنتجتها ثورة الرابع عشر من جانفي، أم لغة منها من حالف الاتجاه المشار إليه ليسن وجهة أخرى؟

II - الانفتاح على الجديد الأغراضي ومحاولات التّويع الفني :

لغة نصوص كثيرة يمكن إدراجها تحت هذا المسمّى المقصود به أنّ أبواب النصّ الشعري كانت مشرعة لاستيعاب حدث الثورة واحتضان موضوعاتها ولكنّ الاحتضان والاستيعاب - هنا - كان معضوداً- على خلاف نصوص الفئة الأولى- بالتّويع إلى تفعيل التّشاطيّة الإبداعية التي تميّز القول الشعري، يفضي ههنا إغفال طبيعتها الترميزية والإيحائية والتكشّفية، مكانتها الألا محدودة في استحداث قصص الاستبصارات وثريّة الأخيلاء وفاعليتها في التّفاذ إلى الذهن والوجدان، سواء بسواء. وحتى نستوضح إمكانات بعض هذه النصوص في الجمع بين ثنائية المصموم/ الفن، يمكن الاستئناس -بدها- بهذه المقاطع المجتزأة من قصيدة ترمين على كتابة يوم الجمعة 14 جانفي:

"... لِيَصْمُتْ إِذْ ذُكِرَ كُلُّ شَيْءٍ هُنَا
هَذِهِ الْجُمُعَةُ
تَلْكُمُ النِّبْيَةُ
إِذْ تُنَادِي عَلَى طِفْئِهَا مَرَّةً
وَعَلَى كَيْبِهَا مَرَّةً... لَنَكُنْ مِثْلَهُ
وَهُوَ يَنْصَبُ أذْنَيْهِ فِي رِيَةٍ وَيَصْرُخُهَا
هُوَ يُحَدِّسُ مَا لَيْسَ يُحَدِّسُ حَسْبَ الرُّغَاءِ..." (11).

فالوحدات اللفظيّة المشتغلة في المقطع السابق أنأى ما

مقتضيات السياق وإلى مناسبة القول الشعري. والشاعر لا "يتروّط" في التوصيف أو الشرد. إنه يكتفي بالإشارة إلى أهم حدث عرفته البلاد (هروب الرئيس السابق) عبر التوصل بمتعلّق الحدث الزمّني:

"... قليلاً مِنَ الْعَصَةِ - لَا بَأْسَ -
وَإِنْتَظِرُوا دَفْعَ السَّاعَةِ الْخَاسَةِ ."

ما يشي بتمثّل تصوّر شعري/ حكاكي على درجة عالية من الفعالية والتعبيرية ومحاولة إنشاء أبنية مشهدية جانبية تتقاطع مع الحدث الأساس ولكنها لا تفارقه، بل تساهم في معاصدته وإغنائه دلاليًا.

ولا تقتصر وجوه التنوع الفني على ما ألمحنا إليه إذ تشاكس مألوفية ما يتوافر في بعض الخطابات الشعرية الواصفة من متختر المراثيات وعاديّ التخيلات. حيث سعى بعض من كتب عن الثورة التونسية إلى إرساء هذا المزيج، وسائطه التكثيف التخيلي وتلوين المقاطع بجموع من الكنايات والتشبيهات والاستعارات والترميزات التي تبين من جهة الاشتغال والتغنية ولكنها تعاضد، ضمنيًا، نطاق النقطيّة الإيقاعيّة والتناسيّة، وذلك على غائلة ما نلقاه في هذا النموذج الشعري لصاحب جلال المميزي:

"... شَعْبٌ يُبْلِغُ فَرْحَهُ مَنُوحَةً فِي فَرْطٍ مَا يَدَّاحُ نَحَبَ
وَيُغْلِي الْكُثْمَ الْمَفَاجِي فِي ضِرَاحٍ وَلَادَةٍ
وَيَهْزُ أُحْجِيَّةَ الْمَدَانِي، شَاهِرًا...
لِرِمَايَةِ الْأَعْدَاءِ صُدْرًا عَارِبًا
يَعْلُو وَيَهْطُ مَوْجُهُ، يَغْلُو إِلَى سَفْحِ الشَّيْبِ
وَقَبَّةِ الْغُرُشِ الْمُنِيمِ بِالْوَعُودِ
وَمَا وَرَاءَ حَقِيقَةِ الْمَقْنَى،
سَبَّحْتُكَ لِمُؤَزِّحٍ مَا يَدُلُّ عَلَى الْأُلُوفَةِ فِي الْإِزَادَةِ وَالْخُلُودِ
وَيَتَرَكُ الْمَعْنَى عَلَى شَفَةِ الْعِبَارَةِ..."

فالفرحة/ فرحة الشعب المستدعاة مجازيًا في هذه الصورة تكتسي هيئة مادية مشغلة ومفتنة، وقرينة ذلك، الفعل المسند إلى الشعب (يللم)، والعت المتعلق بها ((فرحة مبوححة). وغاية ذلك الإشارة إلى اقتضائها

الذي امتدّ عقودا طويلة. فكان الشعب يسعى إلى فكّ أحجيتها (الكشف المفاجئ) ونهجي أبجديتها واستكشاف ملامحها على اعتبارها وليدًا جديدًا.

ثم، إن الشعب يقف أمام الموت متحديًا، إذ لم يعد يخشاه (يهزّ أحجية المدافن)، إلى الحدّ الذي تضطرب فيه المعادلات وتقلب رأساً على عقب: تستجيا الصدر العارية بنادق ومسدسات مشهورة لرماية "القناصة" والأعداء... مؤسسا بذلك منحي جديدًا لكتابة التاريخ الذي تلميه الألسن والأجساد المنذورة لتحقيق قيم الحرية والكرامة وإنسانية الإنسان. ولكن هل يقدر التاريخ على كتابة منجزات هذا الشعب الأبي؟ إن الشاعر يقرّر أن المعنى سيبقى معلقًا على شفة العبارة.

هذا بخصوص الصور الشعرية الواردة في المقطع السابق، أمّا في ما يخصّ الصورة الشعرية- بوجه عام- فيمكن أن نورد أنه «...بالنسبة لصورة شعرية ما، لا يتطلب الأمر من الشاعر اختطاط مشروع، وكل ما يحتاجه هو تلك الروح المتحرّكة، المتوقّبة، إذ في ثيايا الصورة الشعرية (التي) لن يرحل أن تقول حضورها...» (14).

ولكن يبقى أنّ نشير أنه ثمة بعض المظاهر الجزئية التي تجسّد متزع التنوع الفني/ الشكلي، منها- على سبيل الذكر لا الحصر- ما لاحظناه من اتجاه بعض الشعراء إلى كتابة الجملة الشعرية الممرّكة والمختزلة- في بعض الأحيان- بمعنى ميلها إلى الانضغاط التقسي وتمييزها بالتسلاسة والبساطة والشفوف، حيث تتجه إلى المراد مباشرة دونما إيهام أو إيماء يقول خالد الوغلاني، موجّها الخطاب إلى رئيس البلاد الهارب:

"... ارْحَلْ
كَكَائُوسِ الْجَرِيمَةِ
وَالْعَنَاءِ

وَإِخْدَرِ وَأَنْتَ مُعَادِرُ
كُلِّ الْفِتَانَةِ أَسْفِ
كُلِّ احْتِلَاجٍ بَازِبِ

كَلَّ اضْطِرَاب
كُنْ ثَابِتًا عِنْدَ الرَّحِيلِ وَلَا تَخَفْ
اَنْتُكَ تَمْنُنُكَ الْكَرِيَّةُ إِلَى الزَّيَاحِ
وَرَوْلُ كَجُلُودِ الْخَطِيئَةِ مُسْرَعًا
اَرْجُلُ
سُقُوطِ أَوْ مُرُوبِ
لا انسيحاب... (15).

اعتبارها إبداعاً تونسياً خالصاً صنعه الشعب، تنوعات نصية شعرية أصبحت تمثل مدونة قائمة ببلاتها. ما يعني توافر شروط الكم والنوع وإمكانية الاستجابة - بالاستيعاب - إلى مقومات الدرس والتحليل والاستنتاج. وكل ذلك قد يسهم - في اعتقادنا - في إثراء المشهد الشعري التونسي بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إزاء لا يناقض السائد من تعبيرات الفكر عموماً والفن على وجه الخصوص ولكن يتخذ شكل المحاوراة والتفاعل، حيث استعاد الشعر والشاعر موقعهما ومكانتهما المميزة التي شهدت نوعاً من التكمس والتراجع أمام سيطرة المتحدثات الأخرى. ليعود الشاعر شاعرًا سيف القصيدة في وجه الطغاة والحكام الفاسدين، متغياً بقيم الثورة، معلماً من شأن الشهداء والتأثرين منتسماً طريق الحرية والحلم، ومعبراً عما تنامي في دخیلته من انفعالات عاتية، مُعْضِة. ما يجعل من نصّه امتداداً طبيعياً يُتِمُّ طيعة العصر ويُبْجِلِي الواقع، ولكن يجعل منه أيضاً بؤابة تفتتح على هُوم الأيداع ومقومات الكتابة.

ملنقطاً - بمقتضى المقام - ما تشترك في ترديده كل الألسن، وما يشتهه كل فرد من أفراد هذا الشعب الذي نبذ الخوف واسترد مكانته الطبيعية سيّداً يُعْلِي أوامره على حاكمه المستبدّ: (ارحل، احذر، كن، لا تخف، اترك، زل...). ما يؤكد أنّ الحكام إلى زوال والشعب - وحده - الباقي.

خاتمة :

لقد أفرزت ثورة الزايع عشر من جانفي 2011، على

المصادر والمراجع

- (1) احترام القطع الشعري من نصيده "نور، صب"، منشور علاء المصوي، مجلة حيد، نقديّة، العدد 220 - فيري / مارس 2011، ص 143- 145
- (2) من قصيدة نبحوان «عرس»، مجلة «الحياة الثقافية»، العدد 225، نوفمبر 2011، ص 142
- (3) منتصف الهنائي «يوم حار جداً»، مجلة الحياة الثقافية، العدد 220 - فيري / مارس 2011، ص 150.
- (4) م، ص، ص 131
- (5) من ديك النص الشعري الذي كتبه مصف الوهابي تحت عنوان «محاولة لكتبة يوم الجمعة 14 جانفي»، مجلة «إبداع»، القاهرة، العدد 19، صيف 2011، صص 106-108
- (6) «أبيات من قصيدة «من حماسيات الثورة (سيمي الشعب)»، مجلة «إبداع»، القاهرة، العدد 11، صيف 2011، ص 105
- (7) م، ص، ص 103
- (8) علاء حواشي، قصيدة «عرس»، الحياة الثقافية، العدد 225، نوفمبر 2011، ص 142
- (9) م، ص، ص 143.
- (10) من قصيدة نبحوان «أنا لم أكن مثلكي ترفضين»، للشاعرة فريدة الماوي، «الحياة الثقافية»، العدد 224، جوان 2011، ص 144
- (11) منتصف الوهابي «نمير على كتلة يوم الجمعة 14 جانفي 2011»، مجلة «إبداع»، العدد 11، صيف 2011، ص 106
- (12) م، ص، ص 106- 107
- (13) القطع من قصيدة «شعب له شكل القصيدة»، مجلة «الحياة الثقافية»، العدد 224، أكتوبر 2011، ص 120.
- (14) GASTON Bachelard La poésie de l'espace, Ed. P.U.F, Paris, 1981, p.6
- (15) خالد الوغلاني: «ارحل إذن»، الحياة الثقافية، العدد 224، أكتوبر 2011، ص 119.

بيبلوغرافيا الثورة التونسية

أحمد التظيف / باحث، تونس

في البدء كانت «ديفاج» :

(ديفاج) أو ارحل أول كتاب يصدر عن الثورة التونسية ورد في شكل شهادات حول الحراك الشعبي في الفترة بين 17 ديسمبر و14 جانفي 2011 ويتضمن 500 صورة فوتوغرافية وأكثر من مائة شهادة لشبان وطلبة ومثقفين وسياسيين وصحافيين وفرنسيين باللغة الفرنسية.

على جبينها ثورة وكتاب :

على جبينها ثورة وكتاب، عنوان كتاب الباحث والمدون الجزائري يوسف بعلوج الذي استهله بشيء من أدب الرحلة راصدا فيه تحولات الشارع التونسي بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي من خلال رحلة أولى إلى تونس تزامنت مع بداية الثورة، وثلاث رحلات لاحقة جاءت أسابيع بعد الثورة. كما ضمته اثني عشر حوارا معمقا مع نخبة من السياسيين والمدونين والكتاب التونسيين الذين سردوا بشفاافية واضحة فصول المعاناة في ظل نظام بوليسي لا يؤمن بأي تجلٍ من تجليات الحرية، وضم الكتاب الذي يعد أول كتاب جزائري عن الثورة التونسية ثلاثة أقسام هي جبين السياسة وجبين التدوين وجبين الكتابة (1).

أصالت الثورة التونسية دما كثيرا، دم الشهداء على الأرصفة والشوارع والساحات العامة حيث تجمع الشباب الغاضب في مشهد أسطوري مواجهها بوليس القمع ورضاعه الأثم يصدور عارية في صمود خرافي قل نظيره وأسالت دما كثيرا دمع الأمهات ودمع الأجنة على فراق الأحبة وأسالت كذلك حبرا كثيرا. فقد اتجهت جميع العناصر المستجة ثقافيا نحو الكتابة عن الثورة فتونس بلد يهوى أهله الكتابة منذ أزمان، فقد ساهمت في الكتابة عنها كل الفئات المثقفة كل في ميدان تخصصه، فمن مؤرخين وسياسيين وفنانين وصحافيين وعلماء اجتماع وأدباء وشعراء. فتدوين وقائع الثورة وتحليلها لم يقتصر على المؤرخ بل تعداه إلى رجال الدولة في مذكراتهم والمناضلين في صلب الحركة الديمقراطية والحقوقي وأطرابهم ذلك أن أعمال هؤلاء جميعا ستصبح ذات يوم مادة تاريخية هامة فالكتابة عن الثورة في تونس أصبحت قدرا مشتركا بين جميع فئات الشعب ولكن كل فئة لها دورها ونفسها وموقفها من الأحداث فالفرق كبير بين الكتابة كهواية والكتابة كصناعة.

ونحن في هذه الورقات نقدم بيبليوغرافيا موجزة عن الثورة التونسية ولا ندعي الإلمام بكل ما كتب عنها بل حسبنا أننا عرضنا بعض ما كتب في مختلف أجناس الكتابة شعرا ونثرا وتحليلا وتاريخا.

سقوط الدولة البوليسية في تونس :

يستعرض الأستاذ توفيق المدني في كتابه سقوط الدولة البوليسية في تونس مرتكزات وممارسات الدولة البوليسية التونسية، والكيفية التي تمكنت بواسطتها من السيطرة على المجتمع، والأسس التي نهضت عليها، حيث يبدأ من نهاية ما يسميه "عقلانية" دولة الوصاية البورقبية، ثم تبيان دور الجيش والأمن في صعود الرئيس الهارب زين العابدين بن علي. ويوصل إلى عرض دور الفساد في الدولة البوليسية التونسية، لينتهي عند الثورة التونسية التي أعلنت سقوط الدولة البوليسية التونسية، مستعرضاً الدوافع والأسباب التي أفضت إليها، وتداعيات الثورة التونسية وأفاقها (2).

انظمة في وجه الإعصار، ثورة تونس نموذجاً :

كتاب تحليلي للسياسي الجزائري أبو جرة السلطاني زعيم حركة مجتمع السلم ذات الميولات الإسلامية والذي كان محاولة لرفع الوضعية السيئة الذي كان مستقراً ومضرة للعالم العربي وللثقة من الدول الأوروبية، لكن ما لبث أن تمسك ذلك الزعماء إلى وضع آتى على الأخضر واليابس (1) وحفل الكتاب في طياته ثلاثة عشر فصلاً منها، حاول تحليل الوضع في تونس والأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورته التي قال إنها لم تحمل أي لون سياسي وبلا ناطق رسمي، كما تعرضت إلى "ثورة الاتصال وحزب الفايبوك" والفجوة الرقمية التي كشفت عنها تلك الثورة. ولعل من أبرز ما جاء في هذا الكتاب الذي قال أبو جرة أنه انتهى من تأليفه في 14 فبراير أي بعد فرار بن علي بشهر واحد، الأسباب الثمانية لما حصل في تونس ومنها تحول هذا البلد إلى متجع سياحي جذاب للأجانب واستئثار المقربين بالسلطة والثروة، واتساع دوائر الفساد وشيوع أخباره في كتاب "حاكمة قرطاج" وما تسرب في موقع ويكيليكس وما جاء في موقع التواصل الاجتماعي الفايبوك، إلى جانب تحول الحزب الحاكم إلى دولة تمهش كل من ليس في

الحزب وانتشار الجهوية والمحسوبية إضافة إلى ميلاد جيل جديد يتواصل مع العالم الخارجي عبر شبكة الانترنت والفايبوك (3).

رواية الثورة التونسية :

لعل أكثر الكتب التي حققت سبقاً في المعالجة التاريخية للثورة التونسية هي كتاب «رواية الثورة التونسية» للذكتور نزار شقرون، الذي يقدم شذرات من أيام الثورة التونسية متتبعا أهم منعطفاتها وأحداثها ومحترقا بدقات تسارعها، ويرصد من خلال «رواية وقائية» المسار الثوري المبهر الذي جعل من الثورة التونسية نموذجية وخارج مصنفات تاريخ الثورات. إنها ثورة حديثة تنشع على المنطقة العربية وتعيد للشعوب العربية ثقتها في إرادتها وفي بناء دول ديمقراطية تحترم قيم المواطنة وتقطع مع منطق الرعية. ويؤكد الكتاب لتجربة صهر الكتابة في فرن الحدث الثوري، حيث يجد القارئ نفسه في لهب الثورة كأنما يعيشها وشاكا فيها وهو يمسى شذراتها. فقد وظف الكاتب حريته الشعرية والتسديدية ليحقق مقاربة إبداعية للواقع السياسي فكان الكتاب «رواية» لشذرات الثورة فهو لا يخلو من تقنيات السرد ومن أفق اللغة الشعرية لتنتفي حداثة الثورة حداثته الكتابية (4).

ثورة تونس ثورة عربية :

ينقل الصحفي الفرنسي بيار يشو في كتابه الصادر باللغة الفرنسية «ثورة تونس ثورة عربية» مسار الثورة ويؤرخ لها في منهج كرونولوجي متأملا في أبعادها بمساعدة كل من الأستاذة راضية نصراوي المحامية والحقوقيه والباحث التونسي صابر المنصوري (5).

رئيس ما بعد الثورة يكتب عن الثورة :

الدكتور العتصف المرزوقي الحقوقي والسياسي التونسي والذي صار رئيسا للبلاد بعد الثورة كتب هو

قيام الشعوب بالتفسير الإيجابي لتلك الرسالة التي ختم بها الباحثان الأردنيان مالك البزيرات واحمد الختاتنة كتابهما «الثورة التونسية رسائل من إلى...» والذي أعطى تصورا لمشاهد مستقاة من الحالة التونسية تجيب عن عدة تساؤلات تتضمن دوافع الثورة وخاصة إمكانية أن تكون نموذجا لغيرها من الحالات العربية في المنطقة.

لعل من الصعب الإعلام بجميع ما كتب عن الثورة من كتب ومقالات أو ما أفرزته من إبداعات سمعية بصرية أو مسرحية أو فنية فما أثبتناه هنا لم يكن بالشيء الكثير مقارنة بما صدر وسيصدر في القادما من الأيام وقد أغفلنا جملة من الكتب سنذكرها تباعا منها كتاب منصور حمادي «عربة خضار تسقط أعنى دكتاتور» و«ثورة مواطنة» لسعاد سلامي و«حريق القصر» للطفي بن شرود ومقالات المؤرخ عدنان منصر والتي جمعها في كتاب «موسم الهجرة إلى الكرامة» وكتاب «ثورة البوعزيزي وجيل الفايبوك» الذي حلل دور الشبكات الاجتماعية وتحديدها لمقص الرقيب وختامها شعرا بديرا للشاعر التونسي عبد اللطيف عثمانى الذي تغنى بالثورة في أربعة عشر قصيدة ضمنها في ديوانه 14 قصيدة عن الثورة»

أيضا عن الثورة واصدا زمن الدكتاتوريات ومحللا أطوار العمل الثوري في كتابه «إنها الثورة يا مولاي» الذي تحدث فيه عن المقاومة المدنية وأن لكل ثورة ثمتا باهظا، وأن الثوار ليسوا من يجنون ثمار الثورة، وأنه لابد أحيانا من زمن طويل حتى تحقق الثورة أهدافها. وما من ثورة تقوم إلا وتقابلها ثورة مضادة (6).

الاستاذ زاد... (z) :

(z) هو الاسم الحركي للمعارض التونسي صاحب مدونة (Débat Tunisie) مدون ورسام كاريكاتير تونسي يمضي أعماله بالحرف اللاتيني (z) والذي رسم على مكتب بن علي في ديسمبر 2011 كلمة ديقاج التي ستصبح أهم شعارات الثورة التونسية هذه الرسوم وغيرها من المقالات جمعها الأستاذ (z) في كتاب باللغة الفرنسية بعنوان «الثورة من السنوات البنفسجية إلى الهروب من قرطاج».

رسائل من وإلى...

إلى القادة العرب : ندعوكم إلى اتباع أسلوب الانقلاب الفكري بما يتوافق وتطلعات الشعوب قبل

المصادر والمراجع

- (1) عبد الرزاق بوكي : أول كتاب جزائري عن الثورة التونسية - الجزيرة نت 20 سبتمبر 2011
- (2) عمر كوش : عرض كتاب سقوط الدولة البوليسية في تونس - الجزيرة نت 16 أبريل 2011
- (3) أنطمة في دوحه الإعصار... كتاب جديد يتناول إرهابات الثورة التونسية - موقع الإذاعة الجزائرية www.radioalgerie.dz
- (4) الدكتور ررار شقرون يصدر : رواية الثورة التونسية- مدونة «مرامي» الثقافية 03 أبريل 2011 salahsoussi.maktoobblog.com
- (5) أول كتاب عن الثورة التونسية يصدر ساريس - النوبة الالكترونية تونس اليوم 4 أبريل 2011-12-22
- (6) الحبيب لسود . المتصف المرزوقي يرصد زمن الدكتاتوريات في إنها الثورة يامولاي 446 صحيفة البيان الاماراتية البوابة الالكترونية 12 نوفمبر 2011.

في مأثورتها :
للغناء عمار فرحات :
رقصام وجدان الشعب





عمّار فرحات في ورشته

«كانت سنة 1935 في حياتي نقطة نور اقسعت ان اكون رساما، رساما حقيقيا، رساما لا غير، كنت حائرا جدا في امري كنت احس اشياء غامضة في صدري لا اقدر على التعبير عنها، كنت قلقا مضطربا، فزعا كنت اريد ان اتنفس...اخيرا اشتريت صندوقا من الالوان. وكان لي الشرف بان احملة معي دائما. وعدت نفسي وعدا قاطعا بان اكون جديرا بفن الرسم طاهرا من جميع الادران طوال حياتي محترما الفن حتى مماتي...» (1).

عمّار فرحات

رجل ثقافة عاديّا أو كائنات ثقافيّا موهوبا فقط، عمّار فرحات شخصية فذة قدّدت بنفسها إلى ممارسة فنّ من أهم الفنون التي تسم الشعوب بالخداعة وبالفكر وهو فنّ الرّسم. فنّ الرّسم الذي ليس من السهل على رجل أمّي يعيش الفقر والخصاصة ويعول إخوته أن ينخرط فيه وينجح في الوصول بتجربته التشكيليّة إلى صياغة شخصية ثقافيّة فذة

بأنفصاء سنة 2011 يكون قد مضى على مولد الفنّان التشكيلي التونسي عمّار فرحات مائة سنة ومثله مثل بقيّة المبدعين التونسيّين له علينا الحق في تكريمه والاحتفاء بموهبته، التي وإن لم تعلن رسميّاً تظلّ ممكنة خاصّة إذا ما تنهت إلى أهميّة استعادة عمّار فرحات في هذا الزّمن بالذّات، أي زمن الثورة وما بعدها. عمّار فرحات ليس

لا تقل أهمية عن شخصية محمود المسملي وأبي القاسم الشابي في الأدب أو علي الزياحي في الموسيقى.

يقول الزاحل محمود التونسي عن عمّار فرحات: «إنّ عمار فرحات رائد من رواد الحركة الفنية التشكيلية في تونس. إذا كنت أمام عمل من أعماله فلنك أمام مشهد ناطق بجانب من الواقع العربي، واقع عربي تونسي تتحسسه العين، وكأنها تتحسّس الحلم أو الذكرى، وتتحرك الذبذبة صبراً تنتج حديدية عمار فرحات يحتل اليوم مكاناً متميزاً في صلب الحركة الفنية التونسية، وإنه ليس من السهل أن يكون الإنسان رساماً في تونس قبل أربعين سنة وحتى اليوم، خاصة إذا كان الرسام قادماً إلى دنيا الثقافة من وسط شعبي ليغامر بممارسة عمل غريب عن تقاليد وسطه الاجتماعي» (2).

كيف يمكن أن نفترق إصرار عمار فرحات، الرجل الأثمي البسيط، على أن يكون رساماً في حين برزح تحت طاء الاستعمار، وكيف ينسب لنا أن نصعب رجلاً منع الكثير من اللوحات والمجهدات للفنون

التشكيلية بكلّ تلقائية وتصحية ؟ بل، كيف يمكن أن نقدّه شاباً ورواداً من هذا الفنّ ؟ ماذا بعد هذا تأسيسه في حوزة يدوي محب وحسّ يكون له حقد شباب لا مثأثر... لأنّ فنّ عوم دستا على شعور، يكن وعسى لا يرى بعده شئ هو يصعد معرفة الشابي وسعدى العبد... أمور الشافعة، على حدّ تعبير الأستاذ الدكتور الحبيب بيده (1).

1 - عمّار فرحات

ولد عمار فرحات بمدينة باجة بالشمال الغربي للجمهورية التونسية سنة 1911 ثمّ ارتحل مع عائلته إلى العاصمة تونس سنة 1918 وانتهى إلى الاستقرار بحي باب سعدون بالمدينة العتيقة. هو فنّان عصامي كوّن نفسه بنفسه في الشوارع التونسية. وزاول عدداً من الرسمات شعبيّة فواكه ثم بانعا متجولاً، فعاملاً بمصنع للثّق وعمل للمعجين وبمحيرة لينة. كما عرف عمله لربحني العدو الريفي والملاكمة



عمار فرحات، الفنان التشكيلي، مع زوجته وأولاده.



عقار عقارب وعطوفة عبادي سنة 1940

فيعود إلى سنة 1940 وهي سنة تعميد شخصيته الفنية. تحصل عقارب فرحات على الجائزة الكبرى للفن التونسي الشاب سنة 1949 في الصالون التونسي وكان مقدارها مائة ألف فرنك فرنسي ورحلة إلى باريس. وقد جاب بين سنة 1940 و1960 كلاً من باريس وروما والسويد والاتحاد السوفياتي وتعلم الرسم الكلاسيكي والحديث.

لما اندلعت الحرب العالمية الثانية كان الرسام الشاب يعيش بباريس من أجل إقامة معرض، فيضطر للعودة إلى تونس في الأثناء، ويستقر بالوطن القبلي، أين يواصل رسم مشاهد الاحتفالات والأفراح ومراسم الأعراس في التقاليد التونسية. وتستمر نشاطاته بعد الحرب ليقدّم رسوم عدد من مشاهير السينما والفناء وبعضاً من المواضيع

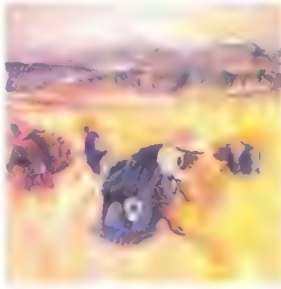
اكتشف الفن الشاب في سن الخامسة عشر مواهبه في الرسم فقام بإعجاز رسوم شخصية لعدد من المشاهير بواسطة الفحم، ثم اشترى أولى علب الرسم الزيتي في سن الخامسة والعشرين. هذا ما يعني أنه عانى من الفقر والخصاصة ومن قلة ذات اليد لتمويل مشروعه كفتان ينتمي للغة الشعبية من الأهلين التونسيين. ومنذ ذلك الحين، يستلهم عقارب مواهبه الفطرية ويرسم المشاهد الحياتية لعامة المواطنين من الناس في أسلوب بسيط ذي تعبير عاطفي. وفي سنة 1937 يشارك في الصالون التونسي يرسم أين تنه إليه «جاء روفولت» و«الأكسندر فينسي». أقام عقارب أول معرض شخصي برواق جريدة «لوموتري ماتان» سنة 1938 أمّا أول أكبر معرض شخصي

الشعبية. يبحث عمار في ملامح هذه الفئة المسحوقة عن عمق الحياة وجوهرها في رضاهم بحياتهم وقناعاتهم بها، في اتجاه معبر لم يقوم به معاصرون الاستشراقيون الذين يبررون السعد لدنس شعب ويركزون على الأوصاف المزرية المتصلة بالجهل. انتمى عمار إلى مجموعة العشرة منذ سنة 1947، ثم أصبح عضواً من أعضاء مدرسة تونس إلى أن توفي سنة 1987. له عديد من الأعمال الفنية على ملك الدولة والأشخاص، كما أنجز جداريات تحت عنوان «عمار فرحات وإنتاجه».

عديدة بمواقع عمومية. تعدّ لوحاته المؤرّعة دون تأريخ أو سجلات من أغلى الأعمال الفنية في تونس، لذلك أثّرت عديد الإشكالات حول التجارة فيها وحوّل تقليدها للتكسب منها. أصدرت الشركة التونسية للكتاب ملوّناً حول تجربته الفنية سنة 1984 بتقديم مشترك بين عز الدين المدني بالعربية وصوفية القلي بالفرنسية تحت عنوان «عمار فرحات وإنتاجه».



حمام الرجال، زيت على قماش، 5, 25 x 24 سم، 1941



علامات الحصاد،

زيت على قماش، 1941

من الأمومة والاحتضان والعطاء والسخاء الفياض فحما
مثلما هي الأرض ورسم الحرقان والسلاحف والحيوانات
الأملية كالطيور. والمناظر الطبيعية والطبيعة الصامتة أيضا.
وهي مواضيع تفرّ في استنباط مقوّمانها من علاقته المباشرة
والبسيطة بالمواطن التونسي.

تتسمي جلّ أعماله الفنية، إن لم نقل جميعها انتماء
حقيقيا ومباشرا إلى الواقع التونسي، ذلك لأنّ علاقة
عَمّار فرحات بمحيطه الاجتماعي كانت بمثابة المحرار
الرئيسي والمقوّم الأساسي في اختياره للمواضيع التي يقوم
برسمها. ولعل لاشتغاله عاملا بالخبرة أو ببيع الغلال
أو لممارسته مهنة (بيّاع الشجار) أو البرانسي دورا كبيرا
في تأطير إصااره وبصيرته في اتجاه مواضيع مستمدّة من
الحياة اليومية أو من الشارع، فبائع الأسفل وبائع الباسمين
والزّوج وغيرهم من الكادحين لم يكونوا بعيدين عن
وجدان الفنان ولا عن بصيرته، ذلك أنّهم يكوّنون التّواة
الأولى لعلاقات الرّسام بالبيئة والمحيط الإنساني الذي عاش
فيه، على أنّ الغابة والحقل والفلاحة هي البيئة الرّئيسيّة
التي نما فيها عَمّار في المجتمع التونسي الفلاحي لبدائيات

2 - مواضيع الرّسم لدى عَمّار فرحات وأهمّ فترات تجربته

رسم عَمّار فرحات الشخصيات الفنيّة لرمته حتّى فيها
وتجربيا للرّسم ثم مضى إلى رسم المجتمع التونسي بجميع
فئاته وفي جميع أحواله وقدم صورة صادقة عن أحوال
الفئات الكادحة ولسان حاله يقول بأنّه إنّما مرّ من هذا
الباب ليستقرّ فنانا في نهاية المطاف. فقدم مواضيع عدّة في
أعمال عديدة وفريدة، الأعراس والحفلات من ختان إلى
حنّاء إلى اسطيمالي إلى عرجة الأولياء الصّالحين وحفلات
الختان والحفلات العفاندية والأحداث السياسية كالمقاومة
ولهنّ ومشاهد مختلفة إلى غير ذلك... كما قدّم اللّقاءات
الاجتماعية في الأسواق والبيوت والمقاهي والحقول. رسم
عَمّار الفلاحين والفلاحات الممتعين إلى بيته الأمّ والعَمّال
والباعة المتجولين والزّوج والموسيقيين الممتعين إلى جواره
الاجتماعي والشركاء في الوضع والأحلام وقدم المرأة
التونسيّة من الحقل إلى الشارع إلى البيت إلى الحمام، المرأة
الأيقونة المليئة بالذّلالات والمعاني، التي يمكن أن نستمدّها

القرن العشرين وتعكس أعمال عمّار فرحات بعدا حبيبتا للملاقة بهذا الواقع الاجتماعي، الذي وإن كان يشكو من الظلم والتهميش وتسلط المستعمر بقوّته، فهو يروى إلى تحقيق أحلامه بعيش كريم ملؤه الحزبة والعدل.

برهن عمّار فرحات باختياره لهذه المواضيع على أنّ الكائن البشري امرأة ورجلا هو أهمّ مكسب وأهمّ ما يمكن أن يقدم رسما يختصّ في توصيف العلاقة القويّة بين المرأة والرجل بوصفهما مادة رئيسية في أعماله على حدّ تعبير صوفيّة قلبي في تقديمها للكتاب الخاصّ بعمّار فرحات. إنّ ثنائي المرأة والرجل عند عمّار جوهر الحياة وعمادها، المرأة الشامخة والعنيدة، القويّة الجميلة والزّيفة والمحبة والمسؤولة، أمّا الرجل، فهو الذي يصارع الزّمن بغلظة لينة وبخشونة سلسة من أجل العيش. لم يكن الرجل في رسومات عمّار أبيض

اللامع والبشرة، بلدي أو ريفي فقط، لقد كانت للزّوج في رسوم عمّار التّصيب الأوفر من الحضور في تجربة فتان تونسي، إذ يمنحهم حضورا هائلا ويحيطهم بعناية فائقة أو بهالة مميزة لا يمكن لأيّ دارس لفنّ عمّار أو للفنون التّشكيلية التّونسية أن يغفلها. لقد تميّز عمّار بتلقائية في التّعاظم مع المواضيع المحليّة التي شحنتها بجمالية قوامها البساطة والصدق في النّظرة التّشكيلية في أسلوب تشكيلي حافل ومحتفل ومليء بالحياة والشاعرية ناعمة عن تدفق الحرارة الإنسانيّة من روح وذات الفنّان ومن روح الشعب نفسه، لذلك ليس غريبا أن يُطلق عليه نعت فتان الشعب. ونجد في قول الفنّان التّشكيلي والقاصّ الراحل محمود التونسي في مواضيع عمّار فرحات خير دليل على هذا العالم الإنساني المحلي الذي يقدّمه الفنّان بشحنة من الصدق النّادر (+)



عمّار فرحات، قوس، 1995



بائع الياسمين 1948 . زيت على قماش .

1- فترة أولى وتمتدّ :

من سنة 1938 تاريخ أول معرض شخصي لعمّار ييهو جريدة لوبوتي ماتان إلى سنة 1949 تاريخ حصوله على الجائزة وهي منحة السفر إلى الخارج . هي فترة مرتبطة بسيطرة الاستعمار وبالقضايا العاجلة للمجتمع التونسي وتأسيس جماعة الأربعة المتوشعة إلى العشرة ثم إلى تكون مدرسة تونس التي انتمى عمّار إليها وهي فترة تشمّ بتحسّ المسار وتأكيد شخصيّة الفنّان وغوّها .

يمكننا أن نقسّم مسيرة عمّار فرحات التشكيلية إلى فترتين رئيسيتين، رغم أنّ الملاحظة الهامة هو أنّ المواضيع التي رسمها عمّار لم تتغيّر، بل المتغيّر الجوهرى هو تقنيات الفنّان وأسلوبه الذي تناوله جُلّ المهتمّين بتعبيره التشكيلي . ويمكن القول إنّ المتغيّرات الأسلوبية لدى عمّار فرحات كانت وليدة تنقّلاته ورحلاته واكتشافاته العملية قبل الاستقلال خاصة .

2 - الفترة الثانية :

من سنة 1950 إلى سنة 1987 وقد رسم فيها نفس المواضيع ولكن بمقاربة فنية وتشكيلية تركيبة تقية من منتب تنطوّر بتطوّر الفنان ونضجه المتواصل .

ليس في هذا التقسيم الزمني لمسيرة عمّار فرحات غير معدّين رئيسيّين أردنا من خلالهما توضيح ما طرأ على عموم تجربته من متغيّرات هي تدو لنوّهة الأولى تقية وأسلوبية . ولكن هذه المتغيّرات هي الأخرى من المحدّدات الجوهرية في نصّح تجربة الفنّان وفي تمثّلكه لرؤيته التشكيلية . بدّ مدرس عمّار فرحات الرّسم التكميلي أو جزّب الأسلوب التكميلي إعجابا بالثنائي براك وبيكاسو ولم يواصل فيه لأنّ عددا من أصدقائه قد أشاروا إلى

أنّها لا تحمل بصماته الشّخصية (5) . يكمن البعد الأول في ما يتضمّنه من تأريخ لشخصية عمّار فرحات، حيث أنّه بقي على فطرته وعلى قناعاته التشكيلية إلى حدود رحلته إلى السويد سنة 1949 وهو عنصر هام في فنه أما البعد الثاني فيمكن في الفوارق الهامّة بين أسلوبه قبل 1950 وبعده خاصّة في تأطير الشّخصيات والمشاهد وفي تحرير الألوان من أبعاد التدرّجات اللّونية والضوئية إلى التسطّيع اللّوني الحزّ والمباشر ولهذا دلالات كبيرة في قراءة أعمال فرحات من الفطرية الطّريقة المطبوعة بالسّحابة الصّادقة والمعبرة (السّحابة لا تعني بعدا سلبيا) إلى الاحترافية المطبوعة بشخصية تشكيلية نحتت بعدها الميثولوجي في الرّسم التونسي الحديث والمعاصر .



الفصول الأربعة زيت على قماش، الأولى مينا سنة 1959 ، ثلثة (163 x 63 سم)، مجموعة الزّارة الأولى سنة 1963 ، والثالثة والرابعة سنة 1963 ، (155 x 64) سم بالمتحف الوطني باردو .



شبان 10x30 سم، رسم زيتي، 1967



فتاتان: رسم زيتي، 27x20، 1968

العشرين. إنه وبساطة يتطلب جهدا خرافيا خاصة في مستوى الرسم لأن كل معطياته مرتبطة بالحدادة وبالاستعمار في نفس الوقت. أما الفترة الثانية فتشير إلى ظهور و بروز شخصية عمار فرحات في كنف النضج الفني وهي تحتوي على مواقف و عمق تجربته وتعكس أسلوبه وتطوره خاصة في رؤية الأشياء ومعالجتها تشكليا، إذ تخلص أسلوب عمار وريدا وريدا من المؤثرات والمرجعيات وتمكن بلمساته العريضة وبشخصه الاختزالي واللبسط من إرساء أسلوب وطابع شخصي يعرف به عمار.

تشير الفترة الأولى فترة «بداية المغامرة والدخول إلى عالم الفنون التشكيلية». وهي مرحلة تنسم بالزغبة الجامحة في استكشاف الوسائل التشكيلية والتقنيات التي سعى الفنان إلى امتلاكها كالأدوات والمواد اللونية والأسلوب. فترة صعبة بالنسبة إلى عمار فرحات لما فيها من تعب ومن تضحية في سبيل الانتماء إلى الحقل التشكيلي، إذ يقول «أقسمت أن أكون رساما، رساما حقيقيا، رساما لا غيره». وأن يكون عمار رساما مثلما أقسم، فإن ذلك يتطلب طاقة خارقة للعادة بالنسبة إلى أحد أبناء الطبقة الملعنة بتونس في بدايات القرن



يوسف الخوري، ريث على قماش، 59 X 72 سم، سنة 1942

عمار فرحات مؤمنا بأصوله الزّيفيّة والشّعبيّة وتمسّكا بها. ورغم أنّه عاش بتونس العاصمة وعاصر تطوّر الحياة بحاضرتها إلا أنّه كان حديث المقاربة أصيل الموضوع والأحاسيس، إذ غمّلت التقنيات الغربيّة للوحة، وظلّ وقيا لروح الشعب الذي ينتمي إليه.

لم تتغيّر مواصفات التناول التشكيلي عند عمار فحسب بل تغيّرت وجهة النظر والأطر التشكيلية. وقد كانت لوحاته الأولى تقدّم مشهدا كاملا إلى لوحات تقترب الزّيف فيها كثيرا من الأشخاص أو بالأحرى تقترب الأشخاص في شتات أو ثلاثيات أو مفرد من التّماذج البشريّة التي تكون إمّا مقابلة أو موجهة لبعضها البعض

التشكيلي المميّز من خلال توفيقه بين المواضيع والتقنيات، إذ يقوم باختزان الشخصيات واستبطانها بإدراكه وبطريقته أثناء اللقاء بها ويرسم أعماله في ورشته دون الالتجاء إلى الموديل الأمر الذي أعطاه بعدا من التحرّر ومن التجديد في أعماله. ولا يغيب عنّا كيف تدرّج عمار من لوحة نخبة كثيفة وسميكة قماشها خيش ومادتها ألوان زيّنة، إمّا معجّنة أو متدرّجة إلى لوحة بها أبعاد من اللّطافة مضادة مهوّة وشاعريّة، دون أن يضيّع طابعه الخاص المرتبط بالفتات الشّعبيّة من المواطنين الذين عمل جاهدا على السّموّ بهم من خلال رفعة منزلتهم ولسان حاله كما ارتباط الفنّان كوربيه بالمرجع الواقعي في لوحاته. ويبدو

والتبسيط. إنه يولّف فضاءات محايدة ويستعمل تباينات لونية صارخة في نوع من اللّمسات الحرة والمتحرّرة على الأسلوب التشكيلي «المحلي» والأجنبي. بهذا يتحرّر عمار فرحات من سلطة التّمودج الذي يمكن أن يكون الفنّان الإيطالي الأصل «موزاس ليفي»، أحد مؤسسي مدرسة تونس، أو «عبد الكريم جوسو» أو غيرهما من الفنّانين الذين عايشوه وكانوا رسامين للمشهد التونسي كيحيى التركي. وهو ما يدلّ عل قراءة عميقة لأعمال رسّامي بداية القرن العشرين كـ «بول غوغان» رائد التشطّيح اللوني وفان غوغ» وفنّانين آخرين مثل «موريس ديسر»، كما يدلّ على استفادة من السّفرات والزيارات التي قام بها الرّاحل إلى المتاحف والورشات.

أدرك فرحات عمار نضجا فنيا لافتا للانتباه وذلك عندما أصبحت لوحته أكثر التصافا بنماذجه البشرية من جهة وبمشاكل الفنون التشكيليّة من الجهة الأخرى. ولما صار يبايض اللوحة عنصرا هائما من عناصر التكوين والتّشوير في لوحه صار فرحات أتصح أنّ الفنّ لم يعد يسمّى إلى ملء المساحات وإلى ربط العناصر التشكيليّة بالخطوط، بل صار إلى عصر ربط بين العصر التشكيليّة، بفضل بين الكتل الملوّنة والعناصر الصّورية التي يورّثها عمّال على لوحته.

وقد أضحت العناصر التشكيليّة اللّونية تصنع واقع اللّوحة دون أن تنضبط إلى عالم الواقع ومرجعياته، بل تنضبط لاختيارات الفنّان اللّونية والجماليّة ولمساته المتنوّعة في مدّ الألوان. بذلك تحوّل الواقع من وضع الاختيار التمثيلي لدى عمار فرحات إلى مرتبة المنطلق الرّمزي والحياتي للتفاعل الفنّي التشكيلي من خلال اختيارات لونية استثنائية، يكون فيها للألوان المتناسقة بالتجانس في إضاءات مختلفة دور التعبير عن ذكاء حسي في التّعامل اللوني.

لم تعد مسألة تنظيم السّطوح الملوّنة تعيق الفنّان، بل ساهمت نفيه التّأثير وعدة التّأثير تحدم حصور مساحات الكبرى أمام الفنّان الذي وجد ضالّته في اللون فأصبح يضع اللّمسات فوق أشكاله الأدميّة والمساحيّة المكوّنة

سواء كاملة الحضور كجسد ونصفيّة التّجسيم. ويتّضح لنا أنّه كمن يحاول التّأثير وإعادة التّأثير كعمليات يمارسها على شخصو لوحته ومواضع أشخاصه مع الاعتماد على التّوزيع الإيقاعي الخاصّ به. فنشعر وكأنّ الأشخاص التي كان عمار يرسمها مجموعة تأتي إلى سطح اللوحة فتلتحم بالمبصر فتكون بينهما رابطة قويّة تساهم فيها معطيات تشكيليّة هي بمثابة التّهيئة الخاصّة، المتميّزة بالبساطة وبالتّأليف اللّوني المتناسك (?).

نترجم الاختيارات التركيبيّة واللّونية للرّسام حسّا فنيا رفيعا وذكيا برهن على طاقات عمار فرحات الإبداعية وعلى جرّأته في التعبير التشكيلي القائم على الاختزال



بدويّة، زيت على قماش، 35 x 43 سم، سنة 1983



«القص من قرقة، ريت على شماش»
11 x 40 سم، سنة 1944

بعد عام 1944، بدأ سامي فرحات في تطوير أسلوبه في الرسم، حيث أصبح يركز على الموضوعات الاجتماعية والسياسية.

3 - لماذا نستعيد عَمَار فرحات :

بعد عام 1944، بدأ سامي فرحات في تطوير أسلوبه في الرسم، حيث أصبح يركز على الموضوعات الاجتماعية والسياسية. كان فرحات من الفنانين الذين ساهموا في تطوير الفن الحديث في مصر، حيث كان يركز على الموضوعات الاجتماعية والسياسية. كان فرحات من الفنانين الذين ساهموا في تطوير الفن الحديث في مصر، حيث كان يركز على الموضوعات الاجتماعية والسياسية. كان فرحات من الفنانين الذين ساهموا في تطوير الفن الحديث في مصر، حيث كان يركز على الموضوعات الاجتماعية والسياسية.

بعد عام 1944، بدأ سامي فرحات في تطوير أسلوبه في الرسم، حيث أصبح يركز على الموضوعات الاجتماعية والسياسية. كان فرحات من الفنانين الذين ساهموا في تطوير الفن الحديث في مصر، حيث كان يركز على الموضوعات الاجتماعية والسياسية. كان فرحات من الفنانين الذين ساهموا في تطوير الفن الحديث في مصر، حيث كان يركز على الموضوعات الاجتماعية والسياسية. كان فرحات من الفنانين الذين ساهموا في تطوير الفن الحديث في مصر، حيث كان يركز على الموضوعات الاجتماعية والسياسية.

طرحه التشكيلي فأسطر للشعب وجهين هما شخصيته ومرجعيته وأظهر أنَّ العفوية سبيل للتخلص من سيطرة الأكاديمية ودعواها للإلتقان التقني. وحقق بذلك عمقا في الإدراك وبساطة في التعبير وسلامة في العدول عن الواقعية نحو تشكيلية متحررة كتحرر صاحبها من المركبات ولا أدل على ذلك غير قوله إجابة عن السؤال التالي: روت موطن الفن إذن...؟ قائلا: «تعني باريس «مونتارتر» لم أتعلم شيئا يذكر كنت عريبا وسط جمع من الرسامين يجارسون الفن علانية، لقد حز في نفسي فتور استقبال الفرنسيين، فهم يبرون بي دون أن يولوني اهتماما ذا بال... كنت أصرخ في وجوههم. أنا رسام، أنا رسام، لقد أعجبت بمتحف اللوفر وروائعه، فأين أعمال عمار فرحات من هذه التماس» (١). لقد كانت

لازم غار وطبع شخصيته أبعاد هامة. وإمكانات القول إن هذا الفنان واقتراعه من هموم شعبه وبحثه عن ترجمة صادقة لأبعاد المواطنة نؤصل إلى مد جسور قوية بين الفن والمجتمع، بين الفنان ذاته والمجتمع وهي جسور تصعب على عديد من فاني اليوم، ذلك أن مبدأ السجود لحلال بساطته وقدرته على التخيل نوعا من تضاد لا يرياح بين الصورة الفنية وصورة المجتمع وبين الحداثة والسياسة وبين الحداثة وبين الشرح الاجتماعية. لقد راوجت القدرة محبة لدى عمار بين الفن كمطلب رئيسي لدى الفنان وبين الحياة في عمقها الممتد من الطبقات الأكثر تعباً في الشياق الاجتماعي إلى لسياق التشكيلي الجمالي. لقد التزم عمار بمواضيعه التزام لا محيد عنه لكنه وفي نفس الوقت طوّر في



El Khatib, Ezzedine, 'The Artist's Studio', 1944, oil on canvas, 100 x 150 cm.

لقد أفلت عمار من السلطوي والسياسي دون أن يعني ذلك إلا من خلال رغبته في الحرية، رغبة ترجمها في سلوكه الفني والحياتي، لذلك لم يكن مرتهاña ولا مقيدا بغير ما تخليه عليه محبته للفن وترجمته لمقولة حشاد أحيك يا شعب. لذلك نستعيد عمار فرحات في مؤثرته لا لإعادة كتابة تاريخه أو للتذكير به، بل لأننا نحاول استرداد لحظته التاريخية واستحقاق تشكيله وجماليه بتطره الشعب وتطره الشاحة العامة لمجتمع مدينه يطلب ذاته من خلال طموح ثورته ضد الطواغيت والمكبات من تصف واضطهاد وتوظيف للتعبير الفني في مصلحة الايديولوجي الذي مر هكذا على هامش طموح الشعب ورغبته في التقدم.

باريس بالنسبة إلى عمار تعني «مغامرة» وهي الساحة العامة للفنانين غير الرسميين ممن يمارسون الفن في الشارع. وقد اندهش لممارسة الفن علانية ثم استغرب لعدم معرفتهم له وما لبث إلا واستدرك بإعجابه باللوهر وأعاد لذاته تواضعها، «أين أعمال عمار فرحات من هذه النفاس؟» وإن دلت هذه المواقف على بعد من الشذاجة والبساطة في ظاهرها إلا أنها تتم عن عدم إكترات عمار بالشكل الرسمي أو بالأحرى بالمؤسسي الذي له صيغ عديدة من صيغ استيعاب الفن وهذا في حد ذاته عامل مهم من عوامل نجاح عمار فرحات، إذ أنه لم يؤمن بأي قناعة أخرى غير اقتناعه بالفن والشعب، لذلك كانت ممارسته الفنية ذات أبعاد شعبية لا شعبية ولا نخوية.

المصادر والمراجع

- (1) المدي (عربي)، حذر من شذائحه الإبداع، باريس-، ص. 1.
- (2) التونسي (محمود)، شخصية عمار فرحات، مجلة فنون، 1، شاول الثقافية تونس، العدد 2 السنة 1984، ص. 5.
- (3) بيده «الحبيب»، فرحات من عمار فرحات، شخصه، ص. 1.
- (4) كتب عمار فرحات، الزجج محمودة، تونس: «إن الأغراض التي تناولها عمار فرحات منذ لأول وهذه متبوعة، لاحتدات العائلة الشعبية، حفلات الزفاف، الباعة، العائلة، مظاهر المدينة، بعض المناظر الضيقة، العظمة الشاحة، بعض الخزف، العاصير في الأفاف، الحمام، القليل من الثبات، وهذه الشخصية التي لا تكاد نسه وهي شهاد حفل الزفاف» التونسي (محمود)، شخصية، العدد: عمار فرحات، مجلة فنون، مصدر سابق، ص. 16.
- (5) Interview à la revue « Afrique », N° 42 aout 1985, P 49
- (6) المدي (عز الدين)، عمار فرحات وإنتاجه، مصدر سابق.
- (7) يقول علي اللواتي عن عمار فرحات: «والواقع أن أسلوبه كان دائما في خبطة رؤيته الفنية وأن أنونه تؤدي دورا تعبيرا في تصوير الأحاسيس التي يزخر بها عالمه القرامي... ويضيف ويعتقد أن الزحام الأيكسري بالظلي «موراس ليبي» كـ، له بعض التأثير عيه» عن تشكيلي في تونس، نشر لخدمة لعرنة لتربية واندوه والعلوم، ط 1، 1996، تونس، ص. 1.
- (8) عمار فرحات وإبراهيم الضحك هما التونسيان الوحيدان البدان يتنصب إلى جماعة مدرسة تونس دو الانتماء إلى الأصول الحضريّة تونس ندمه
- (9) عن حوار ورد في مدكره شهدة كعدة في البحث، «حسم الأدي مشخص في أعمال عمار فرحات للطالب المرحوم «علي غنام» إشراف عائشة «ملاي» ملحق البحث، نسخة مصورة، المعهد التكنولوجي للعلوم والهندسة المعمارية وشعبه تونس 1998-1999

آخر حوار أجري مع الرسّام عمار فرحات : أقسمت أن أكون رسّاماً، رسّاماً لا غير

الطالب المرحوم علي غنام/ تونس

ج : ما ألاحظه في المحيط القريب وما تتركه حواسي .
س : هل لاقيت استحساناً من طرف المشاهدين ،
أصحاب الجدران «المخرشة» مثلاً ؟

ج : يتسم . لو كنت تدري . إنهم يطاردوني
ويشكرونني على أبي التي كانت تحميني . إنها تحبني
كثيراً... أنا الآخر فلا يهتمون بما أفعل... نزوات
صبي لا يدرك...

س : هل شععتك أمك على «التخريش» ؟

ج : كانت تلومني . ماذا عساها أن تفعل أكثر من
هذا وأنا الابن المدلل . حتى عندما نزحنا إلى تونس كنت
أبيع أواني منزلية من النحاس لشراء الألوان . كانت أمي
تألم لهذه الوضعية .

س : وهل يرضيك أن تسعد أنت وتترك أمك تتألم ؟
ج : لم أتعمد ذلك . وماذا أفعل ؟ البديل ؟ رغبتني
كانت جامحة للكشف عن الألوان والتعرف عليها .

فكانت بالنسبة لي قطعة فحم . لكن أحصل عليها
بمقابل مادي .

س : وعندما تحصلت على الألوان هل لببت رغبتك ؟

أجري هذا الحوار يوم الأحد 07 ديسمبر 1987 .
قبل وفاة الفنان عمار فرحات بأربعة أشهر ، وذلك
بمضور السيدة عائشة الفيلالي والرسّام زبير التركي
الذي استقبلنا بمنزله الكائن بـرادس

أجري الحوار مع الفنان الطالب المرحوم «علي غنام»
لفائدة شهادة الكفاءة في البحث .

سؤال : لو تحدثنا عن تاريخ ولادتك ونشأتك .

جواب : ولدت بباحة حوالي -أذكره بالتاريخ-
1911 . من عائلة فقيرة ، مات والدي وأنا صبي لم
أتخط الثالثة من عمري .

س : هل دخلت المدرسة أو الكتاب ؟

ج : من يوجهني آنذاك ، أبي متوفى ، والبيئة التي
ترعرعت فيها لا تهتم بالتعليم الذي كان مقصوراً على
فئة اليسورين ولم أكن أدري أن هناك معلماً ومتعلماً .

س : هل كنت مولعاً بشي . ما .

ج : كنت «أخريش» على الجدران بقطع من الفحم ،
مسامير أعواد . . .

س : ماذا كنت ترسم ؟

مصطفى كمال أتاتورك. (الذي يحتل مكانة عظيمة في قلوب التونسيين تطلق صورته بالمقاهي والمتاجر والمنازل) إضافة إلى يحيى حلمي والسيد درويش... الصورة الواحدة تساوي 10 فرنكات.

س : أين تعرض صورك ؟

ج : أتقل بين المقاهي وأجوب الشوارع.

س : ومن رسمت من التونسيين المشهورين ؟

ج : محمود الماطري وبورقيبة...

س : هل شاركت في مقاومة المستعمر الفرنسي ؟

يتدخل الزبير التركي : مقاومة من ؟ فرنسا كانت تتدبب الشبان التونسيين وتلقي بهم في خط المواجهة في الشام.

ج : يطلق الرصاص على من يدعي تحرير البلاد ويريد تخليصها من المستعمر.

- يستنرد الزبير التركي : رسم همار فرحات الوطنيين (Propagande politique) ألا يعتبر هذا نشاطا ؟ يا فرحات أتريد أن أجيب مكانك.

ج : لا أملك طلاقة لسانك.

س : كان البحر عكرا ؟

ج : لجأت إلى الوطن القليل سنوات (1939-1945) حتى تنتهي المحنة الكبرى .

س : قبل هرويك عفوا مغادرتك تونس العاصمة. هل رسمت ؟

- يتدخل زبير التركي : كان معروفا في الأوساط الفنية.

س : هل حذقت تقنية «الرسم بالألوان» متى ؟ كيف ؟

ج : كنت أقضي أثر الرسامين الأجانب المنتشرين في أماكن متفرقة من المدينة. فهم يرسمون البنايات خاصة وكلما زدهم نظرا إلا وزادت رغبتني في أن أصبح رساما حتى أن تأتي سنة (1935-1936)، اشترت علبة من الألوان وأقسمت أن أكون رساما، رساما لا غير. رساما

ج : إلى حد ما. تجاوزت عقبة الألوان.

س : هل تذكر أول مشاهدة للوحة (ألوان) ؟

ج : شاهدت صورة (لوحات) في تونس العاصمة.

س : متى كان ذلك ؟

ج : عندما نزحت وبقيت العائلة إلى العاصمة للاستقرار نهائيا وسط حي شعبي بباب سعدون.

س : أتذكر السنة التي نزحت فيها ؟

ج : كنت صبيا يافعا. أناهز سبع أو تسع سنوات.

س : أكثر دقة، مجال (سبع- تسع) سنوات كبير...

ج : أغلب الزمن تسع سنوات.

س : هل وجدت صعوبة في التكيف مع المحيط الجديد ؟

ج : (تغير السروج فيه راحة)، يوجد بالمدينة السينما والمسرح والموسيقى.

س : أبلغني عز الدين المدني أنك تتذوق موسيقى بيتهوفن وموزار... لماذا هذا النوع من الموسيقى الغربية ؟

ج : اكتشفت هذا النوع من الموسيقى منذ طفولتي في المدينة. القنيت أسطوانات وأصبحت أستمع إليها أثناء العجازي للوحة ما.

س : هل وفرت لك المدينة أشياء كنت تجهلها ؟

ج : طبعاً، وجدت ضالتي من الألوان ووسائل ترفيه... اشتغلت بمخبرة (أين عركت يداي العجين) يوما واحدا في الأسبوع وفي المناسبات كالاعیاد والأعراس التي تستوجب طلبات إضافية .

س : أين تنفق أجرتك ؟

ج : السينما ثم توفير بعض لوازم الرسم : أقلام، كارتون، الخ...

س : ما هي سنك آن ذاك ؟ وماذا كنت ترسم ؟

ج : أربعة عشرة سنة تقريبا. قري البنيان. ورسمت خاصة المساجد وأشهر المطربين والسياسيين أمثال

ج : كان هذا قبل تنظيم معرضي الأول ... قبل سنة 1938

س : زرت موطن الفن إذن ...

ج : تعني باريس Montmartre لم أتعلم شيئا يذكر كنت غريبا وسط جمع من الرسامين يمارسون الفن علانية، لقد حز في نفسي فتور استقبال الفرنسيين، فهم يرون بي دون أن يولوني اهتماما ذا بال ... كنت أصرخ في وجوههم : أنا رسام . أنا رسام . لقد أعجبت بمتحف اللوفر وروائعهم، فأين أعمال عمار فرحات من هذه التفاس.

س : هل تجاوبت مع الرسم التجريدي ؟

ج : أعجبت بالتكعبية. وعندما عدت إلى تونس رسمت (طزينة) من الطبيعة الجامدة باستغلال منظر تكعبي. وقد لأمني مثذوقة الرسم (طليان ويهود وفرنسيين...) على إتباع هذا الاختيار.

س : لماذا تفاعلت مع التكعبية دون غيرها ؟

ج : لأنها تتضمن مسحة تشخيصية. وكل ما في الأمر أنها موحية آنذاك.

س : هل هناك تلاقق بين الرسم التشخيصي والرسم التجريدي ؟

ج : لا فرق بينهما. الهام هو الطعم الذي تطبع به عملك.

س : هل تستطيع ترتيب أعمالك بدءا من المحاولات الأولى ؟

ج : غير ممكن. فالعدد ضخم.

س : هل بالإمكان تحديد المواضيع التي عالجتها ؟

ج : رسمت كل ما شاهدته وهضمت، فالموضوع لا يشكل إلا المنطلق الأولي.

س : أطلعته على لوحة (شباب) 1952). هل تتعلق هذه اللوحة بما شاهدته. الواقع المعاش ؟

أستطرد : انظر إلى تلك النباتات المزهرة التي تنبت

صادقا دون مساعدة أي كان ويلون دعاية. كنت أمزج المادة اللونية بأصابعي بالقطن ... فرشاة. ثم أضع لطخات لونية على الكرتون حتى أن أكتشف القماش فعوض الكرتون وأدركت بنفسي كيفية مزج الألوان واستغلالها.

س : أين استثمرت أموالك ؟

ج : في كل شيء، من جامد ومتحرك.

س : ما هي نوعية المحمل الذي تستغله ؟

ج : القماش كنت أضع على سطحه لطخات لونية، فترسم أشكالا كنت فرحا بهذا الاكتشاف.

س : هل نظمت معرضا في هذه الفترة (الثلاثينات)؟ أتذكر أين ؟

ج : بصالون (Petit matin) سنة 1938. الأجانب من إيطاليين وفرنسيين ويهود هم الذين يحترمون أعمالي... وقر هذا المعرض ما يقارب 90000 فرنك) فتحسنت حالتي المادية.

س : إثر هذا المعرض الذي ذهب بلعة الفقر هل نوبت الزواج من فتاة أحببتها ؟

ج : أنا لا أهوى إلا لأتزوج، أحببت فتاة مسورة فنوبت الزواج منها لكنني عدلت فكرة الزواج خوفا من معاملتها. ستفيدني... وتصبح هي الأمرة وأنا المؤمر...

س : تزوجت الرسم إذن ؟

ج : يتسم. وأنجبت لوحات...

س : أين كنت ترسم : بالمنزل أم بالخارج ؟

س : بالمنزل طبعاً : أحتلي في مساحة تضيق بحجمي وأدواتي.

س : هل وجدت تشجيعا... مكافأة... ؟

ج : لم يكن شاغلي الحصول على مكافآت.

س : ألم تحصل على مكافأة مالية ب100,000 فرنك ورحلة إلى باريس من طرف الهيئة الاستعمارية التي تعني بالرسم ؟

ترجع إليه تحاول تمثيل ما شاهدته وما تفاعلت معه . ألا تلاحظ أنك تعتمد على الذاكرة . على الخيال . .

ج : لا أقلد . . . أعيد ما شاهدته بطريقةي .

س : ماهي طريقتك في معالجة المواضيع ؟

ج : لا أعطي بالجزئيات . . . لا أقلد .

س : ماذا تعني . أقلد؟

ج : معناه عمار فرحات لا غير .

س : هل أنت رسام واقعي؟

ج : أنا أهير عن الواقع فأطبعه برؤيتي وتجربتي الخاصة .

س : أطلعه على لوحة (عروس) 1946 ما علاقة السلفاة والحمامات والبخور بالعروس؟

ج : هذه رموز كانت توظف للتبرك واتقاء كيد الحاسدين لم أشاهد السلفاة منذ زمن بعيد . . .

س : هل سجلت للتاريخ بعض العادات والتقاليد؟
ج : نعم لكن لاغلي ولا هدفي تسجيل العادات والتقاليد وما في الأمر أن كل طرف زمني ومكاني يفرز مميزاته . . .

س : لقد زرت بلدنا كثيرة . هل تأثرت بتناجهم الفني؟

ج : أعجبني أهرام مصر والنحت الفرعوني . إنه مجرد من التعقيدات . إضافة إلى النهضة الإيطالية فقد أذهلني المنحوتات الرخامية التي تفوق الواقع وروائع اللوفر . . .

س : تأثرت بكل هذا العطاء الإنساني .

- يتدخل الزير التركي : الفن أخذ وعطاء . عمار فرحات فنان أصيل . انه آمن بالفن .

س : هل تأثرت (الزير التركي) بفن عمار فرحات؟
زير التركي: أنا أقدر فن عمار فرحات .

من رمال الشاطئ . . . رواد الشاطئ في الخمسينات قليلين . . . ألم تراكب ذلك؟

ج : آنذاك وبيزرت طلب مي إنغار لوحة تمثل نهضة فتاة الغد فكانت النتيجة هذه (يشير إلى لوحة شباب).

أما الزهور والنباتات فهي تساهم في توازن اللوحة أنا متأكد من وجود مصطافين تونسيين (المتفرسين) إضافة إلى الفرنسيين . لقد عمروا كثيرا بيزرت .

س : هل ترسم حسب الطلب؟

ج : في حالات قليلة .

س : قلت سابقا أنك رسام واقعي ولا تقلد ولا ترسم إلا ما هضمته والذي تفاعلت معه . إذن أين هذه النباتات (المنبتقة) من تربة (رمال الشاطئ) غير تربتها من طريقة معالجتك للأشياء ؟

ج : كنت في حاجة إلى المال .

س : هل تعاملك مع هذه اللوحة (شباب) كان سوريا أي لم تتفاعل معه؟

ج : إلى حد ما . رسمت ما بدا لي وما يريدونه .

س : أطلعه على لوحة أخرى تعالج نفس الموضوع (شباب) وبالتحديد لوحة (شبان) 1967 . أتلاحظ نفس الموضوع لكن الأفراد المثلين يختلفون عما ورد في لوحة (شباب) .

ج : يشير إلى اللوحة أين الشابين . أنا أعرفهما .

س : ماذا تعني أعرفهما ؟

ج : أعني شاهدتهما . تأملت لوضعيتهما . أتعاطف معهما .

س : والشابات في لوحة (شباب) أعرفهن؟

ج : تصورت فتاة تونس الغد .

س : قلت أنك ترسم في المنزل . إذن تكتفي بالانطاعات والانفعالات خارج المنزل (الرسم) وعندها

- اتخذت من هذا الشيخ موديلاً رسمته وهو يتدفأ على نار كانون.

س : هل كنت في حاجة إلى مودال؟

ج : أبدا.

س : أطلعته على لوحة (في الشاطئ 1964)

- هل التشويه الحاصل في بعض الأجسام مقصود ؟
أشير إلى الأجسام الشبه مشلولة . . .

ج : لم أتعمد التشويه ولم أكن أرغب فيه.

س : هل تحكم رسم الجسم الأدمي في أوضاع مختلفة؟

ج : قدر الإمكان وما تتطلبه اللوحة من توازن .

س : الجسم الأدمي يلزم كل أعمالك باستثناء الطبيعة الجامدة والبنائيات . هل هو غاية أم وسيلة؟

ج : هو لازم كضرورة الملح في الطعام .

س : ماذا يعني لازم وضروري؟

ج : هو الرقابة والغاية .

س : هل رسمت وجهك (Auto portrait) أو أحد أفراد العائلة . .

ج : كل الرسومات التي تعرض (Auto portrait) مزقتها . . مرة واحدة رسمت أمي . لكن لم أؤكد على إبرازها . . .

ويضيف عمار فرحات في آخر اللقاء :

لقد فقدت منذ ستين شهية العمل بسبب المرض .
أشكر الله على النعمة التي خصني بها وأحتر فعلاً عندما أشاهد من جديد لوحاتي . كيف تمكنت من إنجازها . .

س : أطلع عمار فرحات على لوحة (سيدي بو سعيد الشرقي 1946) فهي مجردة من البنائيات . وتعرض مضاباً متفاوتة الحجم كما تعرض جبل بو قرنين الذي لا يكاد يبان في سطح أخير من اللوحة أين غشاها الضباب . . .

جلال بن عبد الله وحاتم المكي . . . وسموا بنائيات سيدي بو سعيد . يقاطعني عمار فرحات .

ج : كنت أقطع المسافة بين تونس (T.G.M) والمرسى مترجلاً وفي الأثناء أمر بمحطات كثيرة : رمان قرطاج ، الكراكة . . إضافة إلى سيدي بو سعيد الشرقي الذي رسمته .

- يتدخل الزبير التركي : رسم في لوحات كثيرة سيدي بو سعيد . رسم الطابع المعماري الذي يميز هذه المدينة بزقة نوافذها وبياض جدرانها .

ج : رسمت «مزرنة» سيدي بو سعيد .

س : تعاملت حياتي وتشكيليا مع «الزئوج» هل هذا موقف؟

ج : تكونت بيني وبينهم مودة صداقة بحكم الحوار . فهم بسطاء ومزاجهم خفيف ولأن لون بشرتهم استهوطني .

س : هل تعلمت من «موديل» حي؟

ج : كنت عضواً بنقابة الفنانين (الرسامين) التي شملت عبد العزيز القرقي ، الهادي التركي ، الحجام وغيرهم . شاركهم مرة أو مرتين في رسم امرأة وانقطعت . . .

- يشير إلى غلاف كتاب «عمار فرحات وإنتاجه» أين لوحة (شيخ وكانونه) التي تحمل إمضاءه .

* عن مذكورة شهادة الكفاءة في البحث «الجسم الأدمي مشحون في أعمال عمار فرحات للطلاب المرحوم «علي غنام» إشراف عائشة العيلالي
المعهد التكنولوجي للفنون والهندسة المعمارية والتعمير بتونس . «1986/1987»

الجمهورية الثانية

مرمر الحنبر / كاتبة، تونس

من خلف الستار لا تتوارى، من خلف الأسوار
البنفسجية، من أطمق الماسات...

سنكون نحن هذه المرة الوطن، القلم، حكاية
من ألف حكاية، مغامرة أخرى ما بين السبابة
والوسطى

حينئذ الآن نأبسط يعرف أنشودة الحياة البشرية...
كل الطفلة في هذا العالم يرحلون.

النجوم في السماء إذا ما أفلت تغادر إلى مثواها
الآخر، الشمس في لحظات المغيب تعتذر لنا...
تودع كل واحد منا أمانته وتمضي بسلام...

هنا يحتاجنا الحنين، تذكر أغنية قديمة لكنها
حماسية، نتغنى بهمس بأشجار زيتونا، بنخيلنا،
بكل أشياءنا الخاصة والتافهة ماعادت أشياء تافهة.

صحراؤنا، في آخر بقعة عليقة، جبالنا آخر
الحدود، هناك تزرع الجوع والأحقاد كما تزرع
لآلف المشردين في هذا الكون آلاف الخيام...

شموعنا المتأكلة سادتي والبقية الباقية يتسامرون،
يتحدثون، يرددون أغنية حزينة لكنها حماسية،
عن الطيور التي هاجرت إلى كل مواسم الربيع،

جميعنا يحفظ هذه الأسماء منذ الصغر: السيدة
الأولى، حفيدة شهرزاد العظيمة، سليمة القياصرة،
ابنة عاد وثمود وفرعون ذو الأوتاد.

جميعنا يحفظها عن ظهر قلب وتمضي أناشيد
الطفولة لحال سبيلها بلا أدنى أمل في الرجوع

كبير، ويبد كل واحد منا حقيقة أو ما آمنه، وفي
داخلها ديوان مديح، كطفل صغير عزيز، نتجده
نحفظ كل حرف فيه، كل كلمة، بنقاط إستفهام
وتعجبه، نرده في الصبح والمساء، نلقيه على
أعتاب القصور الشامخات الماثلات المميلات
نلفظه كالنواة...

هكذا تمضي أحلامنا تتعثر، تبعثر، تتكور جوعا
وحرمانا... تشيخ تهرم.

تهرم ونحن لم نكمل بعد الفصل الأول ولا
المشهد الأول من الحكاية، لا بطولة لنا لا بداية
ولا نهاية، لا سارد يداولنا الحوار...

سنوات إذن سنوات، سنوات... تخادعنا
الحكايا، نفتات من فتاتها، تتكسر المرايا، وتلك
الأحلام ذاتها لا تنتج سوى أضغاث أحلام...
لنراها الآن لنراها كيف تتمرد، تتغير، تتحرر تخرج

الأمام إلى الوراء تلك الخطى... إلى الوراء بكثير
أكثر مما كنا نعتقد.

هنا نتعلم أولى فنون الأبجدية من جديد.

سحب من أبخرة الزيف والطغيان أكلت كل
الحكايا، شوهت كل المرايا، لا وجه لنا، لا
صورة، لا ملامح، لا بصمات.
لحظات إذن لحظات...

لحظات وتنتهي بنية القص القديم، تنتثر أوراق
الرواية التقليدية كأوراق خريف ذابلة، راحلة إلى
غير رجعة.

سنكون نحن هذه المرة الوطن، القلم، حكاية
من ألف حكاية، مغامرة أخرى ما بين السبابة
والوسطى

تترنح حقايبنا القديمة، تتلاشى دقاتنا السقيمة،
تتحرر النوارس المقيتلة الحزينة.

لا هيرات لك عدنا باجمهورية شهرزاد، فارحلي
الآن، لا حلي قبل اكتمال البلد، قبل صلاة الفجر،
ارحلي سنكون نحن هذه المرة الوطن، القلم،
حكاية من ألف حكاية، مغامرة أخرى ما بين السبابة
والوسطى.

عن النوارس البيضاء القادمة من الجنوب شمالا
إلى الغرب شرقا، تيمم وجوها قبل كل الشوارع
والساحات والميادين.

كنا نراها تلك النوارس جميعنا كنا نراها تردد معنا
تلك الأغاني ذاتها... القديمة، الحزينة الحماسية.

كنا نراها تتعطر، ترتدي أحلى مع عندها من
الثياب وتتجمل، تخرج للصلاة، كان يوم الجمعة
الصلوات في كل حين.

رددت الطيور وأوراق الشجر والصخور ويا
جبال أوبي.

أمين، أمين، أمين.

لعنة الله على الظالمين.

جميعنا الآن بات يحفظ أغنية قديمة نسترجعها،
بصمت في القلوب، بهمس كترنيمه محفوظات في
ساعة امتحان عصب.

الرومان... الرومان... لا يحشون سوى بلون
واحد لا غير وقراصنة المدن يذوقون لها فريضة
الطاعة، غدوا على حرد قادرين وأقسموا أن لا
يدخلنها اليوم مسكين...

الركب من تحتنا، من أسفل أرجلنا سائرة إلى

دراجتي والطريق...

فيصل الزوايدي / كاتب، تونس

زميلي في العمل... سيارة فاخرة فاخرة لا يتاح لموظف مثلي امتلاكها... سيارة أبقية تمر بسرعة فائقة فلا يكاد يتبته إليها أحد لولا فخامتها...

فلذاتي المدير بالأمس إلى مكتبه... أخبرني متلطفًا: إنك معلم جاد ومثالي... وأعتقد أنك تستحق كل خير...

أفهمك يا أباي... فانا يخرجني الثناء، وظللت صامتا فأصاف:

بي أريد أن نعدّم ملنا ليتم إدراكك صمن بعثة تعليمية بالخارج، لتدريس أساء حالياتنا في أوروبا... إن في ذلك فوائد مادية كثيرة إضافة إلى السيارة التي تستطيع العودة بها بعد سنتين...

قلت في نفسي: هل يمكن أن تكون أفخر من سيارة ماهر...؟

شكرته وسأكته: وما شروط المشاركة؟

أجابني: تقريبا كل الشروط متوفرة فيك باستثناء واحد فقط...

صمت ثم أضاف: أن يرضوا عنك..

- يرضوا عني؟

الشوارع كثيرة... ممتدة طويلة وأحيانا قصيرة، مستقيمة ومتعرجة ملتوية... أنا لا أحب إلا الطرق المستقيمة الواضحة... وأكره الطرق الملتوية كحيل الخشاء والأندال... دراجتي أيضا تحب تلك الطرق التي أحب، فهي تناسب عليها بسلاسة وسرعة تلبني مآربي الواضحة والقليلة... من البيت إلى المدرسة أو إلى السوق فمقهى الوداد لمجالسة الأصحاب...

دراجتي الحمراء رفيقتي في تلك الدروب! تتحمل الحفر والبرك المتناثرة هنا وهنا... تغني عن جرس للثني فأجزاؤها ترتطم ببعضها فتحدث قعقة تبه الجميع إليها وإلى صاحبها... تلاميذي يتجهون إلى وصولي عبر صوتها فيتسمون ببراءة أو بمكر طفولي بري... ويحاولون أحيانا إقحامها في دروسنا بأن يتحدث بعضهم عن دراجة حمراء يستخدمها للنقل أو عن دراجة تصدر ضجيجا وعندما يقرؤون تلك الجمل يحاولون كتم بسماتهم خشية العقوبة أو الغضب... ولكني لا أعاقب ولا أغضب... لأنني أحبهم صدقا...

دراجتي تسير في دروبها الواضحة منذ سنوات طويلة... لم تتعب ولم تتخاذل في أداء واجباتها... هادئة وطبعة معتلة بنفسها... لا تثيرها إلا سيارة ماهر

اقرب مني وأضاف : لا إضرابات، لا مشاركة في مسيرات، لا مواقف سياسية حادة في المقاهي . أنت تعرف ...

- نعم إنني أعرف... أجيبك غدا .

خرجت من مكتبة وذهبت إلى القسم... أنظر إلى تلاميذي بفيض حب غامر... هم النقاء والبهاء والأمل... أبناءنا... أبنائي وأبناء أخوتي وجيراني وأقاربي وأبناء الحي والأحياء المجاورة . يتداولون على الجلسوس على هذه المقاعد الخشبية ثم يتدرجون إلى غيرها أو يغادرون إلى سبل الرزق ميكرا... والذين أكملوا هاهم الآن : أطباء ومحامون وقضاة ومهندسون وموظفون ومعلمون وأساتذة ومتخرجون بشهادات عليا ينتظرون .. إلى اليوم النصح في وجوههم نظرة الاحترام والتوقير ... تلاميذي الصغار ينتظرونني أمام القسم ويتسابقون لإلقاء التحية «صباح الخير سيدي» يحمونني في مشاكلهم الصغيرة

«سيدي لقد أخذت مني قلبي .»

«لقد قالت عني إنني لست ذكياً ربة»

«جف القلم الأخضر، هل أستطيع الكتابة بالقلم الأحمر...؟»

تمضي الحصة كما ينبغي، الدرس واضح ولا يحس التلاميذ بأي شواغل تشغلني فلا ذنب لهم... أنظر في عيونهم وأقرأ أحلاما كثيرة ...

عند انتهاء العمل أمضي إلى المقهى وأجالس صبحي من المعلمين والأساتذة فأجدهم، مثل كل يوم، يتحدثون بحدّة عن العراق وفلسطين ولبنان وحزب الله

وحماس والمقاومة العراقية وسفن كسر الحصار عن غزة ولا أتردد فأحدث معهم وحادّة مثلهم...

عندما أذهب إلى المدرسة في الغد، ألقى بالتحايا متتالية على جميع الناس فقد نهتهم قهقمة دراجتي إلى مقدمي... وتمضي حذوي سيارة ماهر ولا يكاد يشعر بها أحد ولا يتبادل سائقها التحية مع أي كان حتى مع الحارس الذي يفتح له الباب الكبير...

أشير إلى المدير بأنني سأتيه إلى مكتبة بعد الحصة الصباحية ودخلت مملكتي مع تلاميذي... عندما تساب الكلمات من أفواههم أشعر بالرضا يخمرني... عندما أمتدح عمل أحدهم وأرى السرور يشع من عينه أشعر بالرضا أكثر... إذا خرج أحدهم إلى السبورة وأجاب صوابا أحس بفرحته وانتشائه... عندما أرى تلميذة حزينة لأنني لم أسمح لها بالمشاركة أتناول ذلك بسرعة... إذا أخطأ أحدهم الإجابة وسخر منه زملاؤه أؤنبهم بنظرة حازمة فيصمتون... أرى في عيونهم أملا لا يجب أن يذهب أبداً... أرى في عيونهم أن يحذ... إذا حاب زماناً فالعيب الكبير أن نخيب زمانهم أيضا ..

أرى في عيونهم الواسعة رضا غامراً فأعرف بماذا سأجيب المدير ...

بعد أن أعطيت جوابي غادرت المدرسة واضياً عن نفسي... دراجتي الحمراء تساب على الأرض بسلاسة وقفتها تلت الأسماع ثم الأنظار إليها فيلتفت إلي المارة ويسرعون إلى تحيتي وأنا أمضي في طريقي المستقيمة ...

القصيدة التونسية

محمد الغزّي / شاعر، تونس

وأقمتِ بعدَ الجذبِ عُرْسَ ربيعها
ولمحتِ شمسَ الله قبلَ طلوعها
تجسّر الغيبة من ظلامِ هزيعها
حُملتِ السنة الشعوبَ جميعها
بهدى مضرة بدقي نجيعها
أعيا جميعَ الخلقِ أمرَ خُضوعها
ورأتِ بعينِ العينِ زحفَ جُوعها
فكانَ لها عَيْنَانِ بينَ ضُلعها
سارتَ وهذا الشعبُ كلُّ دُروعها
وتعيّدُ للأوطانِ كلَّ سطوعها
وتحطّرُ الأنصابَ بعدَ رجوعها
فقدِ احتفتِ مَنوثةً بوقوعها
واستمروا في الأرضِ طولَ رُكوعها
ألبيتِ أنْ نفضي إلى تشييعها

ولربّ أرضَ الشرقِ بعدَ هُجوعها
يُنبتُ أرغافَ النَجَرِ قبلَ حلوله
ورأيتِ أرضَ الشرقِ تنهَضُ كلها
أغلبيتِ عَمّا كُفنتِ فكما
هذي سلاذَ سَطرتِ تاريخها
خُلقتِ جُروحاً لا تدُرُ لسر
رضتِ بسنغِ الشنعِ صوتَ حُشودها
كانتِ بمُغلة قلبها قد أنصرت
سارتَ وهذا الشعبُ كلُّ سلاحها
تخلو ظلامَ الليلِ طالَ نِزاة
تستمرُّ الأضمارَ بعدَ قيامها
لنرِ احصتِ محدوعةً بقيامها
بأثمة أزرى بها حكامها
جثثٌ على غاري العروشِ تكذبت

سَاسُوا الشُّعُوبَ لِيَعْتَنُوا مِنْ قَرِيبَا
 عَشْرُونَ كَنْ مَزْرَنَ فِي إِذْلَالَهَا
 لَكِنَّمَا كَالْتَحَلَّ ظَلَمَتْ مَا انْحَنَتْ
 بِأُثُورَةِ الْأَخْرَارِ كُنْتُ قَرَأْتُهَا
 فِي أَخْرِفِ الشَّائِقِ تَدَحُّ ثُورَةً
 فِي رَحْلَةِ الْمَلَّاحِ يُجْرَى فَلَكُهُ
 كَلَّ الشُّعُوبَ قَبَسَنَ مِنْ يَضَاحِهَا
 وَأَخَذَنَ بَعْضَ الزَّهْرِ مِنْ أَخْلَافِهَا
 يَا سِيرَةَ الْأَرْضِ الَّتِي قَدْ حَطَّهَا
 مَا وَقَعُوهَا بِالْمَدَادِ وَإِنَّمَا
 كَانَتْ بَارُوحًا بِلَادُ تَضْرَأَتْ
 مَا بَيْنَ غِبْطَةِ ضَرْفِهَا وَفِيهَا

سَاسُوا الشُّعُوبَ لِيَشْبَعُوا مِنْ جُوعِهَا
 عَشْرُونَ كَنْ خَلَوْنَ فِي تَزْوِيعِهَا
 لِلزَّيْحِ يَوْمًا شَامَخَاتُ جَذْوَعِهَا
 فِي أَغْيُنِ الْأَطْفَالِ قَبْلَ شُرُوعِهَا
 وَخَنَاجِرٍ دَابَّتْ عَلَى تَرْجِيْعِهَا
 مَرْفُوعَةً لِلشَّمْسِ بِيضُ قَلْوَعِهَا
 وَخَفْنُ بَعْضِ الْمَاءِ مِنْ يَنْبُوعِهَا
 وَحَكِيْنٌ حَبْنُ غَضَبِنَ بَعْضِ صَنِيعِهَا
 شَهَادَاتُنَا سَقَطُوا بِكُلِّ رُبُوعِهَا
 وَلَمَّا نَهَضُوا نَهَضُوا إِلَى تَوْفِيعِهَا
 يَمْلِكُ الْعُرُوسِ تَضْرَأَتْ بِشَمْعِهَا
 أَلْفَاظُهَا مَزْرُوجَةٌ بِلَمْعِهَا

ثورة الحرّية

الحبيب العوادّي / شاعر، تونس

سيقتف رعد الثورة
ويشتعل برق الثورة،
ويحمل رفاتك
إلى المجيمر،
وسيلقى وجهك
على صفائح الذهب
المضرجة بدماء الشهداء
وعرف الكاذبين العابرين
خسيس أنت ؟
"أني لأعجب كيف يخون الحائنون"

(2)

هي الثورة الحق والحرّية،
ورثت أنها الشعب الأبي
تردد بصوت الرعد
كلمات الشّابي،
"إذا الشعب يوما أراد الحياة"
ودمدم رعد الثورة
في كلّ صوب
وانتى العاصف هل كان يقتضي
أن ترهق
على عتباتك التدسية
أينها الحرّية

لن تمجدك
في أرض الحبّ والكرامة
موطن قديم،
سحقنا لطيفك
فأنت الخسيس
وأنت الظلم والظلم
هانت عليك
أرض الجدود
وأحرقتها
بنار الخائن الحقد
وأضرمتها
لجرائم التنكيل،
وسئبتها
بدماء كلّ شهيد
أولم أقل لك ذات يوم
هي الحرّية كالشمس
تجري من الوريد إلى الوريد

(1)

وإن الحق أت
هذه الشهادة على الأفق
فلا تغمض عينيك
ولا تضمر أذنيك

مائة روح

تخرج من جسد الشهيد ؟

ما أنا بثورة الباسمين ،

أنا ثورة الحزبية ،

وثورة الذماء ،

وثورة الذموم التذمية ،

أنا ثورة الجوع ،

وثورة العراء ،

وثورة السماء السخية ،

أنا ثورة الجامعين ،

من طروا بطولهم

ثلاثا وعشرين من السنين ،

أنا ثورة الكارحين ،

يعتصرون عرفهم

في كل ذرة تراب

من الحقول المنسية ،

وفي كل حصاة

تسقط من الجبل الشاهق

تروي أنين الضارين

(3)

أنا حزبية الشعب

أنا شعب الحزبية ،

كتبتها من أحرف من نور

وحبر من دماء

على ألواح التبرجدي المحفوظ ،

الحاء حب يتلفى لبلادي ،

والثاء نوح رغم أنعاب الشهاد ،

والزاء رعب لكل أطيايف الفساد ،

والياء بمن وانتصار

وتباشير المعاد

ما أنا بثورة الباسمين

أنا الحمير

تحترق في تعاريج السنين ،

أنا النار ،

تلتهب في صدور البراكين ،

تلتهم أشباح الثعابين ،

وتسقط هاماتها

في هزة الوادي اللعين ،

واد السخط والموت

روادي الكبت والضممت

(4)

اليرم

أرثعت بالغة الضحك

والتييران والحطب ،

وانهارت

على طول المدى

بلاغة الأقوال والكذب ،

وحللت طائرة الإفك

واحتقرت

بأنفاس الهنات

زيد الحياة

بلا جوع ولا شغب

ولا دماء

تراق على عتاب القصور

ولا أنف ترهق

بلا ذنب ولا سيب

وهللت روح الشهيد

في تعاريج الأفق البعيد ،

لترسر للعالمين

صورة الحزبية الأبدية

بأحرف من نار

وألوان الذموم السخية ..

حالة على قصيدة «هي الحزبية كالجسم» الحياة الثقافية ، العدد 214 ، جوان 2010 من 149 - 151 .

القلب هذي... شواسعه

سعاد الشايب / شاعرة، تونس

| | |
|---------------------|--------------------------|
| مهاجها | لن أنا |
| نجمة حطت | لن أنفي سر المواعد |
| على ليل العذاري | في دمي |
| وكسرت بلور دهشتها | لن أنرك حزني |
| ومدت أسرتها البليلة | وحيدا |
| مثلا يعبر الياقوت | لن أجمع شمل الحرائق |
| أروقة الظلام | في العظام |
| لن أنا | أنا لن أنا |
| لن أفتح كل المدائن | لن أكسر حجر الصدى |
| أو شرفة همست | أو أفصح سر الندى |
| ستاتها لروحي | يسري في أرواح الزهور |
| أو أزعج فرح المفارش | أو أجرح صوت أسلاني |
| والوسائد | في الروح قد حطوا الحيامر |
| لن أوقف صمت الرخام | أنا لن أنا |
| لن أنرك الليل | لن أسرق من زهرة خجلي |

وتعبي الجدرانل السكرى
تعري على ألمي
ويستوي طقس الحكاية كلها
وتستوي الأعلام
لن أنامر
سأرتب فوضى المعرات
سأفرش السجاجيد
وأخلو للهوى برقة
سأرمي بسلة الصوت
بعيدا
وللزمن الحرام
ماضٍ بين أعطاني قصيدتي
وأنامر

تهش على صدري
أنامه
دَلْ يا ليل زواري
على خلوتي
فالآن أشغل الأقمار
كبي تبقى معي
والآن أمضي
أضفر خصلة الأشواق
لأندلس جديدة
تزوب من بارقات الغمام
لن أنامر
الطيبون يشرعون القلب
على ضفتيه
ويعبرون قدام دهشتهم



ARCHIVE

<http://Archivebeta.Sakhril.com>